أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر 2001م-2013م

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: معتصم سهيل حسن عدوان **اسم الطالب:**

Date: 2017-01-27 29 ربيع الثاني، 1438 هـ **التاريخ:**

Signature: **التوقيع:**

بسم الله الرحمن الرحيم
البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر 2001م-2013م

إعداد الطالب:

معتصم سهيل عدوان

إشراف الدّكتور:

محمد إسماعيل خلة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1436هـ-2015م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **معتصم سهيل حسن عدوان**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"السياسة الخارجية الأمريكي تجاه الإخوان المسلمين في مصر 2001-2013"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 05 ذو الحجة 1437 هـ، الموافق 2016/09/07 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. محمد إسماعيل خلة	مشرفاً ورئيساً	
د. عاطف إبراهيم عدوان	مناقشاً خارجياً	
د. أحمد جواد الولدية	مناقشاً داخلياً	

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

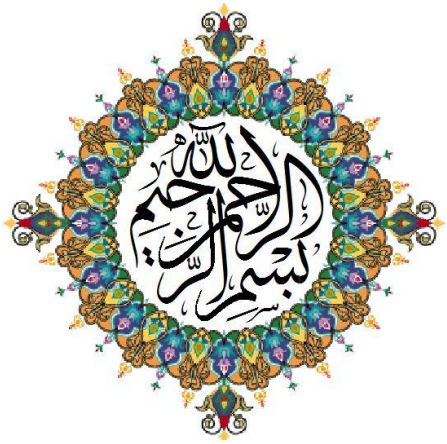

قال تعالى: **[فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ]**

سورة (آل عمران : 159)

إهداء

إلى معلم المتعلمين، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، إلى خاتم النبيين والمرسلين، سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم".

إلى أرواح قادتنا الشهداء، وجرحانا الأبطال، وأسرانا الأسود الرابضة خلف القضبان، الذين أناروا لنا الطريق.

إلى من قال الله فيهما " **واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا** " سورة (الإسراء 24)

أمي وأبي اللذين ربياني وسهرا عليَّ وأرشداني للخير – والدي الكريمين.

إلى روح أختي أسماء.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى من كانوا ملاذي وملجأي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات " زملاء الدراسة والعمل ".

إلى كل مقاومٍ امتشق سلاحه دفاعاً عن فلسطين.

إلى كل فلسطينيٍ أفنى حياته نصرةً لفلسطين.

إلى مشرف هذه الرسالة الدكتور/ "محمد إسماعيل خلة".

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

راجياً من المولى عَز وجلَ أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا ويزيدَنا علما.

شكر وتقدير

قال تعالى: [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ]

سورة **(إبراهيم: 7)**

الحمد لله حمداً كثيراً يليق بجلاله، وكمال صفاته الذي وفقني وأعانني على إتمام دراستي وإخراجها إلى النور، وأصلي وأسلمُ على من لا نبيّ بعده معلم الأمة ومرشدها.

بمزيدٍ من الامتنان يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة وحفّزني على إنجاز دراستي، وأخص بالشكر الدكتور : محمد إسماعيل خلة، الذي تكرَّم بالإشراف على هذه الدراسة، وأنار لي الطريقَ بما أسداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وأحاطني بلطفه وكرم أخلاقه ومنحني الكثير من الوقت والجهد لإخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أعبر عن شكري وتقديري العميق للدكتور/ خليل عبد الفتاح حماد الذي دقَّق الرسالة لغةً وأسلوباً وإملاءً.

والشكر كله إلى عائلتي التي تحلّت بالصبر، ووفرت لي الدعم والمساندة والوسائل المشجعة على الاستمرار وأخص بالذكر أختي ساجدة التي ساعدت في تدقيق الرسالة لُغوياً، والشكر موصول إلى كل الذين قدموا المشورة والنصيحة والعون من أجل أن ترى دراستي النور، لهم مني كل الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق

الطالب

معتصم سهيل عدوان

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر في الفترة الممتدة ما بين عامي 2001 م حيث وقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي أثرت بشكل حاد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين وصولا الي عام 2013 والذي شهد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، مع التعريف بأهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، كما هدفت الدراسة إلى تفسير الموقف الأمريكي تجاه الحراك الشعبي المصري عام 2011م، ومن ثم معرفة ماهية تأثير الحراك الشعبيّ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين ووصولهم لسدة الحكم.

واستخدمت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي التحليلي، إضافةً إلى منهج تحليل المضمون، وذلك لملائمة تلك المناهج لطبيعة هذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود تباين وتمايز في وجهات نظر الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه جماعة الإخوان المسلمين، فبينما صنفت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحركات الإسلامية كافة في بوتقةٍ واحدة، مساويةً بذلك بين التيارات الراديكالية مثل: تنظيم القاعدة، والتيارات الإسلامية المعتدلة مثل: الإخوان المسلمين، فقد ميزت إدارة الرئيس باراك أوباما بين المتشددين والمعتدلين في التيارات الإسلامية، إضافةً إلى ذلك فقد شهدت الساحة الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة انقساماً حاداً بين تيارين رئيسين؛ التيار الأول : هو "تيار الإدماج" ويرى أنصار هذا التيار في جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً معتدلاً يمكن استخدامه في محاصرة وتقليص نفوذ التيارات الراديكالية المتشددة، من خلال تشكيل جدارٍ عازلٍ "Fire Wall" بين الشباب المسلم والتيارات الراديكالية، وعليه دعا أنصار هذا التيار الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية.

التيار الثاني : وهو "التيار التقليدي" ويرى في جماعة الإخوان المسلمين جزءاً أصيلاً من التنظيمات الراديكالية، فالإخوان من وجهة نظر هؤلاء يومنون بالعنف "violent actor" إلا أنهم يخفون ذلك ويدعون السلمية بهدف طمأنة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى أنصار هذا التيار أن الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين يمثّل مرحلةً تمهيديةً يخوضها الشباب المسلم قبل الانضمام إلى التيارات الراديكالية المتشددة، وعليه دعا أنصار التيار التقليدي الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى اتخاذ موقفٍ عدائيٍّ مطلق تجاه جماعة الإخوان المسلمين. وقد تذبذبت قدرة ونفوذ

كلا التيارين صعوداً وهبوطاً، وقد كان لكل منهما مؤيدوه من المفكرين والساسة الأمريكيين، وقد شكّل اللوبي الصهيوني أحد أهم الداعمين للتيار التقليدي الذي طالب دوماً باتخاذ مواقف عدائية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجةٍ مفادها أن موقف الإخوان المسلمين الراسخ تجاه القضية الفلسطينية في مواجهة الموقف الأمريكي الملتزم بأمن "إسرائيل"، قد شكل نقطة الخلاف الجوهرية الأساسية بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين.

وبناءً على ما سبق ذكره فقد أوصى الباحث بعددٍ من التوصيات منها : ضرورة ألا يتخذ المفكرون الإسلاميون نظرةً شموليّةً واحدةً تجاه موقف الولايات المتحدة من الإخوان المسلمين تقوم على العداء المطلق والثابت، وكذلك العمل على استغلال التباين في وجهات نظر التيارات الأمريكية المختلفة تجاه الإخوان المسلمين، وتعزيز نفوذ التيار الأمريكي الداعي إلى إدماج الإخوان في الحياة السياسية في مقابل التيار التقليدي الذي يدعو إلى الحفاظ على النظرة العدائية المطلقة تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

Abstract:

The study aimed to analyze the US foreign policy toward the Muslim Brotherhood in Egypt, through the period between 2001-2013 with illustrator of significant internal and external determinants influencing it. In addition to monitoring the effect of some important events, such as September events on the US toward the Muslim Brotherhood.

This study also aimed to interpret the US position from the Egyptian revolution, then the position of the United State of the rise of the Muslim Brotherhood to power.

The study used a descriptive and the historical analytical method, in addition the content analytical approach.

The study concluded that there is a variation and differentiation in the perspective of the US administrations against the Muslim Brotherhood, While Gorge W Bush administration classified all Islamic movement in one pot, it equaled between radical movements such as Al-qida and The Islamic moderate movements, such as Muslim brotherhood, Barak Obama administration differentiate between hard liners and moderates in Islamic movement, In addition to that the intellectual and political arena have sharply divided between two major group.

The first group showed that the Muslim Brotherhood is moderate movement seeking for political participation and working to criminalize radical thoughts, so supporters of this group call American administration to deal with M.B and allow them to integrate in political life, While the other group confirm to keep the traditional view of hostility to the M.B on the basis that they are a part of the radicalism movement.

Both groups has influenced up and down according to several determinations, each of them has some supporters from thinkers and American politicians, The Zionist loopy was one of the most important supporters to take constant hostile attitude against the Muslim Brotherhood. The study also reached to the conclusion that the Muslim Brotherhood support the Palestinian issues against the American position which committed to the security of Israel. This was the major sticking point

between the US and M.B which negatively affected on American foreign policy toward the group.

The study also present a set of recommendations, the most essential one was necessity that the Muslim brotherhood thinkers shouldn't take holistic view toward the position of the United States against the Muslim brotherhood based on the absolute and unwavering hostility, Adding to that the need to exploit the contrast and differences in the views of the various American currents toward the group, while working to strengthen the influence of the power of integration, which calls the US administration to integrate the Muslim brotherhood in political life as opposed to the traditional movement, which calls for the preservation of the traditional perception of hostility towards Muslim Brotherhood.

فهرس المحتويات

آية قرآنية..... د
الإهداء..... هـ
شكر وتقدير..... و
ملخص الدراسة..... ز
فهرس المحتويات..... ك
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1
المقدمة:..... 2
مشكلة الدراسة:..... 4
فرضيات الدراسة:..... 4
أهداف الدراسة:..... 5
أهمية الدراسة:..... 5
حدود الدراسة:..... 6
منهجية و أسلوب الدراسة:..... 6
أدوات الدراسة:..... 7
مصطلحات الدراسة:..... 8
الدراسات السابقة:..... 9
التعليق على الدراسات السابقة:..... 17
الفصل الثاني محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين ومراحل تطورها 19
المبحث الأول – المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:..... 20
المطلب الأول– الطابع الديني والثقافي للمجتمع الأمريكي..... 20
المطلب الثاني – جماعات الضغط واللوبي الصهيوني:..... 24
المطلب الثالث – مراكز الأبحاث :(Think–Tanks)..... 31
المبحث الثاني المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين: 36

المطلب الأول – العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصري:..... 36
أولاً – مكافحة "الإرهاب" وتقديم التسهيلات اللوجستية: 38
ثانيا – معاهدة كامب دافيد وأمن "إسرائيل" :..... 39
المطلب الثاني – العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيار الراديكالي:..... 44
المطلب الثالث – القضية الفلسطينية: 51
المبحث الثالث– تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين "لمحة تاريخية": 55
المطلب الأول – الصحوة الإسلامية "الثورة الإيرانية" : 55
المطلب الثاني – الاتحاد السوفياتي "العدو المشترك":..... 57
المطلب الثالث – انهيار الاتحاد السوفيتي :..... 61
الفصل الثالث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2008–2001 70
المبحث الأول – تأثير أحداث سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:..... 71
المطلب الأول– ظهور مبدأ الحرب الوقائية :..... 72
المطلب الثاني –موقف الحركات الإسلامية من أحداث سبتمبر:..... 74
المطلب الثالث– تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والجماعات الإسلامية:..... 76
المبحث الثاني الحرب على الإرهاب وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية:..... 85
المطلب الأول – الحرب على "الإرهاب":..... 85
المطلب الثاني–الحرب على أفغانستان:..... 86
المطلب الثالث –الحرب على العراق:..... 87
المبحث الثالث الدعوات الأمريكية للإصلاحات السياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين..... 93
المطلب الأول – تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط:..... 93
المطلب الثاني – انقلاب الولايات المتحدة على مشروع أجندة الحرية:..... 106
المطلب الثالث – دعوات أمريكيّة للحوار مع الإخوان المسلمين:..... 112

المطلب الرابع– الحوار بين الإخوان المسلمين والإدارة الامريكية في عهد الرئيس بوش الابن: 120
الفصل الرابع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس"باراك أوباما" 2009–2013..... 127
المبحث الأول– فوز أوباما ووعود التغيير:..... 128
المطلب الأول – تقليص الاعتماد على القوة العسكرية:..... 131
المطلب الثاني – أوباما والعالم الإسلامي:..... 135
المطلب الثالث – باراك أوباما و"إسرائيل":..... 139
المطلب الرابع – الرؤية الأمريكية للديمقراطيّة في الشرق الأوسط في عهد الرئيس أوباما: 147
المطلب الخامس–السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين قبيل الحراك العربي:..... 151
المبحث الثاني موقف الولايات المتحدة من الحراك المصري..... 157
المطلب الأول – التصريحات الأمريكيّة تجاه الحراك المصري:..... 157
المطلب الثاني – تحليل الموقف الأمريكي من الثورة المصرية :..... 168
المطلب الثالث – الموقف "الإسرائيلي" من الاحتجاجات في مصر :..... 172
المبحث الثالث موقف الولايات المتحدة من صعود جماعة الإخوان المسلمين :..... 179
المطلب الأول – الموقف الأمريكي من جماعة الإخوان المسلمين بعد الإطاحة بالرئيس مبارك:..... 179
المطلب الثاني – الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات:..... 183
المطلب الثالث – الموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري:..... 198
النتائج والتوصيات..... 205
أولاً– النتائج:..... 205
ثانياً– التوصيات:..... 208
المصادر والمراجع:..... 210

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

***مقدمة الدراسة.**

*** مشكلة الدراسة.**

*** فرضيات الدراسة.**

*** أهمية الدراسة.**

*** أهداف الدراسة.**

*** أسئلة الدراسة.**

*** منهجية الدراسة.**

*** أدوات الدراسة.**

*** حدود الدراسة.**

*** مصطلحات الدراسة.**

***الدراسات السابقة.**

المقدمة:

قامت الولايات المتحدة بدوراً مهماً ومحورياً في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود المنصرمة, حيث تفاعلت طيلة تلك الفترة مع جميع الأحزاب السياسية في العالم العربي ذات المرجعيات العلمانية والدينية علي حد سواء، وذلك بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها في المنطقة, لذلك اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه الحركات من فترةٍ زمنيةٍ لأخرى، ومن حركةٍ إلى أخرى وحتى مع ذات الحركة من فترة زمنية لأخرى, وينعكس ذلك بشكل واضح من خلال تعاطيها مع جماعة الإخوان المسلمين؛ والتي أُسست في مصر في آذار/مارس عام 1928م على يد حسن البنا، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة, فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول, ووصلت حتى وقتنا الحالي إلى (72) دولة حيث تتواجد الجماعة في كل الدول العربية، إضافة إلى بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية في القارات الست (الهقيش، 49) 2012).

وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين أحد أكبر وأهم حركات الإسلام السياسي(*)، والتي بدأت في الصعود في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، وقد تمثل أول ظهور لما يعرف بمصطلح الإسلام السياسي مع اندلاع الثورة الإيرانية سنة 1979م , حيث بدأ السياسيون وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء الأولوية لكيفية التعاطي مع النظام الإيراني الجديد الذي أصبح يمثل الحركات الإسلامية والإسلام السياسي آنذاك, فكانت البداية بالرفض والقطيعة لمجمل حركات الإسلام السياسي ومن ضمنها جماعة الإخوان المسلمين، حيث خلص صنَاع القرار في الولايات المتحدة آنذاك إلى أن النظام الإسلامي بجناحيه "المعتدل والمتطرف" هو نظام معادٍ لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (ريحان، 2007: 2).

لذا، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة شمولية تجاه كل الحركات الإسلامية ومن ضمنها الإخوان المسلمين وصولاً إلى بداية تسعينيات القرن العشرين, حيث تغيرت الخطابات الرسمية للإدارة الأمريكية بسبب تصاعد قوة الاسلاميين في عدد من دول المنقطة، وقد انعكس هذا التغير في السياسات التي أعلن عنها مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد جيرجين" .Edward. P" Djerejain والتي أكدت أن الحكومة الأمريكية لا تعتبر الإسلام أيدولوجية تهدد الغرب والسلام العالمي. (يوسف، 2001: 14).

(*)الإسلام السياسي: هو مصطلحٌ سياسي وإعلامي وأكاديمي، استُخدم للإشارة إلى حركات التغيير السياسي التي تقتبس من الإسلام "نظاماً سياسيا للحكم".

وبعد أحداث11سبتمبر/أيلول(2001م)شهدت السياسة الخارجية الامريكية تحولاً عميقا تجاه الحركات الإسلامية، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عالمية لمحاربة الحركات الإسلامية بكافة تياراتها ومن ضمنها جماعة الإخوان المسلمين فيما عُرف "بالحرب على "الإرهاب"" (ريحان, 2007 : 2).

استمرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين على هذا الحال وصولاً إلى الفشل الذريع الذي منيت به الولايات المتحدة في حربيها على العراق وأفغانستان، وما تلاه من تصاعد نفوذ وقوة الحركات الراديكالية, وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى مطالبة زعماء الدول في منطقة الشرق الاوسط الي تبني سياسات إصلاحية أدت إلى تحقيق جماعة الإخوان مكاسب انتخابية في البرلمان المصري في انتخابات ربيع 2005م، والتي تم اجراؤها بفعل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على مصر والتي منحت الإخوان المسلمين هامشاً من حرية المشاركة في الحياة السياسية (تمام, 2013: 18).

ومع تزايد المكاسب الانتخابية للإخوان المسلمين والحركات التابعة لها–حركة المقاومة الإسلامية حماس– انقلبت الولايات المتحدة علي سياساتها الإصلاحية في العالم العربي، على الرغم من دعوة العديد من المفكرين الأمريكيين لإدماج الإخوان المسلمين ضمن المشهد السياسي في العالم العربي.

ولقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين تطوراً واضحاً وعلنياً بعد الحراك الجماهيري الذي شهدته بعض الدول العربية وخاصة مصر، وصولاً إلى التواصل العلني بين قادة الإخوان والإدارة الأمريكية.

اعتماداً على ما سبق؛ يمكن القول: إن ثمة تذبذب في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين صعوداً وهبوطاً بشكلٍ حاد؛ فمن شركاء الحرب الباردة إلى ملاحقة بعض المقربين من الإخوان في إطار الحرب على "الإرهاب" ومن ثم سياسة الاحتواء تجاه الإخوان كجزء محتمل من المشهد السياسي، وصولاً إلى الإقرار بوجودهم على رأس السلطة في عدد من الدول العربية.

طرح هذا الاختلاف والتباين من فترة لأخرى في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الإخوان المسلمين كثيراً من التساؤلات أمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تذبذب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين صعوداً وهبوطاً خلال الفترة الممتدة من 2011-2013، لذا تطرح الدراسة العديد من التساؤلات حول طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين والعوامل المؤثرة فيها, وهو ما ستسعى الدراسة للإجابة عنه من خلال التساؤل الرئيس، وهو :

ماهية السياسية الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين وما العوامل المؤثرة فيها؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

1- ما محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين؟

2- ما هي منعرجات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمون؟

3- كيف أثر اللوبي الصهيوني و"إسرائيل" على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين؟

4- كيف أثرت نظرة النخبة السياسة في الولايات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين؟

5- كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001م على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين؟

6- ما أثر الحراك العربي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين؟

7- ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من وصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا الدراسة، يمكن صياغة فرضيتين رئيستين على النحو التالي :

1- ثمة تيارين من المفكرين والساسة الأمريكيين يختلفان في توجهاتهم حول ماهية السياسة الخارجية الأمريكية الواجب اتباعه تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

2- أثرت مواقف الإخوان المسلمين الداعمة للقضية الفلسطينية سلباً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

أهداف الدراسة:

1. تتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر في الفترة ما بين عامي (2001-2013م).
2. التعرف على محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين.
3. تسليط الضوء على آراء النخب الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة تجاه جماعة الإخوان المسلمين.
4. تحديد دور اللوبي الصهيوني في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.
5. توضيح تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.
6. تحليل أثر الحراك العربي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.
7. إبراز موقف الولايات المتحدة من وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم.

أهمية الدراسة:

1. تتناول هذه الدراسة طرفين فاعلين مؤثرين بقوة على مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط ، وهما الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين.
2. تتناول الدراسة موضوعاً حيوياً ومتجدداً، لا تزال آثاره و تداعياته مستمرة على المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.
3. ندرة الدراسات التي عالجت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين حديثاً، وذلك بعد صعودهم لسدة الحكم في العديد من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وذلك نظراً لحداثة الموضوع .
4. يتوخى أن تقدم الدراسة قراءة عملية للسلوك الأمريكي تجاه جماعة الإخوان المسلمين، من حيث مرتكزاتها-محدداتها-أهدافها.

حدود الدراسة:

الحد الزماني:

تبدأ فترة الدراسة من عام 2001م، حيث أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتي فجرت مصطلح الحرب على "الإرهاب"، مع رصد تأثيراته على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وصولاً إلى الحراك العربي الجماهيري والذي أفضي إلى صعود جماعة الإخوان وتقلدها أمور السلطة في مصر وانتهاءً بعام 2013م؛ حيث سقوط حكم الإخوان وصعود العسكر في جمهورية مصر العربية.

منهجية و أسلوب الدراسة:

استخدم الطالب لإنجاز هذه الدراسة عدداً من المناهج البحثية وهي كالتالي:

1- "**المنهج التحليلي التاريخي**"؛ ويعرف المنهج التاريخي بأنه " المنهج الذي يعتمد على الظواهر التاريخية التي حدثت في الماضي، ويستفاد منها في فهم و تفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل".(الضمد، 2011 : 74).

ويستخدم الطالب المنهج التاريخي في استقراء ماضي تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وتسليط الضوء على أهم مرتكزاتها ومحدداتها، وهو ما يساعد على تحديد الأهداف والمرتكزات الحالية للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً والإخوان في مصر على وجه الخصوص.

2-"منهج تحليل المضمون" : ويقوم هذا المنهج على دراسة الأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض، ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وقد استخدم الطالب هذا المنهج في تحليل البيانات والتصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية بالإضافة إلى الوثائق وفي مقدمتها وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالإضافة الي خطاب الاتحاد الذي يلقيه الرؤساء الأمريكان بداية كل عام، وذلك بهدف تحليل مضمونها وتفكيك عناصرها للاستدلال من خلالها على ماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين.

وتعد هذه المناهج الأساس الذي اعتمد عليه الطالب في الدراسة العلمية، حيث جاءت منسجمةً مع مناهج البحث للوصول إلى النتائج والتوصيات المرجوة .

أدوات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على جمع المعلومات والبيانات وذلك من خلال:

1- المصادر الأساسية للدراسة من الوثائق والكتب والأبحاث العملية المنشورة وغير المنشورة.

2- التقارير الرسمية الصادرة عن اللجان الخاصة.

3- خطابات الرؤساء الأمريكيين وتصريحات أبرز المسؤولين في الإدارات الأمريكية.

4- الإحصائيات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية من خلال إعادة ترتيب البيانات الواردة فيها بغية توظيفها في العديد من المطالب التي تناولتها الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

جماعة الإخوان المسلمين: يعرفها البنا "مؤسس الجماعة": على أنها جماعةٌ إصلاحيةٌ شاملة تفهم الإسلام فهماً شاملاً، وتشمل فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة. وأنها: دعوةٌ سلفيّةٌ, طريقةٌ سنيّةٌ, هيئةٌ سياسيّةٌ, جماعةٌ رياضيّةٌ, رابطةٌ علميّةٌ ثقافيّةٌ, شركةٌ اقتصاديّةٌ, كما أنهم فكرةٌ اجتماعيّةٌ (خيري, 2011: 17).

ويعرفها الوكيل بالقول: هي حركة ضمت الحياة الدينية إلى جانب الحياة السياسية, وجمعت الأوضاع الاجتماعية إلى جانب الأوضاع الاقتصادية، وصاغتها جميعها في أسلوب عصري لا تنفر منه النفوس لثقل في تحمله, ولا تنبو عنه العقول لعسر في فهمه. (الوكيل, 1986: 9).

التعريف الإجرائي لجماعة الإخوان المسلمين: هي حركة ذات خلفية دينية ترى في الإسلام منهاجاً للحياة، تنبذ العنف وتسعى للوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة السياسية.

الإرهاب: ويعرف "الإرهاب" في القانون الفيدرالي الأمريكي على أنه استخدام القوة والعنف بشكلٍ غير قانوني ضد الأشخاص أو الممتلكات لإجبار أو إكراه الحكومة أو المجتمع المدني لتحقيق أو تأييد أهداف سياسية أو اجتماعية.(Simocx & Dery,2013 : XV).

التعريف الاجرائي للمصطلح للإرهاب : هو مفهوم صنعه الساسة الأمريكيين بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001م – مستغلين مخاوف الشعب الأمريكي– لإطلاق العنان للقوة العسكرية الأمريكية للتحرك بحرية لتحقيق أهداف الإدارة الأمريكية في إعادة هيكلة الشرق الأوسط والقضاء على الحركات الإسلامية.

وقد تم استخدام هذا المصطلح في الرسالة رغم تحفظ الباحث عليه حيث تم اساءة استخدامه من قبل أطراف متشددة في الإدارة الأمريكية لذا تمت الإشارة إليه بين قوسين.

كما تم استخدام الأسلوب نفسه مع كلمة "إسرائيل" حيث تم وضعها بين قوسين، وذلك نظراً لعدم اعترافنا بوجود هذا المسمى، وقد أُستُخدم اللفظ فقط للتسهيل على القارئ.

السياسة الخارجية: تعرف السياسة الخارجية على أنها: جميع صور النشاط خارج حدود الدولة, حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية (لافى, 2006 : 9).

وتُعرف أيضاً على أنها : مجموعة الأفعال والسلوك الذي تقوم بها الدولة في المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها وغاياتها، من خلال قراراتٍ دولية, ووسائل متنوعة متوافرة لهذه الدولة. (السيسى, 2008: 6).

التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية: ويمكن تعريفها بما يتناسب مع أهدف الدراسة على أنها جميع الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها الدولة تجاه الدول أو الكيانات والجماعات السياسية.

الإسلام السياسي: هو مصطلحٌ سياسي وإعلامي وأكاديمي، استُخدم للإشارة إلى حركات التغيير السياسي التي تقتبس من الإسلام "نظاماً سياسيا للحكم".

ويمكن تعريفه على أنه " مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، التي يستخدمها مجموعة "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فحسب؛ وإنما نظام سياسي، واجتماعي، وقانوني، واقتصادي, ويصلح لبناء مؤسسات الدولة". (دلول، 2012: 13)

التعريف الإجرائي للإسلام السياسي: ويمكن تعريف الإسلام السياسي بما يتناسب مع أهداف الدراسة على أنه مجموع الحركات والتيارات الإسلامية التي تشترك في مسعاها للوصول إلى سدة الحكم على الرغم من اختلاف وسائلها في تحقيق ذلك.

الدراسات السابقة:

يلاحظ أن عدد الدراسات العربية التي بحثت موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين محدودة جداً، وذلك نظراً لقلة اهتمام الباحثين العرب بموضوع السياسة الأمريكية، وهو ما اضطر الطالب إلى الاعتماد على الدراسات الأجنبية إلى حدٍ كبير، ومن خلال الجهد المتواصل فقد حصل الطالب على عددٍ من الدراسات السابقة التي التقت في بعض محاورها مع موضوع الدراسة، وقد قسمها الطالب إلى دراساتٍ فلسطينية، عربية، وأجنبية.

أولاً- الدراسات الفلسطينية:

1- دراسة, ريحان (2007). بعنوان:

"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي "حماس دراسة حالة".

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس كأنموذج عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعات الإسلام السياسي, وقد ركزت الدراسة- بشكلٍ موسع- على رصد جهود اللوبي الصهيوني في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس.

و تمتد فترة الدراسة من عام 1987م حيث تم إعلان تأسيس الحركة وصولاً إلى فترة انتهاء الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس عام 2007م بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

و خلصت الدراسة إلى أن فشل الحرب على "الإرهاب" في كلٍ من أفغانستان والعراق دفع الولايات المتحدة لتبني سياسة الإصلاح السياسي ودمقرطة الشرق الأوسط وهو ما أعطى حركات الإسلام السياسي هامشاً من الحرية كان سبباً في وصول بعضها إلى سدة الحكم.

2-دراسة: عبد الله عبد الحليم, (2012). بعنوان :

الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011).

هدفت الدراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية في دول محور الاعتدال العربي, وذلك للوقوف على الأهداف والغايات الكامنة خلف الموقف الأمريكي، الذي بدا متناقضاً ومختلفاً في بعض الأحيان تجاه الثورات العربية التي رفعت الشعارات ذاتها, وقد أسهب الكاتب في الحديث عن الموقف الأمريكي من الثورة المصرية ومدى انسجام إفرازات هذه الثورة مع المصالح الأمريكية في المنطقة عموماً وفي مصر على وجه الخصوص.

و خلص الباحث إلى أن موقف الإدارة الأمريكية تجاه الثورة المصرية قد شابه الكثير من التردد والغموض، وذلك بسبب اختلاف رؤية أقطاب الإدارة الأمريكية لمجريات الأحداث في مصر، مع تخوف تيار واسع في الإدارة الأمريكية من صعود قوىً سياسية معادية لمصالح الولايات المتحدة حال سقوط نظام مبارك.

ثانياً- الدراسات العربية:

1- دراسة : لزهر، بن عيسي،(2011). بعنوان :

انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط. "أنموذج الحركة الإسلامية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين في الأردن بعد أحداث أيلول/سبتمبر، مسلطةً الضوء على تأثيرات أحداث سبتمبر على الموقف الأمريكي من الإخوان المسلمين، وقد تناولت الدراسة بشيءٍ من التفصيل المشروع الأمريكي لدمقرطة الشرق

الأوسط وكيفية تأثيره على الإخوان المسلمين في المنطقة بشكلٍ عام وإخوان الأردن على وجه التحديد.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة استغلال جماعة الإخوان المسلمين هامش الانفتاح السياسي الذي أتاحته الضغوط الأمريكية على البلدان العربية، موصيةً بضرورة العمل على الاستفادة من الضغوط الأمريكية على الرغم من كونها ترتكز بالأساس إلى المصلحة الأمريكية وليس إلى الاهتمام بالديمقراطية كمبدأ.

2- دراسة, أبو زيد. (2007). بعنوان :

"مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى بالحرب على "الإرهاب"".

هدفت الدراسة إلى رصد التغيرات المتعلقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من تغييرٍ في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي عموماً والحركات الإسلامية وفي مقدمتها الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، كما ناقش الباحث التحديات المتعلقة بالحرب على "الإرهاب"، وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين موضحاً سبل وطرق مواجهة هذه التحديات.

وقد خلص الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت سياسةً عدائيةً شمولية تجاه الحركات الإسلامية واضعةً إياها جميعاً ضمن قائمة الحركات "الإرهابية" دون الالتفات إلى الاختلاف الكبير في معتقدات وسلوكيات التيارات الإسلامية المختلفة، مؤكداً أن هذا النهج قد زاد من حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأوصى الباحث بضرورة أن تنتهج الولايات المتحدة سياسةً أكثر اعتدالاً تجاه الحركات الإسلامية وأن تميز بين الحركات الإسلامية بشقيها المتطرف والمعتدل.

3- دراسة، عقلان, (2012). بعنوان :

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وفهم محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة، بدءاً من المحددات الداخلية والتي ركزت -بشكل أساسي- على ضرورة وجود عدوٍ جديد للولايات المتحدة يبرر تدخلاته حول العالم أمام الرأي العام الأمريكي، كما ركز الباحث على دور اللوبي الصهيوني كمحددٍ داخليٍ فاعل في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه المنطقة، ثم تطرق –بشيءٍ من التفصيل– للحديث عن المحددات الخارجية المتمثلة في حماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وخلص الباحث إلى أنه ليس هناك أي دلالة تشير إلى خطر الحركات الإسلامية على أمن الولايات المتحدة، وأن "قوبيا الإسلام" عبارة عن أسطورة اصطنعتها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وتسويق تدخلاتها في المنطقة أمام الرأي العام الأمريكي.

4– دراسة علي الهقيش, (2012). بعنوان:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي(2001–2011).

هدفت الدراسة إلى تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والتعريف بمواقف الإدارة الأمريكية من الثورات العربية, ووصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في المنطقة و في مصر على وجه الخصوص.

وقد خلصت الدارسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الحركات الإسلامية المعاصرة على أنها كتلةٌ واحدةٌ متجانسةٌ، و بالتالي تعمد إلى إصدار أحكام ذات طابع تعميمي عليها. وأوصى الطالب بضرورة أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحركات الإسلامية نظرةً موضوعيةً تتلاءم مع مواقفها المعلنة، وقدرتها على تدعيم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً– الدراسات الأجنبية:

1– دراسة (2012, AL-Mesbar Studies center) بعنوان :

The West And The Muslim Brotherhood After The Arab Spring. Editor : Lorenzo Vidino. AL Mesbar Studies.

"**الغرب والإخوان المسلمون بعد الربيع العربي**".

عمدت هذه الدراسة إلى رصد ردود الفعل الرسمية في ثمان دول غربية (من ضمنها أمريكا و"إسرائيل") على وصول الإسلاميين للحكم في أعقاب الثورات العربية، ويقوم هذا الكتاب على جهد مجموعة من الباحثين للحديث عن ردود فعل دولهم تجاه وصول الإسلاميين للحكم بعد إلقاء نظرةٍ على تاريخ العلاقة بين الإسلاميين وحكومات تلك الدول، وقد كتب أول فصول الكتاب الباحث السياسي ومرشح الدكتوراه بجامعة تكساس ستيفن بروك(Steven Brooke) متحدثاً عن تاريخ العلاقة بين واشنطن والإخوان المسلمين، واصفاً إياها بالمتقلبة والمتذبذبة مشيراً إلى حقبة الحرب

الباردة، وواصفاً الإخوان المسلمين بأنهم كانوا حلفاء الحرب الباردة، وأحد أعداء الولايات المتحدة ضمن الحرب على "الإرهاب" بعد أحداث سبتمبر، ثم تحدث عن انتقال الولايات المتحدة إلى فكرة دمقرطة الشرق الأوسط وما تلاها من دعوات من المفكرين الأمريكيين إلى إدماج الإخوان المسلمين، فبينما أبقت إدارة بوش الحركات الإسلامية على هامش اهتماماتها، صدرت العديد من المقالات من المفكرين والساسة الأمريكيين ما بين عامي (2007,2006م) مطالبةً بضرورة التقارب بين واشنطن وتلك الحركات وبخاصةٍ حركة الإخوان المسلمين في مصر، كما أشار الكاتب إلى اختلاف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين في فترة كل من الرئيس جورج بوش الابن وباراك أوباما.

وقد خلص الكاتب من خلال استعراضه لتاريخ السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين إلى وجود تيارين من المفكرين والساسة الأمريكيين الأول – عُرف بالتيار التقليدي والذي رأى ضرورة المحافظة على النظرة التقليدية الأمريكية القائمة على العداء تجاه الإخوان المسلمين وإعطاء الأولوية للاستقرار بدلاً من ترويج الديمقراطية، أما التيار الآخر والذي عُرف باسم تيار الإدماج فقد دعا الإدارة الأمريكية لضرورة إدماج الإخوان المسلمين ليكونوا جزءاً من المشهد السياسي في العالم العربي ضمن سياسة الولايات المتحدة لترويج الديمقراطية.

2- دراسة (Leiken& Brook,2007) بعنوان :

The Moderate Muslim Brotherhood, Friend Or Foe?.

الإخوان المسلمون المعتدلون، العدوُّ أم الصديق؟

تناولت الدراسة لمحة تاريخية موجزة عن الإخوان المسلمين مع الحديث عن موقفهم نحو عددٍ من القضايا من أبرزها موقف الإخوان من العنف، ثم تحدثت الدراسة عن التيارات الراديكالية من حيث النشأة والفكر مع التركيز على طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية، وكيفية تأثير تلك العلاقة على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، كما ناقشت الدراسة انقسام المفكرين والساسة الأمريكيين – من حيث ماهية السياسة الخارجية الأمريكية التي يجب اتباعها تجاه الإخوان المسلمين– إلى تيارين رئيسين أحدهما يرى ضرورة الحفاظ على النظرة التقليدية العدائية، بينما يدعو التيار الآخر إلى اتباع سياسة جديدة قوامها الانفتاح على الإخوان المسلمين.

وقد خلص الكاتب إلى وجود فروق جوهرية بين التيارات المعتدلة ممثلةً بتيار الإخوان المسلمين والتي تنبذ العنف، وتسعى للمشاركة في الحياة السياسية من جهة، والتيارات الراديكالية التي تنتهج العنف كوسيلة للتغيير من جهة أخرى، لذا طالب الإدارة الأمريكية بضرورة التمييز بين التيارات

الإسلامية المختلفة داعياً إياها لإدماج الإخوان المسلمين كجزءٍ أساس من استراتيجية محاربة التيارات الراديكالية.

3- دراسة (Combating Terrorism Center, 2011) بعنوان :

Self- Inflicted Wounds Debates and Divisions Within al-Qaida and its periphery.

جروح البلاء الذاتي : مناظرات وانقسامات داخل القاعدة وأطرافها.

جاءت الدراسة في عشرة فصول، وقد قام على إعدادها مركز مكافحة "الإرهاب" في كلية ويست بوينت"West Point"العسكرية في واشنطن، وقد شارك العديد من الكتاب والساسة الأمريكيين في إعداد هذه الدراسة والتي تناولت دراسة دقيقة لأفكار ومعتقدات كافة التيارات الإسلامية مقارنةً إياها بفكر تنظيم القاعدة، وقد تحدث الكاتب الأمريكي Marc Lynch –بشيءٍ من التفصيل في الفصل التاسع من هذا الكتاب– عن فكر ومعتقدات جماعة الإخوان المسلمين، مقارناً إياها بأفكار تنظيم القاعدة متحدثاً بعمق عن حالة الخلاف بين المفكرين الأمريكيين تجاه العلاقة بين الإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة، مؤكداً وجود نظريتين في الفكر الأمريكي تجاه الإخوان المسلمين الأولى تدعى الجدار الناري، وتتلخص هذه النظرية بأن الإخوان –من خلال فكرهم المعتدل– يمثلون جداراً يفصل بين الشباب المسلم والأفكار الراديكالية، والنظرية الثانية تدعى الممثلون العنيفون وتقوم هذه النظرية على تبني الإخوان المسلمين للعنف كمنهجٍ للتغيير مع إخفاء ذلك بهدف عدم إثارة مخاوف الولايات المتحدة.

وقد خلص الباحث إلى ضرورة أن تعمل الإدارة الأمريكية على إفساح المجال أمام الإخوان المسلمين لشن معركتهم الفكرية ضد التيارات الراديكالية، وذلك من خلال مشاركة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية ودمجهم دون تمكينهم، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأن الإخوان لن يكونوا في المستقبل ليبراليين ولن يدعموا بشكلٍ موسع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، ولكنهم رغم ذلك يمثلون أفضل البدائل المتاحة للولايات المتحدة في ظل محدودية الخيارات لديها.

4- دراسة (Jeffrey Martini & others, 2012) بعنوان:

The Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement.

"الإخوان المسلمون، شبابها، والآثار المترتبة على التدخل الأميركي".

تحدثت الدراسة بشيءٍ من التفصيل عن تكوين وهيكلية الإخوان المسلمين مشيرةً إلى وجود تيارين داخل الإخوان المسلمين، أحدهما يمثله الجيل القديم المؤسس للجماعة والذي عانى من الاضطهاد والقمع في عهد جمال عبد الناصر، ويتخذ هذا التيار مواقف متشددة في معظم القضايا الفكرية وموقفاً عدائياً تجاه الولايات المتحدة، والتيار الآخر يمثله قادة العمل الطلابي والذين برزوا في فترة الانفتاح السياسي التي قادها أنور السادات بعد وصوله للحكم، وقد تناولت الدراسة -بشيءٍ من الإيجاز- تاريخ الجماعة، بالإضافة إلى مواقفها الفكرية من القضايا المختلفة محاولةً الربط بين هيكلية وتكوين الجماعة من جهة، والأفكار التي تبنتها في مختلف مراحل العمل السياسي التي مرت بها الجماعة، وكيفية تأثير ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة، وقد ركزت الدراسة على توضيح معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين بعد حدوث الحراك المصري، وسقوط نظام مبارك انطلاقاً من نظرية وجود تيارين داخل الجماعة أحدهما معتدل والآخر متشدد.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دمج الإخوان المسلمين في العمل السياسي، وذلك بهدف تدعيم وتعزيز نفوذ التيار المنفتح ضد التيار المتشدد داخل الجماعة، وبالتالي دفع الجماعة نحو اتخاذ مواقف أكثر ليونة تجاه الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

5- دراسة(Alterman, 2012). بعنوان :

"Egypt in Transition : insights and options for US policy"

مصر في مرحلةٍ انتقالية.. رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية.

هدفت الدراسة إلى رصد التحولات التي شهدتها مصر بعد الثورة المصرية ومعرفة مدى تأثيرها على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وطرح الكاتب عدة سيناريوهات للتعامل مع الوضع في مصر بعد الثورة، وكان من ضمن السيناريوهات إمكانية حدوث انتخابات ديمقراطية تفضي إلى صعود جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم، وقد أوصى الكاتب بعدم تدخل الولايات المتحدة في الشأن المصري والتعاطي مع نتائج الانتخابات أياً كانت بشكلٍ إيجابي, كما كان أحد السيناريوهات

المطروحة ضمن الدراسة يتمثل في إمكانية حدوث تدخلٍ عسكري من قبل الجيش للسيطرة على مقاليد الحكم.

وقد خلص الباحث إلى أن سيناريو تدخل الجيش لن يكون إلا في حال تعرضت المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية للخطر, وأوصى الكاتب بضرورة الوقوف في وجه أي حراك عسكري قد يقوم في مصر كما أوصى بضرورة دعم بلاده للعملية الانتخابية في حد ذاتها بغض النظر عن مفرزات هذه العملية حتى لو تمثلت في صعود الإخوان المسلمين لسدة الحكم.

6- دراسة (Sharp ,2011) بعنوان:

Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy.

مصر : ثورة 25 يناير وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية.

تناولت هذه الدراسة العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة ومصر، والتي قامت على رؤية الولايات المتحدة للدور المصري كعامل استقرار أساسي في المنطقة، ثم تطرقت الدراسة إلى التغير الذي طرأ على الرؤية الأمريكية لدور مصر والذي تمثل في إدخال بعد الديمقراطية على العلاقات الأمريكية-المصرية حيث دعا بعض الساسة والمفكرين الأمريكيين الإدارة الأمريكية لممارسة بعض الضغوط على نظام مبارك لإجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية في البلاد، وهو ما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ثم استعرضت الدراسة -بشيءٍ من التفصيل- موقف إدارة أوباما من الحراك الجماهيري في مصر عام (2011م)، وتأثير هذا الحراك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى وجود انقسام في الإدارة الأمريكية تجاه الثورة المصرية واحتمالية صعود الإخوان حال سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، حيث انقسمت الإدارة في موقفها من الثورة إلى تيارين رئيسين أحدهما يدعو للتمسك بنظام مبارك، والآخر يدعو إلى استغلال الفرصة للدفع بمصر نحو التغيير والديمقراطية.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:

1- اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي.

2- تعميق مشكلة بحثه مما سهل عليه تحديد أهداف دراسته بشكل دقيق.

3- استطاع الوقوف على النقاط المهمة التي بإمكانه تناولها والتركيز عليها في بحثه.

4- استطاع الوقوف على كيفية صياغة تساؤلات بحثه بشكل جيد واختيار الإطار النظري المناسب لها.

5- مكّنته من سهولة تحديد خطواته المنهجية العلمية المناسبة لموضوع الدراسة، وقدمت له معلومات قيّمة، أثرت موضوع البحث في كثير من الجوانب؛ حيث كان بعض تلك الدراسات مرجعاً مهماً في بعض جوانب وفصول هذا البحث.

أوجه التمايز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- الدراسات السابقة تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مجمل حركات الإسلام السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل حركة وتمايزها، بينما تناولت هذه الدراسة السلوك الأمريكي تجاه جماعة الإخوان المسلمين مع تأكيدها علي تمايز الجماعة عن العديد من حركات الإسلام السياسي، معتبرة هذا التمايز أحد اهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

2- تناولت الدراسات السابقة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في بعض المناطق العربية مثل الأردن أو الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذه الدراسة قد تميزت بتفردها بتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان في مصر مع التأكيد علي تمايز وضع الجماعة في مصر عن غيرها من دول العالم العربي.

3- تحدثت الدراسات السابقة عن بعض محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، إلا إن معظم هذه الدراسات قد ركزت علي محدد واحد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة بينما تميزت هذه الدراسة بالحديث بالتفصيل عن جميع المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

4- بحثت الدراسات السابقة تأثير بعض الأحداث المهمة علي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، بينما تجاهلت تأثير أحداث مهمة أخري، وقد تميزت هذه الدراسة بحديثها المفصل عن جميع المحددات المؤثرة علي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

5- في حدود علم الباحث تعد هذه الدراسة الأولى التي تدرس السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

6- في حدود علم الباحث لم يأخذ موضوع الدراسة حقه في الدراسة والتحليل في الأدبيات السابقة.

الفصل الثاني
محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين ومراحل تطورها

المبحث الأول – المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني – المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثالث – لمحة تاريخية حول تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين

تتضمن العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية للدولة؛ وفي سبيل تحليل وفهم ماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين فإن الدراسة ستسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي بشكلٍ عام، والإخوان المسلمين بشكلٍ خاص مع توضيح اتجاه وفاعلية كل محدد.

المبحث الأول – المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بعدة عوامل داخلية تسهم في صناعتها, وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية تجاه الحركات الإسلامية، فثمة عوامل داخلية مؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بشكلٍ عام والإخوان المسلمين بشكلٍ خاص، وهذه العوامل متنوعةٌ ومتباينةٌ في تأثيرها، مثل: الطابع الديني والثقافي للمجتمع الأمريكي, وسائل الإعلام, الرأي العام الأمريكي, وجماعات الضغط ،ومراكز الأبحاث (عذاب, 2001 : 215). وعليه يمكن حصر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر في ثلاثة محدداتٍ رئيسة هي:

أولاً – الخلفية الدينية للمجتمع الأمريكي.

ثانياً –جماعات الضغط في الولايات المتحدة "اللوبي الصهيوني".

ثالثاً – مراكز الأبحاث الأمريكية.

المطلب الأول– الطابع الديني والثقافي للمجتمع الأمريكي.

يخضع المجتمع الأمريكي بشكلٍ كبير لتأثير العامل الديني، فقد طغى عامل الدين على تكوين الولايات المتحدة منذ نشأتها، فوُلدَ المجتمع والدين في آن واحد.(المهتدي,2009 : 13). وعليه فقد تم تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها دولةٌ دينيةٌ وسيطر الدين على الدولة منذ ذلك الوقت.(السقا, 2003: 48). ولايزال عامل الدين حاضراً ومؤثراً بقوة حتى وقتنا الحالي، إذ إن نسبة الأمريكيين(المسيحيين) الذين يترددون إلى الكنائس مرةً واحدةً على الأقل في الأسبوع–يوم الأحد– تزيد على (40%) ،علماً بأن هذه النسبة تقل في أوروبا عن (10%).(صالح محمود,2005: 160).

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأديان في الولايات المتحدة الأمريكية, فإن المذهب البروتستانتي[*] كان هو الغالب والسائد على مر مراحل تطور المجتمع الأمريكي، حيث إن الآباء الأوائل الذين أسسوا الولايات المتحدة الأمريكية كانوا ممن اعتنقوا المذهب البروتستانتي، لذا فقد سادت كنيستهم ومذهبهم(المهتدي, 2009: 14).

وينقسم المذهب البروتستانتي إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول- الخط العام البروتستانتي, والذي يضم كنائس النخبة والطبقة العليا في المجتمع الأمريكي, وتسمى كنائس البروتستانتية- الأنكلو سكسون البيض Saxson Protestant-White Anglo والتي تختصر بعبارة (WASP) وتعتبر من أكثر الكنائس تأثيراً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز كنائسها: اللوثريون, والمنهجيون, والمعمدانيون. (صالح محمود, 2005: 158).

ويُلاحظُ أنّ الخط العام للمذهب البروتستانتي يؤمن بضرورة قيام دولة "إسرائيل", والعودة الثانية للمسيح ثم الألفية السعيدة وما يعرف بمعركة (هرمجدون)[**] بين العرب والمسلمين من جهة، واليهود والنصارى من جهةٍ أخرى، وانطلاقاً من هذا البعد عملت المسيحية الأصولية على تحقيق أهداف "إسرائيل".

القسم الثاني - البروتستانتية الليبرالية التي يشكل المجلس الوطني لكنائس السيد المسيح في الولايات المتحدة الأمريكية مظلتها الرئيسة, ويعتبر هذا التيار أكثرَ انفتاحاً على الآخر من بين

(*) منهم نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجية "بولا دوبريانسكي"، نائب وزير الخارجية لمراقبة التسلح والأمن الدولي "جون بولتون"، مساعد الوزير لشؤون المنظمات الدولية "كيم هولمز".

(**) **معركة هرمجدون:** تقول نبوءة هرمجدون (Armageddon), كما ذكرها الكاتب الأمريكي الأصولي(هول لندسي) في كتابه (آخر أعظم كرة أرضية), إنه لكي يعود السيد المسيح (عليه السلام) ثانيةً, لا بدَ أن تقوم معركة في مكانٍ اسمه هرمجدون, يقع بين الأردن وفلسطين, ويكون في ذلك دمار العالم قبل أن يسود السيد المسيح على الأرض ومن فيها حيث يواجه جيش إمبراطورية الشر-الاتحاد السوفيتي والعرب والمسلمين والصين- ضد بني "إسرائيل" فينزل السيد المسيح ويبيد هذا الجيش ويُقتل تسعة ملايين يهودي، أما المتبقي منهم فإنه سيتم إنقاذه لكي يعتنق الديانة المسيحية، ثم يبزغ عصر الألف عام السعيد تحت حكم السيد المسيح (صالح محمود,2005 : 167). للمزيد حول معركة هرمجدون في الفكر الديني الأمريكي انظر: طارق، بوكعباش. (2005). التحالف بين التيار البروتستانتي المتطرف واللوبي الصهيوني اليهودي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة الجزائر. ص101-109.

تيارات البروتستانتية الأمريكية، بسبب تعاليمه التي تفضل النظر للمسيحية على أنها نظامٌ أخلاقي وليس كنصوصٍ تطبق حرفياً على أرض الواقع, حيث يرى أتباع هذا التيار أن الأديانَ المختلفة تحض على الأخلاق بشكلٍ أو بآخر، كما يتبنون نظرةً أكثرَ قبولاً بفكرة أن الرب سوف يتقبل الطوائف غير المسيحية ويغفر لهم في الآخرة.(كلارك وآخرون, 2001 : 252).وقد عارض هذا التيار –منذ تأسيسه في مطلع القرن الماضي– أطروحةَ الوطن القومي اليهودي في فلسطين, وهاجم الحركة الصهيونية, ولكنهم كانوا أقلَ تأثيراً ونفوذاً من الخط العام البروتستانتي والذي يؤيد بشكلٍ مطلق قيام دولة "إسرائيل".(صالح محمود, 2005: 158). حيث يمثل الخط العام البروتستانتي الأكثرية العظمى في مذهب البروتستانت، وقد كان للدين المسيحي وبخاصة مذهب البروتستانت أثرٌ كبيرٌ في الثقافة الأمريكية, إذ كان من نتائجها ظهور المسيحية الأصولية "الإنجيليين" والمحافظين الجدد, والقاسم المشترك بينهما كراهية وعداء العرب والمسلمين. (عذاب, 2001 : 217). و ترتكز النظرة المسيحية الأصولية ، على قانونٍ لاهوتيٍ توراتيٍ يتلخص في النقاط التالية:

1– كل مسيحي مخلص يجب أن يؤمن بالعودة الثانية للمسيح.

2– إن قيام دولة "إسرائيل" هي إشارةٌ إلهية بقرب العودة الثانية للمسيح.

3– إن كل أشكال الدعم ل"إسرائيل" ليس أمراً اختيارياً، إنما هو قضاءٌ إلهي لأنه يؤيد ويسرع قدوم المسيح، وبالتالي فإن كل من يقف ضد "إسرائيل" يُعتبرُ عدواً للمسيحية وعدواً لله(*).(صالح محمود, 2003: 165).

4– إعطاء كلمة "إسرائيل" معنىً دينياً رمزياً وليس مجرد اسم دولة، والالتزام الأخلاقي بدعمها.(عذاب, 2001: 218).

وبناءً على البعد الديني؛ يُجمع أعلام وأتباع المسيحية الأصولية بكل تشكيلاتها على تقديم الدعم غير المشروط "لإسرائيل"، وهو ما أثر سلباً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والحركات الإسلامية.

وقد تجاوز العامل الديني البعدَ التقليدي له بمراحلَ متقدمة في الولايات المتحدة, إذ أصبح الدين يلعب دوراً فاعلاً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

(*) للمزيد حول الإنجيليين ودعمهم ل"إسرائيل" انظر أيضاً ترتريه، برينو.(2008).أربعة أعوام لتغيير العالم: استراتيجية بوش (2005–2008). مجلة الفكر السياسي. ص 284–251 متاح على الرابط التالي :
http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/21/13-4years.pdf

تأثير البعد الديني على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي:

يلعب الدين دوراً مهماً في تحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبر قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من أكثر قضايا السياسة الخارجية الأمريكية تأثُراً بالبعد الديني، وقد انعكس ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان أمام الكونجرس عام 1986م والذي قال فيه : "إن التزام أمريكا بدعم دولة "إسرائيل" على أرض فلسطين ليس لأسبابٍ تتعلق بالعلاقة الخاصة بين البلدين بل لأسبابٍ تتعلق بأفكار "أصولية" تعتقد بحق "اسرائيل" في أرض فلسطين وقيام الدولة اليهودية على كل أراضيها انتظاراً لعودة المسيح.(عبد الهادي, 2006: 224). وقد أدى الترابط الديني بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بالإضافة إلى موقف الحركات الإسلامية الرافض لوجود "إسرائيل"، إلى تعزيز الرؤية السلبية للولايات المتحدة تجاه الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

وقد استمر تأثير الدين في الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حتى وصل ذروته في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن المتشبع بالفكر الأصولي المتطرف، فقد تعدى حدود التأثير على القضية الفلسطينية ليلعبَ دوراً جوهرياً في دفع النخبة الحاكمة الأمريكية نحو العداء المطلق لكل العالم الإسلامي. فبعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001م دعا قادة متطرفون أمريكان من اليمين السياسي واليمين الديني إلى ضرب الأماكن الإسلامية المقدّسة باعتبارها مولدة "للإرهاب" والإرهابيين.(طارق، 2005 : 244). ولعل من أبرز قضايا السياسة الخارجية الأمريكية تأثراً بالبعد الديني في تلك الفترة قضية ما سُمي "بالحرب على الإرهاب" حيث يرى البعض أن صانعي قرار الحرب على "الإرهاب" وعلى الإسلام يتمحورون في فريقيين:

"**الفريق الأول**": يمثله مجموعةٌ من المبشرين من اليمين الديني المحافظ والمعروفين بالإنجيليين الجدد, وهؤلاء يقومون بأدلجة العداء والحرب ضد العالم, وبالترويج والتسويق لصدام الحضارات وتحديداً ضد العالم الإسلامي الذي أصبح يمثل في –منظورهم– "محور الشر"، حيث يتم وفق أطروحاتهم تجريم المسلمين وتعميم الصورة النمطية عن الإسلاميين الكارهين لنمط الحياة الغربية.

"**الفريق الثاني**": يمثله تيار المحافظين الجدد[*](مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية,2005: 23). ويذهب البعض إلى القول: إن الاجتياح الأمريكي للعراق، قد كان بدافعٍ عقائديٍّ محض يرتكز إلى ضرورة القضاء على العراق كونها عدواً قديماً لليهود وهو ما يسهل عودة المسيح وبدء عهد الخلاص. (طارق، 2005: 241). وقد عكست مواقف بعض قيادات اليمين الأمريكي المتدين تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث سبتمبر مدى تأثير البعد الديني على السياسة الخارجية الأمريكية وعلى وجه الخصوص في عهد الرئيس جورج بوش الابن، حيث هاجم العديد من هؤلاء الرئيس بوش الابن حين وصف في أحد خطاباته الإسلام بدين السلام، فرفض فرانكلين جراهام المستشار الديني للرئيس بوش تصريحات الأخير، ووصف القس الأمريكي جيري فالويل الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأنه ،" إرهابي" : كما قال القس بات روبرتسون إن "الإرهابيين" لا يحرفون الإسلام بل يطبقون ما جاء فيه".(الخطيب، 2008: 59-60). وقد مارس هؤلاء وغيرهم من القيادات الدينية المتشددة-وهم القاعدة الكبرى من مؤيدي الرئيس بوش- ضغوطاً مكثفة لدفع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصدام مع العالم الإسلامي والحركات الإسلامية.

وعليه يمكن القول: إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والحركات الإسلامية قد تأثرت في بعض الفترات الزمنية بشكلٍ جوهريٍ بصعود التيارات المسيحية البروتستانتية "الأصولية" والتي تتخذ موقفا عدائيا تجاه جميع الحركات الإسلامية بصرف النظر عن منهجيتها في التغيير مرتكزة في ذلك على بعدٍ عقائديٍ في دعم "إسرائيل"، وهو ما دفع بعض الإدارات الأمريكية ذات الخلفية الدينية إلى اتخاذ موقف عدائي تجاه الحركات الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية – وعلى رأسها الإخوان المسلمون في مصر-، وقد وصل هذا العداء ذروته في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بسبب خلفيته الدينية.

المطلب الثاني – جماعات الضغط واللوبي الصهيوني:

إن مفهوم جماعات الضغط يكاد يكون مرتبطاً بالنظام السياسي الأمريكي, فالبنيان المجتمعي الأمريكي المكوَّن من قومياتٍ وأقليات مختلفة مهاجرة, يعد حقلاً خصباً لنشوء جماعات الضغط, وعلى هذا الأساس تتحرك جماعات الضغط عن طريق مجموعة, أو فردٍ تابعٍ لها يكون مخولاً من

(*) للمزيد حول عقائد ومعتقدات تيار المحافظين الجدد انظر: يونس الجمرة. (2009). الرؤية العقائدية للجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية تجاه المشرق العربي. رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. ص 30-40. متاح على الرابط التالي :
http://www.meu.edu.jo/images/data/634344429979531250.pdf

قبلها للتأثير على صناع القرار من أجل الحصول علي مكاسب تساهم في تحقيق مصالحها, وأهدافها.(عذاب،2001، 228). وقد كفل الدستور الأمريكي حق هذه الجماعات في العمل على تحقيق مصالحها بالوسائل السلمية، ومع مرور الوقت أصحبت هذه القوى قادرة على لعب دورٍ مؤثرٍ في الحياة السياسة الأمريكية(*), فأقر الرأي العام الأمريكي بوجودها واعتبرها واقعاً عملياً تتطلبه الحياة الديمقراطية. (حميدش, 1988: 157).

وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام السياسي الأمريكي(**) ينتمي إلى الأنظمة الديمقراطية الرئاسية التي تمنح القوى السياسية الداخلية حرية التحرك، وهو ما ساهم في زيادة قوة ونفوذ اللوبيات وجماعات الضغط في الولايات المتحدة، كما ساعد على ذلك نظام الفصل بين السلطات، حيث منح هذه الجماعات مساحةً وافرةً للممارسة الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية.(طارق، 2005: 48-49). وعليه يمكن القول: إن النظام السياسي الأمريكي هو نظامٌ ديناميكي يعطي الفرصة لكافة القوى والجماعات بأن تساهم في عملية صنع القرار، من خلال استخدام كافة الوسائل التي تمكنها من الوصول إلى الأشخاص المؤثرين في صناعة القرار الأمريكي. (لافي، 2007: 85).

وعند الحديث عن جماعات الضغط واللوبيات النافذة في الولايات المتحدة يجب التوقف طويلاً أمام اللوبي الصهيوني والذي يعتبر أحد أهم اللوبيات في الولايات المتحدة, والذي يعمل بشكلٍ أساسيٍ لخدمة الأهداف "الإسرائيلية", المتعارضة مع توجهات الحركات الإسلامية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

اللوبي الصهيوني "الإسرائيلي": هو عبارة عن تحالفٍ متنوعٍ من المنظمات الأمريكية التي تسعى إلى صياغة سياسة خارجية أمريكية مساندة للمصالح الإسرائيلية. (Nina, 2014: 2). يضاف إلى تلك المنظمات ما يسمى "بإسرائيل"، وعليه فإن اللوبي الصهيوني يتكون من قوة متعددة تضم دولة "إسرائيل" وجماعات اليهود الأميركيين وحلفائهم في الإدارة الأمريكية(***)، ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونية تعمل على توفير الدعم الأمريكي بشكلٍ دائم "لإسرائيل"

(*) نظراً لطبيعة نظام الحكم في الولايات المتحدة فإنها تتقدم نظم العالم السياسية من حيث الحيوية التي تتمتع بها أنشطة جماعات المصالح واللوبيات بتعدديتها المذهلة. (لافي، 2007 : 85).

(**) للمزيد حول دور النظام الأمريكي في انتشار مؤسسات الفكر انظر : حسين، سلمان.(2008). جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي. كلية الفنون الجميلة جامعة بغداد. ص88-90.

(***) يجب التنويه إلى أن جزءاً من اللوبي الصهيوني في أميركا هو لوبي صهيوني مسيحي وليس يهودياً فقط حيث إن اللوبي الصهيوني يضم في صفوفه أفراداً وشخصيات وحركات لا تنحصر في الطوائف والمنظمات اليهودية فقط. (الطويل، 2011: 21-22).

بالإضافة إلى دعم السياسات الموالية لها والمعادية للعرب.(القرم، 2007: 98). وترجع بدايات قيام أول جماعة ضغط (لوبي) صهيونية في الولايات المتحدة إلى عام 1887م حيث أسسها رجل دينٍ بروتستانتي هو " ويليام بلاكستون" "William Blackstone" لصالح إقامة دولةٍ يهوديةٍ في فلسطين.(الشريف وآخرون, 2000: 48). وقد نجح اللوبي الصهيوني ومنظماته وأفرعه المختلفة في استخدام استراتيجيات الضغط بشكلٍ منظمٍ وفعال.

نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية:

أُثيرَ الكثيرُ من النقاش في الولايات المتحدة الأمريكية حول نفوذ اللوبي الصهيوني، ومدى تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والحركات الإسلامية، ففي حين يرى بعض المفكرين الأمريكيين أن اللوبي الصهيوني ليس محدداً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما ذهب إليه المؤرخ الأمريكي ناعوم تشومسكي.(القرم،2007 : 58). يرى البعض الآخر أن اللوبي الصهيوني هو المحدد الرئيس للسياسية الأمريكية تجاه المنطقة وأنه الفاعل الأساس في توفير الدعم الأمريكي "لإسرائيل" بشكلٍ مباشرٍ في كل الحروب التي خاضتها ضد العالم العربي.(Petras,2006 : 14).

ويلاحظ كذلك أن نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة غير ثابت، بل متغير صعوداً وهبوطاً من فترةٍ لأخرى متأثراً بعدة عوامل منها متانة العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية"، حيث يعكس تضاؤل حجم نفوذ اللوبي الصهيوني في الفترة الأخيرة التوتر المتزايد في العلاقات بين البلدين.(Nina, 2014: 35). كما يتأثر نفوذ اللوبي الصهيوني باختلاف الرئيس والحزب المسيطر على الكونجرس، فقد كان الدعم المطلق "لإسرائيل" في عهد الرئيس جورج بوش محل اتفاق الجميع، بينما أُثيرَ الجدل حول مدى دعم الولايات المتحدة "لإسرائيل" في عهد الرئيس أوباما. (Dov, 2012 : 71). وذلك بسبب الخلفية الفكرية المختلفة لكلا الرئيسين، ولكن يُلاحظ أنه – غالباً– ما كانت العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية" تتميز بالقوة والمتانة، وعليه فغالباً ما يتمتع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بنفوذٍ قويٍ وفاعلٍ يؤثر بشكلٍ جوهري على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والحركات الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية وعلى رأسها جماعةُ الإخوان المسلمين.

وحول مدى نفوذ اللوبي الصهيوني يري "زبيغنيو نرجينسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس "جيمي كارتر" أن أكثر اللوبيات تأثيراً في سياسة الولايات المتحدة هي اللوبيات "الإسرائيلية"– الأمريكية, والكوبية – الأمريكية" (مركز الزيتونة للدراسات, 2006: 10).

وقد تحدث الأدميرال توماس مورر"Thomas Moorer" الرئيس الأسبق لهيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي عن النفوذ اليهودي- "الإسرائيلي" في الولايات المتحدة فقال بحنقٍ واضح: "لم أرَ أبداً رئيساً أمريكياً أيّاً كان يقف في وجههم، إن ذلك يحيّر العقل، فهم يحصلون دائماً على ما يريدون، لو علم الأمريكيون مدى سيطرة هؤلاء الناس على حكومتنا لحملوا السلاح وثاروا". (روبر، 2002: 4). وتتجلى قوة اللوبي الصهيوني في مدى نفوذ وقدرة منظمة الآيباك(*) في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ويؤثر اللوبي الصهيوني وعلى رأسه الآيباك بشكلٍ فاعلٍ في جميع مؤسسات صنع السياسة الأمريكية في الولايات المتحدة وإن كان تأثيره، ونفوذه الأعظم يتركز على كل من الكونجرس (السلطة التشريعية)، والرئيس (السلطة التنفيذية).

تأثير اللوبي الصهيوني على الرئيس والكونجرس:

من الركائز الأساسية لنجاح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، أنه ذو تأثيرٍ فاعل على الكونجرس الأمريكي, وتتباهى "إسرائيل" بالكم الكبير من مؤيدي سياستها بين أعضائه وهو ما يبقيها محصنةً بشكلٍ دائم من أي انتقادات في أروقة الكونجرس(**).(Nina, 2014: 10).

وحول نفوذ اللوبي الصهيوني في الكونجرس يقول النائب الأمريكي السابق "مرفين دايلمي":"إن انتقاد "إسرائيل" في الكنيست(***) أسهل من انتقادها في الكونجرس الأمريكي". (هوادف، 2002: 270).

ويعتمد اللوبي على استخدام المال بشكلٍ أساسي للتأثير على أعضاء الكونجرس، حيث يحرص اللوبي على ضمان حصول أصدقائه على دعمٍ ماليٍ قويٍ من مئات لجان العمل السياسية الموالية "لإسرائيل"(*). (ميرشايمر, ستفن. 2006: 64-65). ووفقاً للإحصائيات التي اعتمدت على

(*) الآيباك: (AIPAC) : "لجنة الشؤون العامة "الإسرائيلية" الأمريكية " The American Israel Public Affairs Committee" وهي أبرز منظمات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وإحدى أشد اللوبيات تأثيراً على الكونجرس الأمريكي، وهي تعمل في جميع المجالات المتعلقة بدعم "إسرائيل"... بالإضافة إلى تقوية الشعور المعادي للعرب في أوساط الرأي العام الأمريكي. (القرم، 2007: iv). وهي أكثر منظمات اللوبي تأثيراً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى من خلال ما يزيد عن 100,000 عضو لاستخدام نفوذها السياسي لتشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. (Jim, 2014 : 17).

(**) تعتبر سطوة اللوبي أقل على السلطة التنفيذية ممثلةً بالرئيس.(Nina, 2014 : 10).

(***) الكنيست : هو بمثابة البرلمان في "إسرائيل".

(*) للمزيد حول حجم تبرعات لجان العمل السياسي الداعم للوبي الصهيوني لمرشحي الدوائر انظر:
Dror, Yuravlivker. AIPAC The Perception of Power and the Power of Perception. P 20

بياناتٍ نشرت في عام 1990م فإن (45%) من التبرعات التي يتلاقها الحزب الديمقراطي، و(25%) من التبرعات التي يتلاقها الحزب الجمهوري، هي من لجان العمل اليهودية الموالية "لإسرائيل". كما أظهرت إحصائيات عرضتها الواشنطن بوست في عام 1996م أن (60%) من تمويل الحزب الديمقراطي وكذلك (35%) من تمويل الحزب الجمهوري(**) مصدره لجان العمل اليهودية المؤيدة "لإسرائيل". (Petras,2006:13).

ونتيجةً لذلك فإن (90%) من أعضاء الكونجرس يصوتون لصالح المقترحات المقدمة من لجنة الآيباك، مثال ذلك تصويت الكونجرس على قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس(***) في الانتخابات التشريعية عام (2006م) حيث تمت الموافقة على القرار في الكونجرس بأغلبية كبيرة، فقد صوت لصالح القرار 361 عضواً مقابل37 عضواً عارضوا القرار. (Petras,2006: 172). وقد أدى نفوذ اللوبي الصهيوني في الكونجرس إلى وقوع العديد من حالات الصدام بين المؤسسة التنفيذية ممثلةً بالرئيس، والمؤسسة التشريعية ممثلةً بالكونجرس حول السياسة الخارجية التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والحركات الإسلامية، خصوصاً في حالة الحكومة المنقسمة(****)، وهو ما جعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة متحسبة دائماً لاحتمال معارضةٍ قويةٍ من الكونجرس إذا قررت تعديل سياساتها في الشرق الأوسط بما يخالف رغبة "إسرائيل"، بل يذهب الكونجرس أحياناً أبعد من ذلك، ففي عام (1996م)، صادق الكونغرس على تشريع ضد رغبة السلطة التنفيذية، يطالب بتحويل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو ما وضع الرئيس بيل كلينتون في حرجٍ شديدٍ أمام الفلسطينيين والعرب. (هوادف، 2002: 270).

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول: إن أحد فروع الحكم الرئيسة في الولايات المتحدة، وهي السلطة التشريعية ملتزمة إلى حدٍ كبير باتباع سياسة خارجية مؤيدة "لإسرائيل".

كما يتمتع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بنفوذٍ كبير لدى السلطة التنفيذية. ويستمد هذا النفوذ من قدرة الناخبين اليهود في التأثير علي الانتخابات الرئاسية، وعلى الرغم من أن نسبة

(**) للمزيد حول مدى تأثير اللوبي الصهيوني في الانتخابات الأمريكية انظر : محسن محمد صالح، قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني اليهودي في الانتخابات الأمريكية. متاح على الرابط التالي : http://cutt.us/2MWZM

(***) تعتبر حركة حماس امتداداً فكرياً لجماعة الإخوان المسلمين.

(****) وهي الحكومة التي يكون فيها الرئيس من حزب بينما يكون فيها الأغلبية في الكونجرس من الحزب الآخر.

الناخبين اليهود في الولايات المتحدة لا تتجاوز (3%) فقط، إلا أنهم يقدمون تبرعاتٍ انتخابيةً كبيرةً إلى مرشحي الحزبين وقد قدرت الواشنطن بوست في تقرير لها نشر عام 2003م أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على دعم اليهود بنسبة 60%، يضاف إلى ذلك أن اليهود يتمركزون في ولاياتٍ رئيسية(*)مثل كاليفورنيا، فلوريدا، ايلينوي، نيويورك، بنسلفانيا(**).(ميرشايمر، والت، 2006: 68-69).

ويُلاحظُ أن تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة تتزايد على السلطة التنفيذية ممثلةً بالرئيس خلال المنافسة الانتخابية(***) حيث لا يفاجأ الأمريكيون بأي شيء يسمعونه من الساسة الأمريكيين حول ما يتعلق بأمن "إسرائيل" بخاصةٍ في فترة الانتخابات الرئاسية إذ يذهب مرشحو الرئاسة إلى أبعد الحدود في تمجيد "إسرائيل" وتأكيد الدعم لها.(A Final Call research project,2014 : 23). وإجمالاً فقد ثبتَ من خلال المتابعة التاريخية -منذ قيام دولة إسرائيل- أن الكونجرس أكثرُ ميلاً من مؤسسة الرئاسة للإذعان لضغوط وتأثير جماعات المصالح -وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني-.(طارق، 2005: 50-51).

اللوبي الصهيوني والإخوان المسلمون:

سعت "إسرائيل" منذ قيامها لتشوية صورة العرب والمسلمين لدى المواطن الأمريكي وتصعيد المخاوف الأمريكية من الحركات الإسلامية، حيث حاول الصهاينة إيهام الغرب" بأن المسلمين والحركاتِ الإسلامية تناهض الثقافة الغربية والانفتاح، بل وتعمل على التراجع عن التحديث، كما تدعو للعنصرية والتمسك بالتطرف الديني وعداء الغرب، وقد نجحت "إسرائيل" إلى حدٍ كبير في ترويج نظرية العداء للإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال اللوبيات المؤيدة لها والتي عملت على تسخير وسائل الإعلام والرأي العام وقطاعٍ واسعٍ من الاتحادات الأمريكية لترويج

(*) للمزيد حول توزيع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة انظر ملحق رقم : "04". عبد الله هوداف.(2002). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" في إطار الصراع العربي- "الإسرائيلي". ص288-292.

(**) تتمتع بعض الولايات الأمريكية بثقلٍ انتخابيٍّ أكثر من ولاياتٍ أخرى، للمزيد حول الثقل الانتخابي للولايات الأمريكية انظر : **الهيئة الانتخابية**، وزارة الخارجية الأمريكية أيلول/سبتمبر 2008، المجلد 13، العدد 9.متاح على الرابط التالي : http://www.america.gov/ar/publications/ejournals.html

(***) يلاحظ أن الرئيس الأمريكي يكون أكثر تحرراً من نفوذ اللوبي الصهيوني إذا تم التجديد له لفترةٍ انتخابيةٍ أخرى، حيث يبقي -خلال فترته الانتخابية الأولى- متخوفاً من عدم دعم اللوبي له في انتخابات الفترة الرئاسية الثانية، وهو ما يدفع الرؤساء الأمريكان إلى اتباع سياسةٍ خارجية تميل إلى كسب ود اللوبي الصهيوني في الفترة الأولى لحكمهم.

الأفكار السلبية تجاه العرب والمسلمين في الولايات المتحدة.(ميادة،2005 : 602). وقد نجحت الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة في ترسيخ النظرة المشوهة للإسلام، ووصل الأمر إلى تخويف الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من كل ما هو مسلم حتى ظهر في الغرب مصطلح "الإسلاموفبيا", أي الخوف من الإسلام والإسلاميين. (الشريف وآخرون، 2000 : 55).

وترتكز المصلحة "الإسرائيلية" في هذا السياق على بعدين:

أولاً – حصار المقاومة الفلسطينية؛ حيث تعلم "إسرائيل" أنه في حال وصول الإسلاميين للسلطة والتمكين لهم–في أيٍ من دول الجوار العربي– فإن ذلك سوف يعزز المقاومة المسلحة ضدها، ويزيد من زخم التعاطف الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية.(يوسف،2005 : 32).

ثانياً – تسعى "إسرائيل" من خلال تصعيد الخوف من الخطر الإسلامي إلى تقديم نفسها كحصنٍ منيعٍ ضد ذاك الخطر، حيث يقول شلومو غازيت "Shlomo Gazit" رئيس الاستخبارات العسكرية سابقاً والمحلل السياسي:" إن إسرائيل مؤهلةٌ لأن تكون حارساً للاستقرار في المنطقة والحيلولة دون توسع الأصولية الدينية"، (السعدي، 1992 : 14–15).

لذا، فقد سعت "إسرائيل" من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إلى ترسيخ مفهوم الخطر الإسلامي لدى المجتمع الأمريكي (نخب ومواطنين)، ففي نيسان/أبريل 1992م عقدت لجنة العمل الأمريكية– "الإسرائيلية" الآيباك ندوةً في المعهد الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط، تحت عنوان "خطر الإسلام في التسعينات"، و أشارت هذه الندوة إلى ما يسمى "بالخطر الإسلامي واصفةً إياه بـ" الخطر الشامل" الذي لا يستهدف "إسرائيل" وحدها، بل يستهدف الغرب وحضارته ومصالحه الكلية، وبخاصةٍ المصالح الاستراتيجية الأمريكية.(الشريف وآخرون،2000 : 87–88).

ولم تقتصر جهود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على تأجيج الرأي العام الأمريكي فقط، بل عمل بقوة للضغط على المسؤولين الأمريكيين في كافة المستويات لتحجيم القوى الإسلامية بشكلٍ عام والإخوان المسلمين على وجه التحديد، وقد تصاعدت تلك الجهود بقوة في العقدين الأخيرين من القرن الحالي، حيث نجحت "إسرائيل" مدعومةً بقوة اللوبي الصهيوني في توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر باستثمار مناخ الغضب والإحباط الذي خلفه هذا الحدث لتحويل الخطاب السياسي الأمريكي في اتجاه معاداة الإسلام والحركات الإسلامية، فحرضوا الغرب على الإسلام، ورسخوا فكرة الصراع الحضاري الحتمي.(أبو زيد،2002 : 5). وقد وصلت جهود اللوبي الصهيوني ذروتها عند قيام الثورة المصرية، وقد كان "لإسرائيل" واللوبي الصهيوني موقفٌ معادٍ

وبقوة من الثورة كان مرده بشكلٍ أساس الخوف من وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر وهو ما تم توضيحه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وبناءً على ما سبق: فإن اللوبي الصهيوني ومن خلال نفوذه في الكونجرس، بالإضافة إلى نفوذه على السلطة التنفيذية، عمل على خلق رأيٍ عام والضغط على الولايات المتحدة من أجل اتخاذ مواقف سياسية مؤيدة "لإسرائيل" ضد الحركات الإسلامية.

المطلب الثالث – مراكز الأبحاث (Think–Tanks):

تعد مراكز الأبحاث واحدةً من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز؛ كالأبحاث والمؤتمرات والندوات ونشر الدراسات في كافة المجلات والصحف المعروفة, وتعتبر مراكز الأبحاث أهم ما يميِّز منظومة السياسية الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثير مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر المراكزُ البحثية, أو ما يطلق عليه "Think–Tanks" ذات تأثيرٍ بارز في المجتمع الأمريكي وبالذات في مجال صنع القرار السياسي، حيث كان لها دورٌ أساسيٌ في كثيرٍ من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية عموماً، وقضايا الشرق الأوسط على وجه الخصوص.(نامق, 2009 : 131).

ولذلك استعان رؤساء الولايات المتحدة بعددٍ ضخمٍ من خبراء مراكز الابحاث وتحديداً في مجال العلاقات الدولية، حيث استعان الرئيس بوش الابن بخبراء مؤسسات التفكير لشغل الوظائف العليا في وزارة الخارجية والتي شملت العديد من الموظفين الكبار(*) ممن عملوا في مؤسسات الفكر والرأي.(عميش, 2002: 5). وتزداد أهمية المراكز البحثية في تحديد معالم السياسة الخارجية بشكلٍ خاصٍ عندما تكون للرئيس الأمريكي رؤيةٌ أيديولوجيةٌ ثابتةٌ وواضحةٌ وهو ما حدث مع الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" خلال سنوات إدارته الثماني, إذ كان لمعهد "أمريكان انتربرايز" دورٌ بارزٌ في مجمل الملفات في عهده بما في ذلك ملف الحرب على العراق.(حسين, 2012: 4). كما كان للمعهد دورٌ بارزٌ في ترويج نظرية صراع الحضارات ومع وقوع تفجيرات سبتمبر 2001،

(*) منهم نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجية "بولا دوبريانسكي"، نائب وزير الخارجية لمراقبة التسلح والأمن الدولي "جون بولتون"، مساعد الوزير لشؤون المنظمات الدولية "كيم هولمز".

لعب المعهد دورٌ رئيسٌ وفاعلٌ في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي انطلق من وجوب فرض قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على العالم العربي (أوريد، 2013 : 19).

تأثير مراكز الأبحاث على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين "العالم الإسلامي":

تختلف مراكزَ الأبحاث في الولايات المتحدة فيما بينها حول قضايا العالمين العربي والإسلامي كما تختلف في مواقفها تجاه الحركات الإسلامية، ومع وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر (2001م) بدأت مراكز الفكر والرأي الأميركية تُبدي اهتماماً بدارسة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، فتنوعت وتعددت الكتابات والدارسات والبرامج البحثية المهتمة بدراسة "الإسلام السياسي" سعياً إلى كشف ماهيته، وتقديم فهمٍ أعمقَ له. وقد انقسمت تلك الكتابات إلى تيارين رئيسين:

التيار الأول – تيارٌ داعٍ إلى العمل العسكري في التعامل مع الحركات الإسلامية غيرُ مميزٍ بين الحركات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة؛ انطلاقاً من أن كليهما يمثل تهديداً للأمن والمصلحة القومية الأمريكية بصفةٍ خاصة والمصالح الغربية بصفةٍ عامة.

التيار الثاني – يتبنى رؤيةً مغايرة؛ تقوم على الانفتاح على الحركات الإسلامية في ظل التفرقة بين المعتدلين والمتطرفين، إضافةً إلى ضرورة التعاطي بإيجابية مع الحركات الإسلامية المعتدلة بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.(عبد العاطي،2011 : 2). وقد أصدرت مراكز التفكير بعد أحداث أيلول/سبتمبر (2001م) العديد من الدراسات المعمقة حول الجماعات الإسلامية بشكلٍ عام والإخوان المسلمين على وجه التحديد، منها ما كان محايداً في نقل الوقائع ومنها ما كان مدفوعاً بمصالحَ متعددة لتشويه نظرة المجتمع الأمريكي للعالمين العربي والإسلامي.

ولعل من أبرز ما أفرزته مراكز الأبحاث بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والإسلاميين بشكلٍ خاص هو تقارير مؤسسة "راند" للأبحاث والتي جاءت في ثلاثةِ تقارير، كان الأول بعنوان "العالم الإسلامي بعد 9/11" وعمد التقرير إلى دراسة وتفصيل أحوال العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر، وسعى إلى تحديد أهم اللاعبين المؤثرين على السياسات العامة في العالم الإسلامي، وجاء التقرير الثاني بعنوان: "إسلامٌ ديمقراطيٌ مدني" ونُشرَ عام (2003م)، وسعى التقرير إلى إيجاد الشركاء المناسبين من بين المؤثرين البارزين في العالم الإسلامي. أما التقرير الثالث وهو الأكثر أهميةً فقد كان بعنوان: "بناءُ شبكاتٍ إسلاميةٍ معتدلة"

وحث التقرير الإدارة الأمريكية على ضرورة التواصل مع الإسلاميين المعتدلين والعمل على تعزيز الإسلام المعتدل، وذلك لمحاربة الإسلام الأصولي، ومن ثم تجفيف منابع "الإرهاب" حسب التقرير، وحث التقرير الإدارة الأمريكية على تغيير سياستها تجاه الحركات الإسلامية، وعدم إطلاق أحكام شمولية تُصنف من خلالها التياراتِ الإسلامية في خانة واحدة هي خانة "الإرهاب" والعنف، وهو ما اعتادت على فعله الإدارات الأمريكية المتعاقبة, ولعل أهم ما جاء في التقرير هو حث الإدارة الأمريكية على استيعاب واستمالة التيارات الإسلامية المعتدلة على الرغم من أن التقرير لم يعطِ تعريفاً واضحاً لهذ التيارات. (مؤسسة طابة, 2007: 3).

إضافةً إلى ذلك فقد أكدت شريحةٌ من مؤسسات الفكر الليبرالية في الولايات المتحدة– كمعهد كارينغي ومؤسسة بروكينغز– أن الإسلاميين قد ابتعدوا عن جذورهم الاستبدادية، وأن أحزاباً مثل الإخوان المسلمين قد تخلت عن شعاراتها المعادية للغرب، وهي مستعدةٌ للتقيد بقواعد اللعبة السياسية، وعليه يتوجب على الإدارة الأمريكية العمل على إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية.[*] (جرجس، 2012: 71).

كما سعت مؤسسة بروكينغز الفكرية إلى تقريب وجهات النظر مع العالم الإسلامي، وذلك من خلال تعاونها مع وزارة الخارجية القطرية لإطلاق مبادرات حوار الحضارات، بهدف زيادة التواصل بين العالم الإسلامي من جهة والغرب والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى. (نامق، 2009 : 140). وفي المقابل فقد اتخذت العديد من مؤسسات الفكر الأمريكي موقفاً معادياً للعالم الإسلامي، فأصدرت هذه المراكز العديد من الدراسات حول الحركات الإسلامية والإخوان المسلمين، ذهبت معظمها إلى اتخاذ موقفٍ شموليٍّ يقوم على العداء المطلق لمجمل الحركات الإسلامية، وقد بلغت هذه الكتابات ذروتها في السنوات الأولى التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر(2001م) حين دشَّن مجموعةٌ ممن ينتمون إلى المحافظين الجدد حملةً إعلاميةً مكثفةً هدفت –بالأساس– إلى التشكيك بمصداقية، ونزاهة الغالبية من الأكاديميين الأمريكيين الذين تبنوا موقفاً معتدلاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، لاسيما في موضوعين أساسيين هما: الحرب الأمريكية ضد" "الإرهاب"" والموقف الأمريكي من الصراع في فلسطين، ومن

(*) للمزيد حول موقف المؤسسات الفكرية الداعية لإدماج الإخوان انظر.(الديماني، راي اليوم : 2014/10/28).

هؤلاء الكتاب مارتن كرامر [*] "Martin Kramer" – أحد أشد أنصار "إسرائيل"– والذي انتقد بشدة الدراسات المحايدة تجاه الإسلاميين والعالم الإسلامي، وسمى كرامر أكاديميين بعينهم على اعتبار أنهم كانوا سبباً في تضليل الرأي العام الأمريكي والغربي بشأن التقليل مما أسماه" التهديد الإسلامي" الذي يتعرض له الغرب، وقد ضمن كرامر أطروحته تلك في كتابٍ صدر عام (2004) بعنوان "الأبراج العاجية فوق الرمال :فشل الدراسات الشرق أوسطية في أمريكا"(مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2005: 20).

ويُلاحظُ أنه وعلى الرغم من وجود تيارين في مراكز التفكير في الولايات المتحدة حول قضايا الحركات الإسلامية، إلا أن مؤسسات التفكير قد قامت بدوراً محورياً في تسليط الضوء على المواقف الإيجابية للحركات الإسلامية المعتدلة وخاصة الإخوان المسلمين تجاه العديد من القضايا المهمة والمحورية في مقدمتها موقف الإخوان من العنف والديمقراطية وذلك من خلال دراساتٍ محايدة ومعمقة كسرت الوضع التقليدي الذي درج عليه المفكرون الأمريكيين.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت مراكز التفكير بدور الوسيط[**] بين الإدارة الأمريكية والإخوان المسلمين، ففي الوقت الذي رفض فيه الإخوان المسلمين في مصر المقترحاتِ الأمريكية للدخول في حوارٍ مع الجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات البرلمانية المصرية عام 2005م، لم يمانعِ الإخوان إمكانية الحوار مع أي مركزٍ من مراكز البحوث (أبو شهلا، 2007: 54). وبالمقابل وبسبب حساسية الأمر بالنسبة للنظام المصري–الحليف التقليدي للولايات المتحدة– والذي اعترض بشدة على هذه اللقاءات– فقد لجأت وزارة الخارجية الأمريكية إلى استخدام القنوات الخلفية وعلى رأسها مراكز الأبحاث لاستطلاع رأي الإخوان المسلمين في عديدٍ من القضايا التي تمس مصالح الولايات المتحدة.(Shadi Hamid, 2007)، وقد خلص العديد من المفكرين العاملين في المراكز البحثية المختلفة من خلال لقاءاتهم المتعددة مع قادة الإخوان المسلمين في مصر إلى نتيجةٍ مفادها أن الإخوان المسلمين كانوا شركاءَ واعدين للإصلاح السياسي في مصر (دريفوس، 2010: 360).

(*) مارتن كرامر : هو مدير تحرير دورية الشرق الأوسط كوارترلي الربع سنوية والرئيس السابق لمركز موشي ديان لدراسة الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب.

(**) إن أحد أهم وظائف مؤسسات الفكر هي –وفقاً لرؤية السفير ريتشارد هاس– مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، هي توفير إمكانية قيام فريقٍ ثالثٍ بالوساطة بين جهتين.(العبد الله واخرون، 2008: 237).

وعليه يمكن القول: إن بعض مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة قد لعبت دوراً جوهرياً في جسر الهوة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين من خلال إصدار العديد من الدراسات والتقارير التي تناولت –بشكلٍ محايد– موقف الجماعة تجاه العديد من القضايا الخلافية(*)، بالإضافة إلى عقد العديد من اللقاءات مع قادة الجماعة –ساعد على ذلك كونها مؤسسات غير حكومية– كسرت من خلالها النظرة التقليدية للنخبة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين.

(*) عرفت هذه القضايا باسم المناطق الرمادية لدى الإخوان المسلمين وهي تتعلق بموقف الإخوان من العديد من القضايا منها موقف الإخوان من وجود "إسرائيل"، موقف الإخوان من العملية الديمقراطية، موقف الإخوان من حقوق المرأة والأقليات وإلخ، وقد تم الحديث عن هذه القضايا تفصيلاً في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

أدت المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية الدورَ الأبرز في تحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، فهي غالباً ما ترتبط بالمصالح المباشرة للولايات المتحدة، ويُلاحظُ من استقراء تاريخ الولايات المتحدة أنها طالما تخلت عن مبادئها حين تتعرض مصالحها الحيوية للخطر، ونظراً لأهمية وفاعلية المحددات الخارجية فإن الدراسة قد تحدثت من خلال هذا المبحث عن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين مع توضيح اتجاه وتأثير كل محدد على حدة.

ويمكن تلخيص المحددات الخارجية الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بثلاثة محدداتٍ وهي:

1-العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصري .

2-العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيار الراديكالي.

3- القضية الفلسطينية.

المطلب الأول – العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصري:

شهدت العلاقات المصرية-الأمريكية العديدَ من محطات الصراع والتعاون وفقاً لطبيعة كلِ مرحلةٍ، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثورة (1952م) لجعل القاهرة نموذجاً يحتذي به الآخرون من خلال انضمامها إلى بلدان" العالم الحر" مع وعدٍ بتقديم المعونات المالية والعسكرية مكافأةً لها. إلا أنها فشلت في ذلك بسبب انتهاج الرئيس الراحل جمال عبد الناصر سياسةَ العداء ضد الولايات المتحدة والتي لم تدم طويلاً، حيث انقلب السادات بعد توليه السلطة في مصر على هذه السياسة.(لويدسي،2013 : 256). فشهدت العلاقات الأمريكية المصرية في عهده تحسناً ملحوظاً، ثم سعى إلى تحويلها إلى علاقاتٍ استراتيجية ثابتة (مرشدي، 2013: 94). وهو ما تحقق في عهد الرئيس المصري حسني مبارك حيث وصلت العلاقات الأمريكية المصرية مراحلَ متقدمة من الشراكة والتعاون (الصعيدي، 2011: 2).

على الرغم من وجود بعض التوتر بسبب مقاومة الرئيس مبارك للتدخل الأمريكي في الشئون الداخلية وبخاصةٍ فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسي، إلا أن الأهداف الاستراتيجية الإقليمية والمصالح المُتبادلة قد ساهمت في ترسيخ دعائم العلاقات الثنائية بين البلدين في عهد الرئيس

مبارك، وقد ارتكزت هذه العلاقات –خلال تلك الحقبة– على الاعتبارات الخاصة بالدور المحوري لمصر في دعم الأمن والسلم بالشرق الأوسط، وهو ما يُعتبر المُحدد الرئيس لعلاقات التعاون المصرية – الأمريكية داخل دوائر صُنع القرار في الولايات المتحدة.

حيث ارتبطت العلاقات الأمريكية–المصرية من المنظور الأمريكي بشكلٍ أساس في الحفاظ على السلام المصري – "الإسرائيلي"، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بأمن الطاقة وتأمين منابع النفط في منطقة الخليج العربي، ومحاربة "الإرهاب" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى المزايا التي تحصل عليها الولايات المتحدة في قناة السويس.(مرشدي،2013 :97–104)

وفي مقابل ما قدمه النظام المصري، فقد دأبت الولايات المتحدة على تقديم المساعدات العسكرية لمصر، حيث بلغ مجموع المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر منذ سنة (1975م) نحو ملياري دولار سنوياً في المتوسط، والجزءُ الأكبر منها عسكريٌ يُستخدم في تسليح الجيش(*)، أما الجزء الباقي فيذهب لتلبية حاجاتٍ مدنية. (خليل،2011 : 10)، وبالمجمل فقد بلغ مجموع المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام (1979م) حتى عام (2006م) ما يزيد على (60) مليار دولار(**). (Government Accountability Office,2006 : 2)، وقد بلغ حجم المساعدات في عام (2013م) وحده ما يقرب من (1,5) مليار دولار ذهب منها (1,234) مليار للمساعدات العسكرية.(Sharp, 2014: 14). بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة موقف النظام المصري بقيادة الرئيس حسني مبارك ضد القوى الإسلامية بشكلٍ عام وجماعة الإخوان المسلمين على وجه التحديد.

(*) للمزيد حول حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش المصري انظر جدول رقم 2 . Government Accountability) Office,2006 : 10). متاح على الرابط التالي :
http://www.gao.gov/assets/250/249655.pdf

(**) للمزيد حول مجمل المساعدات الأمريكية لمصر انظر أيضاً :

Jeremy M Sharp.(2013). Egypt : Background and U.S. Relations. Congressional Research service : U.S.A. figure 3 p26. Available at :
https://peacenow.org/CRS%20Egypt%20Report%20-%207-19-13.pdf

للمزيد انظر :

Tauber, Lilian.(2013).American Values vs. Foreign Policy Interests in Egypt. Sweet Briar College Honors Summer Research. P 38-39

ويمكن القول: إن تحالفاً استراتيجيا قد نشأ بين البلدين نظراً للخدمات المتعددة التي قدمتها مصر في عهد الرئيس حسني مبارك للولايات المتحدة؛ والتي يمكن إجمالها تحت ثلاثة عناوين رئيسة وهي:

أولاً – مكافحة "الإرهاب" وتقديم التسهيلات اللوجستية.

ثانياً – الحفاظ على اتفاقية كامب دافيد وأمن "إسرائيل".

ثالثاً – المشاركة في حصار قطاع غزة ومحاربة مشروع الإسلام السياسي.

أولاً – مكافحة "الإرهاب" وتقديم التسهيلات اللوجستية:

بعد إعلان الولايات المتحدة حربها على "الإرهاب"– والتي تمركزت في الشرق الأوسط– عمدت لإيجاد حليفٍ لها من العالم الإسلامي، وذلك لإسقاط النزعة الدينية عن تلك الحرب التي أثارت كثيراً من الجدل حول أهدافها وأسبابها، وقد وجدت الولايات المتحدة في مصر في عهد الرئيس حسني مبارك الحليف المناسب، حيث أدانت مصر أحداث سبتمبر وقدمت العزاء إلى الشعب الأمريكي، وقدرت الولايات المتحدة الموقف المصري، إضافةً إلى تقديرها تعاون مصر معها في حربها ضد "الإرهاب"، وبخاصةٍ العمليات العسكرية في أفغانستان سواءً عن طريق التسهيلات التي قدمتها مصر لعبور القوات الأمريكية من قناة السويس أو التعاون في المجال الاستخباراتي.(جاد، 2012: 20) بالإضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات اللوجستية الأخرى المتعلقة باستخدام الولايات المتحدة الأجواء المصرية وقناة السويس.(فايد، 2012 : 2)، وينعكس ذلك جلياً في التقرير الذي قدمه مكتب المحاسبة الحكومي التابع للكونجرس للجان المختصة والذي أكد أن مصر قد دعمت الأهداف الأمريكية ولعبت دوراً فاعلاً في الحرب على "الإرهاب" في الفترة الواقعة ما بين عامي(2001–2005)[*] (Government Accountability Office,2006 : 17). حيث أكد الرئيس مبارك استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة وتقديم أي معلوماتٍ من شأنها أن تدل على

(*) قامت مصر بنشر 800 عسكري في منطقة دارفور في السودان في عام 2004. * دربت مصر 205 شرطي عراقي بالإضافة لتدريب 25 دبلوماسيا في عام 2005. * أقامت مصر مستشفىً عسكرياً في قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان من العام 2003–2005 حيث تم علاج2500 مريض فيها.* إعطاء ما يزيد عن 36,553 رخصة عبور للطيران العسكري الأمريكي خلال المجال الجوي المصري وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2001–2005، بالإضافة إلى منحِ تصريحاتِ عبورٍ عاجلة لما يقرب من 861 قطعة بحرية تابعة للولايات المتحدة عبر قناة السويس مع تأمين الحماية الكاملة لها في الفترة نفسها. : Government Accountability Office,2006) .(17

نشاطات "الإرهابيين"، وفي هذا الصدد ذكر وزير الخارجية المصري الأسبق "عمرو موسى" في ندوةٍ نظمها المعهد الأوروبي للدراسات حول حوض البحر المتوسط عام2011م، أن مصر شاركت بالفعل في التحالف الدولي لمحاربة "الإرهاب"، مشيراً إلى أهمية المعلومات التي قدمتها مصر للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل إعداد قائمةٍ بأسماء الأشخاص والمنظمات المتورطة في تمويل وتنفيذ أنشطةٍ "إرهابية" (جاد، 2012: 21).

بالإضافة إلى كل ذلك فقد قدمت مصر خدماتٍ أخرى في الحرب على "الإرهاب"، حيث ساهم النظام المصري في عهد الرئيس مبارك في خطة جهاز الاستخبارات الأمريكية "C.I.A" لتسليم المعتقلين"Rendition Plan" وهي الخطة التي وضعت في منتصف التسعينات، والتي تم تنفيذها بتعاونٍ وثيق مع المخابرات المصرية لأكثرَ من عقد من الزمان وتقتضي هذه الخطة نقلَ المشتبه بهم بأسلوبٍ غيرِ قانونيٍّ إلى بلادٍ أخرى ومنها مصر، حيث يخضعون للتعذيب لانتزاع الاعترافات منهم، وذلك لأن تلك الممارسات غيرُ مسموحٍ بها في الولايات المتحدة، كما تم اتباع الأسلوب نفسه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الأمر الذي مكن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من تحاشي المساءلة حول استخدام التعذيب للحصول على اعترافاتٍ من المحتجزين على ذمة الأحداث، حيث كان المشتبه بهم يرسلون إلى مصر ويخضعون للتعذيب هناك لانتزاع الاعترافات منهم.(لويدسي، 2013 : 199).

وعليه يمكن القول: إن النظام المصري بقيادة الرئيس حسني مبارك قد قدم للولايات المتحدة خدماتٍ جوهرية ومتعددة في مجال مكافحة "الإرهاب" وهو ما جعله يرقى لمستوى الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وقد استغل الرئيس مبارك ذلك في قمع المعارضة الداخلية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

ثانيا – معاهدة كامب دافيد وأمن "إسرائيل" :

بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد في1978/9/17 بدأت حقبة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يُعد هذا الاتفاق نقطةً مفصليةً تغير عندها الواقع الجيو– سياسي في الشرق الأوسط بأسره.(صالح، 2012 : 7)، وقد كانت اتفاقية كامب دافيد بمثابة بداية العلاقة الثلاثية بين مصر، "إسرائيل"، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث رسخت هذه الاتفاقية لعلاقةٍ ثلاثيةٍ مركبة جعلت من العلاقات الأمريكية–المصرية، رهينةً للعلاقات المصرية–"الإسرائيلية" فأصحبت طريق الساسة المصريين إلى البيت الأبيض تمر بتل أبيب ابتداءً.(منتدى رفاعة الطهطاوي، 2012: 3). وقد عملت الولايات المتحدة على ترسيخ مبدأ العلاقة ثلاثية الأبعاد، وانعكس ذلك فيما يعرف باتفاقية "الكويز" التي تم

توقيعها بين أمريكا–مصر–"إسرائيل"(*). وقد أدركت الإدارة المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك جيِّداً طبيعة تركيبة العلاقة بين البلدان الثلاث فعملت على تحسين علاقتها "بإسرائيل"، ويقول دافيد سلطان سفير "إسرائيل" السابق في القاهرة: إن مصر تسعى من خلال علاقاتها مع "إسرائيل" إلى تحسين علاقتها بالولايات المتحدة.(خليل، 2011: 3). لذا فقد عمدت مصر إلى الالتزام المطلق باتفاقية كامب دافيد بهدف المحافظة على متانة العلاقات الأمريكية– المصرية، وفي دراسةٍ ""إسرائيلية" أوضح يورام ميطال Yoram Meital، –رئيس مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط في بئر السبع– أن التزام نظام مبارك بالحفاظ على اتفاق السلام كان واضحاً وعلنياً، مؤكداً رفض الرئيس المصري بشكلٍ قاطع الدعوات التي ناشدته بضرورة إعادة النظر في التزامات بلاده تجاه اتفاق السلام حتى في أوقات الأزمات العصيبة، مشيراً إلى موقف مصر عقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وخلال العدوان الذي شنته "إسرائيل" على قطاع غزة ما بين عامي –2009 2008م).(صالح، 2012: 16).

وبالإضافة إلى المحافظة على اتفاقية كامب دافيد وفي سبيل الحفاظ على العلاقات الأمريكية المصرية وتعزيزها، قدم الرئيس مبارك خدماتٍ عديدة للكيان الإسرائيلي" فقد قام الرئيس المصري حسني مبارك بدور الوسيط بين الطرفين الصهيوني والفلسطيني. كما قام بتمرير وتسويق الرسائل الأمريكية والصهيونية، والتدخل لدى الأطراف الفلسطينية المختلفة من أجل غاياتٍ محددة أمريكياً وصهيونياً. فشاركت مصر في مؤتمر مدريد للسلام، وحضر الرئيس مبارك حفل توقيع اتفاقية أوسلو، وضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات وألزمه بالتوقيع على اتفاقيات القاهرة وطابا مع الجانب الصهيوني في منتصف التسعينات.(جبر، 2013: 32).

ولم يكتفِ النظام المصري بهذه الخدمات المقدمة "لإسرائيل"، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين قرر تدعيم نظام حكمه من خلال التقرب لـ"إسرائيل"، وذلك بتوقيعه لاتفاقية الغاز، حيث إنه ومنذ أن باشرت مصر تصدير الغاز إلى "إسرائيل" عام 2008م، –عملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه عام2005م– وفرت خزانة الدولة "إسرائيل" مليارات الدولارات، بفضل الفرق الكبير بين سعر الغاز المصري الذي تحصلت عليه، وسعره في الأسواق العالمية.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012: 5).

(*) اتفاقية الكويز: اتفاقية موقعة في 14 ديسمبر، 2004 من قبل الحكومة المصرية تسمح للمنتجات المصنعة في مصر بالنفاذ إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتمتع بالإعفاء من الجمارك، على أن تحتوي هذه المنتجات على نسبة 11.7 من المكون الإسرائيلي، للمزيد انظر نص الاتفاقية متاح على الرابط التالي:
www.qizegypt.gov.eg/About_QIZ.aspx#

وعليه يمكن القول: إن حرص النظام المصري في عهد الرئيس حسني مبارك على الحفاظ على اتفاقية كامب دافيد سعياً منه لتقوية العلاقات المصرية–الأمريكية من خلال "إسرائيل" قد وضع النظام المصري في موقفٍ عدائيٍّ مع التيارات الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها الإخوان المسلمين.

حصار قطاع غزة وإفشال تجربة الإسلام السياسي:

بالإضافة إلى الدور البارز الذي لعبه نظام الرئيس مبارك في تثبيت اتفاقية كامب دافيد، فقد لعبت مصر في عهده دوراً محورياً في مجابهة المقاومة في قطاع غزة، ومحاولة احتواء المد الإسلامي ممثلاً بحركة المقاومة الإسلامية حماس، حيث شعرت القيادة المصرية في عهد الرئيس مبارك بالخطر بعد الفوز الذي حققته حركة حماس– المنتمية فكرياً لمدرسة الإخوان المسلمين– في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام 2006.(صالح، 2012 : 13). حيث أثار هذا الفوز مخاوف النظام المصري من الثقل الحقيقي للجماعة الإخوان المسلمين في الشارع المصري(*) وإمكانية تصاعده بفعل رمزية الفوز الذي حققته حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، وقد أوجدت هذه المخاوف هدفاً مشتركاً لكلٍ من مصر و"إسرائيل" تمثل في محاربة المد الإسلامي المتمثل في كلٍ من حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين.

وبعد سيطرة حماس على غزة عسكرياً في يوليو/تموز 2007م عملت مصر على إغلاق معبر رفح بشكلٍ كامل، كما قام النظام المصري بنقل مبعوثه في غزة للإقامة في الضفة الغربية، ثم سعت مصر إلى تقويض حكم حماس في غزة.(Addis,2011 : 14).

فقامت برفع حالة الطوارئ على الحدود مع غزة، ثم رحبت مصر على لسان وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة إسماعيل هنية، وصرحت القاهرة بأنها لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي في قطاع غزة، كما لوَّحت بعزل حماس إقليمياً.(صالح،2012 : 13).

إضافةً إلى ذلك فقد كان لمصرَ دورٌ بارزٌ في تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة آنذاك(**)، حيث أُغلق معبر رفح أمام حركة الأفراد الطبيعية، ولم يفتح إلّا بشكلٍ غير منتظم وللحالات الإنسانية الطارئة فقط وعلي فترات زمنية متباعدة، وقد تسبب منع المرضى من السفر

(*) أكد العديد من الكتاب والساسة أن فوز حماس في قطاع غزة كان بمثابة تصويتٍ على المشروع الإسلامي في المنطقة ككل.(مركز الزيتونة للدراسات، مرجع سابق ، ص 12)

(**) للمزيد حول دور نظام مبارك في تشديد الحصار على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس انظر .(سلامة، 2013 : 69).

للعلاج في موت الكثيرين منهم، كما منع النظام المصري في عهد الرئيس مبارك دخول مساعداتٍ ضخمةٍ للقطاع بواسطة السفن أو الطائرات التي سبق وأن تبرعت بها دولٌ متعددة، وذلك بعد الحرب "الإسرائيلية" على غزة عام 2008م، ثم سعى للقضاء على ظاهرة الأنفاق التي كان يحفرها الفلسطينيون والمصريون على جانبي الحدود لمواجهة الحصار الشامل الذي تفرضه "إسرائيل" على القطاع.(جبر، 2013: 32)، فأعلن في ديسمبر 2009م عن خطةٍ لبناء حاجزٍ معدنيٍ تحت الأرض على طول الحدود مع قطاع غزة لمنع بناء الأنفاق والتي كانت تستخدم لإدخال البضائع، وقد انتقد العديد من المفكرين في مصر والعالم العربي النظام المصري بسبب مساعدته "لإسرائيل" في تعزيز الحصار على قطاع غزة. (Addis, 2011: 15).

ومما سبق يتضح أن مصر في عهد الرئيس مبارك قد لعبت دوراً محورياً في الضغط لإفشال تجربة حماس في قطاع غزة ولإسقاط مشروع الإسلام السياسي، وهو ما كان بمثابة هدفٍ مشترك بين كل من مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة.

وعليه يمكن القول: إن نظام الرئيس مبارك قد سعى إلى توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال المحافظة على عملية السلام مع "إسرائيل"–الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة– وخدمة المصالح "الإسرائيلية" في المنطقة وهو ما أوصل العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر إلى مراحلَ متقدمة من التعاون والتفاهم.

وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية–المصرية قد بلغت ذروتها في عهد الرئيس المصري حسني مبارك إلّا أن تلك العلاقات قد شهدت خلال فترة الرئيس بوش الابن عديداً من التوترات والانقسامات، وبعد سنواتٍ من التوتر الناجم عن تركيز إدارة بوش على حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، لُوحِظَ أن الولاياتِ المتحدة قد خففت من حدة الضغوطات والانتقادات الموجهة للإدارة المصرية حول الإصلاح السياسي والتنمية الديمقراطية، وذلك بعد المكاسب الانتخابية التي حققها الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية عام 2005م بالإضافة إلى انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006م وقد اتضح من ذلك أن المحافظة على العلاقة القوية مع الدول الحليفة في المنطقة وعلى رأسها مصر بالإضافة إلى دعم السلام مع "إسرائيل" قد أثرا سلباً على توجهات الولايات المتحدة لتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان. (Snider& David, 2011 : 53).

ومع وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام2008م تم إحياء "المساومة" التقليدية بين الولايات المتحدة ومصر، حيث تجاهلت إدارة أوباما المخاوف القائمة منذ فترةٍ طويلة فيما يتعلق بأداء النظام المصري الداخلي وبخاصةٍ في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك للحفاظ على

العلاقات الأمريكية–المصرية ومن ثم الحفاظ على الخدمات التي يقدمها النظام المصري للولايات المتحدة. (الصعيدي، 2011 : 3).

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى حرص الولايات المتحدة على مصالحها في المنطقة وعلى رأسها عملية السلام في الشرق الأوسط ومكافحة "الإرهاب" –التي كان يراعيها النظام المصري–، إلى إحجام الولايات المتحدة في مراحلَ معينة عن محاورة الإخوان المسلمين، فقد كان الساسة الأمريكيين متخوفين من أن يؤدي الدخول في حوار مع الإخوان إلى إثارة عداوة نظام الرئيس مبارك، في ظل حاجة الولايات المتحدة المُلحَّة لدعم النظام المصري لسياساتها في المنطقة. .(Martini&others,2012 : 52)

وعليه يمكن القول: إن الولايات المتحدة قد حرصت على وجود علاقاتٍ جيدةٍ مع النظام المصري في مختلف المراحل، وذلك لضمان الاستفادة من الخدمات التي قدمتها مصر للولايات المتحدة طوال فترة حكم الرئيس حسني مبارك، وفي سبيل ذلك غضَّت الولايات المتحدة الطرف عن ممارسات القمع التي اتبعها النظام المصري ضد المعارضة الداخلية وعلى رأسها الإخوان المسلمون، ويوضح ذلك "يورام ميطال" Yoram Meital، رئيس مركز حاييم هرتسوغ بالقول: إن السياسة المصرية الداخلية والخارجية في العقود الثلاثة الأخيرة ترتكز على التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على السلام مع "إسرائيل"، لأن صناع القرار في القاهرة يرون أن الحفاظ على التحالف مع واشنطن، والحفاظ على السلام مع "إسرائيل"، يعطيانها المجال لحل المشاكل الداخلية(صالح، 2012: 16). لذا فقد أصبحت صورة أمريكا ماثلةً في الفكر العربي على أنها قوة تدخل تدعم الحكَّام الاستبداديين في الشرق الأوسط، وقد أثر هذا سلباً على علاقة الولايات المتحدة بالشارع العربي وفي مقدمته الإخوان المسلمون –كونها تعتبر القوة الأكثرَ فعالية– الذين رأوا في الولايات المتحدة دولةً راعيةً لنظامٍ دكتاتوريٍّ يعمل على قمع الحريات، مقايضةً بذلك المبادئ التي تنادي بها بمصالحها الاستراتيجية والتي عمل الرئيس مبارك طيلة فترة حكمه على مراعاتها، بالإضافة إلى التأثير السلبي للعلاقات الأمريكية–المصرية على إمكانية قيام حوارٍ بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين.

المطلب الثاني – العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيار الراديكالي:

عمد الكثير من الكتاب والساسة الأمريكيين إلى التفريق بين التيارات الإسلامية فقسموها إلى تيارين رئيسين:

"التيار الأول" : "التيار الراديكالي" ويضم الحركات الإسلامية التي تتبنى العنف والقوة في تنفيذ أجندتها مثل "تنظيم القاعدة", و"حركة حماس" و"حزب الله اللبناني". وذهب بعض المفكرين الأمريكيين إلى القول بأن ليس كل الحركات الإسلامية التي تتبنى منهج القوة والعنف راديكالية و ذات أجندة دولية، بل هناك نوع يعمل في نطاق جغرافيا سياسية محددة، مثل حركة حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان وهو ما ذهب اليه الباحث، وعليه فإن تنظيم القاعدة –والحركات المتشددة التي انبثقت عنه– يمثل الأغلبية العظمي في التيارات الراديكالية.

"التيار الثاني": "التيار المعتدل" ويضم حركاتٍ إسلاميةٍ لها أجنداتٌ ذاتُ أبعادٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعية، ترفض استخدام القوة أو العنف ضد حكوماتها ومجتمعاتها، وهي التي لم يتم إدراجها ضمن التصنيف الأميركي للجماعات الإرهابية الدولية.(A.Fattah,2010 : 7–8). ويُلاحَظُ أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل الأغلبية العظمى في التيار المعتدل.

ويذهب أغلب الساسة والمفكرين الأمريكيين إلى القول: بأن التيار الراديكالي هو أشدُ أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه الخطر الأول على مصالحها في المنطقة العربية وفي العالم ككل. وقد بدأ بزوغ التيارات الراديكالية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، حيث انتشرت الأفكار المتطرفة بدايةً من السجون كرد فعلٍ على سياسات النظام الحاكم في الإقصاء والتنكيل بأنصار الحركات الإسلامية. وهو ما دفع بعضها إلى تبنى العنف و"التطرف" .(غنية، 2012 : 311).

وعليه يمكن حصر أسباب ظهور وانتشار التيارات الراديكالية في المنطقة في عوامل عدة من أبرزها:

1– الفقر والفساد وهي الظروف التي أدت إلى تفريخ وتصاعد العنف والتعصب، بالإضافة إلى الصراعات الدينية.(The White House,2003 : 6).

2– المنع من المشاركة السياسية وهو ما عانى منه الجيل الصاعد من أبناء الحركات الإسلامية الذي يعي سنةً بعد سنة إحكام إغلاق المجال السياسي، (بورغا،2006 : 60).

3- الإحساس بالتهميش والإقصاء اللذان غالباً ما يؤديان إلى الاغتراب أو الانضمام إلى حركاتٍ عنيفة.

4- الظلم والقمع المُمارَس من قبل السلطات الحاكمة.(غنية،2012 : 305).

وقد تبنت التيارات الراديكالية العنف بدايةً كمنهجيةٍ لتغيير الأنظمة الحاكمة، حيث عملت فترةً طويلةً من الزمن على مهاجمة تلك الأنظمة، إلى أن انتقلت فيما بعد إلى ما يعرف بالجهاد العالمي، إذ سعت التيارات الجهادية إلى استهداف الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة "العدو البعيد"، وذلك بسبب دفاع الدول الغربية وخاصةً الولايات المتحدة عن الأنظمة العربية، حيث يرى مفكرو القاعدة أن "العدوَ الأميركي البعيد" حدد مصيره من خلال دفاعه عن العدو القريب –وتمثله الأنظمة العربية[*].(Jones,2014 : 14).

الخلاف الفكري بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية من وجهة النظر الأمريكية:

تصاعد الفكر الراديكالي مع تصاعد شدة التعذيب في السجون المصرية في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد كان من بين المعتقلين المفكر الإسلامي "سيد قطب"، والذي كتب من داخل السجن كتابيه الشهيرين "في ظلال القرآن" و "معالمُ على الطريق" وقد أصبحا بعد موته مرجعيين أساسيين للتيارات الراديكالية، وهو ما دفع العديد من الكتاب الأمريكيين إلى دراسة الكتابين فوجدوا فيهما انقلاباً كاملاً على فكر الإخوان المسلمين–حسب رأي بعض الكتاب الأمريكيين[**]، حيث جادل فيهما عن كون الجهاد فريضةً دائمةً لا يجب إسقاطها، على عكس التيار الرئيس في الإخوان الذي يرى في الجهاد دفاعاً عن النفس وعن أراضي المسلمين، كما دعا من خلالهما إلى مخالفة طريقة الإخوان المسلمين القائمة على التدرج في الوصول إلى الحكم وإصلاح الرعية من خلال الدعوة، مؤكداً ضرورة استخدام القوة للتغيير وإسقاط النظام الكافر.(Erich& Christopher,2006 : 49-50). وقد بدا الاختلاف بين النهجين واضحاً

(*) ارتكز فكر التيار الراديكالي على ضرورة البدء بإسقاط الأنظمة العربية ثم التحرك خارجاً لمقاومة الهيمنة الأمريكية، إلا أن إفشال الولايات المتحدة للعديد من حالات التمرد في البلدان العربية ودعمه للأنظمة العربية في قمع هذه التيارات، دفع أنصار هذا التيار للانتقال لقتال الولايات المتحدة اعتقاداً منهم أن انتهاء هيمنة الولايات المتحدة سيؤدى إلى سقوط الأنظمة العربية الموالية لها.

(**) للمزيد حول آراء الكتاب الأمريكان تجاه الفكر الراديكالي انظر :

Seth G. Jones.(2013). A persistent Threat : The Evolution of al Qaida and Other Salafi Jihadists. Rand national Defense Research Institute : U.S.A. Pp 12-15.

وجلياً بعد قيام المرشد العام للجماعة آنذاك حسن الهضيبي[*] بتأليف كتاب بعنوان دعاة لا قضاة "preachers, not judges" لمحاربة فكر سيد قطب والتأكيد على المنهج السلمي للإخوان المسلمين[**]. (James,29/4/2007). وقد سعى الهضيبي من خلال كتابه إلى محاربة الفكر الراديكالي الذي بدأ ينتشر بين أبناء الجماعة والتيارات الإسلامية الأخرى. وعلى الرغم من حدوث بعض الانشقاقات داخل جماعة الإخوان المسلمين إلّا أنها قد تمسكت بالنهج المعتدل، ثم لعبت دوراً بارزاً في مواجهة الفكر الراديكالي.

وقد أدى موقف الإخوان المسلمين من الفكر الراديكالي إلى تصاعد الصدام بين الراديكاليين والإخوان المسلمين، ويدل على ذلك عنف القطيعة التي تجلت في هجوم أيمن الظواهري على برنامج عمل أتباع حسن البنا, في كتابه "الحصاد المر ستون عاماً من الإخوان المسلمين"، الذي نشر عام 1988م. (بورغا، 2006: 107). ومع تصاعد أعمال العنف من أبناء الفكر الراديكالي في مصر في تسعينيات القرن المنصرم، لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً محورياً في عزل وتجريد هذا الفكر من أيِّ غطاءٍ ديني، فكانت بمثابة عازل بين المجتمع المصري والتنظيمات الراديكالية, وبات الفرز واضحاً بين منهج الجماعة, ومنهج هذه الجماعات, مما زاد من قبول النهج الإخواني في أوساط مختلفة.(لويدسي، 2013 : 68). ومع مرور الوقت اتسعت الهوة بين الطرفين، وقد رسخت قيادات القاعدة خلافها مع الإخوان المسلمين بالنقد اللاذع لممارسات الإخوان، ففي سلسلة من الأشرطة والكتابات هاجم الظواهري جماعة الإخوان المسلمين لاشتراكها في الانتخابات والحياة السياسية، بينما حمّل كل من أبو حمزة المهاجر وأبو عمر البغدادي–قيادات بارزة في تنظيم القاعدة– الإخوان المسلمين المسؤولية عن انتكاسات "المجاهدين" في العراق ومناطق أخرى في العالم العربي[***].(Lynch, 2011: 156). كما سخر أيمن الظواهري من جماعة الإخوان المسلمين حيث رأى أنهم يستقطبون الشباب المسلم إلى الانتخابات بدلاً من الجهاد، وهو ما رأى فيه العديد من الكتاب الأمريكيين دليلاً واضحاً على احتقار الجهاديين للإخوان

(*) حسن الهضيبي: المرشد العام للإخوان المسلمين خلفاً للمؤسس حسن البنا، وقد قاد الجماعة فترة العهد الناصري.

(**) للمزيد حول جهود الإخوان في محاربة الفكر القطبي داخل السجون انظر.(مورو، 1998 : 199). للمزيد حول الصراع الفكري بين الخط العام للجماعة بقيادة حسن الهضيبي والفكر الراديكالي بقيادة سيد قطب انظر: (Lynch,2011 : 158).

(***) يعلق البغدادي حول فكر الإخوان بالقول "لا أدري من أين أبدأ من التآمر، أو الخيانة ، أو تحالفاتهم البغيضة إنهم يؤمنون بالبرلمانات والانتخابات بدلاً من تكفير الطواغيت... الإخوان مرتدون لأنهم يعيشون في ظل الحكام المستبدين" (Lynch,2011 : 157) .

المسلمين، وذلك بسبب رفضهم لمبدأ الجهاد العالمي وتبنيهم للديمقراطية. (Leiken& Brook,2007 : 107).

وهو ما دفع الظواهري إلى مطالبة أعضاء الإخوان بالخروج على قيادتهم، لأنها لا تلبي مطالب الجهاد وفق رؤيته، وفي ردٍ على شريطٍ للظواهري في حزيران/يونيو (2007م الذي طالب فيه الإخوان بتوضيح موقفهم من بعض القضايا رد عصام العريان–أحد قيادات الإخوان– على الظواهري بدعوته لمناظرةٍ علنية، وقد رأى العريان أن فكر الظواهري يلهب مشاعر الكراهية ضد الحركات الإسلامية حول العالم، كما أنه يسبب الكثير من الأذى للمسلمين الذي يعيشون في الخارج، ورد عبد المنعم أبو الفتوح–قياديٌّ بارزٌ في الإخوان– بالقول: إننا نرفض جميع أفكار القاعدة، فهناك فجوةٌ كبيرةٌ بين المقاومة المشروعة وبين استعمال العنف خارج نطاق المقاومة. (Lynch,2008 : 7).

وبناءً على ما تم عرضه من آراء بعض الكتاب والمفكرين الأمريكيين حول طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين والتنظيمات الراديكالية يمكن القول: إن هناك تياراً فكرياً في الولايات المتحدة يرى بوجود تمايزٍ بين فكر جماعة الإخوان المسلمين من جهة وفكر التيارات الراديكالية من جهةٍ أخرى، ولكن في المقابل كان هناك تيارٌ تقليديٌ من الساسة والمفكرين يحمل وجهة نظر مختلفة وهي النظرة التقليدية الشمولية تجاه الحركات الإسلامية دون التفريق بين التيارات الراديكالية والمعتدلة. وعليه يمكن القول: إن وجهات نظر المفكرين الأمريكيين تجاه العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية قد انقسمت إلى فريقين رئيسين(*) على النحو التالي:

1–الفريق الأول : ذهب أنصار هذا الفريق إلى القول بوجود اختلاف بل صراع بين جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية، حيث عملت التيارات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها الإخوان المسلمون على طرد ومحاربة الفكر الأيديولوجي للتنظيمات الراديكالية القائم على استخدام العنف.(Jones.2013 : 12). وقد أشار أنصار هذا التيار إلى إدانة الإخوان المسلمين المستمرة والثابتة لفكر التيارات الراديكالية، وممارساتهم سواء ضد الأنظمة العربية أم الولايات المتحدة، كدليلٍ على الاختلاف الفكري بين الطرفين، مؤكدين أن الإخوان المسلمين يمثلون التحدي الأصعب في وجه الفكر الراديكالي وهم أقدر من الليبراليين أو العلمانيين أو حتى النشطاء المدعومين من

(*) للمزيد حول اختلاف الكتاب الأمريكان حول العلاقة بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية انظر :
.Joshua Muravchik.(2007).Contentions More on the Muslim brotherhood.
https://www.commentarymagazine.com/foreign-policy/middle-east/more-on-the-/muslim-brotherhood

الولايات المتحدة على مواجهة هذا الفكر.(Lynch,2011 : 155). وعليه فقد طالبوا الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالتمييز بين التيارات الراديكالية والتيارات المعتدلة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، كما طالب هؤلاء بالتعاطي مع الإخوان المسلمين بهدف مكافحة التيارات الراديكالية، وهو ما أشار إليه روبرت مولر الرئيس السابق لمكتب المخابرات الفيدرالية الأمريكية "F.B.I" في شهادةٍ له أمام الكونجرس حيث أكد أن التواصل مع الإخوان المسلمين يمثل جزءاً مهماً من استراتيجية مكافحة "الإرهاب".(فيدينو، 2013: 5). وعليه فقد رأى أنصار هذا التيار أن المعارضة التي يبديها الإخوان لفكر التيارات الراديكالية تمثل أحد أبرز المصالح المشتركة التي تجمع الولايات المتحدة والإخوان المسلمين. (Leiken,Brook,2007: 15).

2-"ويرى الفريق الثاني": أن الإخوان المسلمين هم جزءٌ من التنظيمات الراديكالية، وأن جميع قادة هذه التنظيمات قد تبنوا فكر الإخوان المسلمين، وكانوا أعضاء في الجماعة في مرحلةٍ معينةٍ قبل انضمامهم للتيارات الراديكالية (Investigative Project on Terrorism, 2011: 3).

وبناءً عليه يؤكد أنصار هذا التيار أن جميع الحركات الراديكالية في الشرق الأوسط تعود بالأصل إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأن الإخوان وأنصارهم هم من أسس ودعم التيارات الراديكالية في الشرق الأوسط وعلى رأسها تنظيم القاعدة[*].(Ehrenfeld,2011 : 76). وأنهم لا زالوا متمسكين بجذورهم الراديكالية على الرغم من التغيرات التي طرأت على مواقفهم السياسية في العقدين الأخيرين. (Shields, 2012: 18).

وفي إطار هذا الانقسام الفكري ظهرت نظريتان متناقضتان تصوغان العلاقة بين الطرفين(الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية) وهما كالتالي:

النظرية الأولى : والتي تعرف بجدار الحماية "firewall" والتي تقوم على الاعتقاد بأن الإخوان المسلمين حركةٌ معتدلةٌ نسبياً، ومسالمة، وتمنع أعضاءها والشباب المسلم من اعتناق توجهاتٍ أكثر راديكالية، وبالتالي فهي بمثابة حاجزٍ يمنع الشباب المسلم من اعتناق الفكر المتطرف.

النظرية الثانية : والتي تسمي بـ "الممثلون العنيفون" "violent actors" والتي تقوم على الاعتقاد بأن مرحلة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين إنما تمثل مرحلة في عملية التوجه نحو

(*) للمزيد حول وجهة النظر المتطرقة ضد الإخوان المسلمين انظر نفس المرجع P.72.

للمزيد حول وجهة النظر المتطرفة ضد الإخوان من وجهة نظر المفكرين الأمريكان انظر(Shields,2012 : 13-15).

الراديكالية، وبالتالي فإن الانتماء للإخوان المسلمين مجرد مرحلة في اتجاه الفكر الراديكالي. (Lynch,2010 : 157).

وعليه نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية نحو جماعة الإخوان المسلمين ومن يتحالف معهم، ظلت تتراوح بين وجهة النظر التي تعتبرهم مكوِّناً أساسياً وحيوياً لشبكة الجهاد العالمية، وبين من يرى أن الحصول على دعم ومساندة الإخوان في بعض الدول الإسلامية وتفعيل دورهم المعتدل أمرٌ ضروريٌ لمحاربة الفكر الراديكالي(*). (Leiken&Brook,2007 : 16). ويُلاحَظُ أن هذين التيارين قد شهدا صعوداً وهبوطاً في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وفقاً للظروف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

تأثير الفكر الأصولي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

تبنت إدارة الرئيس جورج بوش الابن سياسةً عدائية بعد أحداث سبتمبر 2001م ضد كل التيارات الإسلامية –بما فيها الإخوان المسلمين– ثم أعلنت الحرب على العالم الاسلامي بدعوى الحرب على "الإرهاب" وقد أدى ذلك إلى خلق بيئةٍ مشحونة بحالةٍ من الغضب والنقمة –ضد ممارسات الإدارة الأمريكية– مواتية لنمو التطرف والعنف. (أبو زايد، 2002: 8). وهو ما أدى إلى تصاعد قوة ونفوذ الفكر الراديكالي في الوطن العربي كرد فعلٍ على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه دول الشرق الأوسط، حيث انتشرت التيارات الراديكالية في العراق وقد ساعد على انتشارها السياسة العدائية التي اتبعتها إدارة بوش الابن تجاه التيارات الإسلامية الأخرى التي تنافس الإسلام المتشدد ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى ذلك فقد أدى تصاعد القمع الداخلي للتيارات الإسلامية المعتدلة في إطار ما سمي بالحرب على "الإرهاب" إلى تعزيز قوة ونفوذ التيارات

(*) للمزيد حول وجهة نظر الساسة الأمريكان تجاه العلاقة بين التيارات الإسلامية انظر:

John Mintz, Douglas Farah.(2004). In Search Of Friends Among The Foes. Available at : **http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A12823-2004Sep10.html**

انظر أيضاً :

Lt. Col. (res.) Jonathan Dahoah-Halevi, "The Muslim Brotherhood: A Moderate Islamic Alternative to al-Qaeda or a Partner in Global *Jihad*?" *Jerusalem Viewpoints*, Jerusalem Center for Public Affairs, November 1, 2007.

للمزيد حول الاختلاف بين الإخوان والتيار الراديكالي من وجهة نظر المفكرين الأمريكان انظر : (Lynch,2011 : 165-158).

الراديكالية[*]، حيث تستغل هذه التيارات حالة القمع من قبل أنظمة الحكم مدعومةً بحليفها الإستراتيجي–الولايات المتحدة– ضد الحركات الإسلامية للترويج لمنهجها القائم على العنف، مستغلةً بذلك إحباط جيلٍ سياسي يعد نفسه بين مطرقة التدخل الأميركي المتزايد العنف، وسندان الاستبدادية للنخبة الحاكمة. (بورغا، 2006: 62–68).

ومع تصاعد التيار الراديكالي في المنطقة العربية سعت الولايات المتحدة إلى إفساح المجال أمام الحركات الإسلامية المعتدلة للمشاركة في الحياة السياسية، وذلك بهدف الحد من توجه الشباب المسلم للانخراط في هذه التيارات التي لا تؤمن بجدوى العمل السياسي أو الديمقراطية، وقد أشار غراهام فولر[**] إلى ذلك بالقول: إن جماعة الإخوان المسلمين هي حركةٌ معروفةٌ في العالم الإسلامي ويمكن العمل معها، محذراً من أن تهميشها سيكون مفيداً جداً للتيارات الراديكالية المتطرفة.(John& Farah.11/9/2004).

ويتضح من ذلك صعود تيار من الساسة والمفكرين داخل الولايات المتحدة[***] يؤمن بضرورة تعاطي الإدارة الأمريكية مع التيارات الإسلامية المعتدلة، بحيث تكون إحدى أدوات الإدارة الأمريكية في مواجهة التيارات الراديكالية المتشددة.(A.Fattah,2010 : 8).

وفي سبيل الاحتواء الفكري للتيارات الراديكالية سعت الولايات المتحدة إلى فتح مجال المشاركة السياسية أمام التيارات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها الإخوان المسلمون، حيث رأت النخبة الأمريكية في عدم تمكن الإسلاميين من المشاركة في الحياة السياسية سببٌ رئيس في تصاعد نفوذ القاعدة والتيارات الراديكالية الأخرى، لذا سعت الولايات المتحدة لتوسيع رقعة المشاركة السياسية في الدول العربية، وقد استفادت التيارات الإسلامية المعتدلة من جهود الولايات المتحدة المبذولة في هذا الاتجاه وهو ما مكن الاخوان المسلمين من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المصرية عام 2005 والحصول علي بعض المكاسب الانتخابية.(كلوب،2011 : 94). وفي المقابل استفادت الولايات المتحدة من إشراك الإسلاميين المعتدلين في المشهد السياسي، فقد أدى إدماج الإخوان المسلمين في السلطة وتحقيق بعض المكاسب الانتخابية إلى زيادة إيمان الشباب العربي بجدوى العملية

(*) تثبت الشواهد التاريخية غلبة الفكر الراديكالي في حال تصاعد أعمال العنف والقمع ضد التيارات الإسلامية المعتدلة.

(**) مسؤولٌ سابقٌ في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "C.I.A".

(***) سمي هذا التيار بتيار الإدماج للمزيد حول أفكار ومعتقدات هذا التيار انظر المطلب الثالث من الفصل الثالث في هذه الدراسة.

الديمقراطية والمشاركة السياسية، وهو ما لعب دوراً محورياً في تحجيم فاعلية وقوة المنظمات الراديكالية.

وعليه يمكن القول: إن الإخوان المسلمين مثلوا –لفترةٍ طويلة– حاجز أمان بين الشباب المسلم والتيار الراديكالي، وأن اختفاء هذا الحاجز دفع بالآلاف من الشباب المسلم إلى التوجه لاستخدام العنف، وهو ما أدى إلى صعود التيارات الراديكالية في المنقطة بعد غزو العراق، ومن هنا يبرز أثر انتشار الحركات المتطرفة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين حيث سعت الولايات المتحدة للتعامل مع الإخوان المسلمين وجعلهم جزءاً من المشهد السياسي العربي–كحركةٍ إسلاميّةٍ ذات منهجٍ معتدل– ضمن مشروع دمقرطة الشرق الأوسط وذلك بهدف مواجهة وعزل الفكر الراديكالي المتطرف.

المطلب الثالث – القضية الفلسطينية:

تحتل القضية الفلسطينية موقعاً مهماً وأساسياً في فكر الإخوان المسلمين، وعليه لا يمكن فهم ماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين دون التطرق إلى موقف الأخيرة من القضية الفلسطينية. وقد لخص حسن البنا "مؤسس الجماعة" موقف الإخوان من القضية الفلسطينية عندما تحدث عن وضعية فلسطين في أدبيات الإخوان المسلمين قائلاً " وفلسطين تحتل من نفوسنا موضعياً روحياً قدسياً فوق المعنى الوطني المجرد، إذ تهب علينا منها نسمات بيت المقدس المباركة، وبركات النبيين والصديقين ومهد السيد المسيح عليه السلام.(مورو،1994 : 163). وقد ربط الإخوان المسلمون بين القضية الفلسطينية والإسلام، حيث اعتبروا الدفاع عنها دفاعاً عن الإسلام والتخاذل عن حمايتها تخاذلاً عن نصرة الإسلام، وذلك حسب ما جاء في جريد الإخوان المسلمين عام1936: " وما الشعب الفلسطيني إلا أخ لنا, فمن قعد عن فلسطين فقد قعد عن الله و رسوله، وظاهر عن الإسلام.(ابو زايدة،2009 : 9). ومنذ تأسيس الجماعة نظر الإخوان المسلمون إلى قضية فلسطين من منظورٍ ديني، حيث إن صح معالجة بعض القضايا الأخرى على أسسٍ سياسية فقضية فلسطين لا تصح معالجتها إلا على أساسٍ دينيّ.

لذا فقد اهتمت جماعة الإخوان المسلمين بنصرة الشعب الفلسطيني في مظاهراتها ومهرجاناتها وصحافتها، كما لعب الإخوان دوراً محورياً في الدفاع عن قضية فلسطين في مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة إذ بدأ الإخوان ومنذ إعلان التقسيم عام (1947م) يجسدون الاهتمام بالتحرير متخذين من مقرهم في القدس مركزاً للجهاد, بالإضافة إلى حث المسؤولين على اعتماد الحل العسكري وبذل كل الممكن في عملية التحرير.(الشريف واخرون، 2000 : 52).

ولعل مقال الكاتبة الصهيونية" روث كاريف" المنشور في صحيفة "الصنداي ميرو" في مطلع عام 1948 يبين مدى الجهود التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين من أجل القضية الفلسطينية، حيث أوضحت " إن اليهود في فلسطين هم أعنف خصوم الإخوان المسلمين، ولذلك كان اليهود الهدفَ الأساسي لعدوان الإخوان... وإنه يجب على العالم التدخل للقضاء على الإخوان المسلمين ومنع إقامة إمبراطورية فاشية إسلامية.(مورو،1994 : 166). لذا يرى البعض أن الهوية السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر قد تأثرت بشكل كبير بإنشاء دولةِ "إسرائيل".(بورغا، 2006: 87).

الإخوان واتفاقية كامب دافيد:

بقيت جماعة الإخوان المسلمين على مواقفها المناوئة لقيام دولة الكيان الصهيوني، وبعد توقيع اتفاقية كامب دافيد وسياسة التصالح والتطبيع مع الكيان الصهيوني أظهرت جماعة الإخوان رفضاً واسعاً لتلك العملية، وأكدت على ثوابتها الخاصة بضرورة استمرار الكفاح ضد "إسرائيل"، وتحرير كل فلسطين، كما نظمت النقابات التابعة للإخوان المسلمين مثل: نقابة المهندسين، والأطباء، والصيادلة، وغيرهم العديد من المؤتمرات والمهرجانات، وأصدرت البيانات تضامناً مع الشعب الفلسطيني، بل وأصدرت قراراً حرَّمت فيه على أعضائها زيارة "إسرائيل" أو التعامل معها ً.(مورو،1994 : 56-57).

ولازال موقف جماعة الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية قائماً على رفض الاعتراف "بإسرائيل" حيث يقول محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة: " إن "إسرائيل" في نظر الجماعة مجرد كيانٍ صهيونيٍ مغتصبٍ للأراضي العربية والإسلامية المقدَّسة(*) مؤكداً أن هذه المسألة ثابتٌ من ثوابت الجماعة وليست محل جدلٍ أو نقاش".(الهقيش,2012 : 50).وقد أثار موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية مخاوف الولايات المتحدة والتي تمثلت في عدة تساؤلاتٍ أبرزُها : التساؤل حول ما إذا كانت حكومة يسيطر عليها الإخوان المسلمون أو يؤثرون في قراراتها بوضوح سوف تواصل الالتزام باتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع "إسرائيل" والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية معها أم لا.(حمزاوي وآخرون،2007 : 10). ونظراً لأهمية "إسرائيل" كحليفٍ استراتيجيّ للولايات المتحدة فقد اهتم الساسة والأكاديميون في الولايات المتحدة باستطلاع آراء الجماعة تجاه القضية الفلسطينية ومعرفة موقفها من اتفاقية السلام مع "إسرائيل" أكثرَ من اهتمامهم

(*) للمزيد حول وجهة نظر الكتاب الأمريكان في موقف الجماعة من القضية الفلسطينية انظر (Carnegie,2006 : 11).

بمعرفة موقف الجماعة نحو عددٍ من القضايا الأخرى[*] مثل موقفهم تجاه الديمقراطية وغيرها من القضايا الخلافية .(James,29/4/2007).

وتجدر الإشارة إلى أن موقف جماعة الإخوان المسلمين تجاه القضية الفلسطينية واتفاقية كامب دافيد قد شابه شيءٌ من الغموض بعد الانتخابات البرلمانية المصرية عام(2005م)- حيث أكدت القيادات الإخوانية نيتها احترام معاهدة كامب دافيد، وهو ما أكده عصام العريان-القيادي البارز في الجماعة، بينما تم رفض هذا التوجه من قبل المرشد العام آنذاك محمد عاكف الذي قال بأن كلمة "إسرائيل" ليست في قاموسه" وتبع ذلك صياغة أكثر حرصاً تقول بأن المعاهدة المذكورة يجب أن تخضع لاستفتاءٍ شعبيّ وهو ما ذهب إليه النائب الأول للمرشد العام للجماعة محمد حبيب، وفي غياب الحد الأدنى من الوضوح كان من الصعب على الجماعة تهدئة المخاوف الأمريكية النابعة من موقف الجماعة تجاه القضية الفلسطينية واتفاقية السلام[**].(مجموع الأزمات الدولية، 2008: 17).

وقد اختلف الباحثون حول مركزية وحتمية القضية الفلسطينية كنقطة صدامٍ بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين فانقسموا إلى فريقين رئيسين:

يرى أنصار الفريق الأول- أن المشكلة الاساسية التي أرَّقت المسؤولين الأمريكيين حول الإخوان المسلمين ومنعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة من التعاطي معهم، قد تمثلت في موقف الاخوان المسلمين المتصلب من القضية الفلسطينية، وطالما رفض الإخوان المسلمون الاعتراف "بإسرائيل" والتطبيع معها، فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بنظرتها العدائية تجاه الجماعة.(الاسود,2006 : 3). وعليه أكد أنصار هذا التيار عدم إمكانية قيام أي شكلٍ من أشكال العلاقة الراسخة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين طالما بقيت الجماعة على موقفها من القضية الفلسطينية، حيث إن معطيات الواقع تفرض احتمال أن يصطدم الإخوان المسلمون والولايات المتحدة بشأن حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تتوافق فكرياً مع جماعة الإخوان المسلمين، بينما تصنف على قوائم

(*) للمزيد حول القضايا الخلافية بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة انظر عمر، حمزاوي. مارينا أوتاوي، ناثان بروان.(2007).التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها : جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج. معهد كارينجي للسلام الدولي : واشنطن.

(**) ذهب بعض الكتاب إلى وجود اختلاف داخل تيارات الإخوان المسلمين تجاه القضية الفلسطينية للمزيد حول ذلك انظر هشام مبارك.(1995). "الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف "الإخوان المسلمون" وجماعات الجهاد من قضية العنف (1938-1994)، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية : القاهرة. ص283-333.

"الإرهاب" الأمريكية وهو ما قد يجعلها بمثابة الشوكة في العلاقة بين الجانبين.(البايطين،2012 : 13).

ويرى الفريق الثاني– من المفكرين أن المواجهة بين الإسلاميين وأمريكا حول القضية الفلسطينية، أو غيرها تبقي مسألةً واردةً جداً، ولكنها ليست حتميةً بالضرورة، حيث إن هناك أرضية عمل مشتركة يمكن للإسلاميين وأمريكا العمل من خلالها.(شرقية، 2012 : 16).

ويميل الباحث إلى الرأي الأول حيث يرى أن الشراكة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة أمرٌ قائمٌ ومحتملٌ ضمن المحددات السياسية لكلا الطرفين، ولكن وبما أن القضية الفلسطينية ذات مكانة خاصة لدى القواعد الشعبية للإخوان المسلمين، ونظراً لقداسة وأهمية "أمن إسرائيل" لدى الرأي العام والكونجرس الأمريكي، –فإنه لا يمكن للإدارة الأمريكية أن تطور علاقةً استراتيجية مع جماعة الإخوان المسلمين بدون ضماناتٍ فعلية لحماية أمن "إسرائيل".

وعليه: فإن قداسة العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية" بالإضافة إلى موقف الإخوان الراسخ من القضية الفلسطينية قد أثرا سلباً وبشكلٍ جوهري على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وقد تكون السبب الأوحد لرفض تيارٍ واسع من المفكرين والساسة–الداعمين "لإسرائيل"–في الولايات المتحدة فكرةَ التعاون مع الإخوان المسلمين تحت أيّ ظرفٍ من الظروف.

المبحث الثالث– تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين "لمحة تاريخية":

تأثر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بأحداث مختلفة أثرت بشكلٍ جوهريٍّ في طبيعة هذا السلوك، ونظراً لأهمية هذه الأحداث في تتبّع تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة ، فقد سعت الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم هذه الأحداث مع التركيز على مدى فاعلية واتجاه كل منها، ويمكن إجمال أهم الأحداث التي أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في الفترة التي سبقت أحداث أيلول/سبتمبر 2001م، في ثلاثة أحداثٍ رئيسة وهي:

أولاً – الصحوة الإسلامية "الثورة الإيرانية".

ثانياً – الاتحاد السوفياتي "العدو المشترك".

ثانياً – انهيار الاتحاد السوفياتي.

المطلب الأول – الصحوة الإسلامية "الثورة الإيرانية" :

بدأت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين تتشكل في منتصف القرن العشرين حيث ظهرت الولايات المتحدة كقطبٍ دوليٍ فاعل، بالتزامن مع بداية ظهور الأحزاب في العالم العربي بمختلف مشاربها وأيدولوجياتها الاشتراكية, والعلمانية, والقومية, وظهرت بالتوازي معها الأحزاب ذات الأيدولوجية الإسلامية, والتي أعلنت منذ نشأتها سعيها للوصول إلى السلطة وإن اختلفت وسائلها ومناهجها من حزبٍ لآخر رغم أيدولوجيتها الإسلامية المشتركة.

وقد تميزت الأحزاب الإسلامية بسرعة الانتشار, والقبول الشعبي الواسع، ويعزو المفكرون أسباب هذا الانتشار الذي عرف بظاهرة "الصحوة الإسلامية" لعواملَ عدة، من أبرزها: الأزمات الاقتصادية والسياسية التي ضربت العالمين العربي والإسلامي في سبعينات وثمانينات القرن العشرين والتي تسببت في زوال ثقة الشعوب العربية والإسلامية في الأنظمة الحاكمة ودفعها للبحث عن نظامٍ بديل.(غنية,2012 : 306–305). وفي غمرة تصاعد قوة ونفوذ التيارات الإسلامية المختلفة تصاعدت قوة الإخوان المسلمين وأصبحت أكثر الحركات الإسلامية انتشاراً ونفوذاً في العالم العربي، فغدت العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة–إيجابيةً كانت أو سلبية–حتميةً لكلا الطرفين، فلا يمكن لدولةٍ ورثت الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية أن تتجاهل حركةً متشعبةً وممتدةً جغرافياً كالإخوان المسلمين، كذلك لا بدَّ للإخوان من الاهتمام بسياسات واستراتيجيات

الدولة العظمى، وأن يدرسوا تأثير تلك السياسات على البلاد العربية والإسلامية، وتأثيرها على سياسة الحكومات في البلاد العربية تجاه الإخوان المسلمين.(العريان،2005 : 1).

وعلى الرغم من أن كبرى الحركات الإسلامية وهي حركة الإخوان المسلمين والتي نشأت في عام 1928م، قد مثلت الإسلام السياسي منذ نشأتها، إلا أن ظاهرة الإسلام السياسي لم تتصدر الاهتمام العالمي إلا في العقدين الأخيرين من هذا القرن.(الشريف وآخرون،2000 : 81). وذلك بسبب تصاعد موجات الصحوة الدينية والتي وصلت ذروتها عند اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م, حيث ظهر آنذاك مصطلح "الإسلام السياسي"، وبدأ السياسيون وصانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع آليةٍ في كيفية التعاطي مع هذا النظام الجديد, وخلص صناع القرار في الولايات المتحدة إبان تلك الحقبة إلى نتيجةٍ مفادها أن النظام الإسلامي بجناحيه "الوسطي والمتطرف" هو نظامٌ معادٍ لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.(ريحان,2007 : 2).

وقد شكلت الثورة الإيرانية الموقف الأمريكي تجاه حركات الإسلام السياسي، فأصبحت أحد أبرز العوامل التي دفعت الساسة الأمريكيين لاتخاذ موقفٍ سلبيّ تجاه هذه الحركات.(عذاب,2001 : 222)، فقد رسخ انتصار الثورة الإيرانية المخاوف الأمريكية من وصول الإسلاميين للسلطة، حيث خسرت الولايات المتحدة بعد نجاح الثورة وسقوط الشاه حليفها الاستراتيجي ورقتها الرابحة في واحدةٍ من أهم المواقع الاستراتيجية في المنطقة، وبرز في المقابل كيانٌ جديد معادٍ بشدة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، لذا كرَّست الولايات المتحدة جهودها منذ ذاك الوقت في سبيل عدم تكرار النموذج الإيراني في أي من دول المنطقة. (لزهر، 2011: 86).

وعلى الرغم من السلبية التي تركتها الثورة الإيرانية في أذهان الساسة والمفكرين الأمريكيين تجاه الحركات الإسلامية إلا أنه ونظراً للصعود المفاجئ للإسلاميين في إيران فقد حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تحافظ على اتصالاتها مع القوى الإسلامية، وتحديداً مع الإخوان المسلمين بصورٍ مختلفة وحسب الأوضاع، فازدادت وتيرتها حيناً وخفتت حيناً آخر.(أبو أرشيد،2014 : 7). حيث تشير معظم المصادر إلى أن جهود الولايات المتحدة للتواصل مع الإسلاميين قد بدأت فعلياً بعد الثورة الإيرانية، حيث فُوجئت الولايات المتحدة بالثورة الإيرانية بعد أن فشلت في تقدير حجم الحراك وطبيعته، وقد رأى بعضُ الساسة الأمريكيين أن سوء التقدير كان بسبب إذعان الدبلوماسيين الأمريكيين لنصائح الشاه بعدم التواصل مع أتباع الخامنئي في طهران، وتلافياً لهذا الخطأ وتحسباً لإمكانية صعود الإسلاميين للسلطة في مناطق أخرى كما حدث في إيران وفي سبيل احتواء أي صعود إسلامي، دخلت الولايات المتحدة في حواراتٍ مع الإخوان المسلمين في تونس ودول أخرى، وقد مثل وفد الإخوان القيادي في الجماعة عبد الفتاح مورو وعن الجانب الأمريكي نائب سفير

الولايات المتحدة في تونس ديفيد ماك "David Mack" وبعد عدة لقاءاتٍ احتجت الحكومة التونسية على ذلك مما اضطر الولايات المتحدة إلى إيقاف هذه الاتصالات.(Lake,3/3/2011).

وبالإضافة إلى ذلك فقد شكَّلت الثورة الإيرانية بداية التعامل بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، حيث يرى عصام العريان(*) أن أبرز محطات العلاقة بين الإخوان– والولايات المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة تمثلت في ملف الرهائن الأمريكيّين في طهران، حيث أوفد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر "Jimmy Carter" مبعوثاً إلى مرشد الإخوان آنذاك عمر التلمساني يسأله التدخل لدى قيادة الثورة الإيرانية للإفراج عن الرهائن(**).(العريان، 2005: 1). وقد استجاب التلمساني لطلب الأمريكيين للتدخل لحل أزمة الرهائن، فقام بطلب زيارة إيران التي رحبت به، ولكن بشرط عدم الحديث في موضوع الرهائن.(أبو بكر، 2001: 4). ويضيف العريان: "قدَّر الأميركيون بلا شك جهود الإخوان ورغبتهم واستعدادهم للتدخل لحل أزمةٍ إنسانيةٍ كأزمة الرهائن من منطلقٍ إنسانيٍّ وشرعيّ وليس من منطلقٍ سياسيٍّ على الرغم من فشل المهمة.(العريان،2005: 2).

ومما سبق يتضح أن الثورة الإيرانية قد أثرت سلباً من جهة وإيجاباً من جهةٍ أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، فعلى الرغم من تأثير الثورة الإيرانية سلباً على موقف الولايات المتحدة تجاه صعود الإسلاميين إلا أنها قد مثلت بداية اهتمام الولايات المتحدة بدراسة الإسلام السياسي، كما أنها دفعت الولايات المتحدة للتعامل مع الإسلاميين بهدف احتوائهم وتحسباً لاحتمالية وصولهم لسدة الحكم.

المطلب الثاني – الاتحاد السوفياتي "العدو المشترك":

ساهم التقاء مصالح الطرفين –في التصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في العالمين العربي والإسلامي– في سياسة التواصل الأميركي المحدود والمقنّن مع حركات الإسلام السياسي وفي مقدمتها الإخوان المسلمون وخصوصاً في عقد الثمانينات من القرن الماضي.(أبو ارشيد،2014 : 8). فقد سعت الولايات المتحدة في سبيل تحجيم وتقزيم النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط إلى استخدام الدين في إظهار إلحاد الشيوعية وإظهار مدى التقارب بين العالمين العربي والإسلامي من

(*) عصام العريان : قيادي إخواني بارز، تميز بانفتاحه على الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، وتعتبر لقاءاته مع السفير الأمريكي في القاهرة "فرانسيس رايتشاردوني" من المحطات الفاصلة في تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين.

(**) للمزيد انظر : The West And The Muslim Brotherhood After The Arab Spring. Editor : Lorenzo Vidino. AL Mesbar Studies & Research Center in collaboration With The Foreign Policy Research Institute. P 10

جهة والولايات المتحدة من جهة أخري، وهو ما دفع الولايات المتحدة وجهاز الاستخبارات الأمريكية "CIA" إلى التعاطي مع الإخوان المسلمين "كبرى الحركات الإسلامية آنذاك" بدعوى أنها رافعةٌ يمكن استخدامها في مكافحة الشيوعية. (Brooke, 2013 : 9-10).

وقد وصل التقاء المصالح بين الإسلاميين والولايات المتحدة ضد الشيوعية ذروته بعد الاجتياح الروسي لأفغانستان، حيث اشترك الطرفان في التصدي للغزو السوفيتي في الفترة الممتدة ما بين (1979-1989م) حيث كانت التيارات الإسلامية في أفغانستان، من أكثر حلفاء الغرب في المنطقة، وقد تلقت هذه الحركات المساعدة من الغرب والولايات المتحدة بالتحديد وبالتنسيق مع المملكة العربية السعودية(*).(الشريف وآخرون، 2000: 136). وعليه يتضح أن الإسلاميين قد كانوا حتى نهاية الثمانينيات في تحالفٍ- غير مكتوب- مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية، حيث عجَّلت التضحيات الكبيرة التي قدموها في أفغانستان-على مدى عقد من الزمان- بهزيمة الاتحاد السوفيتي، وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية. (يوسف، 2005 : 75).

وقد مثلت مرحلة قتال الإسلاميين ضد الروس في أفغانستان مدعومين بالعتاد والسلاح الأمريكي مرحلة استكشاف واختبار أثبت فيها الإسلاميون تعاونهم مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الاتحاد السوفيتي، وإن كان لكلٍ منظورُه الخاص إلا أن المصالح السياسية والاستراتيجية لكلا الطرفين قد التقت ضد السوفييت في أفغانستان (أبو بكر،2011 : 4).

وفي ظل هذا التقارب المبني على المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والإسلاميين، حدث تقدّمٌ في العلاقة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، حيث قام الدبلوماسيون الأميركيون في السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة مقر الإخوان عدة مراتٍ لاستطلاع رأيهم في التحولات السياسية في مصر والمنطقة.

وقد ساهم دخول الإخوان غمار المشاركة السياسية البرلمانية بشكلٍ فعَّال في عقد مزيدٍ من اللقاءات خصوصاً بعد الفوز الكبير الذي حققه الإخوان في الانتخابات التشريعية في مصر عام 1987م، وحول ذلك يقول العريان: "تمت دعوتي من جانب فرانسيس ريتشاردوني" Francis Ricciardone" السكرتير آنذاك، ثم السفير لدى مصر لاحقاً، لزيارةٍ خاصةٍ للولايات المتحدة تمتد

(*) للمزيد حول الدعم الأمريكي للمقاتلين الأفغان انظر. الدسوقي، أبو بكر.(2002). تحديات إعادة بناء الدولة, مجلة السياسة الدولية، المجلد 37. العدد "149". ص 144.

انظر أيضاً . سرافراز، محمد.(2008). حركة طالبان من النشوء إلى السقوط. تحرير أحمد موصللي. دار الميزان: بيروت. ص 93.

شهراً في إطار برنامجٍ تعدّه وتنظمه وزارة الخارجية الأميركية، ولكني اعتذرت، كما أكد العريان أن ريتشاردونى كان يقوم شخصياً بزيارة مكتب "الإخوان" ويلتقي به وبالمستشار الهضيبي بحكم عضوية كلٍ منهما في البرلمان من(1987-1990 م)[*].(العريان، 2005: 2-3).

ويضيف العريان في إحدى مقابلاته إلى أن اللقاءات مع الأمريكيين في تلك الفترة كانت "حواراً حضارياً إنسانياً" وأنه كان يتم في إطار سياسةٍ عامة تتبعها الخارجية الأمريكية، وتقوم هذه السياسة على الالتقاء بممثلي المعارضة في كل برلمانات العالم، مشيراً إلى "أن هذا الحوار قد بنى علاقةً "ملتبسة" شابها الاختلاف والغموض، وكانت أبرز ملفات الخلاف مع الولايات المتحدة آنذاك:

أ- احتلال العراق.
ب- الحرب على "الإرهاب".
ت- دعم أمريكا للعدو الصهيوني.
ث- دعم الولايات المتحدة للنظم الديكتاتورية.
ج- عدم احترام الولايات المتحدة لمصالح الشعوب والقانون الدولي.(أبو بكر،2011 : 6-7).

وقد جوبهت اللقاءات بين الدبلوماسيين الأمريكيين وأعضاء الإخوان المسلمين في البرلمان المصري بنقدٍ حادٍ من الحكومة المصرية، بالإضافة إلى اعتراض تيارٍ واسعٍ من الساسة الأمريكيين المشككين في خطابات الإخوان المعتدلة من حيث كونها حقيقية أو مُدَّعاة بهدف استرضاء الولايات المتحدة، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية لإيقاف الاتصالات مع الإخوان المسلمين في بداية التسعينات.(Jeffery & others, 2012:51). وعلى الرغم من هذه اللقاءات المحدودة والمقنّنة بين الدبلوماسيين الأمريكيين والإخوان المسلمين، فإنه من المُلاحَظ أن الولاياتِ المتحدة قد اتبعت في تلك الفترة سياسةً شموليّةً واحدة تجاه التيارات الإسلامية والتي انقسمت إبان تلك الفترة إلى ثلاث تياراتٍ رئيسة وهي:

الاتجاه الأول – ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين وكان رائد هذا الاتجاه الشيخ عبد الله عزام الذي رفض تكفير المجتمعات والأنظمة كما رفض استعداء الولايات المتحدة، واعتبر أن الهدف المقبل هو تحرير فلسطين.

(*) وجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية دأبت منذ منتصف الثمانينات وحتى إدارة كلينتون في بداية التسعينات على عقد لقاءاتٍ بين مسؤولين في السفارة الأمريكية بالقاهرة وبعض الشخصيات الإخوانية إلا أنها أوقفت هذا الأمر بعد استجابتها للمطالبات المصرية الرسمية بالكف عن عقد هذه اللقاءات... للمزيد انظر : الموقف الغربي من الإخوان المسلمين.. مراحل وتحولات. ويكيبديا الإخوان متاح على الرابط التالي : http://cutt.us/LaSF

الاتجاه الثاني – تنظيم الجهاد المصري الذي ظهر في أواخر السبعينات في مصر، ويقوم على تكفير المجتمع، وقد تزعم هذا التيار أيمن الظواهري الذي اعتبر أن الأنظمة الكافرة هي العدو.

الاتجاه الثالث– وهو ما عرف باسم الألفية الجهادية بزعامة أسامة بن لادن(*) الذي رأى أن العدو الجديد بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي هو الولايات المتحدة.(أبو بكر،2011 : 4-5).

وعلى الرغم من هذا التمايز في مواقف التيارات الإسلامية نحو العديد من القضايا، وفي مقدمتها رؤية هذه التيارات للولايات المتحدة، إلا أن الإدارة الامريكية لم تنظر آنذاك إلى الاختلاف بين الإسلاميين، وبقي الإسلام السياسي في نظرها إطاراً واحداً، تتعامل معه بمنطق الشمولية، من منطلق أنه يمثل خطراً داهماً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

وبناءً عليه اتخذت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية كافّة، ومن ضمنها التيار الإسلامي المعتدل، ففي أواخر الثمانينات كانت الصحوة الإسلامية في أوج عنفوانها، وكان التيار الإسلامي المعتدل يراهن على الغرب–وبخاصةٍ الولايات المتحدة– لدعم وتأييد مسيرة التحول الديمقراطي وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي دفعته لتبنى استراتيجية اللاعنف في تحركه نحو الإصلاح والتغيير، أملاً بأنَّ الغرب الليبرالي سيقف معهم أسوةً بمواقفه الإيجابية من التحولات الديمقراطية التي طرأت في أمريكا اللاتينية(**) في تلك الحقبة، إلّا أنَّ الولايات المتحدة إذ لم تدخر جهداً في منع الإسلاميين –أياً كانت مبادئهم– من الوصول إلى السلطة بكافة الطرق والوسائل.(يوسف، 2001: 32).

وعليه يمكن القول : إن التقاء مصالح الطرفين في التصدي للخطر الشيوعي، أدى إلى زيادة التفاهم والتواصل بين الولايات المتحدة والتيارات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، فتم عقد عدة لقاءات بين الطرفين، وعلى الرغم من ذلك فإن نظرة الإداراتِ الأمريكية نحو الإسلاميين قد كانت سطحيةً ولم تتطرق إلى التمييز بين التيارات الإسلامية المختلفة فاحتفظت الإدارات الأمريكية في تلك الحقبة بنظرتها الشمولية والعامة القائمة على العداء تجاه الإسلام

(*) أسامة بن لادن: مليونير سعودي حارب القوات الروسية في أفغانستان، وكان يتزعم تنظيماً محليّاً يُدعَى الألفية الجهادية آنذاك، إلّا أنه في منتصف التسعينات شكل تنظيم القاعدة، وأعلن استهدافه لأمريكا ومصالحها حول العالم وأصبح اسم تنظيمه "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى".

(**) للمزيد حول التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية انظر : مساعيد، فاطمة.(2011). التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة. مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة: الجزائر. متاح على الرابط التالي:

http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7431/1/DSP0113.pdf

السياسي بكافة أطيافه ومن ضمنه جماعة الإخوان المسلمين حيث لم يوجد حتى ذاك الوقت سياسة خارجية أمريكية تجاه الإخوان المسلمين تميزها عن باقي الحركات والتيارات الإسلامية الأخرى.

المطلب الثالث – انهيار الاتحاد السوفيتي :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرُّد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، تلاشى العدو التقليدي للولايات المتحدة، فكان لا بدَّ للفكر السياسي الأمريكي من خلق عدوٍّ بديلٍ، فاتجه الفكر الأمريكي إلى اتخاذ الإسلام بكل أبعاده البشرية، والفكرية، والقيمية، والحضارية كعدوٍّ بديلٍ عن الشيوعية.(عذاب،2001 : 222).

ويرى بعضُ الباحثين أن حالة العداء للإسلام التي شهدتها الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تعود للعامل النفسي، حيث يقرُّ علماء النفس أن الأفراد بشكلٍ عامٍ والجماعات أيضاً تحدد هويتها من خلال المفاضلة بينها وبين الغير(*)، لذا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت ثنائية الغرب/الإسلام، وعليه تم تنصيب الآخر وهو الإسلام كعدوٍّ بديل لتتعرف من خلاله الولايات المتحدة على هويتها فتصاعد الشعور العام لدى الشعب الأمريكي بأن الإسلام يمثل خطراً على قيم ومبادئ الحضارة الأمريكية، وفي عام 1994م أظهر استطلاعٌ أجرته منظمة المؤتمر العام(**) وشمل (3000) شخص أن الإعلامَ الموجَّه ضد العرب والمسلمين قد أصبح ذا قابليّةٍ أكبر في الآونة الأخيرة، كما أظهر الاستطلاع تحاملاً مستمراً ومتواصلاً في أوساط الشعب الأمريكي ضد المسلمين، ففي أوساط الأمريكيين البيض قال41% ممن شملهم الاستطلاع" إن المسلمين ينتمون إلى دينٍ يتغاضى عن "الإرهاب" ويؤيِّدُه" وأعرب 45% عن اعتقادهم بأن المسلمين مناهضون للغرب ومناهضون للقيم والشعب الأمريكي(***).(ميادة،2005:580-584). وقد تأثرت الحركات الإسلامية بكافة أطيافها بحالة العداء التي نمت داخل المجتمع والنخبة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، فبعد أن فقدت الولايات المتحدة الأمريكية "المحفز الإستراتيجي" بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة, اتجهت السياسة الأمريكية إلى تصوير الحركات الإسلامية

(*) حيث ذهب البعض إلى القول بأن المسألة لا تتعلق بصراع الحضارات ولا بالشبه بينها، وإنما تنبع من حاجة الغرب إلى عدوٍّ لا غنىً عنه من أجل تأكيد وتعريف هويته الخاصة، وهنا يقع تفسير: لماذا دأب الغرب بعد سقوط الشيوعية على تصوير الخطر الأخضر/ الإسلامي بديلاً عن الخطر الأحمر (الخطيب، 2008 : 56).

(**) "منظمة أمريكية تعمل على تعزيز وتشجيع المساواة العرقية والدينية".

(***) للمزيد حول نظرة النخبة والمجتمع الأمريكي للإسلام والمسلمين آنذاك انظر : الجابري، محمد عابد.(1995). مسألة الهوية – العروبة والإسلام... والغرب.ط1. مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت. ص 135-141.

كتهديد، ليس فقط لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بل للقيم الديمقراطية والغربية عموماً. (الهقيش، 2012 : 13).

وعليه يتضح أن تفكُّكَ الاتحاد السوفيتي(1990-1991م)، وتلاشي الفكر الشيوعي -العدو التقليدي للولايات المتحدة – قد دفع بتحول الاستراتيجية الأمريكية نحو اعتبار المسلمين بشكلٍ عام، والحركات الإسلامية بشكلٍ خاص عدوّاً قائما يشكل خطراً على المصالح والقيم الأمريكية .(الشريف وآخرون،2000 : 74).

دور اللوبي الصهيوني والإعلام الموجه في خلق العدو البديل:

عملت "إسرائيل" بقوة خلال تسعينات القرن العشرين على استغلال البعد النفسي لدى الشعب الأمريكي بعد اختفاء العدو التقليدي المتمثل في الشيوعية، فحاولت "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيوني تجسيد مقولة "إن الخطر الإسلامي هو العدو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي" وإن سبب العداء بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة يعود إلى الاختلاف الفكري والثقافي بينهما.

وقد انعكس ذلك في خطاب نتنياهو أمام الكونجرس أثناء زيارته لواشنطن في تموز/يوليو عام 1996م والذي حاول من خلاله تخطي فكرة أن العداء العربي للغرب سببه دعم الغرب ل"إسرائيل" وأنه بحلول السلام بين العرب و"إسرائيل" يزول عداء العرب للغرب، داعياً بالمقابل إلى الاعتقاد بالفكرة القائلة: "إن هذا العداء هو ثمرةٌ للثقافة السياسية العربية الإسلامية المتطرفة" وهو عداءٌ كان سيقوم حتى لو لم تخرج "إسرائيل" إلى حيز الوجود.(ميادة،2005 : 603-604).

بالإضافة إلى ذلك فقد سعت "إسرائيل" إلى ترسيخ الصورة النمطية حول الإسلام من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكي، ولعل أكثر ما يعكس حالة الإعلام الأمريكي-الصهيوني الموجَّه في تلك الحقبة الزمنية هو غلاف مجلة التايم الأمريكية في عددها المؤرخ في 15 حزيران/يونيو 1992م حيث احتوى الغلاف على صورة مئذنة مسجد بجانبها بندقيةٌ رشاشةٌ في مثل حجمها وقد كتب في أسفل الغلاف عبارة: "إسلام... هل ينبغي للعالم أن يخاف". (الجابري، 1995: 137).

وينتقد روبرت بليترو"Robert Bletro" المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي التصوّر السلبي للعالم الإسلامي من وسائل الإعلام الأمريكية في تلك الحقبة، مشيراً إلى أن صورة الإسلام في عقل قارئ الصحف العادي غالباً ما تكون عبارةً عن حركةٍ مشوّهة معاديةٍ للغرب ومستعدةٍ لاستخدام العنف و"الإرهاب" للوصول إلى غاياتها"(جرجس، 1998: 126).

ونظراً لجهود الإعلام الصهيوني فقد أصبح الأمريكي العادي جاهزاً دائماً ليلقيَ بمسؤولية أيِّ عنفٍ يقع تجاههم على المسلمين، وقد وقع هذا الحكم المسبق في حادثة أوكلاهوما في نيسان/أبريل عام 1995م، حيث اتُهم المسلمون بالوقوف وراء هذا الحادث مع أن الفاعل كان أمريكياً، وهو إن دل على شيءٍ فإنما يدل على ما حققته الصورةُ النمطية المرسومة عبر سنواتٍ طويلة، والتي اشتركت في صنعها بشكلٍ أساسي وسائل الإعلام المقربة من اللوبي الصهيوني. (عذاب, 2001: 223).

وبالتوازي مع ذلك سعت "إسرائيل" إلى تكريس مفهوم الخطر الإسلامي في أذهان داعميها في الكونجرس، حيث تكشف المراجعة السريعة لتصريحات عددٍ من رجال الكونغرس بعد نهاية الحرب الباردة عن قلقهم العميق إزاء التهديدات الأمنية المرتبطة ببروز الإسلام السياسي، وفي مقدمتها المخاطر المتعلقة بأمن "إسرائيل" (شيباني، 2010: 48).

وقد أثرت المفاهيم الشائعة لدى الرأي العام والكونغرس الأمريكي حول الإسلام سلباً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وهو ما أشار إليه مسؤولٌ أمريكيٌّ متقاعد في وزارة الخارجية –في عهد كلينتون– حيث أكد أن اعتبار الحركات الإسلامية حركاتٍ شريرة قد أعاق قدرة الإدارة الأمريكية على تبني سياسة بناءة في الشرق الأوسط.(ميادة، 2005: 589)، وقد انعكس مدى تأثر الإدارة الأمريكية بضغوطات اللوبي الصهيوني ومؤيديه داخل الكونجرس في سلسلة الإجراءات والقرارات التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بدعوى وجود خطرٍ إسلامي "الأصولية" يعتمد منهجاً إرهابياً يعمل على تعطيل عملية الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط وقد عُرِفت باسم "قوانين مكافحة "الإرهاب"" (يوسف، 2001: 14).

النخبة الأمريكية والإسلاميون:

ترسَّخَ لدى الرأي العام الأمريكي صورةٌ نمطيّة حول المسلمين والحركات الإسلامية، وذلك بفعل استغلال الدعاية الصهيونية لانهيار الاتحاد السوفياتي وغياب العدو التقليدي، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهر في تسعينات القرن المنصرم تيارٌ من الساسة والمفكرين الأمريكيين رفضوا بشكلٍ قاطعٍ جعل الإسلام عدواً بديلاً عن الشيوعية، ومن أبرز هؤلاء المفكرين الأستاذ جون أسبوسيتو"John Esposito" مؤلف كتاب "الخطر الإسلامي، وهمٌ أم حقيقة" والذي أشار فيه إلى حقيقة وجود اختلافاتٍ مهمةٍ بين الحضارتين الغربية والإسلامية، ولكنه نفى نفياً قاطعاً أن تكون الحضارة الإسلامية تحمل تهديداً للحضارة الغربية، وأكد أن المواجهة بين الحضارتين إنما تشكِّل تحدياً لكلٍ منهما، وأن نتيجة هذا التحدي سوف تتمثل في استفادة كلتا الحضارتين من بعضهما البعض. (ميادة، 2005: 593).

وبالتزامن مع ذلك نادت بعض الأصوات الفكرية الأمريكية بضرورة التعامل مع الإسلام السياسي، ومن أشهر هذه الأصوات الصحفية الأمريكية روين رايت "Robin Wright" والتي أشارت إلى أن الإسلام بعد خمسة عشر عاماً من انتصار الثورة الإيرانية قد أصبح أسرع وأقوى تيارٍ سياسيٍّ في الشرق الأوسط، وأن هناك العديد من الدول في طريقها للتحول إلى دولٍ إسلامية، ومن هنا دعت "روبين رايت" الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الانفتاح على حركات الاسلام السياسي والتعامل مع تياراتها المعتدلة".(يوسف, 2001 : 24).

وعلى الجانب الآخر طالب تيارٌ فكريٌّ آخر بالحذر من خطر الأصولية الإسلامية، مؤكداً ضرورة الحفاظ على النظرة الشمولية للتيارات الإسلامية، ومثال ذلك ما ذهب إليه الكاتب الأمريكي روبرت ساتلوف "Robert Satloff" الذي وضع عدداً من المعايير التي يجب أن تستند عليها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع الإسلام وحركاته، وحددها كما يلي:

1- ضرورة أن تتفهم الولايات المتحدة حاجة دول الشرق الأوسط لاستخدام العنف ضد تيارات الإسلام السياسي، لأن تلك التيارات تعادي القيم الغربية والمصالح الأمريكية.

2- إن قوى التطرف تزدهر في ظل ظروف اقتصادية صعبة كتلك التي تمر بها بعض بلدان الشرق الأوسط من البطالة إلى الفقر، ومن واجب الولايات المتحدة أن تقوم بمساعدة حكومات تلك الدول، كي تخفف من حدة تلك المشاكل.

3- يتوجب على الولايات المتحدة أن تقدم شيئاً أكثر أهميةً من الدعم الاقتصادي، وهو الرؤية المستقبلية البديلة للرؤية الإسلامية، وذلك عن طريق نشر القيم الليبرالية والتأكيد على مزاياها.(معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994 : 35).

وأشارت معظم كتابات أنصار هذا التيار حول الإسلام السياسي في بداية التسعينات إلى أن الإسلام يمثل تحديين رئيسين للولايات المتحدة :

أ- التحدي الأول – يأتي من الجماعات المتطرفة التي تستخدم العنف لتحقيق أهدافها ويجب أن تشجع حكومة الولايات المتحدة استخدام العنف في مواجهة هذه الجماعات حتى ولو كان ذلك يشكِّل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

ب-التحدي الثاني – وهو الأخطر ويتمثل في التيارات التي ترفع شعار الإسلام، لكنها تستخدم وسائل مختلفة عن الفريق الأول، فهي تستخدم وسائل سلمية، وفي أحيانٍ كثيرة تتسمك بقواعد

اللعبة الديمقراطية لتحقيق أهدافها مثل "جماعة الإخوان المسلمين" في مصر[*].(مجلة قضايا دولية، 1994: 4).

وانطلاقاً من هذه التحديات انقسم الساسة والمفكرون الأمريكيون إلى فريقين حول كيفية التعامل مع التيارات الإسلامية التي تمثل التحدي الثاني:

1) الفريق الأول : يؤيد أنصار هذا التيار استخدام العنف ضد هذه الحركات، حيث أكد هؤلاء أن هذه الحركات لها هدفٌ سياسيٌ واحد وهو إقامة الدولة الإسلامية، وعلى الرغم من إقراراهم بأهمية الدور الاجتماعيّ الذي تقوم به هذه الحركات في تخفيف العبء عن كاهل الدولة إلا أنهم طالبوا الإدارة الأمريكية باتخاذ موقفٍ عدائيٍّ ثابت تجاهها.
2) الفريق الثاني : أكد أنصار هذا الفريق أن هذه الحركات في حقيقتها حركاتٌ إصلاحيةٌ تسعى للمشاركة في الحياة السياسية ومن الممكن ترويضها على المدى الطويل.(ميادة،2005 : 590).

وذهب أنصار الفريق الثاني إلى أبعد من ذلك، وهو ما أكده الكاتب الأمريكي ديفيد كيبل" David Keeble" في مقالٍ له بعنوان "فهم الأصولية الإسلامية" حيث قال : "إن فهم الحركة الإسلامية أمرٌ ضروريٌ للتعامل مع ملفات الشرق الأوسط خلال القرن القادم"، مضيفاً أن على الإدارات الأمريكية أن ترفض الجانب المتطرف من هذه الحركة، وأن تتحاور مع الجانب المعتدل منها. (يوسف، 2001: 26). وعلى الرغم من قوة وزخم أنصار الفريق الأول –التيار التقليدي المتطرف– الداعي إلى معادة الإسلام والحركات الإسلامية إلّا أن عدداً من مراكز الأبحاث والشخصيات الأمريكية الوازنة قد نجحت في منتصف التسعينات في التخفيف من حدة النظرة العدائية للإسلام، ثم صارعت هذه المراكز بقوة لتكريس مفهوم الفصل بين الاعتدال والتطرف في الفكر والتنظيم الإسلامي.(أبو بكر، 2011: 13).

وبناءً عليه يمكن القول، إن فترة التسعينات تميزت بانتشار الصورة النمطية لدى الشعب الأمريكي عن الإسلام بشكلٍ عام وحركات الإسلام السياسي على وجه الخصوص، وذلك بفعل آلة الإعلام الصهيونية، وبالتزامن مع ذلك ظهر تيارٌ داخل النخبة والقادة الأمريكيين يرفض بقوة فكرة استبدال الخطر الشيوعي بالخطر الإسلامي، ويدعو إلى ضرورة التمييز بين الحركات الإسلامية بشقيها

(*) للمزيد حول الاختلاف في وجهة نظر رؤية الأوروبيين والأمريكان تجاه الإسلام والحركات الإسلامية انظر " ظاهرة الإسلام السياسي في السياق الغربي" متاح على الرابط التالي:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=28841

"المتطرف" والمعتدل، مع ضرورة التعاطي مع الحركات المعتدلة داخل التيار الإسلامي كعاملٍ رئيسٍ لضمان استقرار الشرق الأوسط، وقد اصطدمت دعوات هذا التيار بنظرة التيار التقليدي الداعي لاتخاذ موقف عدائيٍّ وشموليٍّ تجاه كل الحركات الإسلامية وعلى الرغم من أن التيار الداعي للتعاطي مع الحركات الإسلامية المعتدلة قد اكتسب زخماً وثِقَلاً بين الأكاديميين في أواخر التسعينات من القرن المنصرم، إلّا أن السيطرة بقيت للتيار التقليدي.

المستوى الرسمي:

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية على المستوي الرسمي في عدائها تجاه الحركات الإسلامية، فبدايةً كان الحراك ضد الصومال عام [*] 1992م حيث اعتبرت الولايات المتحدة المحاكم الإسلامية "المقربة من الإخوان المسلمين" منظمةً إرهابية، ثم قامت بدعم أمراء الحرب هناك.(الصائغ،2001: 3)، وكذلك الحال في السودان حيث وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان عام 1993م في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب، وذلك بعد سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم.(موسي، 2013: 42). ثم التزمت الولايات المتحدة الصمت تجاه الانقلاب العسكري في الجزائر[**] وما تبعه من مجازر بحق نشطاء الحركات الإسلامية، حيث راهنت أمريكا على الأنظمة الحليفة والموالية لها لإجهاض صعود الحركات الإسلامية وتطويع قواها الحركية الفاعلة، ووفَّرت لها الغطاء السياسي والإعلامي، وتركتها تمارس كافة أشكال القمع والقتل والاستبداد بدون أيِّ مظهرٍ من مظاهر التنديد والتشهير أو حتى المساءلة الدولية. (يوسف، 2005: 31).

وفي خطابٍ ألقاه إدوارد جيرجيان[***]"Edward. P. Djerejain" مساعد وزير الخارجية الأمريكي في واشنطن في 2 حزيران/يونيو 1992م بعنوان: الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط في عالمٍ متغير". رسم جيرجيان الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، فأكد في خطابه أن الإدارة الأمريكية لا ترى في الإسلام خصماً يواجه الولايات

(*) للمزيد حول الحرب الأمريكية على الصومال انظر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/sec09.doc_cvt.htm

(**) للمزيد حول موقف الولايات المتحدة من أحداث الجزائر انظر
Lake, Eli.(3/3/2011)."Look Who's Talking," New Republic journal, access at 16/3/2014 available at: http://www.newrepublic.com/article/world/magazine/84506/egypt-muslim-brotherhood-obama-mubarak

(***) إدوارد جيرجيان "Edward. P. Djerejain "مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في عهد الرئيس جورج بوش الأب.

المتحدة الأميركية في المستقبل، أو يهدد السلام العالمي، وأن الحرب الباردة لم تحل محلها منافسةٌ جديدةٌ بين الإسلام والغرب".(Djerejian,1992 : 36).

وعلى الرغم من توجه جيرجيان إلى تحرير الجمهور الأمريكي من فكرة اتخاذ الإسلام عدواً بديلاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنه قد أشار بشكلٍ مبطّنٍ إلى موقف الولايات المتحدة العدائي من الحركات الإسلامية، وذلك من خلال التحدث عن الحالة الجزائرية بالقول: " نحن قلقون تجاه هؤلاء الذين قد يستخدمون العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ثم يقومون بتدمير الديمقراطية ليحتكروا السلطة، نحن نؤمن بمبدأ "شخصٌ واحد وصوتٌ واحد" ولكننا لا ندعم مبدأ "شخصٌ واحدٌ وصوتٌ واحدةٌ ومرةٌ واحدةٌ فقط" وعلى الرغم من عدم إشارة جيرجيان صراحةً إلى حزبٍ معينٍ بحديثه إلّا أن خطابه قد حمل العديد من الإشارات الضمنية التي تؤكد أن خطابه قد استهدف الأحزاب الإسلامية في الجزائر [*].(Brook,2013 : 12).

ويعلق أحمد يوسف[**] على المبادئ التي أعلنها جيرجيان بالقول "إن الصياغة التي صيغت بها هذه السياسة كانت من الدقّة واللباقة بحيث لا تشكّل استفزازاً للمسلمين، وبحيث لا يظهر أنها تمثل عدواناً على الإسلام، لكن التطبيقات العملية لهذه السياسة تشكل استعداءً واضحاً على تيارات الحركات الإسلامية".(يوسف, 2001: 14). فعلى الرغم من إيجابية البيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة الأمريكية والتي أكدت مراراً وتكراراً على أن الإسلام ليس عدوّاً، وأنها لا ترى في الدين الإسلامي مصدراً للإرهاب، إلا أن السياسات الأمريكية قد جاءت مناقضةً تماماً لهذه البيانات حيث عكست السياسة الأمريكية قلق الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة.(Brook, 2013 : 11).

و يتضح من ذلك وجود اختلافٍ بين السياسات المعلنة, والتطبيقات العملية لدى الإدارة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي في تسعينات القرن الماضي حيث عملت الإدارة الأمريكية على تجنب

(*) حاول جيرجيان تلخيص السياسة الأمريكية القائمة آنذاك بعدم معاداة الإسلام على الرغم من أن فحوى السياسية الأمريكية الرسمية كانت معاديةً للحركات الإسلامية، وعلى الرغم من خطابه فإن جيرجيان قد رأى في بعض أعلام الإسلام السياسي مثل راشد الغنوشي وحسن الترابي سياسيين يسعون للوصول إلى السلطة ويمكن استمالتهم وليس قياداتٍ دينيةً أو أيدولوجيةً, إلا أن هذا الرأي قد قُوبل بمعارضة أغلبية الساسة والمفكرين في الولايات المتحدة –أنصار التيار التقليدي– والذين رأوا أن حديث الإخوان حول الديمقراطية وغيرها من القيم مجرد أكاذيب لطمأنة مخاوف الولايات المتحدة. (Lake,3/3/2011).

(**) د. أحمد يوسف : وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية سابقاً، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق إسماعيل هنية.

اعتبار الإسلام عدواً بديلاً للشيوعية إلّا أنها أبقت على تصنيفها الشمولي للتيارات الإسلامية ضمن الخطر المحدق بمصالح الولايات المتحدة ولم تتردد في التدخل بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ لمنع التيارات الإسلامية بكافة أشكالها ومرجعياتها من الوصول إلى السلطة، وهو ما يؤكد عدم وجود سياسة خارجية أمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين تميزها عن باقي الحركات الإسلامية حتى ذاك الوقت.

خلاصة:

استناداً على ما تم ذكره في هذا الفصل يمكن القول: إن هناك العديد من المؤثرات الداخلية التي لعبت دوراً جوهرياً في التأثير على ماهية واتجاه السياسة الخارجية الأمريكية نحو جماعة الإخوان المسلمين، ولعل من أبرزها عامل الدين في الولايات المتحدة، والذي أثر سلباً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة، وكذلك فقد كان للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دورٌ محوريٌّ في تشويه الحركات الإسلامية والتحريض ضد جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم حرف السياسة الخارجية الأمريكية سلباً تجاه الجماعة، وعلى النقيض من ذلك فقد لعبت بعض مراكز الأبحاث دوراً بارزاً في جسر الهوة بين العالمين العربي والإسلامي من جهة والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى، بالإضافة إلى إعداد الكثير من الدراسات المعمَّقة حول جماعة الإخوان المسلمين والتي حملت في مجملها صورةً جديدةً حول مدى اعتدال الجماعة تجاوزت بها الصور النمطية الراسخة في ذهن كثيرٍ من الأمريكيين، إضافة إلى العوامل الداخلية فقد كان هناك العديد من العوامل الخارجية التي أثرت بشكلٍ فاعل في اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية نحو جماعة الإخوان المسلمين، من أهمها الحفاظ على الحلفاء التقليديين في العالم العربي وفي مقدمتهم نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث أثرت العلاقة المتينة بين الولايات المتحدة والنظام المصري في عهد الرئيس حسني مبارك سلباً على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو جماعة الإخوان المسلمين، وعلى النقيض من ذلك فإن وجود التيارات الراديكالية والاختلاف الواضح بين فكر هذه التيارات وفكر جماعة الإخوان المسلمين قد دفع الولايات المتحدة إلى تبنّي سلوكٍ إيجابيٍّ نحو الجماعة في حالة مفاضلتها بين الفكرين، أما أبرز العوامل الخارجية المؤثِّرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين قد تمثّل في موقف الجماعة من القضية الفلسطينية، والتزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل ويرى الباحث أن هذا العامل قد مثَّل سبب الخلاف الجوهري بين الطرفين، وهو العامل الأكثر تأثيراً باتجاهٍ سلبيّ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

وحول التطور التاريخي للسلوك السياسي الأمريكي تجاه الجماعة يمكن القول: إن السياسة الخارجية الأمريكية قد مر بمراحلَ مختلفة تذبذب خلالها صعوداً وهبوطاً، ولعل أبرز هذه المراحل هي الثورة الإيرانية، والتي أثرت إيجاباً من جهة وسلباً من جهةٍ أخرى على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة، فقد أثارت الثورة الإيرانية مخاوف الولايات المتحدة من جميع تيارات الإسلام السياسي بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها بالمقابل قد دفعت الولايات المتحدة إلى فتح قنوات مقنّنة للحوار مع الإسلاميين، وذلك تحسباً لإمكانية صعودهم لسدة الحكم كما حدث في إيران.

ومن أهم المراحل التي أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين هي مرحلة القتال المشترك ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، وقد كان الإخوان المسلمين جزءاً من التيارات الإسلامية المقاتلة في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي والتي تلقّت دعماً أمريكيّاً، وقد مثّلت هذه المرحلة حالة تقارب بين الطرفين نظراً لوجود هدفٍ مشترك تمثّل في هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبحث الولايات المتحدة عن عدوٍّ جديد تدهورت علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي والحركات الإسلامية، وبدأت هذه العلاقة تتجه نحو العداء بسبب جهود اللوبي الصهيوني في ترهيب الشعب الأمريكي من الإسلاميين، وقد اتخذت الإدارة الأمريكية سياسةً متوازنةً في خطاباتها لكنها عدائيةٌ في أفعالها تجاه الحركات الإسلامية في تلك الفترة، ولكن من اللافت للانتباه بداية ظهور تيار من الساسة والمفكرين الأمريكيّين في منتصف التسعينات ينادي بضرورة التمييز بين الحركات الإسلامية والتعامل مع التيارات المعتدلة فيها، ومن الجدير ذكره أنه وحتى أواخر التسعينات وعلى الرغم من وجود العديد من اللقاءات بين ساسة أمريكيّين وقادة من الإخوان المسلمين، إلّا أن الإدارات الأمريكية قد نظرت للإسلاميّين حتى تلك اللحظة بنظرةٍ شموليةٍ واحدة، وعليه لم يكن هناك حتى أواخر التسعينات سياسة أمريكية خاصة تجاه جماعة الإخوان المسلمين تميزها عن باقي الجماعات الإسلامية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2008

المبحث الأول- تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني- الحرب على الإرهاب وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثالث- الدعوات الأمريكية للإصلاحات السياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

الفصل الثالث- السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس بوش الابن:

تمهيد:

شهدت فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن العديد من الأحداث الجوهرية التي عصفت بالعالمين العربي والإسلامي، وقد أثرت هذه الأحداث بشكلٍ جوهريٍّ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، ونظراً لفاعلية تلك الأحداث في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعات الإسلامية بشكلٍ عام والإخوان المسلمين تحديداً، فإن الدراسة تطرقت من خلال هذا الفصل إلى أهم تلك الأحداث والتي يمكن حصرها في ثلاثةِ أحداثٍ رئيسة وهي:

1- أحداث 11 سبتمبر 2001م.

2- الحرب على الإرهاب.

3- الدعوات الأمريكية للإصلاحات السياسية.

المبحث الأول - تأثير أحداث سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

شكّلت أحداث أيلول/سبتمبر عام 2001م، منعطفاً هاماً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وبدأت أحداثها عندما قامت أربع طائرات في يوم الثلاثاء الموافق 11 أيلول/سبتمبر بتفجير مركزي السيادة الأمريكية وهما برجا التجارة العالميين في نيويورك، بالإضافة إلى مهاجمة مبنى وزارة الدفاع "البنتاجون" في واشنطن ، وقد قُتِل في هذا الهجوم قرابةَ ثلاثة آلاف شخص، وتم فوراً إعلان حالة الطوارئ في كافة أنحاء الولايات المتحدة، وفي صبيحة اليوم التالي الموافق 12 أيلول/سبتمبر أعلن وزير العدل الأمريكي أن المتَّهم الأول في الحادث هو أسامة بن لادن, وبدأت الحكومة الأمريكية بالتهديد والوعيد لتنظيم القاعدة ولمن يؤويه.(النجار، 2012: 82-83). وبعد أسبوعٍ من أحداث سبتمبر خوّل الكونجرس الأمريكي بأغلبيته الرئيس جورج بوش الابن استعمال القوة ضد الدول والمنظمات والأشخاص المشتبه بكونهم قد خطّطوا أو ساعدوا بشكلٍ أو بآخر في تنفيذ الهجمات.(Lindsay,2011: 768). وقد عقّب الرئيس بوش على الأحداث بالقول: "إن الحرب قد شُنت ضدنا، وإنها قد بدأت بتوقيت وشروط الآخرين، ولكنها ستنتهي بطريقتنا وبالوقت الذي نريد".(The White House,2002 : 5). ويتضح من تعليق بوش على الأحداث وجود توجهٍ لدى الإدارة الأمريكية نحو إحداث تغييرٍ شبه جذري في سياستها

الخارجية تجاه العالم، مستغلةً حالة الهلع التي سيطرت على الشعب الأمريكي لتمرير سياسةٍ خارجيةٍ جديدة.

ويمكن القول: إن أحداث سبتمبر بكل تأثيراتها سواء على مستوى الإدارة والشعب الأمريكي(*) أم على المستوى الدولي(**) قد أدت إلى تغييراتٍ جوهريةٍ في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد سعت الدراسة إلى رصد هذه التغيرات من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول- ظهور مبدأ الحرب الوقائية :

يعرف المفكرون الحرب الوقائية بأنها : حربٌ تعتمد على النوايا المحتملة لدى العدوّ حيث لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً وإنما يبقى هناك احتمالٌ لحدوثه مستقبلاً(***). (Gray, 2007 : 11). ويطلق عليها البعض اسم "الحرب الاستباقية" ويعرفها أهل السياسة بأنها: " التحول من الرد على هجومٍ فعلي، إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجومٍ محتمل، ولاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عملياتٍ عدائيّة"، لذا يجري "استباق" الخصم بتوجيه ضربةٍ إجهاضيةٍ لتفشلَ هجومه المتوقع.(النجار،2012: 15). ويُلاحَظُ أن الضرباتِ الوقائية هي استراتيجية مستحدثة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد رسخت أحداث سبتمبر قناعةً لدى الساسة الأمريكيين بوجود مجموعةٍ من المخاطر الجديدة التي باتت تهدد أمن الولايات المتحدة وهو ما أشار إليه الرئيس بوش بقوله: "إن التهديدات الجديدة التي تظهر من الدول المارقة و"الإرهابيين"

(*) على الصعيد الشعبي في الولايات المتحدة فقد أدت الأحداث إلى إثارة شكوك الشعب الأمريكي حول مدى الأمان الموجود في الأراضي الأمريكية، والتي لم تواجه أي تهديد من هذا القبيل منذ أن قامت الطائرات اليابانية بقصف ميناء بيرل هاربر الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية. (النجار،2012 : 92). لذا فقد هزّت أحداث سبتمبر قناعاتٍ كانت ثابتةً لدى الشعب الأمريكي، مفادها أن أراضي الولايات المتحدة حصينة أمام الهجمات الخارجية. (كلوب، 2011 : 121).

(**) على المستوى الدولي أصدر مجلس الأمن بتاريخ 12/9/(2001م) اللائحة رقم "1368" والتي نصت على أن أحداث سبتمبر قد تجاوزت مفهوم العمل الإرهابي فأصبحت بمثابة "عدوانٍ مسلح"، وقد أدى هذا التفسير إلى فتح الباب على مصراعيه لتبرير استعمال حق الدفاع المشروع الذي نصت عليه المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة.(لزهر، 2001: 66).

(***) للمزيد حول استراتيجية الحرب الوقائية انظر جهاد، عوده. مي ،قناوي. **السبب الإستراتيجي المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية حتى الرئيس جورج دبليو بوش** .ص57-63 .

انظر أيضاً إسكندر وولف.(2009).السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية : المسار الجديد للرئيس أوباما ومستقبل العلاقات عبر الأطلسي. مؤسسة هانس سيديل : ميونيخ. ص 45-47

بالإضافة إلى طبيعة وحوافز الأعداء الجدد وعزمهم على الحصول على القوة التدميرية، تجعل البيئة الأمنية أكثر تعقيداً وخطراً". (The White House,2002 : 13)

ويتضح من ذلك أن أحداث سبتمبر قد أكدت وجود مجموعة جديدةٍ من التحديات بالغة الخطورة، يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي تهدد الأمن الوطني والمصالح الأمريكية في الداخل، وهو ما دفع المسؤولين الأمريكيين إلى إعادة رسم استراتيجياتهم الأمنية العالمية.(حشود، 2013 : 388)، في سبيل مواجهة التحديات الجديدة، وبعد فشل الاستراتيجيات التقليدية أوجدت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن استراتيجية جديدةً للتعامل مع التهديدات الأمنية، وهي ما عُرف باستراتيجية "الضربات الوقائية"(*) وقد تجلت هذه الاستراتيجية في خطاب الرئيس بوش الابن في يونيو/حزيران 2002 حين قال " **إن الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتماد فقط على ردة الفعل كما كان الأمر في الماضي، العجز عن ردع المهاجمين المحتملين، وفورية التهديدات الحالية، وعظم الأذى الذي قد يسببه أعدائنا، لا يجعل ذلك ممكناً. نحن لا نستطيع أن ندع عدوّنا يضرب أولاً...كان واضحاً من خسائر أحداث سبتمبر أن هدف "الإرهابيين" تعظيم الخسائر في المدنيين, إن الولايات المتحدة قد احتفظت بحق اتخاذ الاجراءات الوقائية لاستخدامها في حال تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر –وإن الخطر الأعظم هو عدم التحرك– والأكثر إلحاحاً الحالة التي يتعين علينا فيها اتخاذ إجراءاتٍ استباقية لحماية أنفسنا، حتى لو كان هناك عدم يقين بشأن موعد ومكان هجوم العدوّ. فإنه لإحباط ومنع الفعل العدائي. فإن الولايات المتحدة سوف تتصرف وقائياً إذا كان ذلك ضرورياً.** (The White House,2002 : 15).

ويُلاحظُ أن الولايات المتحدة قد نجحت بعد أحداث سبتمبر في ترسيخ مبدأ الحرب الوقائية كأساسٍ مقبولٍ للتعامل مع الهجمات "الإرهابية"، بعد أن كانت الادّعاءات الأمريكية بالحق في توجيه ضربةٍ وقائيةٍ تقابل دائماً بالارتياب من المجتمع الدولي، إذ لم يكن هناك أيُّ تأييدٍ للحق في دفاعٍ استباقيٍّ عن النفس في القانون الدولي.(السويدي،2014 : 317).

(*) للمزيد حول الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر انظر عبد الحكيم، وادي.(2013). الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر. متاح على الرابط التالي :
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286384.html
انظر أيضاً علي بشار، اغوان.(2011). الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11/أيلول 2001. الحوار المتمدن متاح على الرابط التالي :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267162

وقد اعُتبرت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تخلياً أمريكياً صريحاً عن مبادئ الاحترام التام لاستقلال الدول, بل إن بعض الباحثين رأى أن إدارة الرئيس الأمريكيّ جورج بوش الابن قد دمرت من خلال هذه الاستراتيجية تاريخاً طويلاً من الإسهامات الأمريكية التي استمرت نحو مائتي عام في تأسيس المنظمات الدولية الحقوقية وإنشائها.(السويدي، 2014: 327).

وعليه يمكن القول: إن السياسة الخارجية الأمريكية شهدت بعد أحداث سبتمبر تغييراتٍ جوهرية تمثلت في ظهور استراتيجية الهجمات الاستباقية أو الوقائية والتي ترتكز إلى المبادرة في العمل العدائي، و كانت البلاد الإسلامية هي المستهدف الأول من هذه الاستراتيجية، وقد أدى تطبيقها في العالم الإسلامي وما تبعه من انتهاكاتٍ جسيمةٍ لسيادة بعض الدول العربية والإسلامية واحتلال البعض الآخر مثل العراق وأفغانستان إلى حالةٍ من الغضب العارم في الشارع العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة.

المطلب الثاني –موقف الحركات الإسلامية من أحداث سبتمبر:

بادرت أغلب الحركات الإسلامية عبر العالم إلى إدانة هجمات 11 أيلول/سبتمبر على مركزي التجارة في نيويورك ووزارة الدفاع الأميركية في واشنطن منذ اللحظات الأولى لوقوع هذه الهجمات. وقد ارتكز موقف الحركات الإسلامية إلى اعتبارين:

أولهما – اعتبارٌ أخلاقي يجد جذوره في فلسفة الجهاد في الإسلام، التي ترفض استهداف غير المقاتلين، وتمنع قتل النساء والأطفال، وإتلاف الأموال بغير حق.

الثاني– اعتبارٌ سياسي وهو أن الطريقة التي تمَّ بها الهجوم يصعب تبريرها والدفاع عنها من وجهة نظرٍ سياسية، مهما يكن الموقف الأخلاقي منها، نظراً لاتفاق العالم كله على رفضها.(الشنقيطي، 2014/10/3).

ويُلاحظُ أن الحركات الإسلامية المعتدلة ممثلةً بتيار الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى الحركات الجهادية الثورية ممثّلةً بالتيار الراديكالي قد شكّلا الثِقل الوزان في الحركات الإسلامية(*) في تلك

(*) يمكن تقسيم الإسلاميين إلى ثلاثة أقسام أولاً: الإسلاميون السياسيون ويشمل الحزب الحاكم في تركيا، والإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا، وتهدف هذه الأحزاب للوصول للسلطة عبر الانتخابات، ثانياً : السلفيون ويعملون من خلال الدعوة لتنقية النظام وأسلمة الفرد والمجتمع دون السعي للوصول للسلطة. ثالثاً : الجهاديون وهي التيارات التي تندمج مباشرةً في العنف والعمل المسلّح، سواءً ضد الأنظمة المحلية أو الهيمنة العالمية الأمريكية.(Malley&Satloff,2005).

الفترة، وسنتحدث عن موقف كلا التيارين من الأحداث، في محاولةٍ لتوضيح موقف الحركات الإسلامية من أحداث سبتمبر والأسس التي ارتكزت عليها:

أولاً– الحركات الإسلامية السياسية، والمقصود بها الحركات ذات الخلفية الإخوانية.. وهي حركاتٌ سلمية، تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروحٍ إصلاحيةٍ لا ثورية، وقد اتخذت هذه الحركات قراراً استراتيجيا منذ السبعينات بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، لذلك لا عجب من إدانة هذه الحركات هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فهذا الأسلوب من المنازلة لا ينسجم مع رؤيتها ومنهجها في العمل.

ثانياً– الحركات الجهادية الثورية، وهي سلفية الفكر في الغالب الأعم، ويمثلها التيار الراديكالي وعلى رأسها تنظيم القاعدة، وقد تحمّست هذه الجماعات للهجمات وبرّرتها، خصوصاً بعد بدء الحرب ضد أفغانستان.(الشنقيطي،2004/10/3).

ويُلاحظ مما سبق اختلاف الموقف بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية تجاه أحداث سبتمبر، فقد أدانت جماعة الإخوان المسلمين والعديد من الجماعات المقرّبة منها مثل حركة حماس تلك الهجمات.(Brook,2013 : 15). كما توجّه محمد مرسي "عضو مكتب الإرشاد آنذاك" عقب أحداث 11 سبتمبر للسفارة الأمريكية في القاهرة لإبلاغ السفير الأمريكي رفض الجماعة للعمليات الإرهابية واستهداف المدنيين[*].(ويكبيديا الإخوان المسلمون، 2014).

بالإضافة إلى ذلك فقد أدان يوسف القرضاوي –القيادي بجماعة الإخوان المسلمين– بشكلٍ علنيٍّ وواضح هجمات سبتمبر على برجي التجارة ومقر البنتاغون منذ لحظة وقوعها.(Investigative project on terrorism :11) [**]. وفي المقابل أيدت التيارات الراديكالية أحداث سبتمبر، ثم أعلن تنظيم القاعدة –أحد أكبر التيارات الراديكالية–مسؤوليته عن الأحداث.

(*) الإخوان المسلمون ونظرتهم إلى الغرب. متاح على الرابط التالي : http://cutt.us/ozAw5

(**) للمزيد حول برنامج الاستقصاء حول "الإرهاب" انظر :
http://www.investigativeproject.org/search.php?cx=007811315508120065319%3A59zy8iq-o_8&cof=FORID%3A9&ie=UTF-8&sa=Search&q=The+Muslim+Brotherhood.

المطلب الثالث– تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والجماعات الإسلامية:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولاً جوهرياً تجاه الشرق الأوسط والحركات الإسلامية بعيد أحداث سبتمبر، فقد أدت الأحداث إلى تحولٍ كبيرٍ في إدراك الأمريكيين لحدودهم وأمنهم القومي، وهو ما سهّل على صناع القرار من تيار المحافظين الجدد توجيه دفة السياسة الخارجية الأمريكية، وإجراء تغييراتٍ على سياسة الولايات المتحدة إزاء العالم العربي، وتبرير شتّى الإجراءات بما فيها الحرب الوقائية واحتلال بعض الدول العربية.(العفيفي، 2012 : 63)، وقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى لغة العنف والقوة والتهديد والحصار العسكري والاقتصادي في تعاملها مع الأحداث، فصبّت غضبها على المسلمين والعرب دولاً وأفراداً.(النجار،2012 : 87). بالإضافة إلى ذلك فقد فجّرت أحداث سبتمبر قضية العلاقة بين الثقافات، وبالتحديد بين ثقافتنا العربية–الإسلامية، والثقافة الغربية–الأمريكية. (لزهر،2011 : 60). فكان من أهم انعكاسات أحداث أيلول/سبتمبر على العالم الإسلامي والحركات الإسلامية، تفجُّر مفهوم صراع الحضارات من جديد لدى الشعب والنخبة السياسية في الولايات المتحدة.

وقد بدا واضحاً أن السياسة الخارجية الأمريكية بدأت تتشكل بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م من خلال اعتمادها على ما عرف باسم –مبدأ بوش– والذي ارتكز بشكلٍ أساس على تقسيم العالم، وظهر هذا المبدأ في خطاب الرئيس بوش الابن في 20 أيلول/سبتمبر (2001م) حين قال : "إما أن تكونوا معنا أو مع "الإرهاب""، مستخدماً مفرداتٍ تتجاوز الإطار السياسي، فإما أن تكونوا مع الحضارة والخير "الأنا"، أو مع البربرية والشر "الآخر".(قاسم،2002 : 502). فقد قسَّم بوش العالم من خلال مبدئه إلى محورين: محور السلام؛ الذي يشمل أمريكا والغرب و"إسرائيل"، ومحور "الإرهاب"؛ والذي يضم ما سمي بـ "بالإرهاب الإسلامي" ويشمل دولاً ومنظماتٍ وأفراداً. (لزهر،2011: 66) ثم فجر بوش مصطلح الحرب على "الإرهاب"، وقد حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد ""الإرهاب""–والتي استهدفت بمجملها الحركات الإسلامية– باعتبارها معركة الحضارة، وهو ما يشير إلى إصباغ الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد من أسمتهم "بالإرهابيين".

وقد شكّلت الأمة الإسلامية جزءاً أساسياً من صراع الحضارات الذي نظر له الكاتب الأمريكي صمويل هنتنجتون "Samuel Huntington " في بداية التسعينات، وقد أدت أحداث سبتمبر– بسبب انتماء منفذيها إلى العالم الإسلامي– إلى ترسيخ مفهوم صراع الحضارات لدى الشعب

والنخبة الأمريكية، فكثرت الكتابات التي راحت تتحدث عن صراعٍ حضاريٍّ بين المسلمين والغرب بقيادة الولايات المتحدة، وكأن أحداث سبتمبر أضفت عليه مصداقيةً تؤكد صحته.(الخطيب، 2008: 55).

وعليه يمكن القول: إن أحداث سبتمبر وما تلاها قد ساعدت في اندلاع حملةٍ بالغة الاتساع من العداء والشك والتحريض ضد جميع المسلمين، والخطير في هذه الحملة أن عنصراً رئيساً فيها أضحى هو الادعاء بأن الحضارة الإسلامية تحمل في نسيجها بذور العنف و"الإرهاب"، وأنها تمثّل بذلك الخصم الأكبر والنقيض الكامل لكل ما هو حضاري.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجه الإعلام الأمريكي اهتمامه نحو الحركات السياسية التي توصف "بالإسلامية" بعد أحداث سبتمبر، وحدث في هذه الفترة الحرجة نوعٌ من الفوضى في التحليل.(الهقيش، 2011: 35)، وقد انعكست هذه الفوضى الفكرية في توجُّه غالبية الدراسات الغربية والأمريكية نحو إلصاق تهمة "الإرهاب" بكل الحركات الإسلامية دون تمييزٍ بين الحركات المعتدلة و الراديكالية.(غنية، 2012: 308)، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر تياران من الساسة والمفكّرين في الولايات المتحدة حول ما يتعلق بالحركات الإسلامية بعد أحداث سبتمبر:

التيار الأول – يدعو أصحاب هذا الرأي إلى العمل العسكري في التعامل مع الحركات الإسلامية غير مميزٍ بين الحركات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة, انطلاقاً من أن كليهما يمثّل تهديداً للأمن والمصلحة القومية الأمريكية.

التيار الثاني – يتبني المنتمون إلى هذا التيار رؤيةً مغايرةً؛ إذ يدعون لضرورة الانفتاح الأميركي على الحركات الإسلامية في ظل تفرقته بين المعتدلين والمتطرفين الإسلاميين, وتوافر مصلحةٍ متبادلةٍ بين الطرفين "الأمريكيّ والإسلاميّ المعتدل" في حال تحالفهما وتعاونهما.(أبو ارشيد، 2014: 14).

و يُلاحظُ أن الرؤية الفكرية للتيار الأول كانت هي السائدة والمهيمنة على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة في السنوات الأولى التي أعقبت أحداث سبتمبر–الفترة الأولى لحكم الرئيس بوش– وقد دُعمت هذه الرؤية بالاحتقان الشعبي الواسع الذي سببته أحداث سبتمبر، وسيطرة المحافظين على مفاصل إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش(*).

(*) للمزيد حول تأثير التيار المحافظ على فكر وإدارة الرئيس بوش انظر:

ترتريه، برينو.(2009).أربعة أعوام لتغيير العالم: استراتيجية بوش (2005–2008). مجلة الفكر السياسي. ص 244–245.

متاح على الرابط التالي: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/21/13-4years.pdf

ولقد ترجمت إدارة بوش الابن هذه الرؤية من خلال تصنيف جل الجماعات الإسلامية في العالم بوصفها إرهابية رغم التباينات الحادة الموجودة بينها، فالتعريف الأمريكي للإرهاب أصبح يتّسع ليشمل ليس فقط الحركات الإسلامية الجهادية التي تنتهج العنف سبيلاً لتحقيق أهدافها، ولكن أيضاً الحركات السلمية التي تؤمن باستخدام القنوات السياسية الشرعية.(ابو زيد،2002 : 3). وبناءً عليه عمّمت الولايات المتحدة قراءتها لنظام طالبان والقاعدة على الثقافة الإسلامية ومجمل حركات الإسلام السياسي. وتضمن خطاب حالة الاتحاد(*) في كانون ثاني/يناير 2002م إشارةً إلى حركتي حماس(**) والجهاد في فلسطين في معرض الحديث عن المنظمات "الإرهابية", وقد أكد السناتور بوب جراهام "Bob Graham" رئيس لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ: أن القاعدة ليست هي العدوّ الوحيد للولايات المتحدة، بل إن هناك العديد من الحركات الإسلامية تندرج في هذا الإطار(***).(ابو زيد، 2002: 5).

وعليه فقد تركت أحداث سبتمبر آثاراً سلبيةً متعددة على الحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها الفكرية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون لاسيما في السنوات الأولى بعد الأحداث، ويمكن تلخيص هذه التأثيرات بالنقاط الرئيسة التالية. (لزهر، 2011: 70-74):

1- تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها: عانت الحركات الإسلامية حالةً من التهميش والتضييق بعد أحداث سبتمبر وصلت إلى حد استخدام أجهزة الإعلام وأساليب الملاحقة الأمنية ضدها، لتشويه صورتها والتعتيم على أهدافها ومحاولة القضاء عليها أو تحجيم نشاطها.

2- اعتقال ومطاردة قيادات ونشطاء الحركات الإسلامية، حيث إنه وبفعل الإملاءات الخارجية نجد أن معظم دول الشرق الأوسط أصبحت تضيّق على الحركات الإسلامية بكافة أشكالها في الفترة التي تلت أحداث سبتمبر.

(*) خطاب سنوي يلقيه الرئيس الأمريكي يتناول خلاله السياسة الأمريكية في داخل الولايات المتحدة وخارجها.

(**) أدرجت الولايات المتحدة حركة حماس على قوائم "الإرهاب" منذ عام 1997. للمزيد انظر :
Yousef Aljamal.(2014). Hamas : A Terrorist Organization or Liberation Movement. P "4". Available at :
http://www.politicsandreligionjournal.com/images/pdf_files/engleski/volume8_no1/aljamal.pdf

(***) للمزيد حول الحركات الإسلامية التي أدرجت في قوائم "الإرهاب" الأمريكي انظر تقرير الكونغرس بعنوان :
Foreign Terrorist Organizations.(6/1/2004). Available at :
https://fas.org/irp/crs/RL32223.pdf

3- الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة : إن حرمان الإسلاميين من السلطة لم يكن وليد أحداث سبتمبر، ولكن هذا الحرمان قد تجذّر عقب تلك الهجمات وأصبحت الحيلولة دونه تمر بكل الوسائل بما فيها القهر والقمع والمنع والتعذيب والسجون والدعاية السوداء... إلخ.

4- تشويه صورة الحركات الإسلامية من خلال الإعلام وتأليب الرأي العام الوطني ضدها: حيث استطاعت أغلب الأنظمة السياسية الشرق أوسطية بما لديها من إمكانات أن تعمل على تحويل النظرة المجتمعية نحو الحركات الإسلامية ...على اعتبار أنها سبب الوبال والوضع الكارثي الذي آل إليه الشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر.

5- انتهاك حقوق الإنسان-وبخاصةٍ الإسلاميون منهم- : فقد وضعت دول الشرق الأوسط قوانين وطنية ضد "الإرهاب" بعد تفجيرات 11 سبتمبر وذلك استجابة لقرارات أمريكا الصارمة في حربها ضد ما تسميه "الإرهاب"، هذه الإجراءات الإدارية والبوليسية القضائية هدفت إلى الحد من نشاط الجماعات الإسلامية بقطع مصادر تمويلها، وقرارات تجميد ومنع استغلال كل الأرصدة المشكوك فيها، وهو ما انعكس سلباً على احترام قواعد حقوق الإنسان وحرية التعبير فألقى بظلاله السلبية على الإسلاميين وعلى رأسهم الإخوان المسلمون.

المطلب الرابع: تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين:

طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين تغيرٌ حادٌ بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر فبالإضافة إلى الإجراءات التعسّفية التي أُتخذت ضد الجماعة كونها أحد أكبر الحركات الإسلامية، سارعت الإدارة الأمريكية إلى إلغاء فكرة الحوار مع الإخوان المسلمين من جدول أعمالها، بالإضافة إلى ذلك، فقد شنّت الأوساط الأمريكية حملةً من التشهير والاتهامات ضد للإخوان المسلمين بدعوى ارتباطهم بالجماعات الراديكالية، فبعد ثلاثة شهور من أحداث سبتمبر اتهم ديك تشيني"Dick Cheney" نائب الرئيس الأمريكي الإخوان المسلمين أنهم ساهموا في عملية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام (1981م) [*].(Brook,2013 : 15). كما قامت الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر بمطاردة أشخاصٍ بارزين في جماعة الإخوان المسلمين، وإضافة أسمائهم إلى قوائم الإرهاب.

(*) للمزيد حول ذلك انظر نص المقابلة :

http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=85609#axzz1yZIEhJQ3

ويُلاحظُ أن أكثرَ الجوانب تأثُّراً لدى الإخوان المسلمين من تداعيات أحداث سبتمبر هو العمل الخيري، حيث استصدرت الولايات المتحدة قرار 1373 من مجلس الأمن والذي صدر بتاريخ 28 سبتمبر 2001م، وينص على ضرورة مواجهة مخاطر "الإرهاب" الدولي بكل الوسائل الممكنة، بما فيها تجميد أموال المشتبه في علاقاتهم ب"الإرهاب".(النجار،2012 : 102). وفي الأيام الأولى لأحداث سبتمبر أعلن الرئيس بوش عزم الولايات المتحدة مع حلفائها منعَ تمويل "الإرهاب"، وقد أشار إلى ذلك بالقول "**نحن سنتعرف إلى مصادر تمويل "الإرهاب" ونجمّد الأصول الداعمة للإرهابين ومن يدعمهم، كما سنمنع "الإرهابيين" من الوصول إلى النظام المالي العالمي، كما سنمنع "الإرهابيين" من استخدام الجمعيات الخيرية المشروعة**".(The White House,2002 : 5). ويُلاحظُ أن الولاياتِ المتحدة لم تكلف نفسها عناء التدقيق لمعرفة أي الجمعيات الخيرية تدعم "الإرهاب" أو الجماعات الراديكالية وأيها تهتم بالعمل الخيريّ الاجتماعيّ، وعليه فقد تم إغلاق العديد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين. حيث قامت وزارة الخزانة الأمريكية في نوفمبر 2001م بتجميد أصول (62) مؤسسة وأشخاص تربطهم علاقة بمؤسستي التقوى والبركة للتمويل–وهي شركاتٌ ماليةٌ تابعة لبعض قيادات الإخوان المسلمين في الخارج– وقد أعلن نائب رئيس الخزانة الأمريكية جوان زارات "Juan Zarate" أن المساهمين في مؤسستي التقوى والبركة هم أعضاء منتمون لحركة حماس ولجماعة الإخوان المسلمين(*). (Angel & Others,2004 : 467). كما أعلن الرئيس جورج بوش في أحد خطاباته أن بنك التقوى وشبكة البركة قامت بتمويل التيارات الراديكالية وعلى رأسها تنظيم القاعدة. (David& Kurt,8/11/2001)

(*) حيث ادّعت وزارة الخزانة الأمريكية أن بنك التقوى أسس عام 1988 بدعمٍ من الإخوان المسلمين، وأنه يدعم بعض الجماعات مثل حركة حماس في فلسطين وتنظيم القاعدة.(Angle,2004 : 467). للمزيد حول وضع مؤسسة البركة المالية على قوائم المؤسسات "الإرهابية انظر موقع الخزانة الأمريكية متاح على الرابط التالي :
http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20011107.aspx

للمزيد حول الإجراءات الأمريكية ضد مؤسسة البركة المالية انظر :
deputy assistant secretary Zarate- Testimony before house financial subcommittee.
Available at : http://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/po1009.aspx

وفي آذار/مارس2002م شنّت عناصر فيدرالية في شمال فيرجينيا في الولايات المتحدة حملات تفتيشٍ على سلسلةٍ من مراكز الأبحاث والشركات والجمعيات والمؤسسات المالية التي يديرها رجال أعمالٍ معروفون بتعاطفهم مع الإخوان المسلمين[*].(John& Farah.11/9/2004.

وفي أغسطس عام 2002م وضعت الولايات المتحدة بالتعاون مع عددٍ من الدول الغربية (25) مؤسسةً وشخص بما فيهم (14) شخصاً من رجال الأعمال المقربين من الإخوان مثل: أحمد إدريس نصر الدين[**] ويوسف ندا[***] –رجل الأعمال الشهير الملقب بوزير خارجية الإخوان المسلمين– على قائمة "الإرهاب" ثم حجزت أصولهم.(Angel & Others,2004 : 467) . وكان قد تم إدراج يوسف مصطفى ندا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر –بضغطٍ من الولايات المتحدة– في الفقرة الثامنة من تقرير مجلس الأمن[****] رقم 1267/1989، كونه مساهماً في تنظيم القاعدة، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة أصدرت في مارس2010م قراراً برفع اسم يوسف ندا من قوائم المطلوبين دولياً، إلّا أن الولايات المتحدة مازالت تضع اسمه على قوائم المطلوبين، لدعمه أنشطة تنظيم القاعدة، وتمويل الجماعات "الإرهابية" والأصولية المتشددة.(موقع بوابة الحركات الإسلامية, 2014/2/13).

و يُلاحظُ أنه وعلى الرغم من السلوك العدائي الذي انتهجته الولايات المتحدة ضد معظم الحركات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمون بعيد أحداث سبتمبر، إلّا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم

(*) للمزيد حول المؤسسات التي هاجمتها السلطات الأمريكية ورجال الأعمال القائمين عليها انظر The United States and Italy Designate twenty-five new financiers of Terror. Available at : http://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/po3380.aspx

للمزيد حول الإجراءات الأمريكية ضد بنك البركة والتقوى انظر : Profile The Muslim Brotherhood متاح على الرابط التالي:

http://www.historycommons.org/context.jsp?item=a110801altaqwa#a110801altaqwa

(**) أحمد نصر الدين رجل الأعمال مقرب من الإخوان المسلمين، من أصول أثيوبية ويحمل الجنسيتين الإيطالية والكويتية.

(***) يوسف ندا رجل أعمال مصري هاجر من مصر بعد سيطرة عبد الناصر على الحكم وقمعه الإخوان، أنشأ العديد من المؤسسات المالية حول العالم، و في عام 1988 أسس " بنك التقوى ".(ندا، تومسون،2013 : 166) ويعتبره كثير من المفكرين والساسة بمثابة وزير خارجية الإخوان المسلمين . للمزيد انظر نفس المرجع ص 167-168.

(****) للمزيد حول قرار مجلس الأمن انظر موقع مجلس الأمن على الانترنت http://www.un.org/ar/sc/

تشمل الإخوان المسلمين ضمن قائمة الحركات "الإرهابية التي أصدرتها بعد أحداث سبتمبر، وقد صرّح السفير الأمريكي في مصر "فرانسيس ريتشاردوني" في لقاءٍ صحفيٍ له عام 2007م بالقول: "إن جماعة الإخوان المسلمين ورغم أنها جماعةٌ محظورةٌ في مصر منذ (1954م)، إلّا أن الجماعة ليست ضمن القائمة الأمريكية للمنظمات "الإرهابية". (أبو بكر، 2011: 9).

ومع ذلك، فقد أثر الموقف السلبي للإدارة الأمريكية من حملة التشهير ضد الإسلام والجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون –بعد أحداث سبتمبر– سلباً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعة. حيث تباعدت المواقف، واتسعت الهوة بين الإخوان وإدارة بوش الابن الذي جنح بالولايات المتحدة إلى سياساتٍ عدوانيةٍ همجيةٍ...تُعامِل المسلمين جميعاً على أنهم إرهابيون، حيث رأى الإخوان أن سياسات بوش كانت تكرِّس سياسةً معاديةً للعالم الإسلامي ولا تحترم مصالح المسلمين ولا الدين الإسلامي.(العريان، 2005: 2)، وقد أدت هذه السياسة إلى قطيعةٍ في التواصل بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين، فبعد أن كان السفير الأمريكي (فرانسيس ريتشاردوني) يزور مقر الجماعة منذ كان موظفاً صغيراً في السفارة الأمريكية –بشكلٍ متقطعٍ– منذ بداية الثمانينات وحتى أحداث 2001/9/11م، توقف ريتشاردوني عن زيارة مقر الإخوان المسلمين نهائياً، بعد إعلان الجماعة عدم رغبتها في مواصلة هذه اللقاءات.(ابو بكر، 2011: 9).

وعليه يمكن القول، إن أحداث سبتمبر قد أثرت بشكلٍ سلبيٍ–في المدى القصير– على توجهات الإدارة الأمريكية نحو كافة الحركات الإسلامية بما فيها الجماعات المعتدلة كالإخوان المسلمين، حيث نظرت إدارة بوش بكل أركانها في الفترة الأولى من حكمه نظرةً مطلقةً، شموليةً، وعامةً للحركات الإسلامية، قوامها أن جميع هذه الحركات هي حركاتٌ راديكاليةٌ تتبنى العنف وتمثل تهديداً للمصالح الأمريكية.

لكن، يُلاحظ أنه وعلى الرغم من كل النتائج الكارثية التي حملتها أحداث سبتمبر على كل الحركات الإسلامية بشقيها المتطرف والمعتدل، إلّا أن هناك بعض الإيجابيات التي عادت بالنفع على الحركات الإسلامية المعتدلة والتي يمثل "الإخوان المسلمون" التيار الأوسع فيها، وإن كان هذا التأثير قد بدأ يتضح بعد عدة سنواتٍ من أحداث سبتمبر، وهو ما سيتم الإشارة إليه عند حديثنا عن الإصلاحات السياسية.

وحول حقيقة تأثير أحداث سبتمبر على السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي بشكلٍ عام والحركات الإسلامية على وجه الخصوص فقد انقسم الباحثون العرب إلى تيارين رئيسين:

التيار الأول– يرى التيار الأول أن أحداث سبتمبر كانت مجرد حافزٍ لتنفيذ سياسةٍ أمريكيّة معدٌ لها مسبقاً تجاه العالم بشكل عام والعالم الإسلامي والحركات الإسلامية على وجه الخصوص. فقد شكلت أحداث سبتمبر منعطفاً رئيساً في السياسة الأمريكية، حيث استخدمت الإدارة الأمريكية الأحداث كمبررٍ لتنفيذ استراتيجية المحافظين(*)، ومن ثم أصبحت أكثر تركيزاً على القضايا الأمنية، وبالأخص مكافحة "الإرهاب".(كلوب،2011 : 121)، ويدعم هذا الفريق من الباحثين توجههم بالإشارة إلى النهج الانفرادي لإدارة بوش قبل أحداث سبتمبر وطوال شهور السنة الأولى للإدارة الأمريكية، وهو ما كان واضحاً في عدم التصديق على بروتوكول كيوتو الخاص بارتفاع درجة حرارة الأرض في مارس 2001م، وفقد الولايات المتحدة لمقعدها في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مايو 2001م،... والإعلان عن نيتها الانسحاب من معاهدة ABM بعد ستة أشهر حسب نصوص الاتفاقية وهو ما تم في 13 ديسمبر من العام نفسه، وسحب مشاركة الولايات المتحدة من مفاوضات تطوير ومراقبة الأسلحة البيولوجية في "يوليو"(**)2001.(قاسم،2002 : 497). وأما فيما يتعلق بالحركات الإسلامية فيذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول: بأن الولايات المتحدة قد استشعرت من وقتٍ سابقٍ خطورة الحركة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وكانت أحداث سبتمبر بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أدركت الصهيونية العالمية ومن ورائها الكيان الصهيوني أن هذه هي فرصتهم السانحة لقصم ظهر العمل الإسلامي عامة.(لزهر،2011 : 90).

التيار الثاني – ويرى الفريق الآخر أن أحداث أيلول/سبتمبر قد أحدثت نوعاً من الارتباك والفوضى والشك لدى الإدارة الأمريكية تجاه جميع الحركات الإسلامية، وهو ما أدى إلى إطلاق حكمٍ شموليٍّ على جميع تيارات الإسلام السياسي، حيث تسبّبت الأحداث في ارتياب مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية في جميع الإسلاميين، ومن ثم دفعت الساسة الأمريكيين إلى تبني آراء منحازة ضدهم.(جرجس،2012 : 71).

(*) للمزيد حول استغلال إدارة بوش لأحداث سبتمبر في بناء مشروع إمبراطورية أمريكية انظر(دريفوس، 2010 : 370–371). انظر كذلك كالينيكوس, اليكس, (2002). الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية . القاهرة : مركز الدراسات الاشتراكية. ص 41.

(**) للمزيد حول النهج الانفرادي للولايات المتحدة قبل أحداث سبتمبر انظر. رسولي، اسماء.(2011). مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر : الجزائر. ص46

خلاصة القول: إن أحداث 11 سبتمبر لم تأت بجديدٍ على صعيد عداء الإدارة الأمريكية للحركات الإسلامية، بل إنها كانت مجرد مناسبة لإعلان هذا العداء، وتسريع وتيرة الممارسات المقررة سلفاً في إطار" صدام الحضارات"، حيث إن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش قد بدا عليها الميل إلى التفرد والعداء قبل وقوع أحداث سبتمبر، بسبب تأثرها بالصبغة الدينية للرئيس بوش بالإضافة إلى صعود تيار المحافظين الجدد، إلا أنه وفي المقابل، ما كان للإدارة الأمريكية بزعامة المحافظين أن تنحى بالسياسة الخارجية الأمريكية هذا المنحى الخطر نحو معاداة العالم الإسلامي لولا وقوع أحداث سبتمبر.

المبحث الثاني

الحرب على الإرهاب وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية:

شهدت السنوات الأولى التي أعقبت أحداث سبتمبر بروز ما يعرف بمصطلح "الحرب على "الإرهاب"، والذي احتل الأولوية القصوى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والشرق الأوسط في تلك الفترة، وبعد عدة سنواتٍ من بداية الحرب على "الإرهاب"، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تغيراً جوهرياً، وقد تناولنا في هذا المبحث التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة بالإضافة إلى تفصيل الأسباب الكامنة خلفها والتي يمكن إيجازها في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

1-الحرب على الإرهاب.

2-فشل الحرب على أفغانستان.

3-فشل الحرب على العراق.

المطلب الأول – الحرب على "الإرهاب":

بدأت الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر حملتها العالمية ضد ما سُمي بالإرهاب"، واستهدفت هذه الحملة العالمين العربي والإسلامي، وقد أصبحت استراتيجية محاربة "الإرهاب" العنوانَ الرئيس لمرتكزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط واستندت هذه الاستراتيجية إلى أمرين أساسيين:

1- ملاحقة التنظيمات "الإرهابية" بالوسائل العسكرية والاستخبارية.

2- مكافحة الفكر الراديكالي عن طريق نشر "قيم الديمقراطية" في المناطق المحرومة منها باعتبارها قيماً داعمة للأمن القومي الأمريكي، وأن غيابها يعتبر مصدراً رئيساً للإرهاب والتطرف.(ولد اباه، 2004: 80)، ويُلاحظُ أن السياسة الخارجية الأمريكية قد شهدت مفاضلةً في الاختيار بين هذين المرتكزين حسب الظروف التي واجهتها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر 2001.

ففي السنوات الأولى التي أعقبت هجمات سبتمبر بدأ الأمن بمعناه العسكري يتصدر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.(عبد العظيم، 2002: 810) وقد بدا ذلك واضحاً في ميل الولايات المتحدة إلى الإفراط في استخدام القوة العسكرية في سياستها الخارجية، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه أمام الكونجرس في 20 أيلول/سبتمبر 2001م بالقول "**حان الوقت لنعيد تأكيد الدور المحوري للقوة العسكرية، إن وجود القوة الأمريكية خارج الولايات**

المتحدة أعمق دليل على التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها وأصدقائها، الولايات المتحدة ستحتاج قواعد ومحطات في أوروبا الشرقية وشمال آسيا وما بعدهما بالإضافة إلى اتفاقيات العبور المؤقّتة لانتشار القوات الأمريكية في مسافاتٍ بعيدة. : The White House,2002). 29).

وقد بدا واضحاً من معالم الخطاب توجه الولايات المتحدة إلى شن الحروب والتوسع خارج الأراضي الأمريكية، وقد تجلت انعكاسات السياسة الأمريكية الجديدة في حربي أفغانستان والعراق.

المطلب الثاني–الحرب على أفغانستان:

بدأت الولايات المتحدة هجوماً شاملاً على أفغانستان في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2001م، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بدء الحملة العسكرية على أفغانستان في خطابه ذاك اليوم بالقول: " **بناءً على أوامري بدأت القوات العسكرية الأمريكية بصنوفها هجومها على المعسكرات "الإرهابية" التابعة لتنظيم القاعدة وعلى القواعد العسكرية لنظام طالبان في أفغانستان.**"(فضلي،2011: 41). وقد حظي الهجوم الأمريكي على أفغانستان بشيءٍ من الشرعيّة، حيث استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قرار (1368) من الأمم المتحدة والذي صادق عليه مجلس الأمن بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2001م كغطاءٍ لشن حربها ضد أفغانستان(*). (لكريني، 2005 : 38–39).

ومع السقوط السريع لحكومة طالبان التي كانت تحكم البلاد، أعادت الولايات المتحدة تأكيد أهمية ودور القوة العسكرية في سياستها الخارجية، وهو ما أكده الرئيس بوش الابن في خطابه في 4 تموز/يوليو2002 بالقول "**إن أكبر رصيدٍ لدينا في هذه الحرب المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة، وفي هذه اللحظة ينتشر ما يزيد على 60 ألف جنديٍ أمريكيٍ حول العالم في الحرب على "الإرهاب"**".(عبد العظيم،2002: 815)، لكن هذا الإنجاز لم يدم طويلاً، فسرعان ما تدهورت الأوضاع الأمنية في أفغانستان نتيجة المقاومة الشديدة وحرب العصابات التي قادتها قوات طالبان ضد القوات الأمريكية وحلفائها، وهو ما أثقل كاهل الولايات المتحدة. (فضلي،2011 : 45).

فبعد سيطرة القوات الأمريكية على معظم الأراضي الأفغانية انخفضت تكلفة الحرب في أفغانستان من (23) ملياراً في عام 2002م، إلى (15) ملياراً في عام 2004م، ولكنها سرعان ما عادت إلى

(*) للمزيد حول موقف مجلس الأمن من الحرب على أفغانستان انظر (فضلي ، 2011 : 44–46) وانظر أيضاً (عبد العظيم، مرجع سابق: ص 861–862).

الارتفاع مع تصاعد العنف من جديد لتصل (19) ملياراً في عام (2005م)، وواصلت الارتفاع لتصل إلى (94) مليار في عام (2010م).(Belasco,2014 : 14)

وفضلاً عن التكلفة العسكرية الباهظة، واجه الغزو الأمريكي لأفغانستان حالة استياءٍ عارمة في الشارع الإسلامي بشكلٍ عام، ولدى التنظيمات الإسلامية على وجه الخصوص، فقد اعترضت معظم الحركات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين على الاجتياح الأمريكي لأفغانستان، كما رأى الإخوان أن السياسة الجديدة التي اتبعها بوش الابن تجاه العالم الاسلامي والتي بدأها بغزو أفغانستان، ترتكز على نظرةٍ عدائيّةٍ شموليّةٍ تجاه كل الحركات الإسلامية.(Brook, 2013 : 15). كما أجمعت الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة –الإخوان المسلمون– على ضرورة نصرة الشعب الأفغاني في محنته، واتخاذ مواقف مناهضة للحرب الأمريكية على أفغانستان. (الشنقيطي، 2004/10/3). وهو ما دفع الإخوان إلى رفض الدخول في حواراتٍ مباشرة مع إدارة الرئيس بوش الابن(*)، مشترطةً لذلك إنهاء الحرب الأمريكية على أفغانستان.

وعليه يمكن القول: إن الحرب الأمريكية على أفغانستان –وإن لاقت نجاحاً نسبياً في بداية الأمر– إلّا أنها كلفت الولايات المتحدة كثيراً على مستوى الخسائر البشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى استعداء جل الحركات الإسلامية وفي مقدمتها الإخوان المسلمون، ضد سياسة الغزو التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي.

المطلب الثالث –الحرب على العراق:

اتسمت سياسة واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر بالأحادية والتفرد، فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حظيت بشيءٍ من التأييد في حربها على "الإرهاب" وتدخلها في أفغانستان، فإنه وبإعلانها عن نيتها التدخل في العراق لاقت الكثير من الرفض من المجموعة الدولية، والقوى الكبرى، وحتى الرفض الشعبي في الداخل الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك استمرت إدارة بوش في تنفيذ قرارها بغزو العراق.(رسولي،2011 : 48)، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نيّتها ضرب

(*) عرض الإخوان عدة أسباب لرفضهم الدخول في حوارٍ مباشرٍ مع الإدارة الأمريكية وقد كان من أبرز تلك الأسباب الحرب الأمريكية على أفغانستان، وقد تناولت الدراسة ذلك –بشيءٍ من التفصيل– في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

العراق حتى وإن لم يمنحها مجلس الأمن غطاءً لذلك[*].(عبد العظيم،2002: 810)، ثم أعلن الرئيس بوش الابن رسمياً الحرب على العراق في 20 آذار/مارس (2003م)، بعد يومٍ واحدٍ من إنذار العراق بضرورة مغادرة الرئيس صدام حسين للأراضي العراقية.(أحمد،2004 : 116). وفي 9 نيسان /أبريل عام 2003م دخلت القوات الأمريكية إلى القصر الرئاسي في بغداد، معلنةً بذلك انتهاء نظام صدام حسين، ولكن بعد إكمال عملية الغزو ظهر لدى الإدارة الأمريكية القصور في التخطيط العسكري لما بعد الحرب.(شبلي، 2008: 52). فبعد سقوط النظام بدأت حرب الاستنزاف من المقاومة العراقية، فتضاعفت أعداد القتلى من الجنود الأمريكيين بشكلٍ كبير[**] فوصل عدد الضحايا فيما سمي بعملية تحرير العراق[***] "Operation Iraqi" Freedom (OIF) –والتي بدأت مع بدء الاجتياح الأمريكي للعراق وانتهت في كانون أول/ديسمبر 2011م– إلى ما يقرب من 4,412 قتيلاً من الجيش الأمريكي، بالإضافة إلى ما يقرب من 31,949 جريحاً[****]. (Nese & Anne, 2015: 17). ويُلاحَظُ أن معظم الضحايا الأمريكيين قد سقطوا في السنوات الأولى من الحرب، فبعد سنةٍ واحدةٍ من بداية الحرب، وتحديداً في شهر حزيران/يونيو (2004م) وصل عدد القتلى الأمريكيين إلى ما يقرب من 1,250 قتيلاً. (Nese & Anne, 2015 : 26).

بالإضافة إلى الخسائر البشرية، تكبَّدت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر اقتصادية هائلة نتيجةً لحربها على العراق، فوفقاً لإحصائيات مجلس الأبحاث التابع للكونغرس، بلغت التكاليف المباشرة

(*) للمزيد حول الموقف الدولي من الحرب على العراق انظر د. أحمد الرشيدي، العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار 144 ، السياسة الدولية ، عدد151 ، ص 117–118. انظر أيضاً قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأفغانستان متاح على الرابط التالي: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/806/60/PDF/N0080660.pdf?OpenElement

في أكتوبر/ تشرين الأول 2002، خوَّل الكونجرس الأمريكي الرئيس الأمريكي بوش بشن الحرب على العراق، وأراد بوش أن يحصل على موافقة الأمم المتحدة لشن الحرب، وذلك لحشد الدعم الشعبي له وحين لم يستطع الحصول على موافقة الأمم المتحدة قامت الولايات المتحدة مع تحالفٍ من عدة دول بغزو العراق في مارس/آذار 2003 وعلى الرغم من اعتراض معظم دول العالم سقطت بغداد في أقل من 4 أسابيع. (Lindsay,2011 : 769).

(**) للمزيد حول حجم الخسائر البشرية الأمريكية في حرب العراق انظر. (شبلي،2008 : 52) جدول رقم 2.

(***) مصطلح أطلقته الإدارة الأمريكية على المرحلة الأولى من الحرب على العراق، والتي بدأت في عام 2003 وانتهت عام 2011.

(****) بالإضافة إلى 66 جندياً قتلوا فيما سمي بعملية فجر العراق Operation New Dawn(OND) والتي بدأت عام 2011م حيث أصبحت مهمة القوات الأمريكية في العراق استشاريةً بعد تسليم الوضع الأمني للجيش العراقي . (Nese& Anne,2014 : 22)

للحرب على العراق في عام (2003م) ما يقرب من (51) ملياراً، ثم ازدادت لتصل (77) ملياراً في عام (2004م) واستمرت بالتزايد لتبلغ ذروتها بوصولها إلى (144) ملياراً في عام (2008م)[*]. (Belasco,2014 : 14). وفي تقريرٍ نشرته وكالة رويترز الأمريكية في تاريخ 26 حزيران/يونيو (2004م) أكدت أن تكلفة الحرب على العراق في ذاك العام كانت تزداد بقيمة 117مليون دولار يومياً, أي بمعدل 7,40 مليون دولار كل ساعة.(كنعان، 2005 : 143)، وبعد مرور 5 أعوام من بدء الحرب الأمريكية، على العراق أصبحت هذه الحرب الأكثر كلفةً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.(شبلي، 2008: 54).

وقد أدت تكاليف الحرب على العراق وأفغانستان وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي، إلى تدهورٍ هائلٍ في قيمة الدولار حيث انخفض إلى أدنى مستوىً له أمام الجنيه الإسترليني منذ بدء الحرب على "الإرهاب"، كما انخفض إلى أدنى مستوياته على الإطلاق أمام اليورو وباقي العملات. (الهقيش، 2012: 22).

ومن الملاحظ أن أحد أهم أسباب ارتفاع تكلفة الحرب على "الإرهاب"، هو زيادة عدد القوات الأمريكية المنتشرة خارج حدود الولايات المتحدة، حيث وصل عدد القوات الأمريكية –قبل أحداث سبتمبر– المنتشرة في منطقة العمليات "العراق وأفغانستان"، إلى ما يقرب من 30 ألفاً منهم 15 ألفاً محمولون على السفن العائمة، وبعد الأحداث بأعوام ارتفع العدد تدريجياً ليصل في عام 2008م إلى ما يزيد بقليل عن 300 ألفاً مقاتل، منهم 53 ألفاً في أفغانستان وما يقرب من 224 ألفاً في العراق و17 ألفاً على السفن العائمة.(Belasco,2014 : 12) ، وفضلاً عن التكلفة الاقتصادية الهائلة والخسائر في الأرواح، فقد أدى انتشار القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق وحروبها

(*) بلغت التكلفة الاقتصادية للحرب على كل من أفغانستان والعراق منذ أحداث سبتمبر 2001 وحتى 2014، ما يزيد على 1,6 ترليون دولار للمزيد حول حجم الخسائر الاقتصادية انظر (Congressional Research Service,2014 : 5). للمزيد حول تكلفة الحرب على كل من العراق وأفغانستان حتى عام 2015 انظر المرجع السابق figure 3 p6. انظر كذلك .Table, p 19

(**) للمزيد حول التكلفة الإجمالية للحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق بما فيها التكاليف غير المباشرة والتي بلغت من 4– 6 ترليون دولار انظر (السويدي،2014 : 336) للمزيد حول تأثر الاقتصاد الأمريكي من الحرب على "الإرهاب" انظر أيضاً فريد، بن بلعيد.(2012). إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية": "2008–2012". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري : الجزائر. ص 63.

(***) للمزيد حول انتشار القوة العسكرية في العراق وأفغانستان بعد أحداث سبتمبر انظر (Congressional Research Service,2014 : 9) figure 2.

المتوالية ضد العالم الإسلامي إلى حالةٍ من الغضب والاستياء العارم تجاه الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، وهو ما يؤكده العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن معظم العمليات التي تمت ضد المصالح الأمريكية، كانت بسبب الحقد الذي تولد لدى المسلمين نتيجة لانتشار قوات الولايات المتحدة الأمريكية في أرجاء العالم الإسلامي.(Jones, 2013 : 2).

وقد عكست العديد من استطلاعات الرأي حالة الغضب والحقد لدى الشارع العربي تجاه الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الضرر البليغ الذي لحق بصورتها في العالمين الإسلامي والعربي، ففي عام 2002م أجرى معهد زغبي استطلاعاً للرأي حول رؤية الشعب المصري للولايات المتحدة، وقد خلص الاستطلاع إلى أن 6% فقط من المصريين لديهم آراءٌ مفضلةٌ عن الولايات المتحدة، وفي آذار/مارس 2004م أجرى مركز بيو –لاستطلاعات الرأي العام– استطلاعاً آخر للرأي مثّلت نتائجه خيبة أمل لصانعي الدبلوماسية الأمريكية، نظراً لاستمرار التدهور في صورة الولايات المتحدة في دولٍ تعد حليفاً تقليدياً لها، وكانت النتائج أسوأ بكثير في الدول العربية والإسلامية حيث لم توجد أي نسبة تفضيل للويلات المتحدة[*] في أغلب هذه الدول.(عبد الفتاح وآخرون،2006 : 3)، ومع زيادة تورط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وتصاعد حالات انتهاك حقوق الإنسان المرتكبة من قبل القوات الأمريكية المنتشرة في منطقة العمليات، زادت حالة الغضب تجاه السياسة الأمريكية في الشارع العربي[**].

وفي عام 2003م قدمت شارلوت بيرز– أول خبيرة علاقات دولية ودعاية أمريكية تولّت مسئولية لجنة تحسين صورة أمريكا أمام العالم الإسلامي– استقالتها من اللجنة بعد عامٍ ونصفٍ فقط من تولّيها، قائلةً: "إن اللجنة فشلت في تحسين صورة أمريكا، مضيفةً أن محاولتها الدفاع عن سياساتٍ غير مقبولة في العالم العربي كانت بمثابة إدخال فيل كبير في علبة صغيرة، لأن صورة أمريكا لدى شعوب العالم أقبحُ كثيراً مما يتخيله الأمريكيون"،(عبد الفتاح وآخرون،2006 : 3). وعليه

(*) للمزيد حول صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والشرق الأوسط انظر . عبد الفتاح مقلد الغنيمي، "جوانتانامو و صورة أمريكا القبيحة"، مجلة الموقف العربي، 1 نوفمبر 2005 ، متوافر على موقعها بشبكة الانترنت http://www.elmawkefalarabi.com/shownews.asp?ArchiveDegree=19&NewsID

انظر أيضاً محمد جمال عرفة، "أمريكا تتجمل أمام المسلمين.. كلاكيت ثالث مرة"، موقع إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/08/article05.shtml

(**) للمزيد حول الضرر الأخلاقي الذي لحق بصورة الولايات المتحدة جراء حربها على العراق انظر زريغنيو بريجنسكي.(2007). الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية. ترجمة : عمر الايوبي. دار الكتاب العربي : لبنان. ص 153

يتضح أن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، قد أدى إلى حالةٍ من الغضب والعداء في الشارع العربي–الرافض للغزو– وقد بلغ حجم العداء مراحلَ متقدمة مع زيادة تورط الولايات المتحدة في العراق.

وقد تصدرت جماعة الإخوان المسلمين قائمة الرافضين للسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها الغزو الأمريكي للعراق، والذي كان من نتائجه أن وصلت الاتصالات بين الولايات المتحدة وجماعات الإخوان المسلمين في الدول المعترف بها والتي كانت بينها وبين أمريكا علاقات تواصلٍ متقطعة– مثل الإخوان المسلمين في كل من الأردن والمغرب– إلى الحد الأدنى.

.(Brook, 2013 : 15)

وفي خضمّ حالة الغضب والاستياء ضد السياسة الأمريكية المتبعة في الشرق الأوسط، تصاعد الفكر الراديكالي بشكلٍ ملحوظٍ في العراق والمنطقة العربية بشكلٍ عام، حيث أصبح أكثر قدرةً على جذب الأتباع والمناصرين وهو ما أدى إلى زيادة نفوذه في المنطقة.(لزهر،2011 : 128). ويعزو الباحثون ذلك إلى عدم معالجة الأسباب والظروف التي أدت إلى انتشار الفكر الراديكالي، بل على العكس من ذلك زادت تلك الأسباب تفاقماً وحدةً بعد الحرب على العراق، وعليه فإن قرار شن الحرب على العراق، والإدارة السيئة لوضع ما بعد الحرب، حفّز وشجّع النشاط الجهادي عبر العالم الإسلاميّ،(مجموعات الأزمات، 2005 : 19).

ويُلاحظُ أن زيادة نفوذ التيارات الراديكالية نتيجةً لتصاعد الحرب على ""الإرهاب"" قد أدى إلى انحسار نفوذ وقوة التيارات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها الإخوان المسلمون، وهو ما أثار مخاوف الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فإن ازدياد الضغوط الأمنية والسياسية على الحركات الإسلامية المعتدلة، وعدم إعطائها المجال للتعبير السلميّ عن نشاطها وطموحها السياسي –ضمن إجراءات الحرب على "الإرهاب"–، أدى إلى تنامي المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى التقارب بين مدارسها المختلفة أكثر فأكثر، أو نزوح الشباب المسلم من الفكر المعتدل إلى الفكر الراديكالي، في ظل تصاعد المواجهة والقمع ضد التيار المعتدل –الإخوان المسلمين–.(الشنقيطي، 2004/10/3). وهو ما أثار مخاوف الإدارة الأمريكية ودفعها للبحث عن سياسةٍ خارجيةٍ جديدةٍ تجاه الشرق الأوسط.

وعليه يمكن القول: إن التكاليف البشرية والاقتصادية الهائلة لحربي أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى الضرر البليغ الذي لحق بصورة الولايات المتحدة على المستوى الدولي والعربي، ورغبة الشباب المسلم في اللجوء إلى العنف للتعامل مع الانتشار الأمريكي في المنطقة، والذي أدى –بالإضافة

إلى التضييق على الإخوان المسلمين في إطار الحرب على "الإرهاب"– إلى تراجع التيار الإسلامي المعتدل ممثلاً بالإخوان المسلمين لمصلحة التيار الراديكالي, كل تلك الأسباب مجتمعةً أثبتت فشل الركيزة الأولى المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية في الحرب على "الإرهاب"، والقائمة على استخدام القوة العسكرية وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء للركيزة الثانية المتمثلة في تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط والتي تمَّ إهمالها بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأولى التي أعقبت أحداث سبتمبر.

المبحث الثالث

الدعوات الأمريكية للإصلاحات السياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

المطلب الأول – تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط:

بعد فشل الخيار العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق في القضاء على "الإرهاب" والفكر الراديكالي، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى وجود وانتشار هذا الفكر، ووفقاً للقراءة الأمريكية للعالم الإسلامي بعد أحداث سبتمبر، فقد جرى الربط بين هذه الأحداث وما تلاها –من تصاعد العنف في الشرق الأوسط–، وظروف وأوضاع المجتمعات العربية التي أنتجت ما يسمي بـ ""الإرهاب"" وعليه رأت الولايات المتحدة أن هذه المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء لخلق مجتمعاتٍ صحية. (لزهر، 2011: 116)، وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطابه أمام الكاتدرائية الوطنية في واشنطن في 14 أيلول/سبتمبر (2001م) بقوله: "نحن سندعم الحكومات المعتدلة، خصوصاً في العالم الإسلامي للتأكد من أن الظروف والأيديولوجيا التي تشجع "الإرهاب" لا تجد أرضيةً خصبةً هناك".(The White House,2002 : 6)، وقد رأت إدارة الرئيس بوش أن القمع والاضطهاد والحرمان من المشاركة السياسية هي أكثر العوامل التي تفرّخ "الإرهاب" وللتخفيف من حدة هذه العوامل سعت الولايات المتحدة لفرض الديمقراطية[*]على دول الشرق الأوسط.(العفيفي، 2012: 63–64). أملاً بأن يؤدي ذلك إلى إزالة الثقافة الاستبدادية والقمع السياسي وهي البيئة التي ساعدت على توليد "الإرهاب"[**] وانتشار الفكر الراديكالي في المنطقة من وجهة نظر الإدارة الأمريكية. (Sean,2008: 131).

(*) انظر أيضاً إبراهيم، حسنين توفيق .(2003). الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الرابط التالي:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K9.HTM

انظر كذلك :

Sharp, Jeremy M.: U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. June 15, 2006 p1.

(**) للمزيد حول استخدام الديمقراطية في مكافحة "الإرهاب" انظر :

Shadi Hamid & Steven Brook. Promoting Democracy to Stop Terror. Available at : http://www.hoover.org/research/promoting-democracy-stop-terror-revisited

انظر كذلك : حامد، قصي.(2008). دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس بوش الابن 2001–2006). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية : فلسطين. ص 82–81.

ويتضح مما سبق، أن إدارة بوش الابن قد وصلت إلى نتيجةٍ مفادها أن قوانين مكافحة "الإرهاب" والضربات الاستباقية لن تكون كافيةً وحدها لمنع الهجمات ""الإرهابية" ضد الولايات المتحدة، لذا عليها العمل على منع الظروف التي قد تؤدي إلى تجنيد "الإرهابيين".(pidluzny,2012 : 85).

وبناءً عليه، بدأت دوائر القرار ومراكز الأبحاث في الولايات المتحدة تدرس فكرة دمقرطة الشرق الأوسط، وفي خضم تصاعد الحديث في الولايات المتحدة حول أهمية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ظهر ما عرف بمصطلح "**المعضلة الديمقراطية**" وقد تمثلت هذه المعضلة في المفاضلة بين قيمة الاستقرار في الشرق الأوسط من جهة، أو دعم التغيير وإيجاد البيئة الديمقراطية الملائمة التي تمنع التطرف و"الإرهاب" من جهةٍ أخرى. ويُلاحظُ أن رجال المدرسة الواقعية الذين وجهوا السياسة الخارجية الأمريكية على مر التاريخ تجاه العالم الإسلامي قد رأوا أن قيمة استقرار أنظمة الحكم في الشرق الأوسط يعلو على أي قيمةٍ أخرى، ولكن ظهر حديثاً تيارٌ داخل الولايات المتحدة يرى بأن مصالح الولايات المتحدة تُخدم بشكلٍ أفضل في حال إصلاح أو تغيير أنظمة الحكم الاستبدادية(*).(Angel & others,2004 : 3)، ويرى أنصار هذا التيار أنه وعلى الرغم من احتمالية عدم الاستقرار التي تجلبها بالعادة الديمقراطية والعملية الانتخابية إلا أنها تبقى الخيار الأفضل، فالبديل للديمقراطية هو إبقاء الرجال الأقوياء بكل مساوئهم في الحكم بدعوى الاستقرار، وهي الاستراتيجية التي حولت الشرق الأوسط إلى برميل بارود من العنف والراديكالية الموجهة ضد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.(Shadi Hamid, 2007). وعليه فإن إصلاح الأنظمة الاستبدادية أو استبدالها بأنظمةٍ ديمقراطية قد يعود بنفعٍ أكثر على الولايات المتحدة من النفع الذي تجنيه في حال المحافظة على الاستقرار في ظل حكم استبداديّ وتسلطيّ، ويُلاحظُ أن هناك العديد من المفكرين الأمريكيين قد تبنوا هذا الرأي بعد وقوع أحداث سبتمبر، ولكن ظلّ أصحاب هذه النظرية هم الأضعف في غمرة الغضب التي سيطرت على الشعب الأمريكي بعد أحداث سبتمبر كما ظلت هذه النظرية غائبة عن جدول أعمال الإدارة الأمريكية التي ارتكزت إلى العمل العسكري في السنوات الأولى بعد الأحداث، ولكن فشل العمل العسكري ضد الفكر الراديكالي وتزايد الخسائر البشرية والاقتصادية بعد فشل الحرب على "الإرهاب"، دفع الإدارة الأمريكية إلى الأخذ بهذا الرأي، فأصبح صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلاً إلى الرأي القائل بأن مشاعر الغضب والإحباط والتطرف إنما تنبع من انتشار الفقر وسوء إدارة الدولة، وأن وضع حد للتطرف والأصولية الإسلامية إنما يتطلب إصلاح أنظمة الحكم في مختلف البلدان العربية، ونشر

(*) للمزيد حول المفاضلة بين الديمقراطية والاستقرار انظر . العفيفي، مرجع سابق: ص 60. انظر كذلك .(عبد الفتاح وآخرون، 2006 : 10) مرجع سابق.

الديمقراطية.(أبو الطرابيش، 2008: 52). حيث رأى أنصار هذا التيار أنها الطريقة الوحيدة لمواجهة التطرف الديني والعنف، وفي حال غياب الديمقراطية والطرق السلمية يلجأ الناس إلى العنف للتعبير عن مشاكلهم السياسية، ففي إحصائيةٍ نُشرت عام (2003م) حول الهجمات "الإرهابية" وجدت الدراسة أن العامل الوحيد الذي ارتبط بجنسية "الإرهابيين" هو مقدار الحقوق السياسية والحريات المدنية في الدول التي جاؤوا منها، فالدول التي يوجد بها انفتاحٌ سياسي كانت أقل عرضةً لأن تكون مسقط رأس "للإرهابيين"(*).(Shadi Hamid,2007).

وبناءً على هذه الرؤية أصبح التحوّل الديمقراطي في الدول العربية من الاهتمامات الرئيسة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث أضحى أحد أدوات مكافحة "الإرهاب"، انطلاقاً من القناعة الأمريكية بأن تصاعد التطرف كان لأسبابٍ تمثلت في الفساد السياسي والاستبداد في المنطقة العربية.(الصائغ، 2011 : 51).

وبعد فشل الخيار العسكري الذي انتهجته إدارة بوش الابن في الحرب على "الإرهاب"، تصاعد نفوذ التيار المنادي بتبني الديمقراطية كأداةٍ لمواجهة التطرف في الشرق الأوسط، فبدأت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة تشهد تحولاً ملحوظاً. وقد كانت البداية بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول العربية بإحداث تغييرات في السياسة الداخلية، وإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية. (كلوب،2011: 93-94).

ثم أطلقت الولايات المتحدة حملتها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط والتي عرفت باسم "أجندة الحرية"(**)، باعتبار أن نشر الديمقراطية سيساعد على احتواء العنف والتطرف الذي يسبب "الإرهاب"،(***) (النجار، 2012: 93). وتفترض أفضل السيناريوهات لدى الإدارة الأمريكية آنذاك –في دمقرطة الأنظمة الاستبدادية الحليفة– أنّ التحول من الأنظمة الاستبدادية سينتج عنه بيئة أكثر ديمقراطية وأفضل على المدى البعيد، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض أو إزالة بعض المعاداة أو التطرف ضد الولايات المتحدة.(Angel& others,2004 : 3).

(*) وأشار المفكرون إلى أن منفذي هجمات سبتمبر لم ينتموا إلى دولٍ فقيرة في الدخل أو إلى طبقات فقيرة. لذا ساد اعتقاد بأن الإحباط السياسي في الدول غير الديمقراطية هو المنبع الرئيس "للإرهاب" والحركات الراديكالية. (الصائغ، 2011: 62).

(**) عملية سياسية أطلقتها إدارة الرئيس بوش الابن ارتكزت إلى ممارسة الضغط على الحكام العرب بهدف دمقرطة الشرق الأوسط وإجراء إصلاحاتٍ سياسية لتخفيف حالة الإحباط واليأس في الشارع العربي.

(***) للمزيد حول العلاقة بين الديمقراطية وتحجيم "الإرهاب" انظر: (تاونزند، 2014 : 134).

وقد تجلت معالم السياسة الأمريكية الجديدة في خطاب الرئيس بوش الابن الذي ألقاه في لندن في 19 تشرين ثاني/نوفمبر 2003م بقصر "هوايتهول" والذي قال فيه : "علينا أن ننفضَ عن أنفسنا عقوداً من السياسات الفاشلة بالشرق الأوسط، في الماضي كانت بلادكم وبلادي على استعدادٍ للمقايضة: تقبل القمع نظير الاستقرار. بيد أن هذه المقايضة لم تأت بالاستقرار أو تجعلنا آمنين. كانت مجرد شراءٍ للوقت, فيما مضت المشاكل تتفاقم, وترسخت أيديولوجيات العنف. أما الآن فنحن ننتهج مساراً مخالفاً, استراتيجية تقدّميّة للحريّة في الشرق الأوسط. سنمضي باتّساق ومثابرة في تحدي أعداء الإصلاح ومجابهة حلفاء "الإرهاب". وسنتوقع من أصدقائنا في المنطقة معايير أعلى". (لويدسي، 2013: 227).

وقد بدا واضحاً أن الساسة الأمريكيين يسعون إلى كسب حرب الأفكار، وذلك من خلال مكافحة الظروف المعيشية التي يستغلها "المتطرفون" لنشر الفكر الراديكالي مثل الفقر والحرمان والإحباط السياسي، وهو ما أكدته وثيقة استراتيجية مكافحة "الإرهاب" الأمريكية للعام 2003م حيث جعلت الإدارة الأمريكية من مكافحة الظروف التي تؤدي إلى زيادة العنف و"الإرهاب" ثالثَ أهدافها الرئيسة الأربعة، بالإضافة لتأكيد الوثيقة على ضرورة تجريم الفكر الراديكالي كجزءٍ من حرب الأفكار .(The White House,2003 : 22-23).

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قد شهدت تحولاً ملحوظاً تمثل في إطلاق مشروع أجندة الحرية، وسعي الولايات المتحدة لمكافحة الأسباب الكامنة المؤدية "للإرهاب" –من وجهة النظر الأمريكية–، إضافةً إلى تصاعد دعوات الساسة الأمريكيين المطالبين بضرورة التركيز على كسب حرب الأفكار وتعزيز العمل الدبلوماسي مع العالم الإسلامي.

ومع ذلك فقد شاب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الكثير من الخوف والحذر وقد تلخّصت مخاوف الإدارة الأمريكية من نشر الديمقراطية بما يلي:

أولاً – الخوف من البديل القادم.
ثانياً – المخاوف حول توتر العلاقة مع الحلفاء.
ثالثاً – الخوف من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً – الخوف من البديل : تخوفت الولايات المتحدة من البديل القادم حال تغير أنظمة الحكم الموالية لها في الشرق الأوسط، وذلك في ظل ضعف التيارات الليبرالية المُستهدَفة أساساً من حركة الإصلاحات السياسية والتي تُمثل البديل الأمثل للولايات المتحدة، وقد تضاعفت مخاوف الولايات

(*) للمزيد حول أهمية مكافحة الظروف البيئية المسببة "للتطرف" انظر figure 1 p 6 نفس المرجع.

المتحدة بسبب انتشار الفكر الراديكالي في المجتمعات العربية، بعد أن قيدت الأنظمة الاستبدادية الفكر الليبرالي والإسلامي المعتدل.(Angel& others,2004 : 4). وعليه: فقد كانت أبرز العقبات التي واجهت جهود الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها القاضي بنشر الديمقراطية، ما عُرِف بالمعضلة الإسلامية"The Islamist Dilemma" وتتلخص المعضلة الإسلامية في حيرة الولايات المتحدة حول كيفية التوفيق بين تشجيع الديمقراطية، وعدم المخاطرة بإمكانية صعود الحركات الإسلامية حال زوال الأنظمة الداعمة للولايات المتحدة، ورغم تخوّف الولايات المتحدة، وفي ظل الحاجة لأجندة الحرية، وجدت الإدارة الأمريكية أنها مضطرةٌ للتعامل مع حكوماتٍ قد تتضمن أطرافاً إسلامية. (Hamid, 2011 : 40). وهو ما سنفصله لاحقاً خلال هذا المبحث.

ثانياً – توتر العلاقة مع الحلفاء : فقد تخوفت الإدارة الأمريكية من أن تفضي جهودها في دعم الديمقراطية إلى تقويض العلاقة مع الدول الحليفة لها، فحتّى الدول الصديقة للولايات المتحدة والتي تتعاون معها في كافة القضايا، قد ترفض أو تعيق إجراء إصلاحاتٍ داخلية، وقد لُوحِظ أن الصعوبات التي واجهت جهود الولايات المتحدة في دعم الديمقراطية كانت أعظم في الدول الدكتاتورية الحليفة للولايات المتحدة، والتي رفضت بإصرار الإصلاحات السياسية كما هو الحال في مصر.(Snider,Faris,2011 : 50). ويعلق جيمس وولزي "James Woolsey" المدير السابق لجهاز السي أي ايه، حول ذلك بالقول: "إن ما سيجعل بالإمكان كسب الحرب ضد التطرف هو دعم أمريكا للحركات الديموقراطية في أنحاء الشرق الأوسط, الأمر الذي كان غالباً ما يسبب التوتر للحكام هناك".(لويدسي،2013 : 225).

ثالثاً – زعزعة الاستقرار : تخوَّف بعض الساسة الأمريكيين من أن تؤدي جهود تشجيع الديمقراطية إلى زعزعة أنظمة الحكم الموالية للولايات المتحدة، فنادى هؤلاء بضرورة التمييز بين التعاون؛ أي العمل لدعم التطلعات الديموقراطية، والتخريب؛ أي العمل على إضعاف حكومات غير ديموقراطية لكنها ذات سيادة. فقد أكد هؤلاء على ضرورة أن لا يكون الترويج للديموقراطية مرادفاً لـ "تغيير أو زعزعة أنظمة الحكم الموالية لأمريكا".(برايس،2009 : 8).

ويُلاحظ أنه وعلى الرغم من كل المعيقات والمخاوف التي واجهت جهود الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية، ونظراً لتزايد خسائر الولايات المتحدة الأمريكية في كلٍ من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى زيادة منسوب الكراهية ضد الولايات المتحدة وبالتالي زيادة نفوذ وشعبية الحركات الجهادية وعلى رأسها تنظيم القاعدة، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرةً لخلق مشروعٍ شرق أوسطي "أجندة الحرية" يقلِّل من حالة احتقان الشارع العربي تجاه السياسة الأمريكية ويحد من توجه الشباب العربي والإسلامي نحو التنظيمات الراديكالية.(أبو أرشيد،2014 : 13).

استناداً على ما تقدم: يتضح أن تخوُّف الإدارة الأمريكية من تصاعد نفوذ التيارات المتطرفة، وارتفاع وتيرة العداء ضد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، قد طغى على كل المخاوف الأخرى، ومن ثم وجدت الإدارة الأمريكية أنها مضطرةٌ إلى بدء حملتها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط رغم كل المخاطر التي تحيط بهذه العملية.

وقد كانت مصر في قلب محور هذا التغيير، وذلك نظراً لما تتمتع به من مكانةٍ إقليميّةٍ مهمة، وعليه، بدأت الولايات المتحدة تدفع وبقوة في اتجاه إجراء إصلاحاتٍ سياسيةٍ في النظام المصري، تسمح بمزيدٍ من الانفتاح والحريات السياسية، وهو ما أدى إلى اضطراباتٍ عديدة في العلاقات الأمريكية–المصرية، حيث طالبت الولايات المتحدة مصر في الكثير من الأحيان بتغيير بعض سياساتها الداخلية لتتماشى مع المتغيرات والتهديدات الدولية التي طرأت على المنطقة، وضرورة العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والأمني وتحقيق استقلال القضاء وغيرها من الملفات الأخرى المتعلقة بالإصلاح السياسي(*).(مرشدي، 2013 : 106–107)، وقد بدأت ملامح الضغوط الأمريكيّة على النظام المصري تتضح مع تصاعد انتقادات الرئيس الأمريكي جورج بوش لنظام مبارك بسبب اعتقاله البروفيسور سعد الدين إبراهيم الناشط السياسي ومؤسس مركز ابن خلدون لدراسات التنمية(**).(Snider,Faris, 2011 : 53).

ثم صعّدت الولايات المتحدة من ضغوطها وانتقاداتها للنظام المصري بسبب مواقفه من الانفتاح السياسي والإصلاح الديمقراطي، وهو ما دفع الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للتوقف عن زيارة العاصمة الأمريكيّة منذ عام 2004م، وشهدت العلاقات الأمريكية المصرية مرحلةً من التوتر والشد والجذب غير المعهود في العلاقات بين البلدين خلال إدارة بوش الابن، وذلك لتبني الإدارة أجندة نشر الديمقراطية.(الصعيدي، 2011 : 2).

وتصاعد تركيز الإدارة الأمريكية على نشر الديمقراطية بشكلٍ ملحوظ في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش وقد اتّضحت جهود الولايات المتحدة في هذا المجال في خطاب تنصيبه للفترة الثانية

(*) للمزيد حول المبادرات الأمريكيّة لتشجيع الديمقراطية في مصر انظر (Snider,Faris,2011 : 50–52).
للمزيد حول جهود الولايات المتحدة لتشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط انظر : لاري، دايموند.(2014). روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعاتٍ حرة. ترجمة : عبد النور الخراقي. الشبكة العربية للأبحاث والنشر : بيروت. ص 495. انظر أيضاً :

Yom, Sean.(2008).The Dilemmas of American Democracy Promotion in the Arab World. Harvard University : U.S.A. p 132–133.

(**) للمزيد حول التوتر في العلاقات المصرية– الأمريكية انظر نفس المرجع p53–54

في 20 كانون ثاني/يناير [*] 2005م، حيث جعل بوش من تشجيع الديمقراطية محور السياسة الخارجية الأمريكية في فترته الرئاسية الثانية قائلاً " إن سياسة الولايات المتحدة لدعم تنمية المؤسسات الديمقراطية في كل أمة وثقافة للوصول إلى الهدف النهائيّ المتمثل في إنهاء الاستبداد حول العالم". [**] (Lindsay,2011 : 770).

وحول اهتمامات الرئيس بوش في فترته الرئاسية الثانية قال نائب وزير الدفاع الأمريكي "بول وولفويتز" رداً على سؤالٍ في مقابلة أجرتها معه صحيفة "تمبو" الإندونيسية في 16 كانون ثاني/يناير 2005م: "من الواضح أن أحد الأمور المهمة التي يريد الرئيس التركيز عليها هي مواصلة التقدّم الذى تم إحرازه في اجتثاث شبكات "الإرهاب" العالمية ووضع حدٍ لنشاط الحكومات في دعم "الإرهاب", و لكنه يريد أيضاً دعم الإصلاح الديمقراطي في العالم الإسلامي وخاصةً في العالم العربي, و كان في الواقع صريحاً نوعاً ما- كرئيس-, و انتقد إخفاقنا في القيام بذلك في الماضي واستعدادنا الكبير لتقبّل الدكتاتوريات في العالم العربي."(احمد يوسف، 2005: 44).

وبناءً عليه: تصاعدت جهود الولايات المتحدة لتشجيع الديمقراطيّة كما تصاعدت الضغوط على النظام المصري لدفعه نحو مزيدٍ من الإصلاحات الديمقراطية والانفتاح السياسي، ففي عام 2005م قالت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة" كونداليزا رايس" في كلمتها بالجامعة الأميركية بالقاهرة:" إن الولايات المتحدة أعطت ستين سنةً للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على حساب قضية الديمقراطيّة، ولكن لم يتم تحقيق أيٍّ من الهدفين"؛ مؤكدةً بذلك رغبة الإدارة الأمريكية الاستمرار بمشروع "أجندة الحرية" على الرغم من المخاوف المتعلقة بالاستقرار.(عبد العاطي، 2011: 7).

ولكن يُلاحظ أنه وعلى الرغم من استقرار الولايات المتحدة على دعم أجندة الحرية، وتركيزها على استراتيجية العمل من أجل نشر الديمقراطيّة في العالم العربي في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش -متجاوزةً بذلك المخاوف المتعلقة بتوتر العلاقة مع الحلفاء وتقويض الاستقرار- إلّا أنها قد ترددت طويلاً عند المخاوف المتعلقة بالبديل المحتمل حال سقوط الأنظمة العربية الحليفة، نظراً لضعف القوى العلمانية المعارضة واحتمالية صعود الإسلاميين "الإخوان المسلمين"، وعليه فقد شاب استراتيجية نشر الديمقراطية الكثير من الغموض وعدم الوضوح فيما يتعلق بمشاركة الإخوان

(*) في خطاب توليه الفترة الثانية قال الرئيس بوش مخاطباً الشعوب العربية "لن تتجاهل الولايات المتحدة اضطهادكم، أو تتسامح مع مضطهديكم، عندما تقفون إلى جانب الديمقراطية، سنقف إلى جانبكم"..(دايموند، 2014 : 440).

(**) وقد كانت مصر في بؤرة السياسة الجديدة لما لها من تأثيرٍ وازنٍ في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت مصر أكثر الدول الاستبدادية التي صدّرت قياداتٍ من التيارات الراديكالية. (James,2007).

المسلمين في العملية الديمقراطية، وعلى الرغم من ظهور العديد من المقالات والكتابات في الولايات المتحدة والتي رأت ضرورة العمل على إدماج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية للمساعدة في محاربة الفكر الراديكالي –من منطلق أن الإسلاميين هم الوحيدون الذين يملكون المصداقية لتحدي سوء استعمال الراديكاليين للإسلام–، فقد ظلّ الإسلاميون المعتدلون ملجمين عن هذا العمل بسبب نظرة إدارة بوش الشمولية للتيارات الإسلامية.(Angelm& others,2004 : 4).

ولعل أبرز الدراسات التي نادت بضرورة العمل على دمج الإسلاميين المعتدلين وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمون، هو "برنامج التحليل الإستراتيجي للإسلام السياسي" في جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية "السي أي ايه" والذي قام بإنشائه المفكر الأمريكي إميل نخلة – أمريكي من أصولٍ فلسطينية– في عام 2004م، حيث التقى ضمن برنامجه بالإسلاميين في أكثر من ثلاثين دولة فقد التقى بالمئات منهم وربما الآلاف، منهم المعتدلون، ومنهم الراديكاليون المتعاطفون مع طالبان، بالإضافة لأعضاء من الإخوان المسلمين، ويشير نخله(*) إلى أن أكثر الأسئلة التي وُجّهت له من قبل الإسلاميين تلخصت في التساؤل حول الدعم الأمريكي للأنظمة العربية التي تقمع الإسلاميين، وقد رأى نخلة من خلال برنامجه المطول حول الإسلاميين بضرورة دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية. (Lake,3/3/2011). وفي عام 2005م قام فريق مجلس العلاقات الخارجية–أحد أشهر مراكز التفكير في أمريكا– بإعداد تقريرٍ خلص إلى ضرورة دعم الولايات المتحدة المشاركة السياسية لأي مجموعة أو حزب يلتزم بالديمقراطيّة وإن كانت أحزاب ذات خلفية إسلامية، كما أوصى التقرير بضرورة عدم السماح لزعماء الشرق الأوسط بقمع المنظمات الإسلامية غير العنيفة بذريعة الحفاظ على الأمن القومي. (دايموند، 2014 : 511).

استناداً إلى ما سبق: يُلاحَظ أن تلك الفترة قد شهدت بدايةً ظهور تيارٍ من المفكرين في الولايات المتحدة يدعو إلى ضرورة دمج الإخوان المسلمين في العملية الديمقراطية، وقد جُوبِه هؤلاء بنقدٍ حادٍ من أنصار التيار التقليدي(**) الذي اعتنق أفكاراً مناقضةً لتيار الإدماج، ففي الوقت الذي رأى فيه تيار "الإدماج" أن الإخوان المسلمين قد يكونون جزءاً من حل مشكلة التطرف، مع وجوب دمجهم في الحياة السياسية، أكد أنصار التيار التقليدي أن الإخوان المسلمين جزءٌ من المشكلة وليس من الحل كونهم جزءاً من التيارات المتطرفة، وبالتالي فإن تشجيع الديمقراطية والدعوة لمشاركة الإخوان

(*) للمزيد حول جهود الكاتب ايميل نخلة من أجل إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية انظر :
http://islamists2day-a.blogspot.com/2009/04/blog-post_06.html

(**) احتكر أنصار التيار التقليدي توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين لفترةٍ طويلةٍ من الزمن.

المسلمين هو بمثابة دعوة "لدعم العدو".[*] (sean,2008: 138). كما أكد أنصار هذا التيار أن حدوث انتخاباتٍ نزيهةٍ في الدول العربيّة قد يمكن مجموعاتٍ بغيضةً من وجهة نظر واشنطن مثل الإخوان المسلمين من الوصول للسلطة، لذا يجب على أمريكا عدم الدفع باتجاه الإصلاحات أو الديمقراطيّة في الشرق الأوسط على المدى المنظور.(Fattah, 2010 : 15).

وعليه فقد طالب أنصار هذا التيار بالحفاظ على النظرة العدائية تجاه الإخوان المسلمين مع ضرورة العمل على تدعيم التعاون الأمني والاستخباراتي مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدلاً من الترويج للديمقراطية.(Brook,2013 : 18)، ونظراً لنفوذ وتأثير هذا التيار، ظلت واشنطن مترددةً في دعم مشاريع الديمقراطية في العالم العربي خوفاً من تصاعد الوزن السياسي لجماعات الإسلام السياسي في ظل ضعف التيارات الليبرالية في المنطقة. (البايطين، 2012: 11).

وقد انعكس الانقسام الفكري بين التيار التقليديّ وتيار الإدماج على القطاعات الحكوميّة الأمريكيّة، فبعد ثلاث سنواتٍ من أحداث سبتمبر كان عملاء FBI والمحققون الماليون[**] يبحثون عن علاقةٍ لجماعة الإخوان المسلمين ب"الإرهاب" أو الانتهاكات القانونية، بينما يناقش الدبلوماسيون في ذات الوقت إستراتيجياتٍ لدمج الجناح المعتدل من الإخوان المسلمين في العمل السياسي، فقد بقي الإخوان المسلمون حتى تلك الفترة معضلةً محيرةً للقطاعات الحكومية الأمريكية.

(John& Farah.11/9/2004)

ويرى بعضُ الباحثين أن الانقسام حول الإخوان المسلمين قد امتد ليُحدث خلافاً داخل الدائرة الحكومية الواحدة في الولايات المتحدة فمثلاً: انقسم المسؤولون داخل مكتب التحقيق الفيدرالي " FBI"في التعامل مع مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" كبرى المؤسسات التي تعود

(*) يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات في عهد بوش الأول هو البيت الأبيض: حيث اتّخذ البيت الأبيض موقفاً صارماً من جماعة الإخوان المسلمين ولم يرَ فيها إلا جماعة تهدد المصالح الأمريكية وتهدد نظاماً صديقاً هو النظام المصري فالإخوان يشكلون في نظر البيت الأبيض في أحسن الأحوال خطراً محتملاً وليس خطراً حقيقياً، والثاني: الخارجية الأمريكية التي انقسمت إلى معسكرين: الأول يتكون من الدبلوماسيين الذين عملوا في الشرق الأوسط والذى يرى ضرورة الحوار مع الإخوان في إطار جهود دعم الديمقراطية والثاني يتكون من الدبلوماسيين المعينين مثل الوزيرة السابقة رايس والذى يرفض الحوار مع الإخوان . والثالث: هو الكونجرس الأمريكي وهنا يكاد ينعدم الفارق بين الجمهوريين والديمقراطيين فالأول فريق رافض للحوار مع الإخوان والثاني أقل حدةً وأقل رفضاً للحوار. .(ويكبيديا الإخوان المسلمين،2014). ويكبيديا الإخوان المسلمون.(2014). الموقف الغربي من الإخوان المسلمين.. مراحل وتحولات. متاح على الرابط التالي ": http://cutt.us/nu8dY

(**)عناصر الأف بي أي هم عناصر مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي، المحققون الماليون مجموع من عناصر الأمن الأمريكي المتخصص في ملاحقة شبكات تمويل المجموعات "الإرهابية".

أصولها للإخوان المسلمين، ففي الوقت الذي وجّه فيه المسئولون في الوكالة شكرهم للمجلس لدوره في الحفاظ على أمن الأمة الأمريكية، كان ستيفن بومرنتزSteven Pomerantz –المدير المساعد للوكالة والرئيس السابق لقسم مكافحة "الإرهاب"– يتّهم المجلس بتحفيز المجموعات الإسلامية المتطرفة وتوفير الدعم السياسي لها. (فيدينو، 2013: 5).

ويتّضح من ذلك مدى ضبابية الرؤية لدى القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وقد انعكس ذلك في تقرير مركز راندا حول العالم الإسلامي -الذي صنّف الجماعات الإسلامية في العالم العربي– والذي ذهب إلى أن بعض الجماعات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين لا يمكن تصنيفها ضمن الجماعات المعتدلة أو الراديكالية، لأنها قد تجمع خصائص كلا الطرفين، وقد تحتوي الجماعة نفسها على جناحٍ معتدل وآخر راديكالي، أو تتحول الحركة من متطرفة إلى معتدلة مع مرور الزمن وبالعكس.(Angel& others,2004:14)

كما انعكست حالة الضبابية في موقف بعض المفكرين والمسؤولين الأمريكيين تجاه جماعة الإخوان المسلمين، ويتضح ذلك في تصريح جون زاراتي رئيس وحدة تمويل "الإرهاب" في وزارة الخزانة الأمريكية الذي قال:" إن ما يعقّد الموضوع أكثر هو أن الإخوان حركة سياسية وكادر اقتصادي يدعم "الإرهاب" في بعض الحالات، غير أن هناك بينهم معتدلون أيضاً فهم يضعون قدماً في عالمنا وقدماً أخرى في عالمٍ مضادٍ لنا[*].(مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، 2006: 27).

ويتّضح من تناقض موقف القطاعات الحكومية بل وتناقض تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين الذين ينتمون لنفس الدائرة الحكومية حول كيفية التعاطي مع الإخوان المسلمين، أن الوسط السياسي في الولايات المتحدة لم يكن يمتلك رؤيةً محددةً تجاه الإخوان المسلمين.

وفي ظل تصاعد الخلاف بين التيارين ونظراً لفشل الحرب على "الإرهاب"، بدأ نفوذ تيار الإدماج يتصاعد في الولايات المتحدة، وقد حاول الإخوان المسلمون استقطاب المزيد من المفكرين[**] لهذا التيار من خلال العديد من المبادرات التي توضح مواقفهم من القضايا الخلافية، وقد كان أبرزها مبادرة 2004م والتي صدرت عن مكتب إرشاد الجماعة، وقد هدفت المبادرة لأمرين أساسين حسب وجهة نظر الكتّاب الأمريكيين:

(*) ويعلق خوان زاراتي وزير الخزانة الأمريكية حول الإخوان المسلمين: إن التعقيدات تكمن في أنهم حركةٌ سياسيّةٌ، كادرٌ اقتصادي، وفي بعض الحالات هم من أنصار "الإرهاب". لهم قدم في عالمنا، وقدم أخرى في عالمٍ معادٍ للولايات المتحدة. ".(فيدينو،2013 : 6).

(**) وفي رسالة كتبها أحد الكتاب الأمريكان إلى المرشد العام إلى الاخوان المسلمين–محمد مهدي عاكف– نصحه فيها بعدم التركيز في الخطاب على محاولة إقناع الأمريكان المعاديين بشدة للإخوان المسلمين، ولا التيار الداعي إلى دمج الإخوان، بل عليه التركيز على الشريحة الواسعة من المفكرين الذين يؤمنون بالديمقراطية والذين يخشون الفكر الراديكالي، المتأملين بان يلعب الإخوان دوراً إيجابياً ولكن متخوفين في ذات الوقت(lynch,2007 : 72).

أولاً– تخوُّف بعض قيادات الإخوان من أن يتم تصنيف الجماعة ضمن المنظمات "الإرهابية" في الولايات المتحدة.

ثانياً– دفع إدارة بوش وأوروبا ليرفعوا صوتهم بالاحتجاج ضد الانتهاكات الإنسانية الممارسة من قبل النظام المصري ضد الجماعة بالطريقة نفسها التي تتبعها الإدارة الأمريكية عندما يتعلق الأمر بنشطاء علمانيين.(Brook,2013: 16)، وعلى الرغم من مساعي جماعة الإخوان المسلمين لكسب الموقف الأمريكي ضد انتهاكات الحكومة المصرية بحق الجماعة في ظل حملة الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين رفضت الدخول في لقاءاتٍ أو حوارٍ مع أيٍّ من المسؤولين الأمريكيين، ففي مقابلةٍ أجريت مع مرشد الجماعة محمد مهدي عاكف عام 2004م أكد عاكف رفض الإخوان المسلمين الدخول في حوارٍ مع الولايات المتحدة، مؤكداً أن الاتصالات يجب أن تتم بين الحكومة المصرية والإدارة الأمريكية، وبالتالي فإن فالإخوان المسلمين لن يدخلوا في حوارٍ مع مسؤولين أمريكيين مع ترحيبه بعقد لقاءاتٍ مع المنظمات الاجتماعية والثقافية ومراكز التفكير الأمريكيّ.(Martini&others,2012 : 55).

وبالتوازي مع رفض الإخوان المسلمين الدخول في حوارٍ مع الولايات المتحدة، فقد استمرت المساعي لكسب الموقف الأمريكيّ ضد انتهاكات النظام المصري بحقهم إلّا أن محاولات الإخوان لدفع الإدارة الأمريكية للمساواة بينهم وبين الناشطين العلمانيين لم تلقَ أي نتيجة، حيث قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في آذار/مارس 2005م بإلغاء زيارة للقاهرة كان من المقرر القيام بها اعتراضاً على اعتقال القوات المصرية للناشط العلماني أيمن نور قائد حزب الغد, كما ذكر الرئيس الأمريكي بوش الابن في أحد خطاباته أيمن نور واصفاً إيّاه بالقائد الذي يسعى للحرية.(لويدسي، 2013: 229)، وفي المقابل كان الموقف الأمريكي مختلفاً إزاء قمع النظام للإخوان المسلمين ففي العام نفسه نظم الإخوان سلسلةً من الاحتجاجات الداعية إلى مزيدٍ من الحريّة والإصلاحات الدستوريّة، فبدأت الحكومة المصرية حملة اعتقالاتٍ واسعة شملت الآلاف من مؤيدي الإخوان المسلمين، ولكن الإدارة الأمريكية رفضت انتقاد النظام المصري وبدلاً من ذلك عبرت عن عدم اتفاقها مع كثيرٍ من مبادئ الإخوان المسلمين، ففي هذه المرحلة كانت الإدارة الأمريكيّة بين خيارين كلاهما سيئ –وفقاً لرؤيتها–بين الإسلاميين من جهة أو الحكومة الاستبدادية من جهةٍ أخرى فلم تشأ الدفع في أيٍّ اتجاه. (Shadi Hamid,2007).

وعلى الرغم من ذلك فقد رأى البعض في خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس" Condoleezza Rice" في الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 2005م خطوةً مقنعةً لمحاولة دمج التيارات الإسلامية في السلطة، حيث قالت رايس: "إن الخشية من الاختيارات الحرة لا يمكن أن

تبرِّر رفض الحرية"، رغم أنه وفي سؤال وجه إليها بعد الخطاب حول وجود اتصالاتٍ بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين قالت رايس: "إن الولايات المتحدة لم تتعاطَ مع الإخوان ولن تفعل ذلك".(Shadi Hamid,2007) وقد علّق الناطق باسم الخارجية الأمريكية "شون مكورماك Sean "McCormack" بعد الخطاب بالقول: "نحن لا نجتمع بالإخوان المسلمين بحد ذاتهم، كما أننا لا نريد أن ندخل الدوامة القائمة حول مدى مشروعيتهم كحزبٍ سياسيٍ في مصر، ولكن كسياسةٍ عامة سنلتقي بجميع البرلمانيين المنتخبين حسب الأصول".(James,29/4/2007). وقد بدا واضحاً من تصريحات المسؤولين الأمريكيين في تلك الفترة أنه لم يوجد في المستويات العليا في الإدارة الأمريكية أي توجُّهٍ فِعليٍّ لدمج التيارات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية.(مركز الكاشف للدراسات، 2006: 31).

اعتماداً على ما تقدم يمكن القول: أن خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قد جسَّد إصرار الإدارة الأمريكية على المضي قدماً في "أجندة الحرية" ومشروع دمقرطة الشرق الأوسط(*)، على الرغم من المخاطر التي قد تستتبع هذه العملية والمتمثلة بعدم الاستقرار أو الصعود النسبي لجماعة الإخوان المسلمين وهي المخاوف التي استغلّها مبارك بشكلٍ مستدام كمبرِّرٍ لعدم تنفيذ إصلاحاتٍ سياسيةٍ حقيقية(**)، ولكن في مقابل الإصرار الأمريكي على مشروع أجندة الحرية فقد بدا واضحاً أنه حتى ذاك الوقت لم يكن لدى الإدارة الأمريكية أيَّ رغبةٍ حقيقيةٍ بدمج جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية، على الرغم من دعوات كثيرٍ من الساسة والكتاب الأمريكيين لدمج الجماعة لتكون جزءاً من المشهد السياسي المصري.

(*) ووفق مفهوم الإدارة الأمريكية فقد جمع مشروع أجندة الحرية إلى حدٍ ما بين أنصار المدرسة الواقعية والمثالية في السياسة الأمريكية، وتقوم المدرسة المثالية على ضرورة إشراك حلفاء الولايات المتحدة في تحمل الأعباء الدولية، ومساعدتهم على نشر القيم الأمريكية مثل الديمقراطية والانتخابات، أما المدرسة الواقعية فترتكز على ضرورة إعلاء شأن المصالح الأمريكية واستخدام القوة الوقائية لتبديد التهديدات المحتملة، وقد رأى المثاليون في أجندة الحرية تحقيقاً لدور أمريكا الذي ينادي به أنصار هذه المدرسة كمنار ضد الاستبداد والقمع، بينما رأى أنصار المدرسة الواقعية أن أجندة الحرية تخدم الأمن القومي الأمريكي، وذلك من خلال إزالة الثقافة الاستبدادية التي تفرّخ "الإرهاب" وتسهل علمية التجنيد لدى التنظيمات الراديكالية. (Yom,2008 : 133).

(**) في جميع زياراته للولايات المتحدة الأمريكية، كان الرئيس المصري السابق حسني مبارك يرد دائماً على طلب المسؤولين الأمريكيين له بضرورة إجراء إصلاحاتٍ سياسية بالقول:" إما أنا أو الإخوان المسلمين". (شرقية، 2012 :1).

وخلاصة القول: إن التوجهات الأمريكية والتي استقرت بعد ترددٍ على تبني أجندة الحرية ونشر الديمقراطية، قد شابها الغموض حول مشاركة الإسلاميين في العملية الديمقراطية وهو ما أدى إلى نشوء ما يعرف بمعضلة الإخوان المسلمين، حيث ذهب بعض المفكرين الأمريكيين إلى ضرورة دمج الإخوان المسلمين في عملية الديمقراطية ليكونوا جزءاً من مواجهة التطرف، وذهب البعض الآخر إلى ضرورة الحفاظ على النظرة التقليدية العدائية تجاه جماعة الإخوان المسلمين باعتبارهم حركةً راديكالية، وقد بقي التيار الداعي إلى الحذر من الإخوان المسلمين التيار الأكثر نفوذاً في إدارة الرئيس بوش الابن، وذلك نظراً لسيطرة المحافظين الجدد على مفاصل إدارة الرئيس بوش، ولكن وفي خضمِّ حاجة الإدارة الأمريكية لأجندة الحرية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط كاستراتيجية وحيدةٍ لمكافحة "التطرف"، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها مضطرةً للتعامل مع احتمالية صعودٍ نسبيٍ للإسلاميّين، وقد تمثّل الوضع الأمثل لدى الإدارة الأمريكية في صعود أكثريةٍ ليبرالية للحكم يشاركها الإسلاميون كجزءٍ بسيطٍ من المشهد السياسي–حيث يمكن ترويضهم–، فيكون الإسلاميون جزءاً من تحالف أوسع مع الأحزاب العلمانية والليبرالية.(Shadi Hamid,2007). وفي ظل احتمالية صعود التيارات العلمانية أو خليطٍ من التيارات العلمانية والإسلامية –في أسوأ الأحوال–، كثفت الإدارة الأمريكية من جهودها لدعم ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وقد أدّى الضغط الأمريكي المتواصل على النظام المصري برئاسة حسني مبارك إلى إجراء سلسلةٍ من الإصلاحات السياسية(*)، حيث سمح نظام الرئيس مبارك في استجابة منهٍ–إلى حد ما– للضغوطات التي مارستها عليه الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ضغوط النخب والشارع المصري بإجراء انتخاباتٍ برلمانية، وقد حادث الرئيس بوش الرئيس مبارك هاتفياً ليحثه على السماح بوجود مراقبين مستقلين لمراقبة سير الانتخابات، وللتخفيف من قبضة النظام على الصحافة والنشاط السياسي، وقد استجاب مبارك للضغوط الأمريكية فسمح بإجراء انتخاباتٍ رئاسيّة لأول مرة في عام 2005م بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية في نفس العام.(James,29/4/2007). وبالتوازي مع ذلك دعت كونداليزا رايس في خطابها الشهير عام 2005م مصر إلى ضمان حرية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ذاك العام.(لويدسي،2013 : 228).

استناداً على ما تقدم يمكن القول: إن السياسة الأمريكيّة قد حاولت معالجة الآثار الكارثيّة لحربها الشاملة على "الإرهاب"، من خلال إطلاق عملية أجندة الحرية أو دمقرطة الشرق الأوسط، وقد

(*) حول جهود الولايات المتحدة في ترقية الديمقراطيّة في مصر إبان عهد الرئيس جورج بوش انظر:
Jeremy M. sharp.(2011). Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy. Congressional Research Service .pp 22-23.

واجهت هذه المساعي معضلة الديمقراطية والتي تتمحور حول المفاضلة بين دعم الديمقراطية ومن ثم تجفيف منابع "الإرهاب"، أو المحافظة على الحلفاء التقليديين، وبالتالي ضمان المحافظة على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، وقد كان لكلٍ من هاتين النظريتين أنصارها، حيث شهد كلٌ منهما صعوداً وهبوطاً من مركز صنع القرار الأمريكي خلال فترتي الرئيس بوش الابن ، ويُلاحظ أن النظرية القائمة على الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة كانت هي السائدة في السنوات الأولى لحكم الرئيس بوش الابن، إلا أن هذه النظرة تغيرت في الفترة الثانية لحكم الرئيس بوش واستقرت الإدارة الأمريكية بعد طول تردد على ضرورة دعم الديمقراطية، وفي خضمِّ الضغط الأمريكي على نظام مبارك من أجل الإصلاحات السياسية ظهر ما عُرف بمعضلة الإسلاميين، حيث رأى بعضُ المفكرين الأمريكيين ضرورة دمج الإسلاميين في العملية السياسية كآليّةٍ لمكافحة "الإرهاب"، لكن التيار الرئيس في الإدارة الأمريكية قد كافح وبقوة هذا التوجه في البداية إلا أنه وجد نفسه مرغماً على التعاطي مع احتمالية صعودٍ نسبيٍّ للإسلاميين حفاظاً على مصداقيّة الولايات المتحدة في دعم الديمقراطيّة وتحسين صورتها في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني – انقلاب الولايات المتحدة على مشروع أجندة الحرية:

في ظل الضغوطات الأمريكية الشديدة والضغوط الداخلية على نظام الرئيس حسني مبارك، عُقدت الانتخابات البرلمانية المصرية عام 2005م، وقد شهدت هذه الانتخابات تقدماً ملحوظاً للإخوان المسلمين، حيث حصلت جماعة الإخوان المسلمين على (88) مقعداً من أصل (401)، أي ما يعادل 20% من مجموع المقاعد، مما أهلهم لأن يكونوا المعارضة الأقوى في البرلمان المصري على الرغم من الإجراءات العنيفة التي قامت بها السلطات المصرية ضد ناخبي الإخوان المسلمين(*). (Bedford, 2015: 145). وقد كان ردُّ الفعل الأمريكيّ على انتهاكات النظام المصري صادماً لجميع الساسة والمفكرين في الشرق الأوسط، ففي حين عرضت أعمال العنف المرتكبة من قبل الحكومة المصريّة على شاشات الفضائيات، قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية

(*) وقد أجريت الجولة الأولى في أجواء مفتوحةٍ نسبياً، فحقّق الإخوان نسبة عاليةً من الأصوات، ثم سارع النظام المصري لاستخدام القمع والقوة بشكلٍ مفرطٍ في الجولتين الثانية والثالثة. ففي الجولة الثانية قامت قوات الأمن المصرية بمنع الوصول إلى مناطق التصويت التي يمتلك الإخوان فيها ثقلاً انتخابيّاً ، وفي الجولة الثالثة من الانتخابات وعلى الرغم من حضور المئات من المراقبين الأمريكان قامت قوات الأمن المركزيّ باعتقال النشطاء المعارضين وإغلاق صناديق الاقتراع بالقوة، وقد حصدت أعمال العنف المرتكبة من قبل الأمن المصري حياة 14 شخصاً، كما قمع النظام المصري النشطاء العلمانيين من مناصري حزب الغد بقيادة أيمن نور وحزب التجمع اليساري واللذين صُممت أجندة دعم الديمقراطية بالشرق الأوسط لتمكينهم قدر المستطاع.(James,29/4/2007).

شون مكورماك "Sean McCormack": " نحن لم نستقبل حتى هذه اللحظة، أي دلائل أو مؤشرات بأن الحكومة المصرية غير مهتمة بإتمام عمليةٍ انتخابيّةٍ سلميةٍ وحرةٍ وعادلة.(Shadi Hamid,2007). وتُشيرُ التصريحات الأمريكية إلى حجم الصدمة التي أصابت إدارة بوش بسبب كسب الإخوان لخُمسِ المقاعد في الانتخابات البرلمانية المصرية، وهو ما يفوق بكثير عدد المقاعد التي كسبها النشطاء العلمانيون المدعومون من قبل الولايات المتحدة.(Sean,2008 : 134)، وقد أشار "خيرت الشاطر" النائب الأول لجماعة الإخوان في مقال له نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005م إلى الصمت الأمريكي بالقول: "إن قمع وعنف السلطات المصرية ضد مؤيدي الإخوان المسلمين في الجولة الثانية والثالثة من الانتخابات التشريعية، كان مدعوماً من قبل الدول الأكثر قوّةً في العالم" في إشارةٍ إلى الولايات المتحدة.(El-Shatir,23/11/2005).

وقد شكّلت انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر-ديسمبر 2005م نقطةً مفصليةً في عملية الإصلاح السياسي في مصر، فبعد النجاح اللافت للإخوان المسلمين في الانتخابات تراجع النظام المصريّ عن مسار الإصلاح الذي كان قد بدأه على استحياء. (مجموعات الأزمات الدولية، 2008: 1). حيث خشي نظام مبارك من تمدّد نفوذ الإخوان، ففرض عدداً من التعديلات الدستورية أدت إلى وأد الحياة السياسية، وزيادة حالة الانغلاق السياسيّ في مصر، وذلك بهدف تحجيم قدرة الإخوان على المشاركة في الانتخابات(*).(Bedford,2015 : 145). ولم يكن للإدارة الأمريكية أي موقف يُذكر من تزايد القمع ضد الإخوان المسلمين، بل على العكس من ذلك فقد خفّفت الولايات المتحدة من حدة خطابها المتعلق بالإصلاحات السياسية بعد الفوز النسبي للإخوان المسلمين في عام 2005م، وهو ما أكد أن أولوية الاستقرار والمصالح لازالت تحكم العلاقات الأمريكية المصرية على حساب دعم الديمقراطية، وقد أدى ذلك إلى تآكل مشروعيّة جهود الولايات المتحدة لدعم الديمقراطيّة.(Snider,Faris, 2011: 53).

(*) بعد النجاح الذي حققه الإخوان في الانتخابات شعر النظام المصري بالقلق حيال ذلك، فعمد إلى طمس حركة الإخوان وقد استغل عرضاً جامعيّاً قام به طلاب الإخوان في جامعة الأزهر لبعض الفنون القتالية حيث صوّره إعلام النظام على أنه أعمال ميلشيا، واستغل النظام الفرصة ليقوم بحمل واسعة ضد الإخوان شملت مصادرة العقارات المالية وتجميد الحسابات المصرية، واعتقال أكثر من ألف من أعضاء الإخوان، وأكثر من ثلث مكتب الإرشاد، وفي فبراير 2006 أحيل نائب مرشد الجماعة خيرت الشاطر إلى المحكمة العسكرية ومعه عدد من قيادات الإخوان، ثم أجرى النظام التعديلات الدستورية والتي حرص من خلالها على منع مشاركة الإخوان في الحياة السياسة مرةً أخرى وعلى وجه الخصوص المادة الخامسة من الدستور التي نصت على منع أي نشاط سياسي على خلفية دينية وتم الاستفتاء على هذه التعديلات في ظل قمع النظام وحالات التزوير. (Lynch,2007 : 4).

وعلى الرغم من ذلك لم تقلع الولايات المتحدة عن دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط بعد الصعود النسبي للإخوان في مصر، وإن كانت قد أصبحت أكثر حذراً في جهود الترويج للديمقراطية وأكثر ميلاً للدفاع عن الناشطين العلمانيين(*) مع الصمت على الانتهاكات ضد الإخوان المسلمين، فقد أكّدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرها الرئيس جورج بوش في مارس/آذار 2006م على أهمية الديمقراطية كوسيلة لمكافحة "الإرهاب"، حيث جاء فيها: "إن تشجيع الديمقراطيّة هي الطريقة الأكثر فاعلية على المدى الطويل لتعزيز الاستقرار الدولي, وتخفيف الصراعات الإقليميّة, ومكافحة "الإرهاب" والتطرُّف المساند له". (The White House,2006 : 3). كما أكدت الوثيقة ذاتها مراراً وتكراراً على أهمية وضرورة كسب حرب الأفكار–والتي ترتكز على تشجيع الديمقراطية والانفتاح السياسي– بالتوازي مع الحرب العسكرية للتغلب على "الإرهاب"، مؤكدةً على أن الفوز بحرب الأفكار هو الأساس لنجاحٍ بعيد المدى في الحرب ضد "الإرهاب". (عمر، وسنجر، 2007: 2).

وفي الوقت نفسه أشارت الوثيقة إلى أن الانتخابات على الرغم من أهميتها كوسيلةٍ لتفعيل الديمقراطية، إلا أنها ليست كافيةً وحدها بل يجب أن تدعم بقيم أخرى، حيث إن التزام الأشخاص والأحزاب بالانتخابات يجب أن يتضمن التزامهم بالمساواة بين المواطنين والمحافظة على حقوق الأقليّة والحريّة المدنيّة والتحول الديمقراطيّ.(The White House,2006 : 5).

وبناءً عليه يمكن القول : إن الولايات المتحدة قد خفّفت من حدة انتقاداتها الموجهة للنظام المصري بشأن الإصلاحات الداخلية – وذلك بعد المكاسب الانتخابية التي حققها الإخوان المسلمون – محاولةً تقنين هذه الإصلاحات بالكيفية التي تجعل نتائجها تصب لصالح التيارات الليبرالية دون الإسلامية، وقد تمثّل ذلك في صمتها على الانتهاكات التي شهدتها العملية الانتخابية في مصر ضد الإخوان المسلمين، وهو ما أضرّ كثيراً بمصداقية الولايات المتحدة ومشروعها لنشر الديمقراطيّة في الشرق الأوسط.

استمرت جهود الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية بعد الانتخابات المصرية وصعود جماعة الإخوان المسلمين، وإن بدت هذه الجهود أكثر تحيزاً وانتقائيةً، وفي ظلّ استمرار جهودها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ضغطت الولايات المتحدة في سبيل إجراء انتخاباتٍ برلمانيةٍ في

(*) ألغت الإدارة الأميركية المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة مع مصر في أوائل العام (2006م) للتعبير عن استيائها بشأن انتهاكات حقوق الانسان، ومارست الضغط على الرئيس حسني مبارك لإطلاق سراح المرشح الرئاسي السابق أيمن نور (مارينا، 2008 : 2).

الأراضي الفلسطينية وتم عقد الانتخابات في الأراضي الفلسطينية في تاريخ 25 كانون ثاني/ يناير (2006م) وقد شهدت هذه الانتخابات فوزاً ساحقاً لحركة المقاومة الإسلامية حماس(*) حيث حصلت قائمة التغيير والإصلاح التابعة لها على (74) مقعداً من أصل (132) مجمل عدد المقاعد في المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ (الدجني، 2010: 84).

ورغم إشادة الولايات المتحدة ممثّلةً برئيسها جورج بوش الابن بالديمقراطيّة الفلسطينيّة(**) إلا أن ردّها على فوز حركة حماس كان قاسياً، فقد رفضت الإدارة الأمريكية الاعتراف بحركة حماس كممثلٍ عن الشعب الفلسطيني، كما رفض الرئيس بوش النظر لحركة حماس كشريكٍ في علمية السلام مالم تتخلَ عن "العنف"، وتعترف بحق "إسرائيل" في الوجود، ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك، بل بدأت بإعادة النظر في مسألة المساعدات الأمريكية التي تقدمها واشنطن للسلطة الفلسطينيّة والتي قُدرت عام (2006م) ب(234) مليون دولار(***). (أبو الطرابيش، 2008: 114). كما انتقدت الولايات المتحدة توجّهات بعض الدول الغربية للتعامل مع حكومةٍ فلسطينيّةٍ تقودها حماس بدعوى أن ذلك قد يهدد أمن "إسرائيل"(****). (Sean,2008 : 138). وقد شكّل موقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات الفلسطينية انقلاباً أمريكياً كاملاً على مشروع أجندة الحرية في الشرق الأوسط وفكرة دمج تيار الإسلام السياسي في الحياة السياسية.

ومن المُلاحظ أن ردَّة فعل الولايات المتحدة تجاه نجاح الإخوان المسلمين كانت أقل حدةً من ردة فعلها تجاه فوز حماس (مارينا، 2008: 4). حيث كان بإمكان إدارة بوش التعامل مع الإخوان

(*) للمزيد حول نتائج انتخابات 2006 في فلسطين انظر موقع لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين. على الرابط التالي: https://www.elections.ps/ar/tabid/587/language/en-US/Default.aspx

(**) وعملياً لم يكن لحركة حماس أن تشارك فعلياً في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية، وتحديداً في القدس المحتلة، لولا الضغط الأميركي على "إسرائيل".(أبو ارشيد،2014 : 14).

(***) للمزيد حول الموقف الأمريكي من فوز حركة حماس انظر بلال الحسن : "سياسة التجويع الأمريكية للفلسطينيين وكيفية الرد عليها"، صحيفة الشرق الأوسط 2006/5/21. انظر أيضاً: دراسة عبد الحي علي قاسم. (2009).السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس (2000–2009). مكتبة مدبولي : القاهرة. ص126 انظر كذلك توفيق المديني: " حركة حماس من المقاومة إلى السلطة، مجلة حوار العرب، العدد 16، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، مارس 2006, ص18.

(****) للمزيد حول مساعي الولايات المتحدة لحصار حركة وحكومة حماس بعد الانتخابات التشريعية انظر أحمد، الوادية.(2009). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2008. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر : غزة.

المسلمين كجزءٍ من المشهد السياسي في مصر–دون الوصول للسلطة–، ولكن كان من الصعب الموافقة على إمكانية وصول حركة حماس التابعة للإخوان المسلمين على رأس الحكم في الأراضي الفلسطينية، وهي الجماعة المصنّفة ضمن الحركات "الإرهابية" من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وقد كان رفض الولايات المتحدة لنتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية لعام (2006م) بمثابة النهاية المأساوية لعملية "أجندة الحرية".(*) (Shadi Hamid,2007). فبعد وصول حركة حماس لسدة الحكم، أوقفت الإدارة الأمريكية جهودها لنشر الديمقراطية وانقلبت عليها، وهو ما أكّد مخاوف المفكّرين العرب الذين رأوا في سياسة دمقرطة الشرق الأوسط غطاءً للسياسة الأمريكية القديمة دون تغييرٍ جوهري.(Brook,2013 : 16)، وذلك بعد أن كشف فوز حماس بأغلبيةٍ كبيرة –وكيفية تعاطي الإدارة الأمريكية معها– نوايا تيار المحافظين الجدد، الذي راهن على أن دمقرطة الشرق الأوسط ستؤسس بالأغلبية الشعبية لمصلحة التيارات العلمانية والليبرالية، مع نسبةٍ معقولة من الإسلاميين لـ"ترويضهم وعقلنتهم.(أبو ارشيد، 2014: 14). وعليه فقد بدا واضحاً أن إدارة الرئيس بوش تبحث عن ديمقراطيّةٍ انتقائيّةٍ تساعد على صعود أطرافٍ معينة دون غيرها.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة في المناداة بالديمقراطية في الخطابات العامة، و لم يكن بوش أكثر بلاغةً في تبنية الحرية والديمقراطية مما كان عليه عندما ألقى خطابه في مؤتمرٍ جمع المعارضين ونشطاء من عدة بلدان في براغ في 5 حزيران/يونيو2007م حيث أكد على أن الديمقراطية هي أقوى سلاحٍ للكفاح ضد التطرُّف(**). كما أكّد فيه أن سياسة التسامح مع الطغيان فشلٌ أخلاقي، ويُلاحَظ أن خطاب بوش قد كان مخالفاً لوقائع السياسية الأمريكية في المنطقة حيث أُستبدلت أولوية دمقرطة الشرق الأوسط بأولوية استقراره، وقد علق سعد الدين إبراهيم –الناشط المصري ومدير مؤسسة ابن خلدون– على خطاب بوش قائلاً: "أشعر بخيبة أمل وغدر بوش، فلقد غرّر به الرئيس المصريّ مبارك حيث تمكّن من بثِّ الرعب في قلبه من تهديد الإسلاميين".(دايموند، 2014: 511).

ويّتضح من ذلك أن أولوية الاستقرار قد عادت لتُغيِّب أولوية الدعوة إلى ديمقراطيةٍ بدت نتائجها بعيدةً عن تطلعات الولايات المتحدة، ففي سنواتٍ معدودة انقلبت الولايات المتحدة على وعودها

(*) للمزيد حول تأثير فوز حركة حماس على عملية أجندة الحرية انظر (لويدسي،2013 : 231). انظر أيضاً (عبد العاطي، 2008 : 7). انظر أيضاً .(ايتاوي،2008 : 3)

(**) وقد ذكر الرئيس بوش في ذات الخطاب الناشط العلماني أيمن نور كأحد المعارضين الذين لا يستطيعون الالتحاق بالعالم الحر لأنه يسجن ظلماً، وكانت تلك أول مرة يذكر فيها الرئيس الأمريكي أحد المعارضين المصريين في خطاباته.(Jeremy,2011:19).

بتشجيع الديمقراطية، وعادت إلى سياساتها القديمة القائمة على دعم حلفائها الدكتاتورين في المنطقة وعلى رأسهم نظام الرئيس مبارك في مصر. (Sean,2008 : 135).

وقد تجلّى انقلاب الولايات المتحدة على عملية أجندة الحرية في ردود فعلها على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام المصري ضد أعضاء الإخوان المسلمين في الانتخابات المصرية التي عقدت في نيسان/أبريل 2008م(*)، فبعد أن اعتقلت قوات الأمن المصري المئات من أعضاء الجماعة، ومنعت أعداداً أكبر منهم من التسجيل كمرشحين، كان التعليق الوحيد لوزارة الخارجية الأميركيّة: "إنه يتوجب على مصر أن تنفذ عمليّة الإصلاح بالوتيرة التي تناسبها".(مارينا، 2008: 4).

وتأسيساً على ما سبق، يمكننا القول: إن الولايات المتحدة قد تخلّت عن مشروع "أجندة الحرية" والإصلاح السياسي بعد أن أثبتت نتائج الانتخابات في مصر والأراضي الفلسطينية أن الانفتاح الديمقراطي في العالم العربي قد لا يدعم النخب العلمانية التي سعت الإدارة إلى مساندتها من خلال الإصلاح الديمقراطي، بل قد تؤدّي إلى صعود بل وسيطرة الإخوان المسلمين في العالم العربي، وعليه بدا واضحاً أن الإدارة الأمريكية ترفض دعم أيّ إصلاحاتٍ ديمقراطيّة قد تؤدي إلى سيطرة الإخوان المسلمين على الحكم.

وفي ظل الموقف الأمريكي من الانتخابات البرلمانية في الأراضي الفلسطينية وصعود حركة حماس سادت حالةٌ من الإحباط لدى الإخوان المسلمين، وبدأ يُثار التساؤل لدى الإخوان حول مدى فاعلية المشاركة في الحياة السياسية، حيث رأى بعض الإخوان أن التجربة الفلسطينية قد مثّلت برهاناً دامغاً على عدم سماح الولايات المتحدة بصعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم.(lynch, 2007: 71).

ومع تزايد الصمت الأمريكي تجاه تصاعد قمع النظام المصري لجماعة الإخوان المسلمين، ساد اعتقادٌ لدى قيادات الجماعة بأن الولايات المتحدة تردد شعاراتٍ لدغدغة أحلام الجماهير العربية والإسلامية المتعطشة للحرية والديمقراطية، لتحسين صورتها أمام هذه الشعوب، دون تغييرٍ حقيقيٍّ في سياستها على أرض الواقع .(مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2006: 24). وقد حال ذلك دون ثقة الشارع العربي بالخطاب الأميركي بشأن الديمقراطيّة، ففي استطلاعٍ للرأي أجرته جامعة ميرلاند في أيلول/سبتمبر 2009م أكدت نتائج الاستطلاع أن 70% ممن شملهم

(*) فاز النظام المصري بنسبة 98% من أصوات الناخبين بعد قمع كافة أطياف المعارضة.(أوتاوي، 2008 : 4).

الاستطلاع، متشكّكون في صدق نوايا الولايات المتحدة من تعميم الديمقراطية، وأرجعوا دوافعها من مشروع "أجندة الحرية" إلى طموحها لتحقيق السيطرة الإقليميّة.(بشارة، 2013: 3-4). وهو ما يعني فشل الولايات المتحدة في تطبيق مشروع أجندة الحرية، وبالتالي خسارتها لمعركة الأفكار ضد التنظيمات الراديكالية.

وخلاصة القول: أن الاستراتيجية الأمريكية التي قامت على أمل وصول تيارٍ واسعٍ من العلمانيين يشاركه نسبة قليلة من الإسلاميّين للحكم (بهدف عقلنتهم) قد اهتزّت في الانتخابات المصرية لعام 2005م، حيث اقترب الإخوان من حصد الأغلبية لولا تدخل النظام المصري واستخدامه القوّة المفرطة لمنع ذلك، الأمر الذي دُعم بصمت الولايات المتحدة، ولكنها -نظراً لحاجتها لأسباب عدة لدمقرطة الشرق الأوسط - سعت لاستكمال استراتيجيتها، فضغطت بهدف إجراء انتخابات تشريعيّة في فلسطين عام 2006م والتي شهدت صعود حركة حماس بأغلبيةٍ ساحقة، وهو ما أدى إلى انتكاص الولايات المتحدة بشكلٍ كاملٍ على استراتيجية "أجندة الحرية" ومشروع دمقرطة الشرق الأوسط، وقد أدى انسلاخ الولايات المتحدة من تعهداتها بدعم الديمقراطية والعودة لسياسة عزل الحركات الإسلامية المعتدلة، إلى زيادة حالة الغضب والكراهية لدى الشارع العربي ضد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وهو ما انعكس في صعود التيارات الراديكالية في المنطقة بشكلٍ عام وفي العراق على وجه التحديد.

المطلب الثالث - دعوات أمريكيّة للحوار مع الإخوان المسلمين:

بعد خسارة الولايات المتحدة لحرب الأفكار في العالم العربي، وارتفاع نفوذ التيارات الراديكالية في المنطقة نتيجةً لفشل جهود الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية، ارتفعت حدة النقاش في الولايات المتحدة حول الإخوان المسلمين، واشتد الخلاف بين تيارين أحدهما "تيار الإدماج" الذي يرى في الإخوان حركةً معتدلة وشريكاً محتملاً لترويج الديمقراطية ومكافحة الفكر الراديكالي، وتيار آخر "التيار التقليدي"(*) يرى أن نهج الإخوان يشجّع التطرف والراديكالية، كما يرى في تبني الإخوان للديمقراطية والسلمية مجرد خداعٍ يهدف إلى تضليل الرأي العام والمفكرين الأمريكيين، وعليه فإن الإخوان المسلمين عدوٌّ يتوجب على الولايات المتحدة محاربته (lynch,2007 : 70).

(*) للمزيد حول اختلاف المفكرين الأمريكان حول راديكاليّة أو اعتدال الإخوان المسلمين انظر:
Lynch, Marc.(2007).To : Mohamed Mahdi Akef Supreme Guide Muslim Brotherhood : How to Talk to America. The FP Memo. P73-74

وعلى الرغم من رجحان كفة التيار التقليدي المعادي للإخوان بين المفكرين والساسة الامريكيين إلا أن هناك أسباباً عدة أدت إلى زيادة نفوذ التيار الداعي إلى الدخول في حوار مع الإخوان المسلمين في مصر ومن أهم هذه الأسباب:

1- تصاعد قوة ونفوذ التيارات الراديكالية بسبب حروب الولايات المتحدة على العالمين العربي والإسلامي.

2- بروز حقيقة ثقل الإخوان المسلمين في الشارع المصري من خلال انتخابات 2005م(*).

3- تزايد حدة الكراهيّة والعنف الموجه ضد الولايات المتحدة(**) بعد فشل مشروع أجندة الحرية.

وهو ما دفع العديد من الساسة والمفكرين الأمريكيين إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الرئيس بوش بهدف فتح قنوات لمخاطبة الإسلاميين الذين يمثلون نبض الشارع العربي -ويملكون نفوذاً وامتداداتٍ قويّةً في البلدان الإسلامية والعربية- بعد أن أدرك هؤلاء أن موجات العداء والكراهية تجاه الولايات المتحدة في ازدياد، وأن ليس هناك في العالمين العربي والإسلامي من يشتري شعاراتهم الزائفة حول الديمقراطية (يوسف، 2005 : 75).

وقد تمثّل صعود هذا التيار في ظهور سلسلةٍ من المقالات والكتابات(***) في الفترة ما بين عامي (2006-2008م) في المجلات الأمريكية "الأكثر رواجاً"، دعت في مجملها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الدخول في حوارٍ مع جماعة الإخوان المسلمين، كما تلاها العديد من المقالات والكتابات المماثلة في السنوات القليلة اللاحقة، وقد ارتكز الكتاب والمفكرون الأمريكيين في دعوتهم لإدارة بوش الابن بضرورة الدخول في حوارٍ مع الإخوان المسلمين إلى أربعة مبررات رئيسة وهي كالتالي:

(*) بعد انتخابات 2005 سعت الولايات المتحدة بقوة للتواصل مع الإخوان المسلمين في البرلمان المصري وهو ما يتوافق مع موقف الجماعة المسبق القائم على ضرورة أن يتم التواصل عبر المؤسسات الحكومية الرسمية وليس مع الجماعة. (Martini&others,2012 : 55).

(**) في عام 2007 بعثت إدارة بوش بعشرين ألف جندي إضافي إلى العراق في محاولة لقمع النضال هناك دون جدوى، كما تصاعدت هجمات حركة طالبان في أفغانستان في نفس الفترة الزمنية وهو ما أدى إلى إثقال كاهل الجيش الأمريكي. (Lindsay,2011 : 770).

(***) للمزيد حول دعوات المفكرين الأمريكان للحوار مع الإخوان انظر : الإخوان وأمريكا من الإقصاء إلى الحوار(مرحلة التفاهم والحوار). العنوان الرئيس "الموقف الغربي من الإخوان المسلمين.. مراحل وتحولات" ويكبيديا الإخوان المسلمون متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/nu8dY

أولاً – المذهب العملي.
ثانياً – تبني الديمقراطية والتحولات التي شهدتها الجماعة.
ثالثاً – المصلحة الوطنية الأمريكية.
رابعاً – دفع الجماعة نحو الاعتدال.

أولاً – المذهب العملي :

يدعو أنصار هذا المذهب إلى ضرورة التعاطي مع الوقائع على الأرض والتي أظهرت مدى نفوذ وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الشارع المصري من خلال الانتخابات البرلمانية عام 2005م، وهو ما دفع بعض الكتّاب الأمريكيين إلى المجادلة بضرورة دمج الإخوان المسلمين في العملية السياسية كونهم يمثلون الأكثرية الساحقة في الشارع العربي، ونظراً لما يمتلكونه من قواعد شعبية وقدرة على التعبئة، مطالبين الإدارة الأمريكية بالتعاطي مع الواقع بل والاستفادة من ثقل الإخوان المسلمين للضغط على الأنظمة العربية لتحقيق الإصلاح السياسي، مؤكدين أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاستمرار في إقناع ذاتها أنها تستطيع بناء أحزاب علمانيةٍ من لا شيء ثم إيجاد من يقودهم للفوز في الانتخابات.(ShadiHamid,2007)، وذلك في ظل عدم قدرة التنظيمات الليبرالية على التعبئة والحشد في الشارع العربي، وعليه تبقى الحركات الإسلامية ذات الخلفية الإخوانية هي الأكثر قدرةً وديمومةً في العالم العربي مقارنة مع القوى الأخرى.

(Brown & others,2006 : 17)

لذا فمن المستحيل أن تدفع الولايات المتحدة في اتجاه أي تحولٍ ديمقراطي ذو مصداقية في ظل استبعاد الإسلاميين، حيث إن عدم دمج الإخوان المسلمين سيقصي شريحةً واسعةً جداً من الناخبين، لا يمكن أن يتم الإصلاح السياسي الفعّال في المنطقة دون مشاركتهم.

.(Malley&Satloff,2005)

إضافةً إلى ذلك رأى بعض الكتاب الأمريكيين أن الوقائع على الأرض تؤكد حتميّة وصول الإسلاميين إلى السلطة شاءت أمريكا ذلك أم أبت عاجلاً أو آجلاً، حيث وصلوا للسلطة في تركيا، العراق، وفلسطين وغيرها ويجب على الولايات المتحدة أن تفتح قنوات اتصالٍ مع الإخوان المسلمين قبل وصولهم للسلطة، لأن التعامل معهم بعد الوصول للسلطة لن يكون ذا جدوى.

(Shadi Hamid,2007)

وعليه يمكن القول: إن تياراً واسعاً من المفكرين والساسة الأمريكيين قد دعا إلى التعامل مع الإخوان المسلمين من منطلق الواقعية، ونظراً لما يمثله الإخوان من ثقلٍ في الشارع العربي يمكن

للولايات المتحدة استغلاله في ممارسة الضغوط على الأنظمة الحاكمة لدفعها أكثر في اتجاه الإصلاح السياسي، وقد عزّز هذا الرأي توقعاتُ المفكرين الأمريكيين باحتمالية تصاعد نفوذ الإخوان في المستقبل وإمكانية وصولهم للسلطة.

ثانياً- تبني العمل الديمقراطي والتحولات الداخلية:

دعا العديد من الكتّاب والمفكرين الأمريكيين الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الدخول في حوارٍ مع الإخوان المسلمين بدعوى تبني الإخوان للعملية الديمقراطية، فمن وجهة نظر القائلين بهذا الرأي أصبحت المشاركة السياسة والمشاركة في العملية الانتخابية -على وجه التحديد- أولويّةً بالنسبة للإخوان المسلمين في مصر، بل أصبح الإخوان من أكثر المدافعين عن الديمقراطية.

(Brown & others ,2006 : 5)

وذهب أنصار هذا التيار إلى القول بأن جماعة الإخوان المسلمين قد اعتنقت العمل الديمقراطي عن اقتناع، وذلك من خلال ربطه بالمفاهيم الإسلامية، حيث وجد الإخوان أن المبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية تتناسب مع توجهاتهم الهادفة إلى أسلمة المجتمع ببطءٍ وتدرج(*).

(Leiken,Brook,2007 : 4)

وعلى الصعيد الأيديولوجي لا يرى الإخوان المسلمون مشكلةً في المشاركة بالعملية السياسية وقبول الآليات الديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك فإن الإخوان قد شاركوا في الحياة السياسية في مصر في ظل ظروف تمنع وصولهم لسدة الحكم، وهو ما يشير إلى تبني الجماعة للديمقراطية كمبدأ وليس كوسيلةٍ للوصول للحكم.(أوتاوي وحمزاوي، 2008 : 7).

كما استدل أنصار هذا التيار بأداء جماعة الاخوان المسلمين في البرلمان المصري بعد انتخابات 2005م لتدعيم رؤيتهم، مؤكّدين أن أعضاء الإخوان في البرلمان قد شاركوا القضاة والمفكرين الليبراليين والنشطاء العلمانيين في الدعوة إلى زيادة الحرية السياسية، وابتعدوا عن القضايا الدينية والفكرية، وركزوا على العمل السياسي المشترك، وقد احترم أعضاء الإخوان في الكتلة البرلمانية العمل الديمقراطي أكثر مما فعل نوّاب الحزب الحاكم نفسه.(James,29/4/2007).

(*) للمزيد حول وجهات النظر الأمريكية حول مدى التزام الإخوان المسلمين بالعمل الديمقراطي انظر أيضاً (أبو ارشيد،2014 : 10). انظر أيضاً (غلوم،2006 : 4). (التمان،2009 : 52). انظر كذلك : مارينا أوتاوي، عمر حمزاوي، ناثان براون.(2007). التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها : جماعة الإخوان المسلمين .مركز كارنيغي للدراسات.

وقد رأى أنصار هذا التيار في تبني جماعة الإخوان المسلمين للعمل الديمقراطي –وهو أهم وأسمى القيم التي تنادي بها الولايات المتحدة– محفّزاً للإدارة الأمريكية للدخول في حوارٍ مع الإخوان المسلمين.

وبالإضافة إلى تبني العمل الديمقراطي يرى أنصار هذا التيار أن جماعة الإخوان المسلمين قد شهدت الكثير من التحولات الداخلية نحو مزيدٍ من الانفتاح والعمل السياسيّ، فقد أصدرت جماعة الإخوان المسلمين العديد من وثائق الإصلاح، ففي عام (1994–1995م) أطلقت الجماعة عدة وثائق– أعلنت من خلالها إيمانها بالتعددية السياسية وتوزان السلطات ونبذ العنف–، بالإضافة إلى العديد من مبادرات الإصلاح التي أطلقها الإخوان حديثا.(Shadi Hamid,2007). والتي كان أبرزها مبادرة الإصلاح التي أعدها الإخوان في 3 آذار/مارس (2004م)(*)حيث ساندت هذه المبادرة النظام الجمهوري، الدستوري، البرلماني، والديمقراطي لكن "في ضوء مبادئ الإسلام". كما أكدت هذه المبادرة على: الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحدٍ أو حزبٍ أو جماعةٍ أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلّا استمداداً من الإرادة الشعبيّة الحرّة. (التمان, 2009: 26)، وبناءً على ذلك فقد أكد أنصار هذا التيار أن الإخوان المسلمين قد شهدوا ثورةً فكريةً يمكن ملاحظتها في مقالات الإخوان وسلوكهم وتطور مواقفهم نحو العديد من القضايا الخلافية.(**) (Brown & others, 2006: 4). والتي عرفت فيما بعد لدى المفكرين الأمريكيين باسم "المناطق الرمادية"(***).

(*) كذلك أصدر الإخوان المسلمون وثيقة عام 2007 والتي أثارت الكثير من الجدل من قبل المعارضين وحتى من قبل التيار الأكثر اعتدالاً داخل الجماعة، وقد دعت الوثيقة إلى انشاء مجلسٍ من العلماء يتم استشارتهم من قبل الرئيس أو المشرعين قبل إصدار القوانين. .(Jeremy,2011: 21).

(**) للمزيد حول التزام الإخوان المسلمين بالديمقراطية والعمل السياسي انظر (Carnegie,2006 : 13).

(***) "المناطق الرمادية" : وهي القضايا التي اختلف الكتاب الأمريكان حول موقف الإخوان المسلمين منها (مثل... التعددية السياسية والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات الدينية).(التمان,2009 : 7).
للمزيد حول الخلاف حول ما عرف بالمناطق الرمادية انظر أتاوى، مارينا. حمزاوي، عمر.(2008). الإسلاميون في السياسة : ديناميكيات المشاركة. برنامج الشرق الأوسط. العدد(98). مركز كارينغي للسلام الدولي : بيروت. ص "8–16". انظر أيضاً مارينا أوتاوي. عمر حمزاوي.(2007). التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها : جماعة الإخوان المسلمين .مركز كارنيغي للدراسات. انظر كذلك:
Lynch, Marc.(2008). The Brotherhood's Dilemma. Grown Center for Middle East .Studies. Brandies University : U.S.A. p 7–8

وعليه ووفق رؤية هذا التيار فإن جماعة الإخوان المسلمين ليسوا الحليف الأمثل للولايات المتحدة في محاربة الأنظمة الاستبدادية، ولا يقارنون بالأحزاب العلمانية، ولكن تبنّيهم للديمقراطية والإصلاحات السياسية في ظل انتشارهم وقدرتهم على التعبئة والتأثير على الواقع، بالإضافة إلى تطور موقفهم تجاه العديد من القضايا قد جعل منهم الحليف الوحيد المتاح أمام الولايات المتحدة في عملية دمقرطة الشرق الأوسط.

ثالثاً – المصلحة الوطنية الأمريكية :

يجمع المحللون السياسيون في الولايات المتحدة على أن المدخل للعملية السياسية يتمثل في رفض العنف، لذا فإن من حق أي جماعةٍ أو حزبٍ سياسي يرفض العنف أن يمتلك حرية المشاركة في الحياة السياسية، وقد رأى العديد من المحللين والساسة الأمريكيين أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد تبرأت من سياستها السابقة القائمة على استخدام العنف.(Jeremy,2011: 20). وأن جميع الحركات التابعة للإخوان المسلمين –باستثناء حركة حماس نظراً للواقع التي تعيشه– وعلى رأسهم مكتب الإرشاد في مصر قد رفضت العنف بكل أشكاله، وإن كان بعض الجهاديين قد قضوا فترة في الإخوان المسلمين ثم غادروا إلى جماعاتٍ أخرى جهادية بسبب الالتزام الصارم للجماعة بعدم العنف[*].(Shadi Hamid,2007). وقد أكد الإخوان تمايزهم –من وجهة نظر تيار الإدماج– عن الجماعات الراديكالية التي تتبني المنهج الثوري وبخاصةٍ أثناء موجة العنف التي قادتها الجماعة الإسلامية في تسعينيات القرن العشرين في مصر، حيث اتخذ الإخوان موقفاً رافضاً للعنف مستندين في موقفهم إلى كتاب "دعاة لا قضاة" الذي كتبه مرشدهم العام السابق حسن الهضيبي للرد على أفكار سيد قطب القائمة على استخدام العنف، ويُعتبر هذا الكتاب من وجهة نظر أنصار هذا التيار وثيقة نصيّة تؤكد اعتدال الإخوان وابتعادهم عن منهج العنف.
(Lynch,2008 : 6–7)

كما يرى أنصار هذا التيار أن الحركات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر تتطلع إلى دورٍ سياسي في بلدانها دون التحدث عن أهداف ثورية، بالإضافة إلى سعيها إلى إحداث تغيير في المجتمعات وجعلها أكثر إسلاميةً بشكل تدريجي بدءاً من القاعدة المجتمعية ودون استخدام العنف. (ويتس، 2008 : 3)، لذا يرى هؤلاء أن جماعة الإخوان المسلمين تعمل من خلال منهجها الفكري علي إبعاد الشباب المسلم عن مسارات العنف، وتقودهم بدل ذلك نحو النشاطات السياسية والعمل الخيريّ.(Leiken,Brook,2007 : 6)، ونظراً لموقف الجماعة الرافض لاستخدام العنف نادى تيارٌ من الساسة والمفكرين في الولايات المتحدة –بعد فشل الحرب على "الإرهاب"

(*) للمزيد حول موقف الجماعة من العنف انظر أيضاً (لويدسي، 2013: 158).

وتصاعد نفوذ التيارات الراديكالية التي تتبنى العنف– بضرورة إدماج الإخوان المسلمين في العمل السياسي ليس من منطلق أنهم ديمقراطيون أو غير ديمقراطيين بل كونهم يرفضون العنف كمنهجٍ للتغيير، وبذلك يمكن لدمجهم في الحياة السياسية أن يساعد على الحد من نفوذ التيارات الراديكالية التي تنتهج العنف مثل تنظيم القاعدة.(Brook,2013 : 18).

وقد أصبحت مكافحة التيار الراديكالي المؤمن بالعنف والعمل الثوري أحد أهم الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش، وعليه –ووفقاً لرؤية أنصار هذا التيار– فإن مكافحة وعزل هذا الفكر يشكّل أحد الأهداف المشتركة بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة.(lynch,2007 : 71)، ولذلك توجّب على الإدارة الأمريكية السعي إلى إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية.

وعلى النقيض من ذلك فإن عزل الجماعة سيؤدي إلى نتائج عكسية، حيث إن اتباع الإدارة الأمريكية لسياسة خارجية معارضة للطموح والحماس الديمقراطي للأحزاب الإسلامية المعتدلة– وعلى رأسها الإخوان المسلمون–، سيؤدي إلى صعود التيارات الراديكالية ومن ثم زيادة التطرف و"الإرهاب" الموجه ضد الولايات المتحدة.(برايس،2009 : 5).

رابعاً – دفع الإخوان نحو الاعتدال:

ذهب العديد من المفكرين والساسة الأمريكيين إلى القول بوجود صراع أو تحدٍّ داخل جماعة الإخوان المسلمين بين المحافظين(*) (conservatives)؛ أو "الحرس القديم"(**) الذي ناله ما ناله من قمع الأنظمة العربية، وبين الإصلاحيّين (reformists)؛ الذين يبدون مرونةً ويحولون دون انحراف الحركة باتجاه التطرف والعنف، ويبدون استعدادهم لفتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة.(Leiken,Brook,2007: 1). ووفق رؤية هؤلاء المفكرين، فقد كان الجيل الثاني للإخوان أو ما يعرف بالإصلاحيين(***) قد تشكّل من طلاب الجماعات الإسلامية في السبعينات من القرن

(*) وقد ظهرت العديد من التسميات في المراجع الأجنبية لهذا التيار من الإخوان مثل صقور الجماعة أو الحرس القديم أو تيار الستينات، وذلك كون معظم قادة هذا التيار من أبناء الجيل القديم الذي عايش محنة عبد الناصر، وفي المقابل أُطلق على الطرف الآخر اسم الإصلاحيين ، الجناح المعتدل، التنويريين، أو الجيل الشاب وغيرها من التسميات.

(**) "المحافظين" : القادة الأكثر تشدداً في القضايا الفكرية داخل الإخوان المسلمين. "الحرس القديم" : هم القادة الذي شاركوا في تأسيس الجماعة، وأغلبهم ممن عايش صراع الجماعة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأكثرهم يميل إلى التشدد في القضايا الفكرية ويرفض المشاركة في العمل السياسي.

(***) "الإصلاحيون" : هم قادة الجماعة الذين يبدون مرونةً أكثر في القضايا الفكرية ويميلون بقوة باتجاه المشاركة السياسية.

الماضي، فالتحق بالإخوان ليحدث تغييراً على فكرهم، ثم يخطط هذا الجيل بعد ذلك لدخول الساحة السياسية، وقد عارضهم في مسعاهم هذا قيادات الإخوان من الحرس القديم الذين تخرجوا من معتقلات عبد الناصر.(التمان, 2009: 20)، وعلى الرغم من تحفُّظ الحرس القديم إلّا أن جناح الشباب قد دفع الجماعة أكثر باتجاه الحياة السياسية وتبني العمل الديمقراطي. (Lynch,2007: 2)، وفي خضمِّ هذا التنافس المحموم –من وجهة نظر الكتاب الأمريكيين– بين الحرس القديم والإصلاحيّين(*)، يرى أنصار تيار الإدماج في الإدارة الأمريكية أن النظام السياسي المتعدد والمفتوح والذي يسمح للأحزاب الإسلامية بالمشاركة في الحياة السياسية يقوِّي من جانب الإصلاحيين داخل جماعة الإخوان المسلمين. (برايس، 2009: 6).

وبالمقابل فإن البيئة السياسية المقيدة ستؤدي غالباً إلى أفول نجم الإصلاحيّين، وهو ما حدث مع قادة الإخوان المسلمين في مصر بعد قمع النظام المصري لهم ومنعهم من المشاركة في الحياة السياسية. (أوتاوي وحمزاوي، 2008: 19)، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الإصلاحيين في الإخوان المسلمين قد تعززت مراكزهم داخل الجماعة عندما شرع النظام المصري بإجراء بعض الإصلاحات السياسة في عامي (2004–2005م)، وعلى العكس من ذلك فقد شهد نفوذ الإصلاحيين تراجعاً بعد أن عاد النظام المصري إلى القمع مرةً أخرى(**).

.(Brown & others,2006 : 1)

حيث أدّت سلسلة الإجراءات القمعية –بعد انتخابات 2005م– إلى تغيُّر ميزان القوى الداخلي في الجماعة لصالح التيار المحافظ، وقد تجلّى ذلك في نتائج الانتخابات الداخلية للإخوان المسلمين في حزيران/يونيو 2008م والتي أدت إلى صعود قياداتٍ إخوانيةٍ يعد جُلّهم من القيادات المحافظة، ففي فترةٍ تميزت بازدياد حدة التوتر ومواجهة الإجراءات القمعيّة، تم انتخاب المتشددين ليحلوا مكان القادة الأكثر اعتدالاً.(أوتاوي وحمزاوي، 2008: 18–19).

وعليه يرى العديد من الكتاب والساسة الأمريكيين أن الولايات المتحدة ومن خلال تعاطيها مع جماعة الإخوان المسلمين عن طريق فتح قنواتٍ للحوار معهم ومحاولة إدماجهم في الحياة

(*) للمزيد حول الخلافات داخل الإخوان المسلمين –من وجهة النظر الأمريكية– بين الصقور والمحافظين انظر تسريبات ويكليكس من مخاطبات السفارة الأمريكية في القاهرة متاحة على الرابط التالي :

https://wikileaks.org/cable/2009/10/09CAIRO2011.html

(**) للمزيد حول تأثير قمع النظام المصري على التوازن الداخلي للجماعة الإخوان المسلمين بين الإصلاحيين والحرس القديم انظر (مجموعة الأزمات الدولية،2008 : 10)

السياسية، فإنها تساعد بذلك على رفع التيار الإصلاحي، وتحجيم نفوذ الحرس القديم داخل الجماعة.(Brown & others,2006 : 18).

بالإضافة إلى ذلك فقد رأى بعض المفكرين الأمريكيين أن إشراك جماعة الإخوان المسلمين في العملية الديمقراطية يشجع الجماعة أكثر على إجراء الإصلاحات الداخلية.(برايس،2009 : 6). وعلى النقيض من ذلك فإن عزل الجماعة وظروف المواجهة المستمرة تعقِّد مهمة الإصلاح الأيديولوجي داخل الجماعة، وقد تقود بعض صغار السن من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى الراديكاليّة ومن ثم تبنّي خيارات العنف.

وبناءً عليه دعا تيارٌ من المفكرين والساسة الأمريكيين إلى ضرورة العمل على دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية، وفتح قنواتٍ للحوار مع الجماعة بهدف تعزيز جناح الإصلاحيين وإضعاف نفوذ المحافظين داخل الجماعة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإصلاح الداخلي.

استناداً إلى ما سبق ذكره خلال هذا المبحث يتّضح أن هناك تياراً فكرياً صعد في الولايات المتحدة –بعد فشل الحرب على "الإرهاب"، وإفشال مشروع أجندة الحرية، وتصاعد نفوذ الفكر الراديكالي،– ينادي بضرورة دمج الإخوان المسلمين في العمل السياسي، من منطلق أنها جماعةٌ قد رفضت العنف وتوجهت للعمل الديمقراطي، وأن إدماجها في الحياة السياسية سوف يسهم في تعزيز الفكر المعتدل وتجريم الفكر الراديكالي، بالإضافة إلى إعطاء الشباب المسلم مساحةً من المشاركة السياسية تجذبهم بعيداً عن العنف والتعصب، كما رأى هذا التيار أن إتاحة المزيد من الحريّة والانفتاح السياسي سيعزز من جناح الإصلاحيّين داخل الجماعة.

المطلب الرابع– الحوار بين الإخوان المسلمين والإدارة الامريكية في عهد الرئيس بوش الابن:

شهد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين في أواخر عهد الرئيس بوش الابن تغيراً طفيفاً، وذلك استجابةً لمطالب التيار الأمريكي الداعي لفتح قنوات اتصال مع جماعة الاخوان المسلمين، حيث سعت الإدارة الأمريكية لاستئناف اللقاءات مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري بعد انتخابات 2005م، وقد تمّت أولى اللقاءات الرسمية بين مسئولين أمريكيين وبعض قيادات الإخوان –في البرلمان المصري– في 5أبريل/نيسان 2007م، عندما وجّه مسؤولون أمريكيون دعوةً لبعض قيادات الإخوان للقاءٍ رسميٍ مع نوّاب مصريين في منزل السفير الأمريكي في القاهرة "فرانسيس ريتشارودني"، وقد حضر اللقاء عن الجانب الأمريكي زعيم الأغلبية في مجلس النواب ستيني هوير "Sten Hoyer" وحضره عن الإخوان "رئيس كتلة الإخوان

البرلمانية" سعد الكتاتني، وقد كان هذا اللقاء الأولَ من نوعه في عشرة أعوام وتم ترتيبه بمبادرةٍ من المسؤولين الأمريكيين(*).(Brook,2013: 21). وفي السابع والعشرين من شهر مايو/آيار من العام نفسه حدث لقاءٌ آخر بين أعضاء من الكونجرس الأمريكي كان في مقدمتهم السناتور ديفيد برايس David Price، بالإضافة لعددٍ آخر من أعضاء الكونجرس عن الجانب الأمريكي وسعد الكتاتني عن الإخوان المسلمين(**). (Martini&others,2012: 54).

ويُلاحظ أن هذه اللقاءات قد اقتصرت على أعضاء الإخوان المسلمين في البرلمان المصري ولم تشمل قيادات الإخوان من خارج البرلمان، وقد علق اليوت ابرامز Elliott Abrams –نائب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الابن– حول تلك الاجتماعات التي ضمت مسؤولين أمريكيين ونواباً من الإخوان بالقول: "إنها كانت بمثابة التواصل مع جماعة الإخوان المسلمين نفسها"، وفي المقابل رأى العديد من الكتاب والساسة أن هذه الاجتماعات عبارة عن لقاءات ضمن التفاعلات البرلمانية أكثر من كونها حواراتٍ مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث التقت الوفود الأمريكية بكافة ممثّلي المعارضة المصرية في البرلمان المصري ولم تقتصر اللقاءات على ممثلي جماعة الإخوان المسلمين.(Martini & others, 2012: 53)، وقد سهّل صعود الإخوان في البرلمان المصري عقدَ هذه اللقاءات، فقد تمّت هذه اللقاءات في إطار كونها جزءاً من الحراك الدبلوماسي الأمريكي ضمن التفاعل مع أعضاء البرلمانات حول العالم وهو ما ساعد الإدارة الأمريكية على تلافي الضغوط الداخلية، كما أن صعود الإخوان المسلمين في البرلمان المصري قد أضفى عليهم صفةً رسمية تخولهم عقد لقاءات مع الأطراف الدولية كالولايات المتحدة، وقد كان عدم تمثيل الإخوان أيّ صفةٍ رسميّةٍ أحد الأسباب الرئيسة التي منعت الإخوان من عقد لقاءات مع الدبلوماسيين الأمريكيين في الفترة الأولى لحكم الرئيس بوش الابن، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى حصول الإخوان على الصفة البرلمانية إلى تقييد قدرة النظام المصري في الاعتراض على هذه اللقاءات، ومن ثم سماح وازرة الخارجية المصرية بها وقد كان إخطار وزارة الخارجية المصرية حال حدوث أي لقاءٍ بين مسؤولين أمريكيين وبرلمانيين إخوان أحد أهم شروط الجماعة للدخول في حوارٍ مع المسؤولين الأمريكيين، ففي مؤتمرٍ عقده الإخوان بعد عدة أيام من فوزهم في الانتخابات البرلمانية وفي إجابة عن سؤالٍ وُجّه للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين "محمد مهدي عاكف"

(*) للمزيد حول هذا اللقاء ولقاءاتٍ أخرى بين الطرفين انظر مجموعات الأزمات الدولية.(2008). مرجع سابق ص5.

(**) للمزيد حول اللقاءات الرسمية التي تمت بين الإخوان المسلمين وأعضاء في الكونجرس الأمريكي انظر نفس المرجع Table 4.1 p54

حول إمكانية الحوار بين الإخوان والولايات المتحدة، أجاب عاكف بأنهم جاهزون للحوار، ولكن يجب على الأمريكيين أن يرسلوا بطلب الحوار إلى وزارة الخارجية المصرية(*). (James,29/4/2007).

وقد أكد سعد الكتاتني أن جماعة الإخوان المسلمين لم ولن تلتقِ مع قادة أمريكيين دون ترخيصٍ من وزارة الخارجية المصرية(**)، كما أكّدت جماعة الإخوان المسلمين أن تلك اللقاءات التي تتم بين برلمانيين من جماعة الإخوان وأعضاء من الكونجرس كانت بمثابة دبلوماسية شعبية –يقودها ممثلون رسميون عن الشعب المصري–، بالتوازي مع الدبلوماسيّة الرسميّة التي تقوم بها وزارة الخارجيّة المصريّة. (Martini&others,2012: 53)، وبعد عدة لقاءاتٍ جمعت برلمانيين من الإخوان المسلمين مع دبلوماسيين أمريكيين، تناقلت وسائل الإعلام الأمريكيّة والعالميّة حديثاً عن فتح قنوات اتصالٍ بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحسب المصادر فقد طلبت الخارجية الأمريكية من السفارة الأمريكية في القاهرة إجراء اتصالاتٍ تمهيديّة أوليّة مع بعض قيادات الإخوان في مصر تمهيداً للانتقال إلى فكرة الحوار المنظم. (مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، 2006: 9).

وقد أكّد الإخوان المسلمون رفضهم كجماعة الدخول في حوارٍ منتظمٍ مع المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة، وذلك بسبب عدّة قيودٍ فرضتها إدارة بوش بسياستها تجاه العالم العربيّ والإسلاميّ، وقد حدد عصام العريان عام (2006م) هذه الظروف بملفاتٍ قديمة في مقدمتها:

1 – دعم الولايات المتحدة المستمر للنظم الديكتاتورية التي لا تطبِّق الديموقراطية ولا تسمح بالحريات العامة وتحتكر السلطة تماماً.

(*) أعلن الإخوان أنهم يرحِّبون بالحوار كقيمةٍ حضاريّةٍ وإنسانيّةٍ، وأن مواقفهم معلَنةٌ حول القضايا المثارة حولهم، مثل الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وحقوق المرأة والأقباط. وأوضح الإخوان أنهم يرحِّبون بالحوار مع كافة مكوِّنات المجتمع الأمريكي"–بما فيهم أعضاء الكونجرس–" في العلن وأمام الجميع باستثناء الإدارة الأمريكية، كما أكدوا أنهم يستقبلون بصورةٍ دورية باحثين وأكاديميين وصحفيين وإعلاميين أمريكيين منذ أكثر من 30 عامًا. الموقف الغربي من الإخوان مراحل وتطوراتها..."موقف الإخوان المسلمون"(ويكيبيديا الإخوان المسلمون،2014). متاح على الرابط التالي: cutt.us/nu8dY

(**) أكد محمد مهدي عاكف المرشد العام للجماعة آنذاك رفض الإخوان التقاء أي من المسؤولين الأمريكان دون إخطار الخارجية المصرية . للمزيد حول ذلك انظر : الإخوان المسلمون ونظرتهم إلى الغرب . ويكيبيديا الإخوان المسلمون متاح على الرابط التالي : http://cutt.us/ozAw5

2- الرعاية الدائمة والتحالف الاستراتيجي مع العدو الصهيوني منذ نشأته، وتصاعد تلك العلاقة إلى حدودٍ غيرِ مسبوقةٍ في عهد بوش.

أُضيفَ إلى تلك الملفات ملفاتٌ أخرى مثل:

3- «الحرب على "الإرهاب"» التي تحولت إلى حربٍ على الإسلام، تهدف إلى إضعاف كل الحركات الإسلامية وبخاصةٍ في البلاد التي تحيط بالكيان الصهيوني في مصر والأردن ولبنان.

4- «غزو أفغانستان» واحتلاله وتوريط الاتّحاد الأوروبي في احتلالٍ دوليٍّ أدّى إلى تدمير البلاد وتشريد العباد وقتل مئات الآلاف من المدنيين.

5- «غزو واحتلال العراق» في خطوةٍ لا تخدم إلا العدوّ الصهيونيّ، وتفكيك الدولة العراقية والعمل على تقسيمها، وإثارة النزعات الطائفية والفتن المذهبية(*).(العريان، 2005: 2-3). ونظراً لصعوبة بل واستحالة معالجة هذه الملفات فقد ظل مستبعداً إمكانية دخول الإخوان المسلمين كجماعةٍ في حواراتٍ مع الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش.

ويُلاحظ أنه وعلى الرغم من رفض جماعة الإخوان المسلمين للحوار مع الولايات المتحدة إلّا أنها لم تمانع من عقد لقاءات بين برلمانيين الجماعة "بصفتهم البرلمانية" والدبلوماسيين الأمريكيّين، حيث رأى بعض قادة الإخوان في هذه اللقاءات فرصةً مواتيةً للحصول على تأييدٍ أمريكيّ لتحسين أوضاع الجماعة، وممارسة الضغوط على النظام المصريّ، لتخفيف حملات القمع ضدهم وعلى الرغم من ذلك فإن جماعة الإخوان قد وضعت لنفسها قيوداً صارمةً على اللقاءات مع المسؤولين الأمريكيين، – إذ لم تقبل اللقاء بهم إلا في حضور مسؤولين من وزارة الخارجية المصرية أو في مناسباتٍ مرتبطةٍ بأنشطة مجلس الشعب– ، ولكن بالتوازي مع ذلك فقد شجعت الجماعة أعضاءها على المشاركة في مؤتمراتٍ دوليةٍ والتحاور مع المجتمع السياسي الأمريكي–مؤسسات التفكير– في حراكٍ هدف إلى إضفاء المزيد من الشرعية على الجماعة أمام المجتمع الدولي. (مجموعات الأزمات الدولية، 2008: 5).

وقد اتّهم النظام المصريّ جماعة الإخوان المسلمين بالاعتماد على الخارج في مواجهة الدولة، وذلك من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولين أمريكيين، وقد ردّ القيادي في الجماعة "عصام العريان" على ذلك في مقابلةٍ أجرتها معه مجلة الشرق الأوسط حول اللقاءات التي يُثارُ الحديثُ عنها في وسائل الإعلام، وحول كونها تشكل اعتماداً للإخوان المسلمين على الضغط الخارجي لتحسين أوضاع

(*) للمزيد حول معوقات الحوار بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين في نهاية عهد الرئيس بوش الابن انظر : الموقف الغربي من الإخوان المسلمين مراحل وتحولات. متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/nu8dY

الجماعة بالقول: " نحن نرفض الاعتماد على الخارج، تلك الاجتماعات–أنا أكثر المتهمين بحضورها– إنما تتمّ في إطار الجهود العامة للدبلوماسيّين الأمريكيّين للالتقاء بكل أطياف الحياة السياسية في البلدان التي يعملون فيها".(Asharq Al–Awsat,5/6/2010).

واستمر النظام المصري في الاحتجاج بقوّة على تلك اللقاءات، وهو ما أدى إلى توقُّف اللقاءات الرسميّة بين الطرفين، ولم تُستأنف إلا بعد ثورة يناير عام (2011م)، ولكن ووفقاً لرأى بعض الكتاب الأمريكيين، فإن هناك العديد من الشواهد التي تدل على استمرار الاتصالات غير الرسمية بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، ومثال ذلك تأكيد السفارة الأمريكية في القاهرة حضور الإخوان المسلمين خطاب أوباما الشهير عام (2009م)، إلّا أنه وفي الواقع لم يوجد أي دليل يجزم بوجود لقاءاتٍ غيرِ رسميّة تمّت بين الطرفين، أو بين مسؤولين أمريكيين ومقربين من الإخوان المسلمين.(Martini&others,2012 : 55).

ومما سبق يتّضح أن جماعة الإخوان المسلمين قد رفضت الحوار مع الإدارة الأمريكية، إلا أنها دعت قادة الجماعة للحوار مع النخب السياسية الأمريكية ممثلةً بمراكز الأبحاث، كما أنها لم تعارض عقد لقاءات بين برلمانيين إخوان "بصفتهم البرلمانية" ودبلوماسيين أمريكيين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللقاءات قد كان يملأها الشك والتوجّس من قبل الطرفين، وحول ذلك تقول ماري هابيك Mary Habeck خبيرة الإسلام السياسي والتي عملت في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الابن: "إن الإخوان اضطهدوا لمدةٍ طويلة، لذا فهم سريّون لدرجة لا تصدق ويعمدون للخداع، لذلك فإن العديد من الخبراء الذين يدرسون الجماعة يجدون صعوبةً في تصديقهم حتى عندما يقولون بأنهم يسعون للديمقراطية".(Lake,3/3/2011).

وعلى الرغم من حالة الخوف والتوجّس التي كانت تشوب اللقاءات التي تمت بين الطرفين، فإن هذه اللقاءات قد عادت بالعديد من المنافع على كلا الطرفين، حيث استفادت جماعة الإخوان المسلمين من هذه اللقاءات في سعيها لتحسين صورتها أمام الرأي العام الدولي، وسعيها لتميز نفسها عن الجماعات الراديكالية، بالإضافة إلى تبديد مزاعم مبارك حول فزاعة الإسلاميين وعدائهم المطلق للولايات المتحدة وتلويحه الدائم بهم كبديلٍ عن الحكم الاستبداديّ. وفي المقابل استفادت الولايات المتحدة من هذه اللقاءات على عدة وجوه منها :

1– أقامت خطوط اتصالٍ مع جماعةٍ من الممكن أن يكون لها موطأ قدمٍ في مستقبل مصر في ظل شعبيتها الجارفة وبناها التنظيمية المتماسكة –على الرغم من قوّة نظام مبارك آنذاك–.

2- محاولة الولايات المتحدة ممارسة الضغط على الحكومة المصرية لإحداث مزيدٍ من الانفتاح السياسي والإصلاحات السياسية من خلال لقاءاتها مع قوى المعارضة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمون، والتي طالما لوّح النظام المصري بصعودهم كفزاعةٍ(*) في وجه الولايات المتحدة حال استمرار الضغط على نظام مبارك من أجل الإصلاحات السياسيّة.

3- عملت اللقاءات مع الإخوان المسلمين-نظراً لقواعدها الشعبية الواسعة- على تخفيف حدّة الكراهية والحقد تجاه الولايات المتحدة والتي سادت الشارع العربي بعد حربي أفغانستان والعراق.

4-ساهمت اللقاءات مع الجماعة في تعزيز مواقعها ونفوذها في المنطقة كجماعة إسلاميةٍ معتدلة في مقابل نفوذ الجماعة الراديكالية المتطرفة، مما أدى إلى تحجيم نفوذ وقوّة التيارات الراديكالية وهو ما يعتبر أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الأمريكيّة في المنطقة. (Martini&others,2012 : 55-56).

وعلى الرغم من كل تلك الإيجابيّات فإن محاولات الإدارة الأمريكية لإحداث اختراقٍ باتجاه التواصل مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر لم تلقَ نجاحاً لافتاً، حيث واجهت محاولات الجناح الساعي لفتح قنوات اتصالٍ مع الإخوان المسلمين في الإدارة الأمريكية مقاومةً ضارية يقودها الجناحُ المطالب بالاعتماد على الأنظمة الصديقة في المنطقة وفي مقدمتها النظام المصريّ، لدعم المصالح الأمريكية من جانب، والتصدي لنفوذ التيارات المتشددة من جانبٍ آخر.(مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، 2006: 15)، وقد ظل هذا الجناح أكثر نفوذاً حتى نهاية عهد بوش، وذلك نظراً لاتساع الهوّة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين بسبب الحروب التي خاضتها أمريكا في العالمين العربيّ والإسلاميّ، بالإضافة إلى طبيعة الإدارة الأمريكية التي كانت غالباً ما تجنح نحو مزيدٍ من التطرُّف ضد العرب والمسلمين.

(*) في هذا الصدد يقول القيادي الإخواني الدكتور محمد جمال حشمت في حوارٍ له مع موقع (إسلام أون لاين) : "لاشكَّ أن النظام السابق كان حائلاً دون معرفة الحقيقة، وكان يستخدم الإسلاميين عموماً والإخوان على وجه الخصوص كفزاعة في الداخل والخارج"؛ مشيرًا إلى أن "هناك صورة سلبية عن الإسلاميين في العقلية الغربية، ساهمت النظم العربية في رسمها، لتبرِّر سياستها الإقصائية والقمعية للحركات الإسلامية أمام الرأي العام الداخلي والخارجي". ويكيبيديا الإخوان المسلمون. الإخوان المسلمون ونظرتهم إلى الغرب متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us/ozAw5

خلاصة:

استناداً إلى ما تم ذكره في هذا الفصل يمكن القول: إن الاستراتيجية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش تجاه الحركات الإسلاميّة في العالمين العربيّ والإسلاميّ قد قامت على فرضية أن جميع الحركات الإسلامية تتبنى منهج العنف والتطرف، وعليه اعتمدت الاستراتيجية في سنواتها الأولى على استخدام القوّة العسكريّة في تعاملها القضايا الشرق أوسطية وقد تمثل ذلك في حربي أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003م، كما اعتمدت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش استراتيجية الإقصاء تجاه كافة الحركات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين وقد تمثل ذلك في ملاحقة العديد من كوادر الجماعة ووضعهم على لائحة الإرهاب إضافةً إلى تجميد أرصدة العديد من الجمعيات والشخصيات المقربة من جماعة الإخوان المسلمين، وقد واجهت هذه الاستراتيجية فشلاً ذريعاً بعد تصاعد العنف والكراهية ضد الولايات المتحدة وما صاحبه ذلك من تصاعد في قوة ونفوذ التيارات الراديكالية، وهو ما دفع إدارة بوش لإطلاق مشروع أجندة الحرية، الذي شابه الكثير من الغموض والتردد بسبب مخاوف إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش من صعود جماعة الإخوان المسلمين حال وجود عملية ديمقراطية نزيهة، إلا أن مخاوف الإدارة الأمريكية من تصاعد نفوذ التيارات المتطرفة وزيادة وتيرة العداء ضد الولايات المتحدة قد دفعها للقبول باحتمالية وجود الإخوان المسلمين كجزءٍ من المشهد السياسي في مصر، ولكن بعد الصعود اللافت للإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية التي شهدتها مصر وفلسطين عامي(2005 و2006م) انقلبت الولايات المتحدة على مشروعها لدمقرطة الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى تصاعد العنف والكراهية ضد الولايات المتحدة بشكلٍ غير مسبوق، وقد دفع ذلك إدارة الرئيس بوش إلى القيام بعدة محاولات خجولة لفتح قنوات حوارٍ مع الإخوان المسلمين، انتهت إلى الفشل بسبب اتساع الهوّة بين الطرفين في ظل السياسة التي اتبعتها إدارة بوش تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس "باراك أوباما" 2009-2013.

المبحث الأول – صعود أوباما ووعود التغيير.

المبحث الثاني – الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير 2011.

المبحث الثالث – الموقف الأمريكي من حكم الإخوان المسلمين في مصر.

الفصل الرابع:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في عهد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"

شهدت السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد الرئيس باراك أوباما تغييراً ملحوظاً تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ، وقد أثّر هذا التغيُّر بشكلٍ مباشر على اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، ويرجع هذا التغيير لعدة أسباب وأحداث سيتم تفصيلها من خلال هذا الفصل نظراً لأهمية هذه الأحداث في تتبّع مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين، ويمكن إجمال أهم هذه الأحداث في ثلاثةِ أحداثٍ رئيسة وهي:

1- فوز أوباما ووعود التغيير.
2- الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير 2011.
3- الموقف الأمريكي من حكم الإخوان المسلمين في مصر.

المبحث الأول- فوز أوباما ووعود التغيير:

صعود باراك أوباما:

أُجريت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام (2008م) في ظل تفاقم الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة، إضافةً إلى تورّطها أكثر في حربي أفغانستان والعراق وما ترتب عليها من خسائر اقتصادية وبشرية هائلة، إضافةً إلى الإضرار بصورة ومكانة الولايات المتحدة.

ونظراً للفشل الذي منيت به إدارة بوش في سياستها الخارجية، رفع المرشح الديمقراطي "باراك أوباما" شعار التغيّير في حملته للانتخابات الرئاسية عام (2008م)، وقد تضمّن شعار التغيير اتخاذ وجهةٍ مخالفة لما كانت عليه الإدارة السابقة برئاسة "بوش"، وقد لقي هذا الشعار تجاوباً ملحوظاً من قبل الناخب الأمريكي (أحمد، 2009: 6). كما أيّدته مراكز البحث والمؤسسات الأمنية إضافةً إلى شريحةٍ واسعة من النخب السياسية التي رأت في توجّهات أوباما نحو "التغيير" ضرورةً ملحّةً لإنقاذ أمريكا من مشاكلها، وذلك بعد تراكم الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة. (بن بلعيد، 2012: 66).

وجاء ترشُّح أوباما حاملاً شعار "التغيير" بعد ثماني سنوات – حكم بوش- واجهت فيها السياسة الخارجية الأمريكيّة الكثير من المصاعب والإخفاقات، وقد كان الشرق الأوسط هو المتضرر الأكبر من سياسات الرئيس بوش التي ابتدأها بالحرب على العراق، ثم تخلّيه عن عملية السلام، وتبنّي

سياسة العزل ضد حركات المقاومة الفلسطينية، وغيرها من السياسات المعادية تجاه المنطقة، ولهذا علق كثيرٌ من العرب الآمال على أوباما بعد تعهده بدفع عملية السلام وتغليب الدبلوماسيّة على الحرب. (بيومي، 2008: 108)، بالإضافة إلى تعهده بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية الأمريكية، وغلق معتقل غوانتانامو(*)، وسحب القوات الأمريكية تدريجياً من العراق وأفغانستان. (حشود، 2013: 392). ونظراً لوعود التغيير التي رفعها أوباما في مقابل الخطاب المحافظ(**)، والمصطلحات الدينية والتبشيرية التي كان يرددها "بوش" والجمهوريّون بشكلٍ متعمد، والتي أدّت إلى حالة ضجرٍ لدى الناخب الأمريكي. (عمر، 2009: 7). صعد أوباما–المرشح الديمقراطيّ– لسدّة الحكم في الولايات المتحدة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر (2008م) وسقط جون ماكين –المرشح الجمهوري– وسقط معه الحزب الجمهوري والتيار المحافظ، فللمرة الأولى تتحوّل الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة الحزب الواحد، وذلك عبر سيطرة الديموقراطيين على البيت الأبيض والكونجرس بمجلسيه وحتى حكام الولايات, بل والمجالس التشريعية–ما يوازي المجالس المحلية في مصر– اكتسحها الديموقراطيون, وبذلك حكم الديموقراطّيون الدولة الأمريكية بكل أدواتها, ولم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة أن حاز حزب هذه الأغلبية (عمر، 2009: 26).

ويعكس صعود الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة مدى الفشل الذي وصلت إليها الإدارة الجمهورية برئاسة بوش الابن على مدى ثماني سنوات من حكمه.

استراتيجية باراك أوباما:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيّراً ملحوظاً مع صعود الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي اعتنق مبدأً معاكساً لمبدأ بوش الابن، الذي قام على التفرد والانعزال عن المجتمع الدولي ، فإدارة بوش كانت تؤكد على حق الولايات المتحدة في التصرُّف أو التحرُّك الأحادي، سواءً أكان ذلك بغطاءٍ شرعيٍّ قانونيٍّ أو بغيره، وذلك في حال رأت أو استشعرت الولايات المتحدة أيّ تهديد حاليٍّ قائم أو مستقبلي لأمنها ومصالحها، وفي المقابل أكد مبدأ أوباما على أولوية التحرك أولاً عبر

(*) معتقل أنشأته الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر لتعذيب عناصر تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية، وقد كشفت وسائل الإعلام العالمية عن الكثير من التجاوزات الإنسانية التي ارتكبت داخل المعتقل، وهو ما أضرّ كثير بالمكانة الأخلاقية للولايات المتحدة. للمزيد حول معتقل غوانتانامو نظر : http://cutt.us/lc3ll

(**) أسقط الأمريكان في انتخابات 2008 التيار المحافظ بشكلٍ متعمدٍ وفظ ومهين لأتباع هذا الفكر في الولايات المتحدة. (عمر، 2009: 27).

الأطر الدولية والتحالفات الإقليميّة[*]. (أبو ارشيد، 2014: 11-12). حيث تبنى أوباما مقاربة تعاونيّة جامعة تشدد على قيم الدبلوماسيّة والمسؤوليّة المشتركة وشدّد على أهمية المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، فترأّس اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي – أول رئيس أمريكي يترأس اجتماعا لمجلس الأمن في 2009/9/24م، وأعلن لاحقاً انضمام الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان، إضافةً إلى حرصه على التحرك ضمن التحالفات الدولية أحدث الرئيس أوباما تغييراً ملحوظاً على الخطابات الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط فاستبدل عبارة الحرب على "الإرهاب" الباعثة على الاستقطاب، بعباراتٍ أقل حدّة من قبيل "التطرف"، إضافةً إلى ذلك فقد أحيا أوباما خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان بطريقةٍ مرنة تتضمن مواصلة دعم الحكام العرب "السلطويين" بعيداً عن الصدام معهم، حيث تميّز أسلوبه في الدعوة إلى نشر الديمقراطية بالمرونة والتدرج.(بن بلعيد، 2012: 72)، ولعلّ أبرز ما ميّز السياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما هو تقليص جرعات العسكرة التي شهدت زيادة مطّردة في عهده سلفه بوش، والتي بلغت ذروتها أثناء الحرب على العراق وأفغانستان (أبو إرشيد، 2014: 2). ويُلاحَظ أن السياسة الخارجية للرئيس أوباما قد تأثرت بشكلٍ ملحوظ بسماته الشخصية والتي كان أبرزها الميل للوسطية والاعتدال في تصرفاته، وتفضيله المنهج الإصلاحي الهادئ على المنهج الثوري الغاضب (بيومي، 2008: 27).

فمنهج الرئيس أوباما قائمٌ على الموازنة بين دعاة الانعزالية والنأي بالنفس عن المشاكل العالمية[**]، والأصوات المطالبة بالتدخل في كل شأن دولي. حيث سعى إلى توخي مسارٍ ثالثٍ وسيطٍ بين الخيارين، بما يضمن القيادة الأميركية عالمياً دون توريطها (أبو ارشيد، 2014: 2).

وعليه فقد تصرفت إدارته بصورة مغايرةٍ لسابقاتها. مبرهنةً أن القوة العظمى تُدار بشكلٍ أفضل وأكثر فعالية عندما تتصرف ضمنياً بصورة أقل عدوانيةً وعنفاً، مع الحفاظ على مستوى الردع العسكري

(*) ومن الملاحظ أن عودة الولايات المتحدة إلى منطق البحث عن مظلة دولية لأي تحرك مهم, بدأت مع إدارة بوش الثانية (2005-2009), وهي مرتبطة بحجم الفشل الذريع والورطة المترتبة على ذهاب إدارة بوش إلى حرب العراق دون مظلّةٍ قانونية, ودون حلفٍ عسكري واسع. (أبو ارشيد، 2014 :12).

(**) سارت الأجيال الأمريكية المتعاقبة علي النهج الذي انطوت عليها خطبة الوداع التي القاها الرئيس واشنطن, والرامية إلى تجنب الدخول في شرك " الاحلاف المورطة". وصولا إلى عام 1823 حيث جاء " مبدأ" الرئيس جيمس مونرو والذي حذر فيه اوروبا من الانخراط في شئون نصف الكرة الغربي ليعيد التأكيد علي سياسة العزلة. (الويتز, 1996: 288). ويقوم المبدأ علي ركيزتين الاولي وهي منع دول اوروبا من التدخل في دول امريكا اللاتينية اما الثانية فهي التشديد علي بقاء الولايات المتحدة بعيدة عن مشاكل القارة الأوروبية. (خضير, 2006: 199).

والمصالح الجوهرية نفسها (بشارة، 2013: 22). وقد انعكست السياسة الخارجية للرئيس أوباما في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م، والتي تعهد من خلالها بحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكة مع العالم الإسلامي، وهو ما نلمسه في الزيارة المبكرة التي قام بها الرئيس أوباما لمصر رغبةً منه في بناء علاقاتٍ جديدة مع العالم العربي والإسلامي، تتجاوز مخلفات الإدارة السابقة (حشود، 2013: 393).

وعليه يمكن القول: إن السياسة الخارجية الأمريكية قد شهدت في عهد الرئيس أوباما عدداً من التغييرات المهمة والتي أثّرت على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بشكل عامٍ وجماعات الإسلام السياسي على وجه التحديد، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات كما يلي :

أولاً – تقليص الاعتماد على القوّة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية.
ثانياً – جسر الهوة مع العالم الإسلامي.
ثالثاً – الواقعيّة في التعامل مع مصالح الولايات المتحدة "موقف أوباما تجاه الديمقراطية".

المطلب الأول – تقليص الاعتماد على القوة العسكرية:

تميّزت السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد الرئيس أوباما بتقليص جرعات العسكرة في السياسة الخارجية، وذلك نظراً للخسائر التي تكبّدتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن, وهو ما دفعها نحو التركيز على حشد الحلفاء وعدم استخدام القوة العسكريّة دون ضرورةٍ قصوى وضمن إطار المصالح الأميركية المباشرة والتي تمسّ الأمن القوميّ الأمريكي (أبو ارشيد، 2014: 6). وفي هذه الحالات سعت إدارة الرئيس أوباما إلى احتكار الوظائف العليا (القوة الجوية، الدفاع المضاد للصواريخ) مع إعطاء المسؤولية عن الوظائف الدنيا فيما يسمى "الخندق" للحلفاء، ويعني ذلك أن أسلوب الولايات المتحدة في الحرب على "الإرهاب" سيختلف عن الفترة السابقة إذ سيصبح أكثر اعتماداً على الوسائل التكنولوجية المتطورة للرصد والردع، فضلاً عن التنسيق الأمني مع الدول الحليفة، بدلاً من الانتشار الكثيف على الأرض (أوريد، 2013: 21).

وبناءً على الاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة فقد ازدادت هجمات الطائرات بدون طيّار في عهد أوباما لتصل خمس أضعاف ما كانت عليه في عهد الرئيس بوش، وفي آيار/مايو (2011م) اغتالت قوات المارينز الأمريكية أسامة بن لادن في الأراضي الباكستانية، وقد عكس هذا الحدث رؤية إدارة أوباما المرتكزة على الاعتماد على العمليات الاستخباراتية والخاصة بالإضافة إلى هجمات الطائرات بدون طيّار.(Lindsay,2011:778). وعليه فقد بدا واضحاً توجّه إدارة أوباما نحو تقليص الاعتماد على القوة العسكريّة، بالإضافة إلى جعل الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء

إليه[*] وفي المقابل إعطاء الأولويّة للعمل الدبلوماسي –محاولة التواصل مع الآخرين– وزيادة الاعتماد على "القوة الناعمة".(حشود، 2013: 393).

وقد تلخّصت نزعة إدارة أوباما في تقليص الاعتماد على القوة العسكرية في ورقة الدفاع الاستراتيجية التي قدمتها في يناير 2012م، والتي تشير بوضوح إلى خفض حجم القوة الأمريكية، وإنهاء العمليات العسكرية في أفغانستان وباكستان.(أوريد، 2013 : 20). وتدلّل ميزانية حربي العراق وأفغانستان لعامي (2010–2011م[**]), على محاولة الإدارة الأمريكية تخفيف الإنفاق عبر استخدام العمليات العسكرية الخاصة الأقل كلفةً، وذلك باستخدام الطائرات بدون طيّار وخصخصة المعلومات، وتنفيذ العمليات الخاصة النوعية، دون الانتشار الواسع على الأرض. (حشود،2013 : 394). فبدل التورط العسكري المباشر والمكلف مادياً وبشرياً –كما حدث في العراق وأفغانستان–، فإن "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية يقوم بالاعتماد على العمليات الخاصة، وقد أكد أوباما أكثر من مرة أن الولايات المتحدة تحت إدارته، لن تتورط في حروبٍ عسكريّةٍ جديدة في العالم الإسلامي، بل ستتعامل مع أيِّ مخاطر لا تهدد الأمن القومي والمصالح الحيوية الأميركية مباشرة عبر تحالفات دولية، وعبر تقديم التدريب والمشورة والدعم المادي والعسكري للدول التي تواجه تحديات "إرهابية". وإن تطلب الأمر تدخلاً أميركياً مباشراً، فإن ذلك سيتمحور –إلى حدٍ كبير– حول العمليات الخاصة، والهجمات بطائرات دون طيّار.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: 1–2). وقد عُرفت استراتيجية أوباما هذه بـ "القيادة من الخلف"[***].

وبالتالي فقد تلخّص أول مبادئ أوباما في السياسة الخارجية الأميركية بضرورة تقليص الاعتماد على القوة العسكرية ، إلّا إذا تعلق الأمر بـ"المصالح الأساسية" للولايات المتحدة، مع تأكيده على أدوات القوة الأخرى، من اقتصاد، وتحالفات، ودبلوماسية، إذ يميل أوباما إلى ممارسة ضبط أكبر للنفس وتوظيف أدوات القوة الأميركية الأخرى أولاً قبل التفكير في استخدام القوة العسكرية، في حين

(*) وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون خلال تقديمها الاستراتيجية الأمنية الجديدة في معهد بروكينغز أن الولايات المتحدة " في طور التحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة –في أغلب الأحيان– إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين أكثر تطوّراً وصعوبة.(حشود، 2013: 393).

(**) للمزيد حول انخفاض الإنفاق العسكري في الحرب على العراق:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml

(***) القيادة من الخلف : يرتكز مفهوم القيادة من الخلف على ضرورة عدم انعزال الولايات المتحدة عن الشئون الدولية، وفي المقابل عدم نشر أي قوات كبيرة على الارض. وبدلاً من ذلك تواصل الولايات المتحدة التدخل من وراء الكواليس في المنطقة العربية والدول الأخرى عندما ترى ضرورةً لذلك. وذلك من خلال دعم حلفائها وقيادتهم من الخلف بدلاً من اتخاذ خطواتٍ أحادية صريحة .(بشارة،2013 : 20–22).

أن بوش كان يميل أكثر إلى استخدام القوة أولاً، وقد تمثّل بديل أوباما في استخدام القوة العسكرية في تفعيل الدبلوماسية والتحرك المشترك عند الضرورة.

وخلاصة القول: إن الدبلوماسية وبناء التحالفات الدولية والعقوبات الاقتصادية، كانت من أهم أدوات التغيير عند القيادة الأميركية تحت إدارة أوباما, أما اللجوء إلى القوة العسكرية فقد حصرته إدارة أوباما بالضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح الأمريكية، وباستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة –الطائرات دون طيار– والعمليات الأمنية كما فعلت في حربها على ما تصفه واشنطن بـ"الإرهاب" في اليمن وباكستان، دون الانتشار العسكري للقوات الأمريكية بالإضافة إلى التحرك ضمن التحالفات الدولية في أي من القضايا الدولية والإقليمية التي لا تمس الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشرٍ وقد أدى كل ذلك إلى جسر الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وتخفيف حالة الكراهية التي وسمت المشاعر العربية تجاه الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن.

الموقف من الحرب على العراق:

تعارضت سياسة أوباما مع توجهات سلفه –بوش الابن– بشدّة حول استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية بشكلٍ عام، ولاسيّما تلك المتعلقة بنشر القوات البرية واستخدام القوة في منطقة الشرق الأوسط. (بشارة، 2013: 1)، وعليه فقد اتخذ أوباما موقفاً معارضاً وبشدة للحرب على العراق، وقد أبدى معارضته في وقتٍ مبكرٍ جداً –حتى قبل ظهور نتائجه الكارثيّة على الولايات المتحدة– ففي حشدٍ تظاهر ضد الحرب على العراق في شيكاغو في تشرين الأول أكتوبر 2002م تحدث أوباما "سيناتور عن ولاية الينوي" في الحشد، وأعلن رفضه التام للحرب على العراق(*). (Lindsay, 2011 :771). مؤكداً أن الحرب ضد العراق سوف تتطلب احتلالاً أمريكياً غير محدّد المدة والتكلفة والعواقب، وأن غزو العراق بدون منطقٍ واضحٍ وبدون دعمٍ دوليٍّ قوي سوف يشعل نيران الشرق الأوسط، ويزيد من قدرة الجماعات الراديكاليّة على التجنيد، وذلك نظراً لما قد تتسبّب به هذه الحرب من زيادة منسوب الكراهيّة والاستياء الموجّه ضد الولايات المتحدة.(**) (بيومي، 2008: 63).

(*) كان موقف أوباما الرافض للحرب على العراق أكثر ما ميز أوباما على باقي المرشحين الرئاسيين في عام 2008 فقد كانت قضية العراق أكثر القضايا التي تشغل الراي العام الأمريكي وفي استطلاعٍ للرأي، قال أكثر من 1 بين كل 3 في أمريكا أن قضية العراق هي الأكثر أهمية.(Lindsay,2011 : 771).

(**) للمزيد حول موقف أوباما من الحراب على العراق انظر :

Barack Obama, 'The war we need to win', Woodrow Wilson Center, 1 Aug. 2007, Available at : http://www.wilsoncenter.org/events/docs/abgmasp0807.pdf.

وفي أواخر عام 2005م وبعد تورط الولايات المتحدة في العراق أعلن أوباما –حيث كان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي آنذاك– الملامح العامة لموقفه تجاه الحرب، والذي ركّز –بشكلٍ عام– على شعوره بأن حرب العراق غير قابلة للحل العسكري، وبأن الانسحاب التدريجي من العراق بات الحل الأمثل – وإن كان غير مثالي في ذاته، حيث اعترف أن الأوضاع المتردية في العراق باتت بلا حلّ، وأن التعامل معها أصبح من منطلق البحث عما أسماه "بمخرجٍ مسؤول" يضمن عدم وقوع العراق في أيدي الجماعات "الإرهابية، أو في براثن الحرب الأهليّة، ويضمن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعة أمريكا ومصالحها التي تضررت بسبب الحرب، وعليه طالب أوباما بالانسحاب التدريجي للقوات بشكل معتدلٍ ومتوازن وقد مثل ذلك جوهر موقفه من الحرب على العراق.(بيومي،2008 : 62). وفي أثناء حملته الانتخابية للترشح لمنصب الرئاسة عام 2006م أكد أوباما رفضه لعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية –التي اتّبعها سلفه بوش– وما أدت إليه من حروب أثقلت كاهل الولايات المتحدة معبرا عن ذلك في أحد خطاباته بالقول "ليس علينا فقط أن نخرج من العراق، بل علينا أن نخرج من العقليّة التي أدت بنا إلى غزو العراق".(هوارد، 2013: 172).

وبعد استلام منصبه الرئاسي أعلن عزمه جدولة الانسحاب الأمريكي من العراق, إضافةً إلى تقييم الوضع العسكري في أفغانستان ووضع نهاية لحروب بوش الاستباقية, كما خطط أوباما لعودة واشنطن إلى أروقة الأمم المتحدة والعمل عبرها بدلاً من الفكر الامبراطوريّ الذي انتهجه بوش الابن، وهو ما يعني عدم التحرك عسكريّاً بشكل منفرد إلّا في أضيق الحدود.(عمر، 2009: 30). وقد ركز أوباما الكثير من جهده في السنة الأولى من حكمه على إنهاء الحرب على كل من العراق وأفغانستان وتقليل تركيز الولايات المتحدة على السياسة في الشرق الأوسط مع التركيز أكثر على القضايا الداخلية الأمريكية.(Nina,2014: 36).

وفي نهاية عام 2008م طلب أوباما انسحاب القوات الأمريكية من العراق بحلول شهر آب/أغسطس 2010م مع بقاء قوةٍ صغيرةٍ لتقديم الدعم والمشورة للقوات العراقية، حيث يتم سحبها لاحقاً بحلول ديسمبر/كانون أول عام 2011م.(Lindsay,2011 : 774). ولم تقتصر جهوده في تقليص القوة العسكرية على العراق فقط حيث أعلن منذ وقت مبكر عزمه الانسحاب من أفغانستان بعد استتباب الأوضاع، وفي 27 آيار/مايو 2014م أعلن عن توجه إدارته لسحب الجزء الأكبر من القوات الأميركية من أفغانستان أواخر العام، مع إبقاء قوة صغير قوامها (9800) جندي، تقوم بتدريب الجنود الأفغان، إلى حين إتمام الانسحاب التام للقوات الأميركية من أفغانستان أواخر عام 2016م (أبو ارشيد، 2014: 1–2).

وقد أدت سياسته القائمة على تقليص استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، وما تلاها من الانسحاب الأمريكي من العراق، وتقليص عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، إلى جسر الهوة بين الشارع العربي والإسلامي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، وتخفيف حالة الحقد والكراهية التي كانت تسيطر على الشارع العربي–وعلى رأسه الإخوان المسلمون– تجاه الولايات المتحدة أثناء فترة حكم الرئيس بوش بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وكذلك أدى إنهاء الاحتلال على العراق إلى تجاوز عقبةٍ وازنة، كانت تعيق إمكانية قيام حوار بين الإخوان المسلمين–القوة الأكبر في العالم العربي– والولايات المتحدة(*)، وذلك وفقاً لما أشار إليه القيادي الإخواني عصام العريان عند حديثه عن معوقات قيام حوار بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة.

المطلب الثاني – أوباما والعالم الإسلامي:

سعى الرئيس باراك أوباما –مع بداية حكمه– إلى جسر الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وحين تولى الحكم أكد أنه سيؤدي اليمين الدستوري باسمه الثلاثي باراك حسين أوباما احتراماً لأصوله الإسلامية, وبعد تسلّمه لمهامه الرئاسية توجه إلى "مصر" لإلقاء كلمة إلى العالم الإسلامي، وقد رأى الشارع العربي هذه الخطوة باعتبارها خطوةً جوهريّةً في سبيل بناء الثقة مجدداً

(*) حدد الدكتور عصام العريان عام 2006 الظروف التي منعت الإخوان المسلمين من قبول الحوار مع الولايات المتحدة باعتباره قيمةً حضارية وقد تمثلت هذه الظروف بملفاتٍ قديمة في مقدمتها:

A– دعم أميركا المستمر للنظم الديكتاتورية التي لا تطبق الديموقراطية ولا تسمح بالحريات العامة وتحتكر السلطة تماماً.

b– الرعاية الدائمة والتحالف الإستراتيجيّ مع العدو الصهيوني منذ نشأته وتصاعد تلك العلاقة إلى حدود غير مسبوقة في عهد بوش.

أضيف إلى تلك الملفات ملفات أخرى مثل:

c– «الحرب على "الإرهاب"» التي تحولت إلى حربٍ على الإسلام تهدف إلى إضعاف كل الحركات الإسلامية، خصوصاً في البلاد التي تحيط بالكيان الصهيوني في مصر والأردن ولبنان.

d– «غزو أفغانستان» واحتلاله وتوريط الاتحاد الأوروبي في احتلالٍ دوليّ، أدّى إلى تدمير البلاد وتشريد العباد وقتل مئات الآلاف من المدنيين.

e– «غزو واحتلال العراق» في خطوة لا تخدم إلا العدو الصهيوني، وتفكيك الدولة العراقية والعمل على تقسيمها وإثارة النزعات الطائفية والفتن المذهبية..(العريان،2005 : 2–3).

بين الولايات المتحدة والشعوب الإسلامية عقب الصدع الذي تسبّبت به زلات[*] لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش, بالإضافة إلى حروبه على العالم الإسلامي والتي ابتدأها بأفغانستان ثم امتدت للعراق إلى جانب تضييقه الخناق على الحركات الإسلامية والانتكاص على مشروع "أجندة الحريّة"، وهو ما أدى إلى تدهور كبير في العلاقات بين العالمين العربي والإسلامي من جهة والولايات المتحدة من جهةٍ أخرى، مع زيادة منسوب الكراهية الموجّهة ضدها لدى الشارع العربي إبّان حكم الرئيس جورج بوش الابن. (عمر، 2009: 21).

وقد تعهّد أوباما في خطابه الشهير في جامعة القاهرة في الرابع حزيران/يونيو (2009م)[**] كرئيس للولايات المتحدة بالتصدي للصورة النمطية السائدة عن الإسلام في بلاده، وطالب في المقابل بأن يتخلى المسلمون عن الصورة السلبية في مخيّلتهم عن الولايات المتحدة، ولم يستخدم أوباما في خطابه كلمة "الإرهاب" للجماعات الإسلامية المتشددة، بل استخدم كلمة التطرف بدلاً عنها، إدراكاً منه للأثر السيئ الذي يتركه مصطلح "الإرهاب" لدى الكثيرين في العالمين العربي والإسلامي[***]. (أحمد، 2009: 6)، وقد أكد في خطابه رغبته في تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم الإسلامي، استناداً إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل. وقد حصر أوباما محددات العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي فيما سماه "مصادر التوتر" في العلاقة بين الطرفين بعدة نقاطٍ أساسية، وهي: التطرف والعنف، وملف الصراع "الفلسطيني/العربي- "الإسرائيلي" .... والديمقراطيّة، والحريّة الدينية، وحقوق المرأة. (أبو ارشيد، 2014: 15-16). وقد تميّز خطاب أوباما في القاهرة باستشهاده بآيةٍ من القرآن الكريم هي الآية القرآنية: "**مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**"[****]، وذلك في إطار إشارته إلى سماحة الدين الإسلامي ورفضه

(*) قال بوش في أحد خطاباته قبيل حرب العراق: إن القوات الأمريكية سوف تشن حملةً صليبيةً في الشرق الأوسط.

(**) للمزيد انظر النص الكامل لخطاب أوباما باللغة العربية متاح على الرابط التالي :
/http://archive.arabic.cnn.com/2009/world/6/4/Obama.speech

(***) فقد ذكر أوباما في خطابه بكثافة كلمة مسلم أو إسلامي حيث وردت تقريباً ثلاث وأربعين مرة، منها أكثر من خمس عشرة مرة بمعني إيجابي (أي الإشادة بإنجازات المسلمين التاريخية)، ومرتين فقط بمعنىً سلبيّ، وفي خطابه الشهير لم يستخدم أوباما كلمة إرهاب على الإطلاق وإنما استخدم مرادفاتٍ أخرى له مثل "التطرف والعنف".(الشوبكي وآخرون،2009 : 6-7).

(****) سورة المائدة، اية "32"

للعنف، وكيف أن قلة من المسلمين "القاعدة" يخالفون تعاليم الدين الإسلامي من خلال لجوئهم للعنف وقتل الأبرياء.(الشوبكي وآخرون، 2009: 1). كما تميّز خطابه عن العديد من خطابات الرؤساء الأمريكيين السابقين بالتحدث صراحةً عن معاناة الشعب الفلسطيني، وهو أول رئيس أمريكي يربط تأسيس الدولة الفلسطينية بالمصالح الاستراتيجية الأميركية، وقد بدا واضحاً من الخطاب أن الولايات المتحدة لن تقبل استمرار التجاوزات "الإسرائيلية" "الاستيطان" في المناطق الفلسطينية المحتلة وقد ندّد أنصار اللوبي الصهيونيّ في الولايات المتحدة بخطاب القاهرة باعتباره "تراجعاً عن تحالف الولايات المتحدة الاستراتيجيّ مع "إسرائيل".(جرجس، 2013: 4).

وقد سعى أوباما كما بدا من خطابه الذي ألقاه في القاهرة إلى التخلص من الخيبات التي خلفتها سياسة بوش الابن في العالم الإسلامي. وتدشين سياسةٍ خارجيةٍ بخياراتٍ مغايرة لتلك التي كانت تنتهجها إدارة سلفه، بهدف إحداث انفراجةٍ عميقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي.(أوريد، 2013: 19-20).

وفي إطار جهوده لجسر الهوة مع العالم الإسلامي أكد أوباما مراراً وتكراراً التزامه بالتقارب مع المسلمين وتغيير مواقفهم السلبية تجاه الولايات المتحدة، كما أكد مراراً أن الولايات المتحدة ليست ولن تكون أبداً في صراعٍ مع الإسلام، وضمن جهوده الدبلوماسية المبكرة للتقارب مع العرب والمسلمين منح أوباما عقب تنصيبه مباشرة في 27 كانون ثاني/يناير 2008م أول مقابلة تليفزيونية له لقناة "العربية" (جرجس، 2013: 3).

وقد اتضحت توجهات أوباما نحو تعزيز العلاقة مع العالمين العربي والإسلامي من خلال وثيقة الأمن القوميّ الأمريكيّ(*) لعام (2010م) والتي تضمنت نبذاً ضمنياً لمبدأ "الحرب الاستباقية" ضد ما يسمى "الإرهاب"، وهو المبدأ الذي ارتكزت عليه واشنطن لشن حربها ضد العراق. كما تخلت الوثيقة عن مصطلح "الحرب على "الإرهاب"" ودعت إلى تعزيز الشراكة مع المسلمين، ونصّت الوثيقة على أن الولايات المتحدة " ليست في حالة حربٍ عالمية على "الإرهاب" أو على الإسلام، بل هي في حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة و"الإرهابيون" المرتبطون بها(**).(حشود، 2013 : 393)، وذلك على العكس من وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام (2006م) الصادرة في

(*) وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي تكون مطلوبة قانوناً من كل رئيسٍ أمريكي وتكتسي أهميةً خاصة لتأثيرها في الموازنات والتشريعات التي يعتمدها الكونغرس.

(**) تخلت الولايات المتحدة عن ربط الإسلام ب"الإرهاب" وهو ما أتت به وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 واقتصر مفهوم الحرب العالمية على "الإرهاب" إلى حربٍ على منظمةٍ إرهابية واحدة هي القاعدة مثلما تم التخلي عن فكرة الحرب الاستباقية أو عقيدة بوش. (وهيب،2010 : 75). و للمزيد انظر وهيب

عهد الرئيس بوش والتي ربطت ربطاً جدلياً بين الإسلام و"الإرهاب" حيث ورد فيها" يشكّل الصراع ضد الراديكالية الإسلامية المستخدمة للعنف، النزاع الأيديولوجي العظيم في أوائل القرن الحادي والعشرين.(وهيب، 2010 : 71)، وبالمقارنة بين وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002م الصادرة عن الرئيس بوش و وثيقة الأمن القومي الأمريكيّ 2010م الصادرة في عهد الرئيس أوباما، يتضح أن وثيقة أوباما 2010م قد تضمّنت اختلافاً جوهرياً في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع العالمين العربي والإسلامي، وقد تمثلت أبرز الفوارق المتعلقة بذلك بين الوثيقتين فيما يلي:

1- "في مجال استخدام القوة" : لم تُشر وثيقة أوباما إلى الضربات الوقائية-التي استندت إليها إدارة بوش بشكل كامل لشن حربها ضد العراق- غير أنها لم تتخلَّ كليا عن التحرك بشكلٍ أحادي إن تطلب الأمر في الحالات الاستثنائيّة.

2- "في مجال التعامل مع القاعدة" : حدّدت وثيقة أوباما الخصم بشكل جلي، وتم تغيير مصطلح بوش عن محاربة "الإرهاب الإسلامي" إلى حركات "التطرف العنيفة" لتجنب دخول أمريكا في صراعٍ مع الدين الإسلامي.

3- "في مجال العلاقة مع الدول الأخرى" : لم تقتصر وثيقة أوباما على المنظور الأحاديّ لمحاربة ""الإرهاب""، بل حرصت على تحديد طبيعة العلاقة مع الدول بناءً على مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك كالانتشار النووي، والتغيير المناخيّ، وانتشار الأوبئة.(بن بلعيد، 2012: 71).

وعليه فقد مثّلت وثيقة الأمن القوميّ الأمريكيّ لعام 2010م إيذاناً بنهاية عصر وبداية عصرٍ آخر، ملامحه الأساسيّة إقامة علاقاتٍ جديدة مع العالم الإسلاميّ على غرار ما ابتدأ أوباما بطرحه في خطاب التنصيب، أما ملمح التغيير الأبرز فهو حذف الرئيس الأمريكي باراك أوباما مصطلحات "الجهاد" و"التطرف" من وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة(*) في خطوة تعد أهم تغيير في عقيدة الأمن القومي الأمريكي، التي تمّت إعادة صياغتها للتأكيد على أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الدول الإسلامية من منظور "الإرهاب". (وهيب، 2010: 73).

(*) أثارت الوثيقة جدلاً واسعاً في الوسط السياسي الأميركي بين من يرى أنها مجرد حملة علاقاتٍ عامة تعكس سذاجة رؤية أوباما وتوجهه الذي يؤدي إلى تقهقر قوة أميركا وتراجع مركزها العالمي، وبين آخرين يرون أنها تعطي الانطباع الإيجابي المطلوب لكونها تغييراً دراماتيكياً عما طرحته إدارة بوش وتخدم مصالح أميركا (وهيب، 2010 : 73).

ويتّضح جلياً من مضمون وثيقة الأمن القومي الأمريكي بالإضافة إلى موقف أوباما من العالم الإسلامي أنه يعتنق استراتيجية لا تقودها الأيدولوجيّة(*) –كما كان عليه الحال في عهد سلفه بوش– وأن سياسته ترتكز على تقييم واقعيٍّ للحقائق على الأرض ومصالح أمريكا المتعلقة بها بعيداً عن الحسابات الدينيّة أو الأيدولوجيّة. (Lindsay,2011 : 773).

وقد أدى التوجّه الجديد لإدارة أوباما إلى تخفيف حدة الغضب الذي سيطر على الشارع العربي تجاه أمريكا في عهد سلفه بوش الابن، وقد أظهرت العديد من المؤشرات تحسُن العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم العربي(**) في السنوات الأولى من حكم أوباما نتيجةً لخطاب أوباما في القاهرة، ووعوده بالانسحاب من العراق وإغلاق معتقل غوانتنامو، والتزامه بدعم حل الدولتين في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي".(Eisenstadt,Pollock.2012 :6).

وعليه يمكن القول: إن دبلوماسية أوباما تجاه العالم الإسلامي قد أدّت إلى تخفيف حدة الكراهية الموجهة من قبل الشارع العربي للولايات المتحدة ولسياساتها في المنطقة، وقد أدى ذلك إلى تسهيل إمكانية قيام حوار بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين من ناحيتين: الأولى تتمثل في وصول إدارة أمريكية أكثر واقعيّةً وبعداً عن الأيديولوجيّة في سياساتها تجاه الشرق الأوسط، تتقبل إمكانيّة قيام حوار مع الجماعات الإسلاميّة المعتدلة وعلى رأسها الإخوان المسلمون، ومن ناحيةٍ أخرى فإن سياسة أوباما الجديدة تجاه العالم الإسلامي قد جعلت من قيام حوارٍ بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين أمراً مقبولاً إلى –حدٍ ما– لدى القواعد الشعبية للإخوان المسلمين والشارع العربيّ بشكلٍ عام.

المطلب الثالث – باراك أوباما و"إسرائيل":

يُعتبر موقف الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية من أهم وأبرز العوامل التي ساعدت على جسر الهوة بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة في عهده، فمنذ ترشُّحه لمنصب الرئاسة بدا واضحاً أنه ليس المرشح الأمثل بالنسبة ل"إسرائيل"، وقد تجلّى ذلك في موقف اللوبي الصهيوني الذي أكد بعض قادته أن سجل أوباما تجاه "إسرائيل" غير واضح، وأنه قليل المعرفة بقضاياها، بالإضافة إلى أن مواقفه تجاه "إسرائيل" ضعيفة وربما الأضعف لأي مرشح رئاسي أميركي منذ

(*) ويذهب البعض إلى أن أوباما، خلافاً لسلفه، يركز على الاعتدال والتعقّل، بدلاً من الأيديولوجيّا. (جرجس،2013 : 3).

(**) للمزيد حول تحسّن العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم العربي في عهد أوباما انظر:

(Eisenstadt,Pollock.2012 :6) Fig.1a: Arab–U.S. Ties Trend.

عقود طويلة[*].(بيومي،2008 :52-53). وعلى النقيض من الموقف "الإسرائيلي" ومن خلفه اللوبي الصهيوني في أمريكا، مال الشارع العربي والحركات الإسلامية نحو تأييد أوباما على غيره من المرشحين الأمريكيين، كما دعم العديد من المفكرين العرب صعود أوباما لسدة الحكم في الولايات المتحدة وقد تجلى ذلك في تصريحٍ أدلى به أحمد يوسف[**] لإحدى وسائل الإعلام الأميركية حين قال بأنه يفضل أوباما على غيره من المرشحين الأميركيين في الانتخابات التمهيدية مشبّهاً أوباما بجون كيندي[***] (بيومي، 2008 : 50).

وينبع موقف كلا الطرفين تجاه ترشح أوباما للانتخابات الأمريكية من موقفه تجاه القضية الفلسطينيّة والذي تمحور حول ضرورة إيجاد حل للصراع[****] الفلسطيني-"الإسرائيلي" من منطلق أن استمرار هذا النزاع يفاقم مشاكل المنطقة، حيث يؤدي إلى زيادة العداء العربي ضد الولايات المتحدة بسبب انحيازها الدائم ل"إسرائيل"، وهو ما تستغله الحركات الراديكالية وعلى رأسها "القاعدة" في تأجيج العداوة وتبرير العنف ضد الولايات المتحدة، كما أنه يصعّب مهمة الدول العربية المعتدلة في مساندة السياسات الأمريكية في المنطقة ويحد من شرعيتها في الشارع العربي، بالإضافة إلى ذلك ووفقاً لرؤية إدارة أوباما فإن هناك قوىً إقليمية مثل "إيران" تستغل الصراع الفلسطيني-"الإسرائيلي"

(*) رأت بعض جماعات المصالح اللوبي "إسرائيل" أن المقامرة على أوباما غير محسوبة وغير مفضلة لأنهم يريدون رئيساً ذا سجلٍ واضحٍ في دعم "إسرائيل" ومساندتها ولن يرضوا بأقل من ذلك. (بيومي، 2008: 32)
أثار مساندو "إسرائيل" في الولايات المتحدة وخارجها جدلاً لا ينتهي بخصوص علاقة أوباما ب"إسرائيل" وموقفه منها وتأثير سياساته تجاه دولٍ كإيران وسوريا عليها، وذلك لدرجة أن بعض قادة اليهود الأميركيين حذروا من أن موقف بعض قادة لوبي "إسرائيل" السلبي والمتشدد تجاه أوباما سوف يضر بعلاقة يهود أميركا مع أوباما في حال فوزه بالرئاسة. (بيومي، 2008: 38)

(**) أحمد يوسف المستشار السياسي لإسماعيل هنية – رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة-،

(***) وصف جون ماكين أوباما بأنه مرشح حماس المفضّل، ولم يتردد الجمهوريون بصفةٍ عامة في كيل الاتهامات لأوباما...وقد واجه أوباما عدة قيود منها أصوله الإسلامية التي استغلها مناهضوه لكيل الاتهامات لأوباما، بالإضافة إلى اللوبيات القوية وعلى وجه التحديد اللوبي الصهيوني، وقد حدت هذه القيود من قدرة أوباما على التغيير. (بيومي، 2008: 110).

(****) مصطلح غير دقيق حيث إن واقع الأمر يتلخّص في مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال "الإسرائيلي" على أرضه.

لزيادة نفوذها وتحقيق مصالحها في المنطقة(*)، وقد عبّر أوباما عن موقفه حول الصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي" بشكلٍ واضح وصريح أثناء حملته الانتخابية حين قال: "إن مشكلة الصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي" تؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة فعدم وجود حل لهذه المعضلة يوفر المبرر للحركات الراديكالية للانخراط في أعمال عنف ضد الولايات المتحدة"، وعليه رأى أوباما حل الصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي" بمثابة أولوية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي. (Waxman, 2012: 78–77).

وبعد فوز أوباما بالانتخابات الرئاسية عام 2008م رحّب العالم العربي والإسلامي والعالم قاطبةً، باستثناء "إسرائيل"، بوعود التغيير التي تعهد بها أوباما في مجال السياسة الخارجية والقطيعة النهائية مع عقيدة بوش. (بشارة، 2013: 1).

وقد بدت إرهاصات الاختلاف بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" تظهر واضحةً جليةً منذ تسلم أوباما الحكم، فهو لم يزر "إسرائيل" بعد توليه الرئاسة–لم يزر أوباما "إسرائيل" طوال فترة رئاسته الأولى– ولم يخاطب الشعب الإسرائيلي مباشرةً كما يفعل بالعادة كل الرؤساء الأمريكيين، وفي الوقت نفسه خاطب أوباما الجماهير المسلمة في أنقرة في نيسان/أبريل 2009م والجماهير العربية في القاهرة في 4 حزيران/يونيو 2009م. (Gilboa,2013:20) ، وقد كان خطاب أوباما في القاهرة متوازناً – إلى حدٍ كبير– تجاه القضية الفلسطينية حيث أكد أن للفلسطينيين الحق في الوجود، وأن تدهور الوضع الإنساني في غزة لا يخدم بأيّ حالٍ من الأحوال أمن "إسرائيل"، كما أكد أوباما ضرورة أن تعمل "إسرائيل" على حلحلة الوضع في قطاع غزة في ثلاثة مواضع أثناء الخطاب. (الشوبكي وآخرون، 2009 : 7). ثم دعا "إسرائيل" إلى تجميد كل أعمال الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مؤكداً أن الولايات المتحدة لا تقبل بمشروعيّة المستوطنات–على

(*) رأى تيار من الساسة الأمريكيين أن النزاع الفلسطيني–"الإسرائيلي" هو بمثابة المصدر الأول للاستياء في العالم العربي تجاه السياسية الأمريكية في المنطقة، وقد اعتمد عليه الراديكاليون لزيادة نفوذهم وتجنيد المزيد من الشباب المسلم. وحول ذلك يقول الجنرال جيمس ماتيس "James Mattis" الرئيس السابق لقيادة المركز الأمريكي إن نظر العالم العربي للولايات المتحدة على أنها منحازةٌ ل"إسرائيل" قد دفعت ثمنها أمريكا تكلفةً عسكريةً وأمنيةً يومية ، حيث إن الدول الحليفة للولايات المتحدة لا تستطيع أن تعلن دعمها للسياسة الأمريكية في المنطقة، وذلك بسبب رؤية الجماهير العربية القائمة على عدم احترام الولايات المتحدة لحقوق الفلسطينيين. (Cohen,Duss.2015 : 8).

خلاف موقف سلفه بوش[*]– نظراً لأنها تنتهك الاتفاقات السابقة وتقوض جهود السلام وفقاً لوجهة نظر أوباما. (Zanotti, 2015 : 48).

وفي ظلّ سعي أوباما لتأمين المصالح الأمريكية[**] في المنطقة من خلال معالجة الملف الفلسطينيّ، وفي ظل ممارسة إدارته ضغوطات متتالية على "إسرائيل" لتجميد الاستيطان والدخول في عملية السلام، توترت العلاقة بين الجانبين الأمريكي و"الإسرائيلي" بشكلٍ غير مسبوق، وكان ذلك بسبب تصرفات حكومة نتنياهو التي وصلت إلى حد توجيه إهاناتٍ بالغة للإدارة الأمريكية–وما لاقته من ردود فعل – في مواقف عدّة كان أبرزها :

1– أعلن وزير الداخلية "الإسرائيلي" في 9 آذار/مارس 2010م عن عطاء لبناء 1600 وحدة سكنية في القدس الشرقية، بعد أن طلبت إدارة أوباما من "إسرائيل" إيقاف عملية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وذلك ضمن الجهود التي بذلها أوباما خلال فترة رئاسته الأولى (2008–2012م) بهدف تحريك عملية السلام[***]، وقد جاء الإعلان في وقتٍ كان فيه نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن "Joe Biden" يزور "إسرائيل" بهدف تخفيف حدّة التوتر بين البلدين، بالإضافة إلى دفع عجلة المفاوضات والضغط على "إسرائيل" لتجميد البناء في المستوطنات، وقد رأت الولايات المتحدة في هذا الإعلان إهانةً لنائب الرئيس الأمريكي. فتوالت ردود الفعل الرسمية[****] الغاضبة من قبل الإدارة الأمريكية، وفي 12 آذار/مارس هاتفت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون رئيس الوزراء "الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، لتخبره بأن الولايات

(*) في رسالةٍ وجهها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى رئيس وزراء "إسرائيل" أريل شارون في أبريل/نيسان 2004 أيّد بشكلٍ واضح مشروعية الاستيطان حيث قال بوش في رسالته: "إنه ضمن الوقائع الجديدة على الأرض فإنه من غير المنطقيّ أن يتوقع أحد بأن الحل النهائيّ سيتضمن العودة الكاملة ل"إسرائيل" إلى خطوط الهدنة عام 1949 "أي إخلاء جميع المستوطنات". وقد رأى العديد من النشطاء والساسة العرب تصريحات بوش بمثابة دعمٍ غير مباشر للنشاطات الإسرائيلية بدعم المستوطنات. (Zanotti.2015 : 48).

(**) صرح الجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس (David Petraeus) أن الصراع الفلسطينيّ–الإسرائيليّ يضر بقدرة أمريكا على حماية مصالحها في الشرق الأوسط، ويؤجّج المشاعر المعادية للولايات المتحدة, كما يعيق قدرة الحكومات العربية المعتدلة للتعاون مع الولايات المتحدة.(Fattah,2010 : 23).

(***) للمزيد حول جهود أوباما لدفع عملية السلام في فترة حكمه الأولى انظر : بن بلعيد، فريد.(2012). إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية–"الإسرائيلية."2008–2012". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري: الجزائر. ص 192–193.

(****) استنكر جون بايدن الإعلان معتبراً إياه تقويضاً لجهود السلام

Full statement accessible at http://www.whitehouse.gov.

المتحدة تعتبر إعلان العطاء إشارةً سلبيةً حول العلاقات الأمريكيّة "الإسرائيليّة"، وكانت كلينتون قد صرحت في مقابلة تلفزيونية مع قناة CNN الأمريكية أن الإعلان عن بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية في الوقت الذي كان فيه نائب الرئيس الأمريكي يزور "إسرائيل" أمرٌ مهينٌ جداً لواشنطن. (Addis, 2011: 25). بالإضافة إلى ذلك فإن رد فعل بايدن نفسه كان شديداً جداً، حيث أكد أن الإهانة التي تلقّاها تؤثر على مكانة الولايات المتحدة في المجتمع الدولي، وتشكل تهديداً لأمن القوات الأمريكية المقاتلة في أفغانستان والعراق وباكستان، وتُعرّض الولايات المتحدة للخطر، مما اضطر نتنياهو للاعتذار عن التوقيت وليس القرار، غير أن ذلك لم ينهِ الأزمة (بن بلعيد, 2012 : 193).

2- ألقى نتنياهو خطابا في الكونجرس، في أيار/مايو 2011م بدعوةٍ من قيادة الحزب الجمهوري وقد هاجم نتنياهو السياسة الخارجية لإدارة أوباما إلا أنه التقى أوباما آنذاك.

3- كسر نتنياهو الأعراف الدبلوماسيّة أثناء الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2012م، وذلك عندما تدخّل لمصلحة المرشح الجمهوريّ ميت رومني"Mitt Romney " ضد أوباما الذي ترشح لجولةٍ رئاسيةٍ ثانية.

4- تهجّم بعض المسؤولين "الإسرائيليين" على وزير الخارجية الأميركي جون كيري، واتهموه بأن همه يتركز على الحصول على جائزة نوبل للسلام على حساب "إسرائيل"، وقد كانت هذه الاتهامات بسبب جهود كيري ضمن الحملة التي أطلقها أوباما لتحريك عملية السلام في فترة رئاسته الثانية.(المركز العربي للبحوث والدراسات،2015: 3-4).

5-أفشل نتنياهو بشكلٍ واضح جهد الوساطة الأميركية في المفاوضات الفلسطينية-"الإسرائيلية"، بما في ذلك جولات كيري، عبر الإصرار على تكثيف الاستيطان، وقد حمّل وزير الخارجية الأميركي جون كيري "إسرائيل" بشكلٍ واضح وصريح الجزء الأكبر من الملامة على فشل المفاوضات بين الطرفين برعايةٍ أمريكية، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقة إلى حدٍ غير مسبوق بين البلدين، وفي كلمةٍ لكيري خلف الأبواب المغلقة استعمل كيري كلمة التفرقة العنصرية لوصف مستقبل "إسرائيل" في حال لم تتوصل لاتفاقٍ مع الفلسطينيين، ممّا أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين، وبعد تسريب محضر الاجتماع رفض كيري الاعتذار أو سحب التصريح محذّراً من أن "إسرائيل" ستواجه مستقبلاً مظلماً وغير ديمقراطي إن ظلت تسير في هذا الاتجاه. وقد أكد كيري لاحقاً في شهادة أمام الكونجرس أن المعوق الرئيس لنجاح مفاوضات السلام تمثّل بشكلٍ أساسي في استمرار بناء المستوطنات "الإسرائيلية" على الأراضي الفلسطينيّة في الضفة والقدس الشرقية.

(Cohen,Duss. 2015 : 7-12)

6- أعلن نتنياهو في كانون ثاني/يناير 2015م قبول دعوةٍ من رئيس الأغلبية في الكونجرس الأمريكي السيناتور جون بوينير"John Boehner" للحديث أمام الكونجرس الأمريكي-دون التشاور مع البيت الأبيض- عن ضرورة تشريع عقوباتٍ ضد إيران، الأمر الذي تعارضه إدارة أوباما، وهو ما أدى إلى وصول التوتّر في العلاقات الأمريكية-"الإسرائيلية" إلى ذروته. (Cohen,Duss.2015 : 11).

وقد سبّبت الزيارة المعلنة الكثير من الغضب لدى الإدارة الأمريكيّة. وفي ردة فعله، أصدر البيت الأبيض بياناً أعلن فيه رفض أوباما وأعضاء إدارته مقابلة نتنياهو عقب خطابه في الكونجرس، ووصف ساسة "إسرائيليّون" البيان الأميركي بأنه "هبوطٌ غيرُ مسبوق في مستوى العلاقات بين البلدين"، إضافةً إلى ذلك فقد قاطع الخطاب نحو ستين عضواً ديمقراطيّاً في الكونجرس الأمريكي، من ضمنهم يهود، وهو تطور غير مسبوق في العلاقات الأميركية-"الإسرائيلية". (الحياة الجديد،2015/1/24).

وعلى المستوى الرسميّ أيضاً علق مسؤولٌ رفيعٌ في البيت الأبيض على خطاب نتنياهو في الكونجرس الأمريكي بالقول: إنها "بصقةٌ في وجهنا على رؤوس الأشهاد" وأضاف أن ممارسات نتنياهو سيكون لها ثمن، وعلى الصعيد الشعبي في الولايات المتحدة واجه إعلان الزيارة حالةً من الغضب والاستياء لدى الرأي العام الأميركي، ففي منتصف شباط/فبراير 2015م أظهر استطلاعٌ للرأي، أن أكثر من 63% من الأميركيين يعارضون أن يلقي نتنياهو خطاباً في الكونجرس. كما أظهر استطلاعٌ آخر أجرته شبكة "سي أن أن" ومركز "او ار سي" أن 66% من الرأي العام الأميركي يريد أن تكون الولايات المتحدة محايدة في "الصراع الإسرائيلي"-الفلسطيني".(المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015: 5).

وبعد الانتخابات البرلمانيّة "الإسرائيليّة" الأخيرة لعام(2015م) التي صعد فيها حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، ذكرت تقارير أن مسؤولاً أمريكياً لم يعلن عن اسمه صرح بأن الولايات المتحدة قد تحجم عن استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن للدفاع عن "إسرائيل"، وقد أثار هذا التقرير جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة مع دفاع بعض أعضاء الكونجرس(*) عن ضرورة استمرار الدعم الأمريكي "لإسرائيل" وإصلاح أي ضرر قد يلحق بالعلاقة بين البلدين, وفي 19 آذار/مارس

(*) في 5 ديسمبر/كانون الاول 2014 وقّع 48 من أعضاء الكونجرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس أوباما طالبوه فيها بالتوضيح الفوري عن بعض التقارير الإعلامية التي نُسبت إلى مصادر حكومية باحتمالية اتخاذ الولايات المتحدة خطوات ضد "إسرائيل" رداً على بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. (Zanotti.2015 : 49).

2015م أنكر نائب وزير الخارجية توني بلنكين "Tony" Blinken صحة هذه التقارير. (Zanotti.2015 : 28).

وعلى الرغم من إنكار وزارة الخارجية الأمريكية لصحة هذه الأنباء، إلا أن إدارة أوباما مارست ضغوطها على حكومة نتنياهو بوسائل أخرى لعل أهمهما المقاطعة الدوليّة، وقد تصاعدت الجهود الدولية لمقاطعة "إسرائيل"(*) في السنوات الأخيرة فقامت عدة دول منها بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا بإيقاف شحنات أسلحة إلى "إسرائيل"، بدافع القلق من استخدامها في انتهاك القانون الدولي، كما أوقفت البنوك وصناديق الاستثمار الرئيسة في الدنمارك والنرويج وهولندا تعاملاتها مع المؤسسات المالية "إسرائيل" التي ترتبط بأعمال بالمستوطنات، وقامت شركات في ألمانيا وهولندا بإلغاء مشاريع بنىً تحتية حيوية في "إسرائيل"، وحسب تصريح عضو كنيست "إسرائيلي" يميني فإن كافة أعمال المقاطعة ومن ضمنها اقتراح الاتحاد الأوروبي لمقاطعة الوزراء "الإسرائيليين" الذين لا يقبلون حل الدولتين قد جاءت بتحريضٍ ودفعٍ من أوباما نفسه(**). (Cohen,Duss. 2015: 11-14). ويُلاحظ أن "إسرائيل" قد تعرّضت لضغوطٍ دولية لم تتعرّض لها منذ عقود ولم يكن لهذه الضغوط أن تتم لولا تأييد أو صمت -على أقل تقدير- إدارة أوباما.

ونظراً للمواقف الصداميّة السابقة بين إدارة أوباما ونتنياهو وصلت العلاقات الأمريكية- "إسرائيل" حداً غير معهود من التوتر، وقد عبّر بعض المسؤولين الأمريكيين عن طبيعة العلاقات الأمريكية- "الإسرائيلية" في عهد أوباما بالقول: إن الأمور ليست عاطفيةً في إدارة أوباما تجاه الحكومة "الإسرائيليّة" بقيادة نتنياهو، وأحياناً تكون هذه المشاعر عدائيةً تجاه الحكومة "الإسرائيلية" بشكلٍ عام ورئيسها نتنياهو على وجه التحديد.(Cohen,Duss.2015: 11). وقد عبّر السفير الأميركي الأسبق في "إسرائيل" مارتن انديك"Martin Indyk" عن حجم التوتر القائم بين البلدين بالقول "إن الشرخ في العلاقات الأميركية-"الإسرائيلية" لم يكن يوماً بهذا الاتساع".(المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015: 4). وفي المقابل أعلن السفير "الإسرائيليّ" في واشنطن "مايكل اورين "Michael Oren" في آذار/مارس (2010م) بأن العلاقات الأمريكية-"الإسرائيلية" تمر بالأزمة الأكثر تعقيداً خلال 35 سنةً الماضية (بن بلعيد, 2012 : 193).

(*) حملة المقاطعة العالمية للمنتجات الاسرائيلية وعرفت باسم boycott وقد انتشرت بشكل فاعل وواسع في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

(**) زعم بعض أعضاء الكونجرس الموالين ل"إسرائيل" أن حركة المقاطعة ضد "إسرائيل" حركةٌ عنصريةٌ وسعوا من خلال صلاحيات الكونجرس لتحجيم فعاليتها. (Zanotti.2015 : 23).

وحول طبيعة التوتر وأسبابه، انقسم المفكرون والساسة الأمريكيين إلى فريقين: حيث يرى فريق من المفكرين أن الخلافات تعود إلى الاختلاف بين شخصية كلٍّ من أوباما ونتنياهو؛ فأوباما ليبرالي التوجهات، بينما نتنياهو يعتبر محافظاً من أقصى اليمين، بينما يرى فريق آخر أن التوتر في العلاقة أعمق من ذلك، ويتمثّل في اختلاف الرؤية الاستراتيجية وتضارب المصالح في بعض الأحيان بين البلدين. ويمكن القول إن الخلاف بين الإدارتين وإن كان قد تأثّر بالمواقف الشخصية بين أوباما ونتنياهو، إلا أن مرده بالأساس ينبع من تضارب المصالح بين البلدين في بعض الملفات، وبالتالي اختلاف تعاطي كلا الطرفين معها، وقد تجلّى ذلك في إعلان المسؤولين الأمريكيين في إدارة أوباما في أكثرَ من مناسبة أن "إسرائيل" لا تراعي المصالح الأمريكية في المنطقة وأن أعمالها قد تكون أحياناً مضرة بهذه المصالح، وعلى الجانب الآخر ترى حكومة نتنياهو أن سياسة أوباما في المنطقة مترددة وضعيفة وقصيرة النظر، كما ترى أن دبلوماسيّة أوباما تجاه الشرق الأوسط قد أضرّت بالمصالح "الإسرائيلية" الحيوية.(Waxman,2012 : 73-75).

ولعل الملف الفلسطيني من أبرز الملفات التي تختلف وجهة نظر كلا الطرفين حولها، فأوباما –وإن صحّ أنه متعاطف[*] مع القضية الفلسطينية– إلا أن موقفه القائم على ضرورة قيام دولة فلسطينيّة وفق حل الدولتين، يعود بالأساس إلى رؤيته لعملية السلام كضرورة استراتيجية للولايات المتحدة تخدم مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، بينما ترى حكومة نتنياهو في قيام دولة فلسطينية خطر استراتيجي على أمن "إسرائيل" والمنطقة، بدعوى خشيتها من سيطرة حركة حماس على الدولة الناشئة أو أن تصبح نطاق نفوذٍ لإيران حسب زعم نتنياهو.(Waxman,2012: 78). ويعكس هذا الاختلاف في الرؤية بشأن الملف الفلسطيني ومن ثم اختلاف المصالح سبب التوتر بين البلدين.

وعليه يمكن القول: إن الخلاف حول مركزيّة الصراع الفلسطينيّ–"الإسرائيليّ" بين إدارة أوباما ونتنياهو، بالإضافة إلى الخلاف حول ملفات أخرى في المنطقة أبرزها الملف النووي الإيراني[**]

(*) ربطت أوباما علاقاتٌ جيدة ببعض الرموز الفلسطينية الأميركية، حيث ارتبط بعلاقة شخصية وعائلية بالبروفيسور رشيد خالدي، والذي يعد أحد أهم الناشطين في الدفاع عن الحق الفلسطيني في الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة، كما تشير تقارير مختلفة إلى أن أوباما حضر مؤتمرات ولقاءات لناشطين فلسطينيين بأميركا نظم بعضها خالدي، فاستمع لأفكار وخطب معادية ل"إسرائيل"، وأن أوباما تحدث في بعض تلك المؤتمرات بكلمات طالب فيها بسياسة أميركية "متوازنة" تجاه الملف الفلسطيني.(بيومي، 2008 : 49).

(**) للمزيد حول اختلاف الرؤى بين الطرفين بشأن الملف النووي الإيراني انظر(Waxman,2012 : 79-80).

والاحتجاجات في العالم العربي، قد أدى إلى توتر العلاقة بشكلٍ غير مسبوق بين الولايات المتحدة و"إسرائيل".

ويُلاحظ أنه وعلى الرغم من التوتر العميق الذي أصاب العلاقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فإن ذلك لا يعني انتهاء التحالف الإستراتيجي بين البلدين على المدى المنظور أو المتوسط، إلّا أنه ومما لا شك فيه أن هذا التوتر غير المسبوق في العلاقة بين البلدين والذي قد طال الرأي العام في كلا البلدين(*) سيؤثّر سلباً وبقوة على العلاقة بين الطرفين على المدى البعيد، وقد يتسبب بأضرارٍ مضاعفة إذا استمرت الأمور بنفس الاتجاه.

وعليه يمكن القول: إن موقف أوباما من القضية الفلسطينيّة من أكثر مواقف الرؤساء اعتدالاً إن لم يكن الأكثر اعتدالاً على الإطلاق، وقد أدى موقف أوباما من القضية الفلسطينية بالإضافة إلى العديد من الملفات في الشرق الأوسط إلى توتر العلاقة بشكلٍ غير مسبوق بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وعلى الرغم من عدم قدرة أوباما على إنجاز الكثير في القضية الفلسطينية ومهادنته في بعض الأحيان للوبي "الإسرائيلي" إلّا أن موقف أوباما المعتدل تجاه فلسطين –بالمقارنة مع سلفه بوش– وتوتر العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية" في عهده قد لاقى ارتياحاً واسعاً في الشارع العربي، وأدى إلى التخفيف من حدة أحد أهم المعوقات التي قد تمنع قيام حوار بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة والذي أشار إليه عصام العريان عندما تحدّث حول معوقات قيام حوار بين الطرفين.

المطلب الرابع – الرؤية الأمريكية للديمقراطيّة في الشرق الأوسط في عهد الرئيس أوباما:

اتسم مبدأ الرئيس أوباما بالتعامل مع القضايا المختلفة من خلال الواقعيّة ومدى تأثيرها على المصالح الأميركية الحيوية –بغض النظر عن الموقف الإنسانيّ–، وقد تجلّى نهجه الواقعي في التعامل مع المصالح الأمريكية، من خلال رفضه لفكرة تدخل الجيش الأمريكي لأغراضٍ إنسانية، حيث قال في أحد خطاباته الانتخابية "إذا كان التدخل الإنساني هو المعيار لنشر القوات الأمريكية لتوجب علينا نشر 300 ألف جنديٍّ في الكونغو بسبب الإبادة العرقية التي تحدث هناك ولتوجّب علينا أيضاً احتلال السودان ونحن لم نفعل أياً منهما".(Lindsay, 2011: 772)، وبالنظر إلى

(*) أظهر استطلاعٌ للرأي أجرته مؤسسة السلام للشرق الأوسط عام 2015 في تل أبيب وواشنطن أن 50% من المستطلعة آراؤهم يرون بأن هناك تدهورٌ حادٌ في العلاقات الأمريكية–"الإسرائيلية".(Cohen,Duss.2015 : 3).

واقعية أوباما وسماته الشخصية التي تتمحور حول التريّث ورفض المنهج الثوري(*) في التغيير والتجرد من الأيديولوجيات، يمكننا رسم معالم موقف أوباما من قضية نشر الديمقراطية، وقد تبدّى ذاك الموقف في خطاب توليته للفترة الرئاسية الأولى، والذي لم يشر فيه لكلمة الديمقراطية "بمعني التغيير" ولو لمرةٍ واحدة، بينما استخدمها بوش 24 مرةً في خطاب توليته عام (2005م). (Fattah,2010 : 15). كما لم يذكر أوباما الديمقراطية بمعني محايد (أي أثناء حديثه عن حكوماتٍ منتخبة ديمقراطية، أو كقيمة إيجابية لدى الولايات المتحدة) في خطابه سوى خمس مرات ، ولم يشر أوباما إلى النظم السلطوية أو الديكتاتورية بأيٍّ شكل، كما لم يتحدث عن أوضاع المعارضة في العالم العربي. (الشوبكي واخرون، 2009 : 6). وعليه فقد بدا واضحاً أن أوباما لم يعطِ نشر الديمقراطية أولوية في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

لذا اقتصرت جهود أوباما في نشر الديمقراطية على برامج الدبلوماسيّة العامة، ومضاعفة المساعدات الأمريكيّة في مجالات مثل مكافحة الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع التجارة والشراكة الاقتصادية مع أمريكا، وربط المساعدات الأمريكيّة –في الدول المقدّمة لها– بمدى تقدم جهود الإصلاح والديمقراطية. (بيومي، 2008: 80). بالتوازي مع الامتناع عن ممارسة أيّ ضغوطٍ سياسيّةٍ على الأنظمة الحاكمة بهدف فرض الديمقراطية، وهو ما أكده في خطابه في يونيو/حزيران (2009م) في القاهرة حين قال: "لا يمكن لأيّ دولة أن تفرض نظاماً للحكم على أية دولة أخرى". (الشوبكي وآخرون، 2009 : 11)، وعليه تجنب أوباما الدعوة لفتح المجال السياسي أمام المعارضة أو المطالبة بإجراء انتخابات، بل رأى أوباما أن تشجيع الحريّة لا يجب أن يتضمن الانتخابات حيث أشار إلى أن الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت "Franklin Roosevelts" حول الحرية لم يشر إلى الانتخابات بتاتاً. وعليه فقد أدت توجهات أوباما الفاترة نحو تشجيع الديمقراطية إلى مقاربة سياسته من السياسة الواقعيّة.(Lindsay,2011 : 773). فموقفه من الديمقراطية يؤكد غلبة النزعة الواقعية على سياساته تجاه الشرق الأوسط، حيث بدا حريصاً على تجنب الحديث عن مستوى الحقوق المدنية ومستوى الديمقراطيّة في العالم العربي مفضلاً النظر إليها على أنها ملفات داخلية يجب أن ينبع حلها من داخل الدول والمجتمعات العربية ذاتها، وأن دور أمريكا يقتصر على المساعدة في المطالبة بالإصلاح وربطه بالمساعدات الأميركية، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على علاقة أمريكا مع حلفائها في المنطقة بهدف ضمان تعاونهم في معالجة قضايا المنطقة كالعراق وإيران وعملية السلام.(بيومي، 2008: 83).

(*) عرف أوباما بتريّثه ورفضه للمنهج الثوري في التغيير ورفضه السياسات المتشدّدة على الرغم من خطابه القيمي المثالي. (بيومي، 2008: 61).

وعلى الرغم من وجود إجماعٍ –إلى حدٍ ما– بين الخبراء والساسة الأمريكيّين على أنه حين تكون الدولة المصرية خاليةً من الفساد وقوية اقتصادياً وديمقراطياً فإنها سوف تخدم بشكلٍ أفضل الاستقرار والمصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أنه عندما تدخل سياسة نشر الديمقراطية حيّز البحث والتطبيق تصطدم دعوات الديمقراطيين مع الواقعيين–أنصار التيار التقليدي– حول مدى الضغط الذي يجب ممارسته على نظام مبارك الذي يقاوم المساعي الأمريكية للتأثير على سياساته الداخلية، متّهماً أمريكا بتمكين الإخوان المسلمين من خلال ضغوطاتها على النظام المصري.
(Jeremy,2011: 23)

ونظراً لما عرف عن واقعية أوباما وحرصه على إعطاء الأولوية لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد بدا واضحاً أن الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "باراك أوباما" لا تسعى إلى رسم علاقةٍ خطيّةٍ ثابتة لموقع الديمقراطية ضمن قضايا العلاقات الأمريكية– المصرية. (الصعيدي، 2011: 4).

كذلك سعى أوباما إلى إصلاح التوتر الذي أصاب العلاقات المصرية–الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن بسبب تركيزه المتواصل على مشروع الديمقراطية والإصلاحات السياسية، وبكلّ الأحوال بقيت جهود الإصلاح مكوِّناً من ضمن الدبلوماسية الأمريكية تجاه مصر في عهد الرئيس أوباما، لكنه تجنب ممارسة أيّة ضغوط سياسية أو توجيه أي انتقاد علني للحكومة المصرية بشأن الإصلاح الداخلي، وذلك خوفاً من أن يؤثر ذلك على تعاون مصر مع الولايات المتحدة في القضايا المتعلقة بالمصالح الأمريكيّة في المنقطة. (Jeremy,2011: 11).

وعليه يمكن القول: إن أوباما قد رفض سياسة تغيير النظم أو ممارسة الضغوط السياسية على الأنظمة العربيّة بهدف دفعها لإجراء مزيدٍ من الانفتاح السياسي والإصلاحات الداخلية، مفضّلاً نشر الديمقراطية على المدى البعيد، من خلال ربط المساعدات الأميركية للدول العربية بتقدمها في الإصلاحات السياسية، وذلك بهدف ضمان عدم توتر العلاقات الأمريكية مع حلفائها العرب ومن ثم ضمان تعاونهم في القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المنطقة، مُعطياً بذلك الأولوية للاستقرار على عملية نشر الديمقراطية، وهو ما يلخّص سياسته القائمة على التعاطي مع جميع القضايا بواقعية ومن خلال مدى أهميتها للمصالح الأمريكية، وقد أثّر ذلك سلباً على نظرة الإخوان المسلمين للولايات المتحدة، حيث رأى الإخوان أن إدارة أوباما تقايض مصالحها في المنطقة بحقوق الشعوب وتطلعاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف نهج إدارة "أوباما" عن نهج إدارة سلفه بوش لا يعني تغير ثوابت السياسة الخارجية لدى أية إدارة أمريكية، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين، والتي بقيت هي ذاتها، والتي من أهم أهدافها الهيمنة العالمية والجلوس على قمة الهرم السياسي الدولي، لكن المختلف هو وسائل الوصول إليها، فهناك من يرى أن أنجع الوسائل لذلك هو الأداة العسكرية، ويرى غيرهم أن الأداة السياسيّة والدبلوماسيّة هي الأفضل، بمعنى دوام الثوابت واختلاف الوسائل، ويُلاحظ أن شعار التغيير الذي جاء به أوباما ليس المقصود به الثورة وانقلابه على كل ما قامت به الولايات المتحدة في عهد سلفه الرئيس بوش–كما يرى البعض–، وإنما المقصود به هو الإصلاح التدريجيّ وتقليل فجوة الفشل، بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة لا تحدث في الدول المؤسساتية، وأي مشروع لأي صانع قرار أو رئيس لاسيما في الولايات المتحدة، لا بد أن يواجه بمعوقات أو كوابح، منها الداخلي ومنها الخارجي.(أحمد، 2009: 7–8). وهو ما أثر على قدرة أوباما على التغيير، فالنظام السياسي في الولايات المتحدة تحكمه قوانين ولوائح ومؤسسات وجماعات مصالح وضغط(*) ومؤسسات مجتمع مدني، وعلى هذا الأساس، فإن قدرة الرئيس الأمريكي على التغيير الجذريّ والتصرّف بحريّة تبقي مقيّدة.(المهداوي، 2009 : 10).

وقد تجلّت قوة وفعالية المعوقات التي واجهها أوباما في الملف الفلسطيني، فعلى الرغم من نجاح أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق، ما يُعدُ قطيعةً مع السياسة السابقة، ووضع جدولٍ زمنيٍّ للانسحاب من أفغانستان سنة 2014م، إلا أن قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني حجّمت قدرة أوباما على إحداث أيّ اختراق في الملف الفلسطيني الذي ظل يراوح مكانه.(أوريد، 2013: 20).

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية في عهد الديمقراطيّين برئاسة أوباما، تختلف –إلى حدٍ كبير– عنها في عهد الجمهوريّين برئاسة بوش الابن، ويتجلّى ذلك في إعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفرديّة لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح الضخمة، وعدم استثارة عداء العالم العربيّ والإسلاميّ، وتشجيع التحول الديمقراطي دون أن يتعارض ذلك مع المصالح الأمريكيّة, والعمل على كسب الحلفاء، وتغييب مفاهيم الحرب الاستباقيّة، إلّا أن توجه أوباما نحو التغيير القائم أساساً على التدرج قد بقي مقيّداً نظراً لطبيعة النظام السياسيّ في الولايات المتحدة.

(*) في بداية الانتخابات التمهيدية في حملة رئاسته الأولى بدا أوباما أكثر استعداداً للحديث عن أهمية عملية السلام ودورها في تقدم الدبلوماسية والحوار بالشرق الأوسط، ولكن تحت ضغط حملة هيلاري كلينتون والجمهوريين لاحقاً والتي سعت لتأليب اليهود واللوبي الصهيوني ضد أوباما، تشدّد أوباما في خطابه تجاه الفلسطينيين، وأعلن تأييده للقدس عاصمةً موحّدةً ل"إسرائيل".(بيومي، 2008: 35–36).

المطلب الخامس–السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين قبيل الحراك العربي:

تميّزت إدارة الرئيس باراك أوباما بغلبة العمل الدبلوماسي عما سواه في سياسته الخارجية، وهو ما أثر بشكلٍ ملحوظ على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، حيث سعى الرئيس أوباما –في إطار جهوده الدبلوماسية لجسر الهوّة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلاميّ– إلى كسر القيود التقليدية المفروضة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجماعات الإسلامية وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون، إضافةً إلى معالجة التوتر الذي طرأ على العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة في عهد سلفه الرئيس بوش الابن، ويُذكر أن ورقة عمل طُرحت عام (2002) من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت بمؤتمر للأحزاب الإسلامية في اسطنبول –بمشاركة وفد من الإخوان وبحضور أولبرايت–، حثّت فيها الإدارة الأمريكية على عدم التخوف من الأحزاب الإسلامية في العالم العربي والدخول في حوارٍ معها حيث رفضها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن آنذاك, ولكن المؤشرات الأولية قد أكّدت قبول أوباما بتلك الورقة – علماً أن أولبرايت من المقربين له، وقد قادت حملته الانتخابية– مما يسجل تغيراً كبيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى البعض أن هذه المبادرة هي التي دفعت جماعة الإخوان المسلمين إلى أن تكون التيار السياسيّ العربيّ الأبرز الذي رحَّب بقدوم أوباما للحكم(*). (عمر، 2009: 16).

وقد بدأت ملامح التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميّين عموماً والإخوان المسلمين على وجه التحديد تظهر منذ خطاب أوباما الذي ألقاه في القاهرة في يونيو/حزيران (2009م)، حيث دعت إدارته 10 برلمانيين من الإخوان المسلمين في مصر لحضور ذلك الخطاب.(Ambinder,3/6/2009).

وهو ما أكّده الموقع الرسمي للإخوان المسلمين حيث نقلت قناة فوكس نيوز الأمريكية عن موقع الإخوان المسلمين، أن عشرة من الأعضاء البرلمانين الإخوان قد تلقّوا دعواتٍ رسميةً لحضور خطاب أوباما الشهير في القاهرة، وقد انتقد بعض السيناتورات الجمهوريّين في الكونجرس الأمريكي هذه الخطوة بدعوى أن الإخوان المسلمين لا يمثلون التيار الإسلاميّ المعتدل، وقد علّق أحد

(*) وقد انعكس ذلك في تصريحٍ أدلى به د. أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني السابق إسماعيل هنية – زعيم حركة حماس في غزة–، حيث صرح يوسف لإحدى وسائل الإعلام الأميركية قائلاً: بأنه يفضّل أوباما على غيره من المرشحين الأميركيين في الانتخابات الرئاسية مشبّهاً أوباما بجون كيندي.(بيومي، 2008: 50).

مستشاري أوباما على ذلك بالقول: إن الدعوات قد وجهت لكافة أطياف الحياة السياسية في مصر.(FoxNews,3/6/2009)، ويتضح من تعليق الإدارة الأمريكية على الانتقادات الموجهة للدعوة أن هناك توجهاً جديداً قد اتخذته إدارة أوباما للتعامل مع الإخوان المسلمين.

إضافةً إلى ذلك فقد حمل الخطاب الكثير من الدلالات التي تشير إلى التوجه الأمريكي الجديد نحو الإخوان المسلمين، ففي خطابه الشهير قال الرئيس أوباما "إن الولايات المتحدة تحترم كل الأصوات السلميّة الملتزمة بالقانون حول العالم حتى وإن اختلفت معهم، مؤكداً أن أمريكا سوف ترحّب بكل الحكومات السلمية المنتخبة طالما أن حكمهم قائمٌ على احترام كافة أطياف الشعب. (The White House,4/6/2009). وقد علّق الصحفي في صحيفة الواشنطن بوست "Washington Post" الأمريكية ديفيد اجناتيوس "David Ignatius" على هذه الفقرة من الخطاب قائلاً: إن هذه الفقرة بما فيها من دلالات قد صيغت خصيصاً للإسلاميين بشكلٍ عام والإخوان المسلمين على وجه الخصوص.(Ignatius,15/2/2012).

وإن كان حديث أوباما حول الإخوان المسلمين ضمنيّاً وهو ما يترك الأمر عرضةً للتحليل، فإن حديثه عن حركة المقاومة الإسلامية حماس "التي تعتبر أكثر فروع الإخوان إثارةً للجدل بين الساسة الأمريكيين" قد كان واضحاً ومباشراً، وقد يكون أكثر دلالةً على توجهات إدارة أوباما، حيث لم يتحدث في خطابه عن الحركة بوصفها منظمةً إرهابية –على عكس إدارة بوش–، بل تحدّث عنها باعتبارها مكوناً أساسيّاً من الشعب الفلسطيني، ولكن لديه التزامات دولية عليه الامتثال لها.(الشوبكي وآخرون، 2009: 10). وقد أدى صعود أوباما وموقفه تجاه الإسلامين إلى إعادة الأمل لأنصار تيار الإدماج المنادين بالدخول في حوار مع الإخوان المسلمين، وقد زاد من تفاؤلهم تأكيد السفارة الأمريكية في مصر أن أعضاء من الإخوان قد حضروا خطاب أوباما الشهير في القاهرة عام 2009م.(Lake,3/3/2011).

إضافةً إلى ذلك فقد نجح الرئيس أوباما بتجنب الخطأ الشائع لدى الرؤساء السابقين الذين أعرضوا عن التمييز بين الوجوه المختلفة للإسلام السياسي, حيث نظر هؤلاء وعلى رأسهم بوش الابن إلى الإسلاميّين المعتدلين والجهاديّين من منظورٍ واحد، فساووا بين الحركات الإسلامية المعتدلة مثل حماس والإخوان المسلمين، والجماعات الجهادية المسلحة التي تتبنى أيديولوجيّةً شموليّةً عنيفة. (جرجس، 2013: 4).

وبناءً على الرؤية الجديدة لإدارة أوباما، بدأت السفارة الأمريكية في الأردن جهوداً حثيثةً لإعادة التواصل مع الإخوان المسلمين في الأردن وحزبهم السياسي جبهة العمل الإسلامية " The Islamic

Action Front"، حيث أشارت أحد الوثائق المسربة عن طريق موقع ويكليكس إلى حدوث عددٍ من اللقاءات بين دبلوماسيّين في السفارة الأمريكيّة في عمان وجبهة العمل الإسلامي التابعة للإخوان المسلمين في الأردن عام 2009م، في محاولةٍ لإعادة العلاقة بين الطرفين بعد أن تأثرت هذه العلاقات سلباً وبقوة في عهد الرئيس الأسبق بوش الابن، وكما تشير الوثيقة فإن هذه اللقاءات قد جاءت في إطار جهود الرئيس أوباما لتحسين العلاقة مع العالم الإسلامي ومحاربة الفكر الراديكالي. (WiKiLeaks,18/11/2009)، وقد شملت اللقاءات أيضاً العديد من النشطاء الإسلاميّين في المعارضة الأردنية.

كما أظهرت وثيقةٌ أخرى مسربة من سفارة الرباط على موقع ويكليكس في عام 2009م، قيام السفارة الأمريكية في المغرب بعقد لقاءاتٍ مع قادة الحزب الإسلامي للعدالة والتطوير في البرلمان المغربي التابع لجماعة الإخوان المسلمين، في حدثٍ يُعتبر الأول من نوعه بعد توقف اللقاءات أثناء فترة حكم الرئيس بوش الابن. (WiKiLeaks,24/12/2009)، ويُلاحظ أن هذه اللقاءات قد شملت كافة أطياف المعارضة في المغرب التي تعارض السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

وقد قامت إدارة أوباما في بداية عام (2011م) بتعيين كوينتان ويكتورويتش "Quintan Wiktorowicz" في مجلس الأمن القومي الأمريكيّ، وهو ما اعتبره بعض الكتاب الأمريكيين تأكيداً إضافياً على النهج الجديد الذي تتبناه إدارة أوباما تجاه الإسلاميين المعتدلين، ويعود ذلك للفكر الذي يحمله كوينتان، حيث يتبني كوينتان فكراً مخالفاً للفكر التقليدي السائد في الولايات المتحدة تجاه الإخوان المسلمين، فهو يؤمن بأن أكثر الناس فهماً للإسلام هم أكثرهم مقاومةً للتطرف والراديكالية، وأن الغالبية الأكثر عرضة للتطرف هم من لم يمتلكوا معرفةً جيّدة بالدين الإسلامي، وقد دعا كوينتان إلى إقامة تحالف يشمل كل الأطراف بما فيها الإسلاميين الرافضين للعنف كوسيلة لمحاربة "الإرهاب والتطرف".(Dina Raston 24/1/2011).

كما قامت إدارة أوباما في بداية عام 2011م وقبيل اندلاع الثورات في العالم العربي بتعيين البرفسور بيتر ماندافيل "Peter Mandaville" في طاقم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد كتب ماندافيل كتابين حول الإسلام السياسي لخّص فيهما آراء معتدلة حول الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين. (Brooke,2013 : 26).

وقد بدا أوباما من خلال خطواته تجاه الإخوان المسلمين أقرب إلى تيار الإدماج مقارنةً مع التيار التقليدي، وكان ذلك بسبب رؤية إدارة أوباما لأهمية تحسين صورة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ولدى المجتمعات العربية في تعزيز مكانة ونفوذ الولايات المتحدة على الساحة الدوليّة، لذا

سعى أوباما في بداية عهده لتحسين علاقات الولايات المتحدة مع الحركات الإسلامية، نظراً لما تتمتع به من شعبيةٍ واسعة في أوساط المجتمعات الشرق أوسطية تفوق أيّ قوةٍ سياسيّةٍ أخرى، محاولاً بذلك استغلال شعبيّة ونفوذ الإخوان المسلمين في تعزيز المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة ومن ثم تعزيز نفوذها على المستوى الدوليّ، بالإضافة إلى تخفيف حدة الكراهية والعنف ضد الولايات المتحدة في الشارع العربي والتي بلغت ذروتها في عهد سلفه بوش الابن. (لزهر،2011: 104).

ولكن من المُلاحظ أن توجه أوباما نحو الإخوان المسلمين كان يعود بالأساس إلى نظرته الواقعية في التعامل مع قضايا السياسة الخارجيّة المتعلقة بالشرق الأوسط، وهو ما انعكس على رؤيته لقوة ونفوذ الإخوان المسلمين، والتي خلصت إلى احتماليّة أن يكون لهم دورٌ بارزٌ في الحياة السياسية في مصر على المدى القريب، وهو ما دفع إدارة أوباما باتجاه محاولة فتح قنواتٍ للحوار معهم، وعلى الرغم من ذلك فمن الملاحظ أن إدارة أوباما لم تستطع اتخاذ خطواتٍ جوهريّةٍ تجاه الحوار مع الإخوان المسلمين خصوصاً في مصر(*) نظراً لرفض النظام المصري حدوث أيِّ لقاءاتٍ بين الطرفين، فقد حاولت الولايات المتحدة التواصل مع الإخوان المسلمين – بناءً على رؤية أوباما الجديدة –خلال السنوات التي سبقت الاحتجاجات في مصر، لكن نظام مبارك كان يخشى من أن تمنح الاتصالات الأمريكية مع الإخوان المسلمين الشرعيّة للجماعة، لذا فقد اتَّخذ موقفاً حازماً أدى في الغالب لمنع تلك اللقاءات(**).(Adam, 2013: 26).

ونتيجةً لذلك فقد صمتت إدارة أوباما على الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها الانتخابات البرلمانية في مصر لعام 2010م، حيث كسب الإخوان مقعداً واحداً فقط في الانتخابات بينما حصد الحزب الوطني الحاكم أكثر من 90% من المقاعد، وقد انتقد بعض الساسة الأمريكيين إدارة أوباما لصمتها أو محدوديّة انتقادها العلني للنظام المصريّ أثناء وبعد الانتخابات.(Jeremy,2011 : xi).

وعليه فقدا بدا واضحاً أن واقعيّة أوباما هي ما دفعه لفتح قنوات اتصالٍ مع الإخوان المسلمين وذلك نظراً لشعبيتهم الواسعة في الشارع العربيّ، واحتمالية أن يُمثّلوا جزءاً من المشهد السياسي في

(*) للمزيد حول تأثير موقف الرئيس مبارك على الاتصالات بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين انظر: (Jeffery & others,2012 : 51).

(**) بالإضافة إلى ذلك فقد كان الحذر والشك لا يزال سائداً بين قيادات الإخوان و قطاعٍ واسعٍ من الدبلوماسيين الأمريكان. (Adam,2013 : 26).

المنطقة، وفي نفس الوقت فإن واقعيّة أوباما هي أيضاً ما دفعه لالتزام الصمت تجاه انتهاكات النظام المصري ضد الجماعة والعملية الديمقراطيّة، وذلك خوفاً من توتر العلاقة بين البلدين.

وعلى الرغم من أن محاولات التواصل كانت تصطدم بنظرة أوباما الواقعية للمصالح الأمريكيّة، فإنه لا يمكن إغفال أو تجاهل المزايا التي يمكن تحقيقها إذا ما جرى تحقيق اتصالاتٍ فعّالة وبنّاءة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة، يتم من خلالها الأخذ في عين الاعتبار مصالح الطرفين مع أهمية استغلال الحركات الإسلامية لهذه البوابة الأمريكيّة للحوار في سبيل تحسين أوضاع الحركات الإسلامية، وبالمقابل تُحقّق الولايات المتحدة هدفها في تحسين علاقاتها مع العالم الإسلامي، وتخفيف حدة الكراهية والعنف الموجودة في الشارع العربي ضدها، وعلى الرغم من مصلحيّة الأهداف والغايات الأمريكيّة من وراء التطور الذي شهدته السياسة الأمريكيّة في بداية عهد أوباما إلا أن الحركات الإسلامية قد استفادت من الفرصة لتحقيق اختراقٍ في العمليّة السياسيّة في بلدانها، مستغلةً التقارب بين أمريكا والعالم الإسلاميّ. (لزهر،2011: 104).

ومما سبق يتّضح أنّ إدارة أوباما قد حملت نهجاً جديداً في تعاملها مع الإخوان المسلمين في العالم العربي ومصر على وجه الخصوص، وقد بدا أنّ تيار الإدماج في بداية عهد أوباما أكثر نفوذاً وقوةً من التيار التقليدي، ولكن على الرغم من ذلك لم يستطع تيار الإدماج أن يُحدث اختراقاً جوهريّاً في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الإخوان المسلمين في مصر–وإن نجح في مناطقَ أخرى–، وذلك نظراً لتخوف الإدارة الأمريكية من توتر العلاقة مع نظام مبارك، بالإضافة إلى دفع القوى القريبة من "إسرائيل" داخل الكونجرس الأمريكي باتجاه إيقاف اللقاءات مع الإخوان المسلمين في العالم العربي وفي مصر على وجه الخصوص.

خلاصة:

بناءً على ما جاء في هذا المبحث يمكن القول : إن السياسة الخارجية الأمريكية قد شهدت في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما عدد من التغيرات الجوهرية والتي أثرت على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي بشكل عام وجماعات الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وقد كان من أهم هذه التغيرات تقليص الاعتماد على القوة العسكرية واستخدام الدبلوماسية والتحالفات الدولية والعقوبات الاقتصادية كأدوات للتغيير، وقد أدت هذه السياسة وما ترتب عليها من انسحاب الولايات المتحدة من العراق وتقليص التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان إلى تخفيف حدة العداء بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى ذلك فقد شهدت العلاقات الأمريكية– الإسرائيلية العديد من محطات التوتر في عهد الرئيس باراك أوباما

وذلك بسبب موقف أوباما تجاه العديد من القضايا وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد أدى التوتر في العلاقة إلى جسر الهوة بين الولايات المتحدة والعالم العربي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، كما ساهمت رؤية أوباما القائمة على التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين كجزءٍ من المشهد السياسي إضافة إلى جهوده في فتح قنوات اتصال مع قادة الجماعة في العديد من الدول العربية ومن ضمنها مصر في تقليص الهوة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين إلا أن جهود الرئيس أوباما في هذا المجال قد ظلت محدودةً بفعل الكوابح البنيوية في النظام السياسي الأمريكي.

المبحث الثاني

موقف الولايات المتحدة من الحراك المصري

المطلب الأول – التصريحات الأمريكيّة تجاه الحراك المصري:

شهدت الساحة المصريّة حالةً من الركود الاقتصادي والاحتقان السياسي في السنوات التي سبقت الحراك الجماهيري عام 2011م، حيث أدت عّدة أسبابٍ مجتمعةً إلى تنامي الغضب وانعدام الاستقرار في الشارع المصري، ومن ثمّ حدوث الاحتجاجات الواسعة في 25 كانون ثاني/يناير 2011م، ولعل أبرز هذه الأسباب هو تلاعب النظام المصري بنتائج الانتخابات البرلمانية لعام (2010م)، وما عرف بقضية التوريث، واحتماليّة استلام جمال مبارك للحكم بعد والده(*). (Alterman, 2012: 3)، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعيّة التي عاني منها الشعب المصري في سنوات ما قبل الحراك.

وعلى الرغم من وجود الكثير من المؤشرات التي أوحت بإمكانية قيام ما يشبه الثورة في مصر نظراً للظروف السابقة، إلا أن حجم الاحتجاجات وديمومتها أصابت الإدارة الأمريكية بحالةٍ من التوتر والذهول، حيث إن حجم الاحتجاجات لم يكن متوقعاً.(Shields, 2012 : 17).

ومما زاد من حيرة وارتباك الإدارة الأمريكية أن الاحتجاجات جاءت بعد أن غيّبت إدارة أوباما أهمية ممارسة الضغوط السياسية لنشر الديمقراطيّة، ودفع الأنظمة الحاكمة نحو مزيدٍ من الإصلاحات السياسية، معطيةً الأولوية لقضايا أخرى(**).(Jeremy, 2011: 11).

وقد تجلّت حيرة الإدارة الأمريكية من الاحتجاجات في مصر، في مواقفها المترددة تارةً والضعيفة تارةً أخرى في الأيام الأولى من الاحتجاجات؛ فعقب أحداث اليوم الأول(***) من أيام الثورة المصرية قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون رؤية إدارتها للوضع في مصر، وقد

(*) ويُلاحظ أن قضية من يخلف مبارك قد شغلت الرأي العام في مصر والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، حيث لم يعين مبارك طوال حياته نائباً له وقد أدت الانتكاسة الصحيّة التي لحقت بمبارك في ربيع عام 2010 إلى التخمين بأن تغير الحاكم في مصر قد بات وشيكاً، ومع بدء الثورة التونسية عاد الجدل حول خلافة مبارك إلى السطح مجدداً .(Jeremy,2011: 14)

(**) كرّس أوباما جلّ اهتمامه وطاقته لمساعي إحلال السلام في الشرق الأوسط عبر حل القضية الفلسطينية، معتبراً أن حل الصراع العربي "الإسرائيلي" يمثل مصلحة وطنيّة أمريكيّة.(Jeremy,2011: 11).

(***) للمزيد حول تسلسل أحداث الاحتجاجات المصرية قبل 28 يناير وكيفية تعاطي الإدارة الأمريكية معها انظر .(عبد الحليم،2012 : 79–80).

تلخّصت هذه الرؤية في أن الحكومة المصرية مستقرةٌ وتبحث عن طرق للاستجابة للاحتجاجات المشروعة لمصالح الشعب المصري، فيما لم يتطرّق الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد(*) إلى الاحتجاجات المصرية، إلّا أنه قال في معرض حديثه عن الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي: "إن الولايات المتحدة تدعم التطلعات الديمقراطيّة لكل الشعوب". وبعد خطاب أوباما قال السكرتير الصحفي للبيت الأبيض روبرت غيبس "Robert Gaps" " إن واشنطن "تدعم الحقوق العالميّة للشعب المصري، بما فيها الحق في حرية التعبير والتجمع" وأضاف: إن أمام الحكومة المصرية فرصةً مهمةً لتستجيبَ لتطلعاتِ الشعب المصري، وتواصل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تحسين الوضع المعيشي للمصريين.(عبد الحليم، 2012: 79).

كما أكد جون بايدن "Joseph Biden" –نائب الرئيس الأمريكي باراك أوباما– في 27 كانون ثاني/يناير أن على الرئيس مبارك أن " يتحرّك باتجاه الاستجابة لبعض من احتياجات الناس هناك والاستجابة إلى المطالب المشروعة بينها، وعندما سُئل جون بايدن من قبل الصحفي الأمريكي جيم لير "Jim Loire" حول ما إن كان يعتقد بأن الوقت قد حان لرحيل مبارك, أجاب بايدن " لقد ظلّ مبارك حليفاً لنا في أمور عديدة وتحمّل مسئوليةً كبيرةً في تطبيع علاقات مصر مع "إسرائيل" لذا لا يمكنني أن أدعوه ديكتاتورا".(لويدسي، 2013: 241).

وفي أول تعليقٍ له بعد ثلاثة أيام من بدء الاحتجاجات، حرص الرئيس أوباما على تجنب أي إشارة توحي بتخليه عن مبارك، مشدداً في الوقت نفسه على إجراء إصلاحاتٍ "مهمة للغاية"، كما أعرب عن تعاطفه مع المتظاهرين الذين قال: إنهم يعبرون عن "إحباطاتٍ مكبوتة" لعدم حدوث تغييرٍ ذي معنى، وأضاف "من المهم جداً أن تكون لدى الناس آليات من أجل التعبير عن شكاواهم المشروعة "ورغم أن أوباما وصف مبارك بأنه "متعاون جداً في سلسلة من القضايا الصعبة"، فقد بعث برسالةٍ صريحةٍ إلى الرئيس المصريّ بأن عليه أن يستمع إلى أصوات المحتجّين، وقال أوباما رداً على أسئلة جمهورٍ على شبكة الإنترنت عبر موقع يوتيوب: "كنت أقول له دائماً إن التأكد من المضي قدماً في الإصلاح السياسيّ والإصلاح الاقتصاديّ مهمٌ للغاية من أجل مصلحة مصر على المدى البعيد.(الجزيرة،2011/1/28).

(*) للمزيد حول خطاب أوباما عن حالة الاتحاد انظر الخطاب على الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/01/20110126004648x0.7754132.html#axzz3pywOqRyH

ويتّضح من تصريحات الإدارة الأمريكيّة في الأيّام الثلاثة الأولى –من الحراك المصري–[*]، أنها قد حاولت الموازنة بين رغبتها في الاستقرار الإقليميّ، والحفاظ على الحليف التقليدي –نظام مبارك– الذي طالما خدم المصالح الأمريكيّة في المنطقة من جهة، ودعمها للتغيير الديمقراطي وزيادة حجم المشاركة السياسية وإجراء إصلاحاتٍ ذات معنىً من جهةٍ أخرى، وذلك بهدف معالجة الظروف –المفرّخة للإرهاب من وجهة النظر الأمريكية–مع حضور المخاوف من إمكانية فقدان السيطرة على مجرى الأحداث، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور حكومةٍ إسلاميّةٍ مناهضةٍ للولايات المتحدة في مصر.(لويدسي، 2013: 242)، وقد دعم هذه المخاوف تيارٌ من المفكرين والساسة الأمريكيين انعكست آراؤهم في تصريحات مايك هكابي"Mike Huckabee" أحد المرشحين الجمهوريّين للمراحل الأولى من الانتخابات الرئاسية الأمريكية في خطابه الانتخابي للأمّة الأمريكية في 30 كانون ثاني/يناير 2011م، حيث قال: "إذا صح أن الإخوان المسلمين كانوا وراء الاضطرابات، لوجب على كل شخص حيٍّ أن يقلق".(ندا، توموسون، 2013: 16).

ومما سبق يتبين أن تصريحات الإدارة الأمريكيّة في الأيام الأولى من الثورة المصرية قد انتابها شيءٌ من الاضطراب والتناقض، حيث انقسمت إلى قسمين: قسمٌ يؤكد أهمية وجود مبارك كحليفٍ استراتيجي يرعى مصالح الولايات المتحدة، وقسمٌ آخر يشدد على ضرورة استغلال الفرصة للضغط على نظام مبارك بهدف إجراء إصلاحاتٍ سياسيّةٍ فاعلة، دون حدوث صدامٍ بين مواقف التيارين، حيث كان بإمكان الإدارة الأمريكية في الأيام الأولى من الاحتجاجات ممارسة الضغوط على نظام مبارك بهدف إجراء إصلاحات سياسيّة مع التمسّك ببقائه في الحكم.

لكنّ الأحداث اتخذت مساراً مختلفاً في يوم الجمعة 28 كانون ثاني/يناير حيث خرج المتظاهرون بأعدادٍ كبيرة فاقت كلَّ التوقعات، وتشير التقديرات إلى أن 100 ألفٍ خرجوا في القاهرة وحدها واشتبكوا مع قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن المركزي، وعلى الرغم من التزام المتظاهرين بالسلمية فقد أحرقوا العديد من معالم حكم مبارك مثل مقرات الحزب الوطني الحاكم.(Jeremy,2011: 2) .

ومع تصاعد الأحداث تصاعدت ردود فعل الإدارة الأمريكيّة، فعقب اليوم الرابع –28 كانون ثاني/يناير– أعلن البيت الأبيض أنه سيجري في الأيام المقبلة مراجعةً للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر، والتي تقدر بنحو 1,5 مليار دولار كل عام، ثم عادت هيلاري كلينتون

(*) في المراحل الأولى للربيع العربي وُصفت سياسة الرئيس أوباما من قبل العديدين بما فيهم البعض من إدارته بأنها مشوشة وغير موجهة ومتناقضة في بعض الأحيان. ولكن في المقابل يرى بعض مستشاريه بأنه تعامل بحسٍّ عالٍ مع الأحداث، فحاول موازنة الأهداف الاستراتيجية والمصالح الواقعية للولايات المتحدة، المتمثلة بالاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ مع دعم قيم الديمقراطيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط. (Nina,2014 : 37).

بعد بضعة أيام لتعلن "بأنه ليس هناك نقاشٌ في هذا الوقت حول إيقاف أو قطع أيٍّ من المساعدات الأمريكية عن مصر" ومع تصاعد الأحداث شدّد الرئيس أوباما ومسؤولون في إدارته على ضرورة قيام نظام مبارك بإجراء إصلاحاتٍ جوهريّة، ولكن على الرغم من ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تدعُ مبارك بشكلٍ مباشر للتنازل عن السلطة.(Jeremy,2011 : 11).

ويتّضح مما سبق: أن التناقض في تصريحات المسؤولين الأمريكيين تجاه الأحداث في مصر قد بدا أكثر وضوحاً واتّساعاً بعد جمعة الغضب في 28 يناير، وذلك نظراً لتصاعد الأحداث وزيادة زخم التظاهرات، إضافةً إلى تصاعد سقف تطلعات الجماهير المطالبة بتنحي مبارك عن الحكم.

وبعد الخطاب الأول الذي ألقاه مبارك في اليوم الخامس من الأحداث في 29 كانون ثاني/يناير [*] والذي أعلن فيه بقاءه كرئيسٍ لحماية الأمة المصريّة، وحلّ حكومة أحمد نظيف، وتعيين حكومة جديدة بقيادة وزير الطيران السابق أحمد شفيق، كما أعلن لاحقاً في اليوم نفسه تعيين عمر سليمان قائد المخابرات العامة نائباً له، أجرى أوباما اتصالاً هاتفياً بمبارك استمر لمدة نصف ساعة، طلب فيه من مبارك إجراء إصلاحاتٍ شاملة وأن يُقدم على خطواتٍ ملموسة. (عبد الحليم، 2012: 80).

وكان أوباما قد اجتمع في اليوم نفسه مع مساعدي الأمن القوميّ، لتقييم رد حكومة القاهرة على الاحتجاجات، وقال البيت الأبيض في بيانٍ له بعد الاجتماع: إن أوباما قد دعا الرئيس المصري إلى اتخاذ خطواتٍ ملموسة من أجل الإصلاح السياسيّ، وقد لُوحِظ أن رد فعل الإدارة الأمريكية تجاه قرار مبارك بتعيين نائب للرئيس[**] للمرة الأولى منذ توليه السلطة قبل ثلاثين عاماً تقريباً قد كان فاتراً، حيث لم يعلّق أوباما في خطابه على الحدث. بينما علَّق المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي"Philip Crowely" على الحدث قائلاً : إن الحكومة المصرية لا يمكنها الاكتفاء "بإعادة ترتيب الأوراق"، مردّداً دعوة الرئيس باراك أوباما لإجراء إصلاحاتٍ جوهريّة في بنية النظام. وأردف كراولي قائلاً: "إن شعب مصر لم يعد يقبل الوضع القائم، إنه يتطلع إلى عمليةٍ لها مغزىً لدعم إصلاح حقيقي".(الجزيرة،2011/1/30).

(*) للمزيد حول أحداث اليوم الخامس من الاحتجاجات المصرية وكيفية تعاطي الإدارة الأمريكية معها انظر (Jeremy,2011: 3).

(**) في أول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر، أعلنت الولايات المتحدة أن تغيير الأشخاص غير كافٍ، وأكدت على الحاجة إلى إجراء تغيير سياسي حقيقي، وزادت الإدارة الأمريكية من ضغوطها على مبارك لإجراء إصلاحٍ ديمقراطيّ، مهددةً بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التي تقدّمها لمصر في حال عدم انصياع الحكومة المصرية للدعوات الأمريكية(BBC,30/1/2011)..

ويتّضح من هذا التعليق رفض المسؤولين الأمريكيّن لموقف مبارك المتشبث بالحكم حتى الانتخابات القادمة، وعلى الرغم من ذلك فقد نأى أوباما بنفسه عن الحديث عن ضرورة المطالبة برحيل مبارك بشكلٍ مباشر، وإن كان قد أثنى على الجيش لعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين، كما أثنى على سلمية المتظاهرين، وهو ما رأى فيه بعضُ الباحثين مسعىً لتقويض سيطرة مبارك على الحكم، وعليه فقد تلخّص موقف الإدارة الأمريكية في تطلّع أوباما لرحيل مبارك قريباً عن الحكم مع تخوُّف بعض أقطابها من طول الفترة الانتقالية وعدم وضوح معالمها. (Shadid,1/1/2011)، وهو ما دفع بعض المسؤولين الأمريكيين للتأكيد على ضرورة استمرار نظام مبارك في الحكم وإشرافه على المرحلة الانتقالية، وهو ما انعكس في تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في 30 كانون ثاني/يناير حين قالت "نريد رؤية انتقالٍ منظم للسلطة، لكي لا يوجد فراغ حيث يجب أن تكون هناك خطةٌ جيّدةٌ تفضي إلى وجود حكومة ديمقراطية تشاركية"(*) ولم تشر كلينتون بأي شكل لرحيل مبارك عن الحكم، وقد بدا واضحاً من تصريحاتها أن الرؤية الأمريكية تقوم على ضرورة قيادة مبارك للمرحلة الانتقالية، وهو ما أدّى إلى حالةٍ من الاستياء في أوساط المعارضة المصرية عبّر عنها المعارض البارز محمد البرادعي بقوله- معلقاً على تصريحات كلينتون- "إن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تطلب من الشعب المصري الموافقة على قيادة مبارك-الذي حكم الشعب لمدة 30 عاماً- للعملية الانتقالية. (Jeremy,2011: 11).

وقد جاءت تصريحات كلينتون مغايرةً لتوجهات أوباما التي بدأت تنحو باتجاه بدء عملية انتقال فوريّ للسلطة، تبدأ بتخلي مبارك عن الحكم، وهو ما يعكس وجود تناقضٍ واضحٍ وجلي في توجهات أقطاب الإدارة الأمريكية، ويلاحظ أن تصريحات كلينتون قد عكست مخاوف تيار في الإدارة الأمريكية يخشي من أن تؤدي استقالة مبارك، والانتقال الفوري للسلطة، إلى حدوث حالةٍ من الفراغ تؤدي إلى صعود جهاتٍ معادية للمصالح الأمريكية وعلى رأسها الإخوان المسلمون، وعليه بقي أنصار هذا التيار متشبّثين بوجود مبارك في الحكم لقيادة المرحلة الانتقالية.

(*) أكدت كلينتون في تصريحاتها على ضرورة إيجاد خطةٍ مدروسة، تأتي بحكومة ديمقراطيّة قائمةٍ على المشاركة", وأكدت أن بلادها لا تريد أن ترى "استحواذاً على السلطة لا يؤدي إلى الديمقراطية بمصر".(عبد الحليم، 2012 : 81).

وقد تدعّمت رؤية أوباما بفعل زيادة زخم المظاهرات وتأثيرها وتطور وتلاحق الأحداث في مصر(*). ففي اليوم السابع من الأحداث الموافق 31 كانون ثاني/يناير بعث أوباما ممثّلاً عنه السفير الأمريكي السابق في مصر فرانك ويزينر"Frank Wisner" إلى القاهرة(**)، ليبلغ مبارك رسالةً مفادُها أنّ عليه الإعداد الفوري لانتقالٍ تدريجيٍّ للسلطة.(عبد الحليم، 2012: 81).

حيث تلخّصت رؤية أوباما بضرورة الاستقالة الفورية لمبارك، مع الإعداد لمرحلةٍ انتقاليّة إذ أعلنت مصادر أمريكية غير مسماة أن فرانك وايزنر"Frank Wisner" قد أخبر مبارك أنه لن يبقي رئيساً لمصر في المستقبل وفقاً لرؤية الإدارة الأمريكية للأحداث، وهو ما رفضه مبارك بشكلٍ قاطع. (Jeremy,2011: 12).

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات والتسريبات الصحفيّة التي تجزم بتوجّه أوباما نحو الدفع باستقالة مبارك وإقامة حكومةٍ ائتلافيّةٍ تقود المرحلة الانتقاليّة، فإنه لم تصدر أي تصريحاتٍ واضحةٍ عن الإدارة الأمريكية تحثّ فيها مبارك على ترك الحكم حتى تلك اللحظة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 1 شباط/فبراير خرج ما يقرب من ربع مليون إلى شوارع القاهرة بعد ثمانية أيام من بدء الاحتجاجات، وقد أشارت العديد من التقارير إلى أن حجم المظاهرات وتنوعها لم يكن مسبوقاً، وفي مساء ذلك اليوم ألقى الرئيس مبارك خطابه الثاني، حيث أعلن فيه عدم ترشّحه للانتخابات الرئاسية المقرر عقدُها في سبتمبر2011م، وأنه سيبقي لآخر مدته لمراقبة الانتقال السلمي للسلطة، وقد تفاعل المتظاهرون في ميادين مصر بمزيدٍ من الغضب مع الخطاب مطالبين مبارك بالمغادرة الفوريّة.(Jeremy,2011: 6).

وعلى إثر ذلك أعلن أوباما أن تنازلات مبارك غير كافية، وأنّ التحول المنتظم يجب أن يكون سلمياً ذا معنى وأن يبدأ "الآن"، ووفقاً لمصادر مقربة من الإدارة الأمريكية فإن أوباما قد تحدث هاتفياً مع مبارك قبل خروجه في هذا الخطاب لمدة نصف ساعة أصرَّ فيها على حدوث انتقالٍ فوريٍّ للسلطة.(Shadid,1/1/2011).

(*) في 30 يناير/كانون الثاني أصبحت جميع الأطراف تحاول منع مصر من الانزلاق إلى الفوضى بعد مقتل ما يزيد عن 300 شخص وفق التقارير الإخبارية، وانهيار البورصة المصرية بما يزيد عن 18% وتوقف التعاملات وإلحاق ضرر كبير جداً بقطاع السياحة المصري. . (Jeremy,2011: 3).

(**) للمزيد حول زيارة السيد ويسنر إلى مصر مبعوثاً من قبل الرئيس أوباما انظر:
http://hartkirch.blogspot.com/2011/02/diplomatic-scramble-as-ally-is-pushed.html

وقد التزم المسؤولون الأمريكيّون الغموض في تفسيرهم لكلمة الرئيس أوباما "الآن"[*]، هل هي رغبة أميركية بتنحي مبارك الآن، وقبل انتخابات الرئاسة المصرية التي كان من المقرر إجراؤها في سبتمبر/أيلول 2011م؟ أم إن المقصود تنحيه بعد قيادته للمرحلة الانتقالية؟

وفي أول تعقيبٍ له على خطاب مبارك قال أوباما: "إنه في حال ظن الرئيس المصري أن بإمكانه تجنب الإصلاح فهو مخطأ" ووفقاً لمسؤولٍ أمريكيٍّ فإن أوباما قال لمعاونيه: "أنا أعني ما أقول عندما أقول إن التحول يجب أن يتم الآن"[**] وهو ما دفع السكرتير الصحفي للبيت الأبيض روبرت جيبس"Robert Gibbs" إلى العودة للتأكيد على أن الانتقالَ ذا المغزى للسلطة يجب أن يتم الآن، وهو ما أثار غضب حلفاء أمريكا في المنطقة، وقد تمثّل ذلك في سيلٍ من المكالمة الهاتفيّة على البيت الأبيض.(Cooper& others,12/2/2011).

وقد تفاعل المتظاهرون في ميدان التحرير وفي مقدمتهم شباب الإخوان المسلمين مع دعوات الرئيس أوباما للرئيس مبارك بضرورة البدء بتحولٍ ديمقراطيٍّ جوهريٍّ وفوريٍّ بالترحيب، كما طالب شباب الإخوان الإدارة الأمريكية أن تمارس المزيد من الضغوط على الرئيس المصري لترك السلطة. (Hamid,2011 : 46).

وفي ظلّ تأكيد أوباما في أكثر من موقف على ضرورة الانتقال الديمقراطي الفوري للسلطة– فقد بدا واضحاً من خلال التصريحات المتناقضة للإدارة الأمريكية أن هناك خلافاً عميقاً داخل الإدارة الأمريكية حول مستقبل مبارك، حيث رأى البعض ضرورة أن يبقى مبارك في الحكم حتى حلول موعد الانتخابات الرئاسية المرتقبة في أيلول/سبتمبر(2011م) مع إجرائه إصلاحاتٍ سياسيّة جوهرية وإشرافه على إدارة المرحلة الانتقالية، بينما رأى آخرون ضرورة تنحي مبارك عن الحكم والبدء الفوري في عملية انتقالية للسلطة.

وقد رأى العديد من المراقبين أنه وبسبب عناد موقف مبارك المتشبث بالحكم، وقلق الجيش الأمريكي من أن الولايات المتحدة تساعد في عزل شريكٍ عسكريٍّ رئيسٍ لها في منطقة الشرق

(*) وقد رأى البعض أن الرئيس قد ترك كلمة الآن مبهمة وغير مفهومة المعالم بشكلٍ متعمد، ولكن في ظلِّ إصرار أوباما على الانتقال الفوري للسلطة في تصريحاته اللاحقة من نفس اليوم بدا واضحاً أن هناك تناقضاً في تعاطي الإدارة الأمريكية مع الأزمة في مصر.

(**) وفي نفس اليوم تحدثت السفيرة الأمريكية مارجريت سكوبي "Margaret Scobey" مع الدكتور محمد البرادعي لتبليغه بدعم الإدارة الأمريكية للتحول الديمقراطي في مصر، فيما استمرت إدارة أوباما بالحديث عن ضرورة وجود تحوّلٍ منظم في مصر يكون سلمياً وذا مغزىً وفوري .(Jeremy,2011: 12).

الأوسط، إضافةً إلى المخاوف من سيطرة الإخوان المسلمين على الحياة البرلمانية أو الرئاسية من خلال الانتخابات التي يجب أن تعقد قانونياً بعد 60 يوماً حال استقالة مبارك، فإن إدارة أوباما قد خففت من حدة مطالبها بتنفيذ انتقالٍ فوريٍّ للسلطة، ولكن مع زيادة زخم المظاهرات وارتفاع منسوب العنف وبخاصةٍ بعد حادثة الجمل في 3 شباط/فبراير (*)، عادت الإدارة الأمريكية لممارسة الضغط من أجل استقالة مبارك، حيث ذكرت صحيفة النيويورك تايمز في تقرير لها في اليوم نفسه أن إدارة أوباما تناقش مع مسؤولين مصريّين استقالة مبارك بشكلٍ فوري، ونقل السلطة لحكومةٍ انتقاليّةٍ بقيادة نائبه عمر سليمان بدعمٍ من الجيش المصريّ، وقد ذكرت مصادر أن الولايات المتحدة تسعى لبدء عمليةٍ سياسيّةٍ فوريّةٍ تشمل إجراء تعديلاتٍ دستوريّةً بالاشتراك مع المعارضة المصريّة، ومن ضمنها الإخوان المسلمون، وكان المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس قد أعلن في وقتٍ سابقٍ بأن أيَّ حكومةٍ مصريّةٍ جديدةٍ يجب أن تتضمّن الجميع بما فيها العناصر غير العلمانية والتي تساعد في حلحلة الأزمة وجعل مصر أكثر استقراراً، ورأى بعض المفكرين أن الخطاب قد عكس توجُّه الإدارة الأمريكية لاحتواء الإخوان المسلمين ضمن أي حكومةٍ مستقبلية. (Jeremy,2011: 12).

وقد جُوبه توجُّه أوباما للدفع في اتجاه استقالة مبارك واحتواء الإخوان ضمن أيٍّ حكومةٍ مستقبليّة بمعارضةٍ حادّةٍ من الزعماء الجمهوريّين في الكونجرس حيث قال نيوت جينجريتش " Newt Gingrich" المرشح المنافس على الرئاسة في انتخابات 2012م، والرئيس السابق لمجلس الشيوخ الأمريكي في 6 فبراير 2011م :" إن الاتصال مع الإخوان المسلمين للمساعدة في حل الأزمة المصرية فكرةٌ سيئة" وأضاف: "الإخوان المسلمون عدوٌ لدودٌ لحضارتنا، هم يصرحون بذلك علانيةً، فالجهاد سبيلهم والموت منهاجهم.(ندا،توموسون، 2013: 16).

وعلى الرغم من معارضة العديد من أقطاب الإدارة الأمريكية لتوجهات أوباما إلا أنه ومع تنامي المظاهرات وتعثُّر النظام، بدأت إدارة أوباما تدفع باتجاه تحولٍ فوري، ومُنظّم للسلطة يتضمن التخلي عن نظام مبارك من أجل إنهاء المظاهرات، وتسليم السلطة لعمر سليمان بهدف المحافظة على جسد النظام، إلا أن هذا التوجّه قد جوبه برفض المتظاهرين.(Brook,2012 : 27).

(*) للمزيد حول حادثة الجمل انظر : التحرير يتحول إلى ساحة حرب في موقعة الجمل. المصري اليوم، العدد 2426. متاح على الرابط التالي :

http://www.ahram.org.eg/The-First/News/61094.aspx

ويُلاحَظ أن تسليم عمر سليمان الحكم مع التضحية برأس النظام والذي يمثّله الرئيس مبارك للحفاظ على جسد النظام بقيادة عمر سليمان، مع الضغط على الحكومة الانتقاليّة الجديدة بقيادة سليمان لإجراء إصلاحاتٍ سياسيّةٍ عميقةٍ وتوسيع مجال المشاركة السياسية، قد مثّلت الرؤية النموذجية والتي دعمتها الإدارة الأمريكية بتياريها، الداعي إلى الاستقرار والمحافظة على النظام، والتيار الداعي إلى دعم الديمقراطية وإدماج الإسلاميّين، إلا أن تمسّك مبارك بالحكم، ورفض المتظاهرين لقيادة أحد رموز حكمه للفترة الانتقاليّة، كذلك زيادة زخم المظاهرات واتساع نطاقها لتشمل عموم مصر قد أدت مجتمعةً إلى سقوط هذا الخيار، ودفعت أوباما إلى ممارسة أقصى الضغوطات على مبارك بهدف ترك السلطة وبدء عمليّةٍ انتقاليّةٍ فوريّةٍ لا يقودها مبارك أو أحدٌ أتباعه.

وفي ظلّ استقرار توجهات أوباما نحو استقالة الرئيس مبارك، أطل فرانك ويسنير "Frank Wisner"–مبعوث أوباما لمبارك– بتوجهاتٍ جديدةٍ بعد عودته من القاهرة؛ ففي 6 شباط/فبراير في مؤتمر ميونخ للأمن تحدث ويسنير – المنتمي للمدرسة التقليدية في إدارة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة– إلى الحاضرين في المؤتمر، مؤكداً لهم أهمية وضرورة وجود مبارك في الحكم من أجل قيادة الانتقال الديمقراطيّ، ثم أيّدت كلينتون رؤية ويسنير حيث أشارت إلى عدة نقاط تمنع حدوث انتقال فوريٍّ وسريعٍ للسلطة(*) محذِّرةً من أن الاستقالة السريعة لمبارك يمكن أن تدفع الأحداث بسرعةٍ وفي اتجاهٍ غير متوقع مشيرةً إلى أن القانون المصري(**) يوجب إجراء انتخاباتٍ رئاسيّةٍ بعد شهرين من استقالة الرئيس.(Cooper& others,12/2/2011)، وهي مدةٌ غير كافيةٍ، لكي تعد واشنطن التنظيمات الشبابية المفضّلة لديها لهزيمة مرشح الإخوان حال حدوث انتخابات رئاسيّة، وقد علّق أحد المسؤولين في وزارة الخارجية حول قلق الولايات المتحدة من قصر المدة التي تتبع استقالة مبارك بالقول: "إن ذلك لا يتعلق بكون الشباب مسيطرين على الشارع بل بالتزامنا بضرورة سيطرتهم عليه"(Nina,2014: 39).

وقد عكست تصريحات وويسنير وكلينتون تخوّفات بعض المسؤولين الأمريكيين من فقدان السيطرة على الفترة الانتقالية وما قد يتبعه ذلك من تصاعد نفوذ الإخوان المسلمين، ويُلاحظ أن تصريحات

(*) وكان من المعوقات التي ذكرتها كلينتون ضرورة إيجاد أحزاب سياسية، ضرورة ظهور زعماء من المعارضة المقموعة منذ 30 سنة، ضرورة تعديل الدستور.

(**) قامت الحكومة المصرية في السنوات القليلة التي سبقت الثورة بإجراء سلسلةٍ من التعديلات الدستورية تضمن تعقيد المهمة على القوى المعارضة في خوض الانتخابات الرئاسية. منها في حال خلو منصب الرئيس يجب أن يتم انتخاب رئيس جديد في فترةٍ أقصاها 60 يوماً . للمزيد حول تلك التشريعات انظر .(Jeremy,2011: 15–16).

كل من كلينتون وويسنير قد جاءت مناقضةً تماماً للتوجهات الأخيرة لإدارة أوباما والتي خلصت إلى ضرورة إحداث انتقالٍ فوريٍّ للسلطة في مصر، مع تسليمها لحكومةٍ انتقاليّةٍ تشمل كافة أطياف المعارضة المصرية بمن فيهم الإخوان المسلمون.

وقُوبلت تصريحات كلينتون وويسنير بغضب المتظاهرين في ميادين مصر، حيث أكدت العديد من التقارير الواردة من القاهرة وجود حالةٍ من الاستياء العارم في الشارع المصريّ بسبب إرهاصات توجه الإدارة الأمريكية نحو عمليّةٍ انتقاليّةٍ في ظل وجود مبارك في سدة الحكم.
(Jeremy,2011: 9)

وقد أدت ردة الفعل العنيفة والساخطة لدى الشارع وأطياف المعارضة المصرية، إلى استياء الرئيس أوباما الذي خشي من أن تؤدي تصريحات كلينتون وويسنير إلى إظهار الولايات المتحدة كدولة تحمي الدكتاتور وتتجاهل مطالب الشبان في الميادين المصرية، مؤكداً أنه سيبذل كل جهده لتغيير هذه الصورة، وعليه دفع نائبه جوزيف بايدن للتشدّد أكثر مع نظيره المصري عمر سليمان، ثم سعى أوباما إلى إبطال مفعول تصريحات كلنتون وويسنير في ميونخ، وجنّد لذلك السيناتور جون كيري "Jone Kerry" رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس والذي أعلن في تصريحٍ له أن تعليقات ويسنير لا تندمج مع موقف الإدارة الأمريكية، ومع تصاعد الجدل حول التناقض في موقف الإدارة الأمريكيّة، سعى كيري إلى التقليل من أبعاد الرسائل المشوّشة الصادرة من الإدارة قائلا: "خرج التشويش من ميونخ وما عدا ذلك تعاملت الإدارة مع الأزمة بشكلٍ متدرجٍ ومتوازن".(Cooper& others,12/2/2011).

وفي ظلّ تأكيد الإدارة الأمريكية على أن تصريحات ويسنير لا تمثل موقف الإدارة الداعي للانتقال الفوري للسلطة، فقد بدا واضحاً استقرار الإدارة الأمريكية على ضرورة الرحيل الفوري لمبارك في ظل زيادة زخم التظاهرات وتفاقم الأمور وترهل الوضع الأمني في مصر، وعلى الرغم من دفع الولايات المتحدة للمجلس العسكري باتجاه إنهاء حكم مبارك، إلّا أنها مضت بالقول إن النتيجة النهائية تتوقف على المصريّين، وذلك لخشيتها من ردة فعل حلفائها في المنطقة– "إسرائيل" والسعودية– إن هي ساعدت على إسقاط حكم مبارك بشكلٍ علنيّ.(جاردنز،2013 : 245).

ومع وصول الأحداث إلى ذروتها في 10 شباط/فبراير (2011م)، توقّع أوباما رحيل مبارك حيث قال: "إن العالم يشهد التاريخ يتشكل في مصر، لأن شعبها يطالب بالتغيير، بعد أن خرج بأعدادٍ كبيرة".(عبد الحليم، 2012 : 84). وفي اليوم نفسه أبلغ ليون بانيتا "Leon Panetta" –مدير

وكالة المخابرات الامريكية– "CIA"[*] لجنةً من الكونجرس أنه ثمة احتمال قويّ لتخلي مبارك عن السلطة هذا المساء.(جاردنز، 2013: 246).إلّا أن ذلك لم يحدث حيث أطل مبارك في ذات اليوم في خطابه الثالث معلناً تفويض بعض سلطاته إلى نائبه عمر سليمان، مؤكِّداً أنه لن يستقيل حتى سبتمبر(2011م) –موعد الانتخابات الرئاسية القادمة– وأنه سيحيا ويموت في مصر[**]. (Jeremy,2011: 10).

وبعد الخطاب لم يخفِ الرئيس الأمريكي باراك أوباما خيبة أمله حيال الخطوات التي اتخذها الرئيس المصري، بل عقّب على الخطاب قائلاً: "الكثير من المصريين لم يقتنعوا بعد بأن الحكومة جادةٌ في تنفيذ انتقالٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ للسلطة"، ودعا أوباما الحكومة المصريّة إلى رفع قانون الطوارئ، وإجراء مفاوضاتٍ جديّة مع قوى المعارضة، والمجتمع المدني، وتعديل الدستور، ووضْع خطّةٍ طريق للوصول إلى انتخابات حرةٍ ونزيهة. وقال إن المصريين "أوضحوا أنهم لن يقبلوا بعودة الأمور إلى ما كانت عليه. (عبد الحليم، 2012: 84). مضيفاً: " لقد تم إبلاغ الشعب المصري بأنه سيكون ثمة نقلٍ للسلطة, لكن لم يتّضح حتى الآن ما إن كان ذلك النقل سيكون فورياً وذا معنىً وكافياً"، وقد كان هذا الرد يحمل في ثناياه مطالب مباشرة وجليّة لمبارك بالاستقالة، ويرى البعض أن تصريح أوباما أجبر عمر سليمان على الانضمام للجيش في مطالبته برحيل مبارك بعد اتّخاذه موقفاً متوازناً بين الطرفين طيلة فترة الأحداث.(جاردنز، 2013: 248).

وفي يوم الجمعة الحادي عشر من شهر فبراير عام 2011م، وبسبب تصاعد الأحداث في مصر وتوافق الإدارة الأمريكية والجيش المصري على ضرورة رحيل مبارك[***]، قرّر الرئيس حسني مبارك التنحيَّ عن السلطة، وأعلن نائب الرئيس المصري السابق عمر سليمان في بيانٍ عبر التلفزيون الحكومي: "إن الرئيس حسني مبارك قرّر التخلي عن منصب رئيس الجمهورية، وترك السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لإدارة شؤون البلاد". (سليمان, 2011/2/12).

(*) للمزيد انظر موقع CIA على الإنترنت : https://www.cia.gov/index.html

(**) هاجم مبارك في خطابه إدارة أوباما، لتدخلها غير المرغوب في العملية الإصلاحية قائلاً: إن التدخل الأجنبي في مصر أمرٌ مشين. ".(جاردنز،2013 : 246).

(***) في 14 فبراير 2011 نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريراً مفاده أن إدارة أوباما قد عملت من خلف الكواليس مع قيادات الجيش المصري بهدف إجبار مبارك على الاستقالة .(لويدسي، 2013 : 245).

المطلب الثاني – تحليل الموقف الأمريكي من الثورة المصرية :

يُلاحَظ عند النظر إلى مجريات الأحداث وتصريحات أقطاب الإدارة الأمريكية، أن هناك حالةً من الارتباك والتناقض قد ميّزت تصريحات المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة منذ انطلاق الاحتجاجات في مصر. وتعكس المواقف المتناقضة للإدارة الأمريكيّة مدى الانقسام الحادث حول كيفيّة التعاطي مع الأحداث في مصر، حيث انقسمت الإدارة الأمريكيّة في رؤيتها للأحداث إلى تيارين رئيسين:

التيار الأول– تزعّم هذا التيار الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي مارس الضغوط على الرئيس مبارك بهدف دفعه لترك السلطة، ويسانده في ذلك الجيل الجديد من موظفي البيت الأبيض والذين يخشون بأن تقديم أولوية الاستقرار قد تضع الرئيس الأمريكي على الجانب الخطأ في تلك اللحظة التاريخية، وقد كان ضمن التيار الداعي إلى عدم التشبّث بفرضيّة الاستقرار كل من دنيس ماكدونو "Denis McDonough" نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، وبنجامين رودز " Benjamin J Rhodes." الذي صاغ خطاب أوباما إلى العالم الإسلامي في عام 2009م وسامانثا بوير "Samantha Power" أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في الإدارة الأمريكية، وقد رأى كل هؤلاء أن عدم تأييد أوباما للمتظاهرين سيؤجّج مشاعر جيلٍ صاعد ضد الولايات المتحدة وسيؤثّر على مكانتها الأخلاقية، ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى تقليص نفوذها في المجتمع الدولي، حيث عبّر مسؤولون في البيت الأبيض عن خشيتهم من أن يُتّهم أوباما بالانتكاص على خطابه في القاهرة في عام 2009م في حال لم يشجّع المتظاهرين في ميادين مصر ويقف معهم وهو ما قد يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة في المستقبل القريب.(Cooper& others,12/2/2011).

وقد ساند دعاة الديمقراطية من المفكرين والساسة الأمريكيين تيار التغيير، حيث ناشدوا الإدارة الأمريكيّة بالتركيز على العملية الديمقراطيّة بدلاً من النتائج، مطالبين إياها بجهدٍ طويل المدى لكي ترى ثمرة الديمقراطية في مصر –التي ستعود بالنفع على المصالح الأمريكية في نهاية المطاف وفق رؤية هؤلاء–, مؤكّدين حاجتها إلى التواصل بشكلٍ موسّعٍ مع كل أطياف الحياة السياسية في مصر الذين يرفضون العنف ويؤمنون بالعمل الديمقراطيّ، وذلك لضمان نجاح جهود تدعيم الديمقراطية .(Alterman,2012 : 4).

وبالإضافة إلى دعاة الديمقراطية، فقد ساند تيار الإدماج–التيار الداعي لإدماج الإخوان المسلمين في العملية السياسية– رؤية أوباما، حيث رأوا في الاحتجاجات العربية فرصةً قد تؤدي إلى تحجيم

نفوذ التيارات الراديكاليّة مثل تنظيم القاعدة(*)، وذلك من خلال إقامة حكوماتٍ ديمقراطيّة تكافح ظروف "التطرف" وتعمل على دمج الإسلاميّين الذين ينبذون العنف وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين.(Shields, 2012 : 13).

ويرى أنصار هذا التيار أنه وعلى الرغم من أن الديمقراطيّة ستجعل من الصعب التنبؤ بسياسات الأطراف الصاعدة "الإخوان المسلمين"، كما أنها ستكون أصعب في الانقياد للولايات المتحدة(**) إلّا أن الإخوان المسلمين أثبتوا أنهم يتمتعون بقدرٍ كبيرٍ من البراغماتيّة(***) حينما يتطلب الأمر ذلك، وعليه يجب الدخول في حوارٍ معهم، وبذلك يمكن للولايات المتحدة أن تشجّعهم على احترام مصالحها في الشرق الأوسط، كما يؤكّد أنصار هذا التيار أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تسعى لإنشاء روابط وعلاقاتٍ مع الإخوان المسلمين، بينما هم في المعارضة حيثُ تستطيع أمريكا ممارسة الضغط عليهم، بدلاً من التواصل معهم لاحقاً بعد أن يصبحوا جزءاً من السلطة، لأن ذلك سيكون أقلَّ فعاليةً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. كما رأى دعاة هذا التيار أنه وفي حال فتح المجال السياسي للإخوان فإنهم سيشاركون في الانتخابات، ومع فرض الولايات المتحدة للقيود والحوافز فإنها قد تجبر الإخوان على أن يكونوا شركاء في تحالفٍ وطنيٍّ(****) أو جزء من الحكومة، مؤكدين أن الإخوان المسلمين لم يفكروا في الصعود إلى سدة السلطة، وأنهم في حال

(*) رأى أنصار تيار الإدماج أن نجاح الاحتجاجات العربية واستكمال التحوّل الديمقراطي سيكون النجاح الإستراتيجي الأول ضد الحركات الراديكالية في العالم الإسلامي، وحتى إن صعدت جماعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين إلى الحكم، فإنه من غير المحتمل أن تدعم أو تؤيد "الفكر الراديكاليّ"، حيث يؤكد هؤلاء أنه لم يحدث أن أدت المكاسب الانتخابية للإسلاميين لإنشاء دولة دينية، كما أن إنشاء أحزاب سياسية إسلامية يؤكّد على توجّه الإسلاميين للعمل ضمن نظام التعددية الحزبية. (Shields,2012 : 20).

(**) في 17 فبراير قال محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين: إن الثورة يجب أن تعيد مصر لدورها الريادي في المنطقة من خلال الإقرار بمسؤوليات مصر تجاه الأمة الإسلاميّة، وضرورة الدفاع عن حقوقها المشروعة، فالثورات العربية قامت من أجل الكرامة وهي ما يعني الاضطلاع بدورٍ أكثر استقلاليّة وحيويةً في المنطقة، ويؤكد ذلك أن لحظة ظهور تقارب بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة خلال الثورات لا يعني بأيّ حال أن الإخوان سيوافقون على مجمل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. (Hamid,2011 : 46).

(***) البراغماتية : هي القدرة على التعديل في المواقف والأيدولوجيات.

(****) رأى معظم الساسة والمفكرين الأمريكان أن قادة الاحتجاجات هم بالأساس علمانيون متحررون مع بعض أعضاء الإخوان المسلمين بينهم، ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز فإنهم شباب محترفون معظمهم أطباء ومحامون الذين حرّكوا الاحتجاجات التي تهز مصر.(Jeremy,2011:18)

مشاركتهم في أيِّ حكومة فإنهم سيسعون للنفوذ في بعض الوزارات الخدماتية، مثل الصحة والعدل، وسيبتعدون عن الوزارات السياديّة مثل الدفاع والخارجيّة.(Hamid,2011 : 40-43).

وقد حاول قادة الإخوان تعزيز نظرة الساسة والمفكرين الأمريكيين المنتمين إلى تيار الإدماج، فعملوا على تخفيف مخاوف الإدارة الأمريكية من خلال تأكيدهم على الرغبة في المشاركة في الحكم وليس السيطرة، وفي إطار ذلك أشار أحد قادة الإخوان المسلمين في مصر أثناء الاحتجاجات إلى أن الإخوان يدعمون البرادعيّ لقيادة مسيرة التغيير قائلاً: "نحن ندرك المخاوف في الولايات المتحدة حول الإسلاميّين، ونحن لسنا مهتمين بأن نكون في المقدمة"، وفي 9 شباط/فبراير 2011م ومع تصاعد الجدل في الولايات المتحدة حول مصير الاحتجاجات وازدياد المخاوف من أن يختطف الإخوان المسلمون الثورة للوصول إلى الحكم، أصدر الناطق باسم الجماعة بياناً جاء فيه "إن الإخوان المسلمين لا يريدون السلطة، نحن فقط نريد المشاركة لا السيطرة، نحن لن نقدِّم مرشّحاً للانتخابات الرئاسيّة فهدفنا المشاركة والمساعدة وليس الوصول للحكم".(Jeremy,2011: 5-10).

كما حاول الإخوان المسلمون ترويض مخاوف الولايات المتحدة من خلال تأكيدهم على براغماتيّة الجماعة، وقبولها بالمشاركة السياسية حال وصولها إلى الحكم، وقد صرّح صبحي صالح أحد قيادات الإخوان لصحيفة وول ستريت جورنال" The Wall Street Journal": "إن إخوان مصر أقرب ما يكون إلى النموذج التركيّ، وأنهم قد يشهدون مزيداً من البراغماتيّة والاعتدال في المستقبل.(Hamid,2011 : 46).

إضافةً إلى ذلك وفي ظل جهود الإخوان لتخفيف مخاوف تيار الاستقرار وتدعيم موقف تيار التغيير، فقد صرّح بعض قيادات الإخوان بشكلٍ واضح أنهم قد يحترمون اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، بينما هدّد آخرون بمغادرة الجماعة إذا هي اعترفت ب"إسرائيل"، وعلى الرغم من ذلك يرى أنصار تيار الإدماج أن وجود الإخوان كجزءٍ من ائتلافٍ حكوميٍّ موسّع سيؤدي إلى تصاعد نفوذ المعتدلين داخل الإخوان، وبالتالي ستكون اتفاقية السلام مع "إسرائيل" مقبولةً في أوساط الحكومة الائتلافية ولدى المعتدلين من الإخوان.(Hamid,2011 : 44).

التيار الثاني – هو التيار التقليدي في السياسة الخارجية الأمريكية والذي حرص على الحفاظ على الوضع القائم، ودعم الحليف التقليدي للولايات المتحدة حسني مبارك ويترأس هذا التيار وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بالإضافة إلى نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن ووزير الدفاع روبرت غيتس "Robert M. Gates"، وينظر هؤلاء للأحداث في مصر من زاوية المصالح الأمريكية في

المنطقة وعلى رأسها اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل" وتأثيراته على عملية السلام في الشرق الأوسط.(Cooper& others,12/2/2011).

وقد تلخصّت مخاوف أنصار هذا التيار في عدة جوانب كان أبرزُها:

أولاً – أن تؤدي الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي وخصوصاً مصر إلى وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، وذلك عن طريق تصدُّر الاحتجاجات واستغلال حالة الفوضى، ثم السيطرة المباشرة على السلطة. أو أن يؤدي سقوط النظام المصري وإجراء عملية انتخابية إلى صعود الإخوان المسلمين عن طريق الانتخابات إلى سدة الحكم.(Shields,2012 : 18).

ثانياً – خسارة حليفٍ استراتيجي، حيث رأى دعاة التيار التقليدي أن المسافة بين الولايات المتحدة ومصر في عهد ما بعد مبارك ستكون حتميةً حتى وإن لم يصعد الإخوان المسلمون للحكم، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى الانحياز الأمريكي الدائم "لإسرائيل"، إضافةً إلى محاولة الحكومة الجديدة الابتعاد عن سياسات مبارك القديمة –بما فيها التحالف مع الولايات المتحدة– في ظل تصاعد الكراهية ضدها في الشارع العربي.(Alterman,2012 :5).

ونظراً لتلك المخاوف فقد دعم التيار التقليدي فكرةَ الحفاظ على نظام مبارك إلى أبعد الحدود–أو إشراف مبارك على المرحلة الانتقالية على أقل تقدير– وقد مثّل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بالإضافة إلى بعض الحكومات العربية أبرز دعائم هذا التيار، فقد رأى بعض الكتّاب الأمريكيين أن تصريحات كلينتون وبعض مرؤوسيها قد كانت تسعى بشكلٍ أساسيٍّ إلى طمأنة حلفاء أمريكا في المنطقة، وأن تحرُّكها كان مدفوعاً بفعل الضغوطات والمكالمات الهاتفية اليومية القادمة من "إسرائيل" والمملكة السعودية ودولٍ أخرى في المنطقة خشيت من أن يؤدي سقوط مبارك إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وصعود الإخوان المسلمين، وقد كان بعضهم غاضباً بسبب ما اعتبروه موقف أمريكا المشجّع تجاه الثورة التونسية، ووفقاً لمسؤول أمريكي فإن كلينتون قد خشيت من أن يؤدي خروج مبارك بشكلٍ فوريٍّ إلى تعقيد الانتقال الديمقراطي في مصر وإمكانية أن يفقد وجهته بالنظر إلى أن الإدارة الأمريكية قد تكون مخيّرةً في حال خروج مبارك بين الجيش من جهة والإخوان المسلمين من جهةٍ أخرى.(Cooper& others,12/2/2011). ويتّضح مما سبق أن "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد مثّلت أحد أهم وأبرز ركائز التيار التقليدي، ونظراً لأهمية وثقل إسرائيل واللوبي الصهيوني ضمن هذا التيار فإنّنا سنتحدث بشيءٍ من الإيجاز عن موقفها ودورها في صياغة الموقف الأمريكي تجاه الاحتجاجات في مصر.

المطلب الثالث – الموقف "الإسرائيلي" من الاحتجاجات في مصر :

ما إن اندلعت الاحتجاجات المطالبة بالتغيير في مصر في بداية عام (2011م)، حتى بدا واضحاً قلق "إسرائيل" تجاهها، وقد عبّر بعض الساسة "الإسرائيليين" في وقتٍ مبكّرٍ من بدء الاحتجاجات عن تشاؤمهم من تبعيات الاحتجاجات على أمن "إسرائيل"، ومع نهاية الأسبوع الأول من الاحتجاجات في مصر أصدرت وزارة الخارجية "إسرائيل" تعليماتها لسفرائها في أكثر من عشر دول في مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، بضرورة نقل رسالةٍ لقادة هذه الدول ومسؤوليها توضّح تفضيل "إسرائيل" الاستقرار في ظل مبارك؛ لضرورة هذا الاستقرار لأمنها، وبالتالي ضرورة توقف هذه الدول عن توجيه الانتقاد العلنيّ لمبارك ونظامه.(عبد العليم،2011 : 138). ثم تجلّى الموقف "الإسرائيلي"[*] من الحراك في العالم العربي برؤية رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي رأى أن الحراك الجماهيري ينقل العالم العربيّ للخلف وليس للأمام معلناً تخوّفه من أن يؤدي الحراك الجماهيري إلى تصاعد العداء ضد "إسرائيل".(Ian,2013 : 174). وقد انتقد نتنياهو في خطابه في تشرين الثاني/نوفمبر(2011م) الاحتجاجات بشدة واصفاً الدعم الأمريكيّ للحراك العربي بأنه موقفٌ ساذج، وواصفاً الحراك بأنه أصبح موجة من اللاديمقراطية الإسلاميّة المعادية للتحرريّة و"لإسرائيل" والولايات المتحدة. (The Sydney Morning,26/11/2011).

ويتّضح من تصريحات الساسة "الإسرائيليّين" أنّ موقف بلادهم كان معارضاً وبشدة للحراك ضد النظام في مصر، حيث شكّل النظام دعامة نفوذٍ أساسيّة "لإسرائيل" في المنطقة، لذا فقد أيّد قادة اللوبي الصهيوني في أمريكا أنصار التيار التقليدي وضمّوا صوتهم إليهم مؤكدين ضرورة التمسك

(*) للمزيد حول الموقف الإسرائيلي" من الاحتجاجات في مصر انظر أيضاً. حسني، محمد، "حكّامنا وأعدائنا.. إيد واحدة– ثورة يناير في عيونٍ "إسرائيلية"، 2011 ، مركز الدراسات الاشتراكية، على الرابط التالي : http://www.e-socialists.net/node

انظر كذلك: عبد الحي، وليد، "إسرائيل": حيرةً أمام الثورات العربيّة المعاصرة" في "تقرير: "إسرائيل" أمام الثورات العربية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/5608.html#.UQgxafl4pYE

انظر أيضاً : مركز نماء للبحوث والدراسات، "الثورات العربية من وجهة نظر "إسرائيلية"، ترجمة إبراهيم الخشباني،2012، نقلاً عن مركز زيريخ للدراسات الأمنية، متاح على الرابط التالي : http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID

بالوضع القائم المتمثل بوجود مبارك، متخوّفين من صعود الحركات الإسلامية(*) ومجادلين بأنها ستكون معارضة للمصالح الأمريكية–"إسرائيل" في حال وصولها للحكم.(Brooke,2013 : 24).

ويمكن تلخيص المخاوف "إسرائيل" من الحراك الجماهيري في مصر في أمرين أساسيين:

أولاً – صعود الإخوان : مع بدء الاحتجاجات في مصر تخوّفت "إسرائيل" بشدّة من أن يؤدي نجاح الحراك وسقوط نظام مبارك إلى مرحلةٍ انتقاليّةٍ تؤدي إلى صعود الإخوان للحكم، حيث رأى معظم الساسة في "إسرائيل" أن سقوط النظام وحدوث تحوّل ديمقراطيٍّ في مصر يعني أن الأمرَ مجرد وقتٍ قبل أن تسيطر المعارضة الوحيدة والمنظمة وهي الإخوان المسلمون على السلطة، وهو ما أثار مخاوف "إسرائيل" والمنظمات الداعمة لها في الولايات المتحدة وعلى رأسها الآيباك(**). (Halevi,1/2/2011).

وقد علّق وزير "الدفاع(***) الإسرائيليّ" أيهود باراك في (10/2/2011) أثناء حديثه لشبكة تلفزيون إيه. بي. سي"ABC NEWS" حول احتمالية صعود الإخوان في حال حدوث تحوّلٍ ديمقراطيٍّ سريعٍ في مصر بالقول: "إن الفائزين الحقيقيّين في أي انتخاباتٍ على المدى القصير ولنقل خلال تسعين يوماً سيكونون الإخوان المسلمين".(صالح، 2012: 28). وهو ما أثار مخاوف "إسرائيل" تجاه الحراك الجماهيري في مصر.

ويتمحور القلق "الإسرائيلي" من صعود الإخوان في مصر حول احتماليّة إلغاء أو تعديل اتفاقية السلام بين البلدين، وما قد يسبّبه ذلك من ضررٍ للأمن القومي "الإسرائيلي"(****)، لذا رأت "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيوني أن سياسة أوباما في دعم الاحتجاجات المصرية والتحوّل الديمقراطي تنطوي على الكثير من التهوُّر والسذاجة. (Waxman,2012 : 82).

(*) للمزيد حول الموقف الرسميّ "الإسرائيليّ" من ثورة يناير وصعود الإخوان انظر.(مركز الزيتونة للدراسات. الموقف الاسرائيلي من التغيرات والاحداث في مصر. ص 95-98).

(**) تتهم الآيباك الإخوان المسلمين بتحريك فكرة المؤامرات ضد "إسرائيل" في العالم الإسلامي، بدءاً من اتهام المخابرات "الإسرائيلية" بأحداث 11/ سبتمبر وصولاً إلى فكرة اختراع الهولوكوست لابتزاز الغرب.(Halevi,1/2/2011).

للمزيد حول وجهة نظر الآيباك تجاه الإخوان المسلمين انظر Frequently Asked Questions on Muslim Brotherhood متاح على الموقع الرسمي للآيباك.

(***) مصطلحٌ غير دقيق حيث إن اسرائيل دولة معتدية، لذا من الأجدر أن يُطلَق على وزارته وزارة الهجوم وليس الدفاع.

(****) للمزيد حول أهمية اتفاق السلام بالنسبة "لإسرائيل" انظر ".(سلامة، مرجع سابق : ص61).

وقد أظهر استطلاعٌ للرأي أجراه معهد الديمقراطية في "إسرائيل" في 22 شباط/فبراير (2011م) أن 10% فقط من "الإسرائيليين" يعتقدون بصواب موقف الولايات المتحدة الأمريكية عندما أيّدت المتظاهرين ضد نظام مبارك في مصر.(صالح،2012 :36)، وعلى الرغم من أن بعض قادة الإخوان المسلمين أكّدوا أثناء الاحتجاجات عزم الجماعة الالتزام بالاتفاقيّات الدوليّة ومن ضمنها اتفاقية كامب دافيد، فإن الساسة "الإسرائيليين" رأوا أن ذلك سيكون إجراءً مؤقتاً، وأن اتفاقيّة السلام ستكون في خطرٍ حال صعود الإخوان حتى لو أعلنوا التزامهم بها، وحول ذلك يقول الكاتب "الإسرائيلي" جيورا ايلاند "Giora Eiland": "حتّى لو لم تلغِ مصر معاهدة السلام مع "إسرائيل" غداً أو في غضون خمس سنوات، فإن قيام حكومةٍ في مصر يسيطر عليها الإخوان المسلمون يعني أنه لا يمكن استبعاد إمكانيّة التدخل المصري العسكري في حال دخلت "إسرائيل" في مواجهاتٍ عسكريةٍ جديدة في المنطقة".(Bronner,30/1/2011). وقد انعكست مخاوف "إسرائيل" بشأن اتفاقية السلام المُوقّعة بين مصر و"إسرائيل" لدى قطاعٍ واسعٍ من المسؤولين الأمريكيّين والذين أعربوا عن خشيتهم من أن لا تلتزم حكومةٌ يقودها الإخوان المسلمون أو يكونون جزءاً منها باتفاقية السلام مع "إسرائيل".(selim,2012 : 109).

ويُلاحظ أن المخاوف "الإسرائيلية" حول الحراك المصري واحتمالية صعود الإخوان لسدة الحكم في مصر لم تنحصر بمستقبل اتفاقية السلام فقط، فبالإضافة إلى ذلك خشيت "إسرائيل" من امتداد سيطرة الإخوان المسلمين–حال سيطرتهم على مصر– إلى دول أخرى، واستنساخ الإخوان للتجربة المصرية في دولٍ محيطةٍ بها مثل الأردن، ومن ثم يتم تطويق "إسرائيل" بحكومةٍ إسلاميّةٍ في مصر والأردن، وما قد يستتبعه ذلك من ارتفاع قوة حماس في الضفة الغربية المجاورة للأردن واحتمالية خروجها من سيطرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس–الذي يؤمن بخيار المفاوضات–، بالإضافة إلى ذلك أعرب القادة "الاسرائيليون" عن خشيتهم من أن يؤدي صعود الإخوان وسقوط نظام مبارك إلى توقّف محادثات السلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" بشكلٍ أزلي، ومن ثم انتهاء فكرة تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والعالم العربي إلى الأبد (Bronner,30/1/2011).

ثانياً – صعود حكومة ديمقراطيّةٍ في مصر: بعيداً عن احتمالية صعود الإخوان لسدة الحكم فقد تخوّفت "إسرائيل" من صعود ديمقراطية مصريّة حتى لو لم تكن بقيادة الإخوان المسلمين، وذلك من منطلق أن الرأي العام المصري مخلصٌ للقضيّة الفلسطينيّة ويتخذ موقفاً معادياً "لإسرائيل"، وعليه فإن وصول حكومةٍ ديمقراطية –تكون أكثر انصياعاً لرأي الشارع– إلى الحكم سيؤثر حتماً على السياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطيني– "الإسرائيلي" بفعل ضغط الشارع المصري، وهو ما قد يضع التعاون الذي ميّز العلاقات "الإسرائيلية"–المصرية لعقودٍ طويلةٍ في دائرة الخطر.

(Waxman,2012 : 81). فضلاً عن أنه في حال صعود أي شخص إلى سدة الحكم في مصر –عبر الانتخابات– خارج الدائرة المقرّبة من نظام الرئيس مبارك فإن إمكانية الصدام مع "إسرائيل" ستكون حاضرة(*)، بالإضافة إلى أن اتفاقية السلام بين البلدين ستكون في خطر، وحول ذلك يقول ألي شاكيد"Eli Shaked– السفير "الإسرائيلي" السابق في القاهرة–: "إن الناس الوحيدين في مصر الملتزمون بالسلام مع "إسرائيل" هي الحلقة الضيّقة لمبارك، وإن كان الرئيس القادم لمصر من خارج هذه الحلقة فإن "إسرائيل" ستواجه مشاكل جمّة".(Bronner,30/1/2011). لذا سعت "إسرائيل" بعد تنحّي الرئيس مبارك عن السلطة، لتسويق فكرة نقل السلطة للواء عمر سليمان باعتباره مرشحها المفضّل حيث كان مقرباً من مبارك، وموثوقاً به من الجانب "الإسرائيلي".(عبد العليم، 2011: 139)، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية –بفعل ضغط اللوبي– في أحد مراحل الثورة إلى الضغط باتجاه وصول عمر سليمان(**) إلى سدة الحكم، وذلك بهدف ضمان الحفاظ على اتفاقية السلام مع "إسرائيل".

وبعد فشل هذا الخيار بسبب رفض المتظاهرين في مصر لهذا الطرح، وصلت معلومات للقادة "الإسرائيليّين" تؤكّد توجّه واشنطن –في استجابةٍ للحراك المصري– نحو تغيير النظام في مصر كاملاً، وليس بعض رموزه فقط، وهو ما أدى إلى حالةٍ من التوتر والخوف في دوائر صنع القرار في تل أبيب.(مركز الزيتونة للدراسات، 2012: 25)، وتمثّلت هذه المخاوف في خشية القادة "الإسرائيليين" من عدم التزام أي حكومة ديمقراطية قد تخلف الرئيس مبارك باتفاقية السلام مع "إسرائيل".

بالإضافة إلى القلق حول مصير اتفاقية السلام حال صعود حكومة ديمقراطيّة في مصر، فقد رأت "إسرائيل" أن أي حكومة ديمقراطية في مصر ستكون على الأغلب أقل ميلاً لتأييدها في احتواء حركة حماس ومحاصرة قطاع غزة، كما كان عليه الحال في نظام الرئيس مبارك، ويضاف إلى كل تلك المخاوف القلق "الإسرائيليّ" حول اتفاقية الغاز المُوقّعة بين مصر و"إسرائيل" والتي تزوّد "إسرائيل" بما يقرب من 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ويُذكر أن هذه الصفقة قد انُتقدت بشكلٍ حادّ من جميع أطياف المعارضة المصريّة، وفي ذروة الاحتجاجات في مصر قامت

(*) تزداد احتمالية الصدام بين مصر و"إسرائيل" حال صعود حكومة ديمقراطية في حال اندلاع أي مواجهة فلسطينية مع "إسرائيل"، حيث إن الحكومات الديمقراطية في العالم العربي سواءً كانت إسلامية أم لا سوف تكون تحت ضغوط الشعوب الواعية لاتخاذ موقفٍ حازمٍ لدعم الحق الفلسطيني.(Hamid, 2011 : 45).

(**) أكد القيادي البارز في حزب العمل بينامين بن اليعازر أن عمر سليمان متمسكٌ بقوة باحترام عملية السلام.(مركز الزيتونة للدراسات،2012 :25).

مجموعةٌ عسكريّة بتفجير أنبوب الغاز الموصل إلى "إسرائيل" عدة مرات وهو ما أدى إلى إيقاف تصدير الغاز المصري "لإسرائيل" آنذاك. (Jeremy, 2011: 13).

وعليه يمكن القول: إن "إسرائيل" قد تحسست في الحراك الثوري في مصر مخاطر عدة تلخصت في إمكانية قيام الدول العربيّة المصنّفة ضمن محور الاعتدال بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" نتيجة الثورات الداخلية، وزيادة قوة الحركات الفلسطينية "حركة حماس"، واحتمالية ظهور حكومات عربية ديمقراطيّة، أكثر استجابةً للضغوط الشعبيّة وأقل عرضةً للضغوطات الأمريكية تتبني سياساتٍ عدائيةً ضد "إسرائيل" على عكس الحكومات الديكتاتوريّة وفي مقدمتها نظام مبارك. (Nina, 2014 : 41).

لذا فقد كانت "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة معارضين بشدّة للحراك الجماهيري في مصر، ومتمسّكين بدعم نظام الرئيس مبارك، حيث رأَوْا في سقوطه خطراً استراتيجيا يهدّد الأمن القوميّ "الإسرائيليّ".

وفي ظلّ تأكيد الولايات المتحدة المتكرّر على ضرورة حفظ أمن "إسرائيل"، فإن أهداف السياسة الخارجيّة الأمريكيّة أثناء الحراك في مصر قد تعارضت في هدفين رئيسين:

الأول – تسهيل انتقال ديمقراطيّ في مصر وما قد يستتبعه ذلك من خطرٍ على أمن "إسرائيل".
الثاني – يتمثّل في الحفاظ على أمن "إسرائيل" ومعاهدة السلام بينها وبين مصر، وقد كان لكل هدفٍ منهما تيارٌ يدعمه داخل الإدارة الأمريكية.(Alterman,2012 :6).

وقد شكّلت الرؤية المتناقضة لهذين التيارين أحد أهم أسباب التناقض في مواقف الإدارة الأمريكية تجاه الاحتجاجات في مصر.

وقد مثّل استقرار رأي الإدارة الأمريكية –في وقتٍ متأخّرٍ من الثورة– على ضرورة تنحّي الرئيس مبارك، في ظل الموقف "الإسرائيلي"(*) من الاحتجاجات في مصر أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تفاقم الخلاف بين أوباما وحكومة نتنياهو(**)، ففي الوقت الذي رأت فيه "إسرائيل" ضرورة

(*) للمزيد حول موقف "إسرائيل" من الحراك العربي انظر : بيرتي، بينديتا، "إسرائيل" والربيع العربي، فهم المواقف وردود الفعل تجاه الشرق الأوسط الجديد"، (د.ت)، مركز دراسات الأمن القوميّ الإسرائيليّ، متاح على الرابط التالي : http://cdn.www.inss.org.il.reblazecdn.net/upload/%28FILE%291362395840.pdf

(**) استاءت "إسرائيل" من إدارة أوباما كونها لم تصرّ على بقاء مبارك وعكس التوتر بين الجانبين في نظرة "إسرائيل" لمصالحها الأمنية ونظرة الولايات المتحدة القائمة على توسيع العمل السياسي، والاهتمام بالمصالح الأمريكية العالمية (Nina,2014 : 43).

التمسُّك بدعم الحلفاء التقليديين في المنطقة وعلى رأسهم نظام مبارك متخوّفةً بشدة من انتشار الديمقراطية، كان موقف الإدارة الأمريكية يميل للمحتجين في الشوارع –على الرغم من أن موقفها كان متأخراً–، حيث تمنّت إدارة أوباما أن تعود الديمقراطيّة في العالم العربي بالنفع على المصالح الأمريكيّة، وذلك من خلال دعم الولايات المتحدة العلنيّ للديمقراطيّة، وهو ما قد يؤدي إلى تحسين شعبيتها في العالم العربي أو تخفيض عداء الشعوب العربية لها على أقل تقدير، ولذلك سعت الإدارة الأمريكية لدعم التحول الديمقراطي في العالم العربي بينما ظلّت "إسرائيل" متخوفةً من ذلك ومتشبّثةً بدعم نظام مبارك.(*)(Waxman,2012 : 81-82).

وفي ظل الانزعاج "الإسرائيليّ"من موقف الولايات المتحدة من الحراك في مصر، فسّر الرسميون الأمريكيون سياسة أوباما بأنها تحاول العمل بدقة للحفاظ على التوازن بين مساندة الحركات الديمقراطية، والمحافظة على العلاقات السياسية بما فيها العلاقات الخاصة مع "إسرائيل". (Nina,2014 : 43).

وعلى الرغم من التزام "إسرائيل" الصمت تجاه أحداث الحراك العربي في مصر خشيةَ أن تؤثِّر التصريحات "الإسرائيليّة" على مجرى الأحداث بشكلٍ سلبيٍّ يضرّ أمن "إسرائيل".(سلامة،2013 : 88). إلّا أنها قد عملت سراً وبقوة من خلال اللوبي الصهيونيّ والمنظمات الداعمة لها في الولايات المتحدة على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه اتخاذ موقفٍ داعمٍ لنظام مبارك ضد الحراك في الشارع المصري، وقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز في تقرير لها: أن اللوبي الصهيوني وداعمو "إسرائيل" في الولايات المتحدة، قد عملوا على إثارة المخاوف لدى الإدارة والشارع الأمريكي من سقوط نظام مبارك ووجود حكومةٍ في مصر يقودها الإخوان أو يكونون جزءاً منها. (Brooke,2013: 25).

ويتّضح من ذلك، أن "إسرائيل" –ومن خلفها اللوبي الصهيوني–، قد سعت إلى استخدام نفوذها وتوظيف كل طاقاتها لدفع الإدارة الأمريكية نحو الحفاظ على نظام مبارك دون قيْدٍ أو شرط، ونظراً لسطوة ونفوذ اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة فقد أثّرت مساعيها بشكلٍ ملحوظ على توجّهات بعض أقطاب الإدارة الأمريكيّة تجاه الأحداث في مصر، وعليه فإن "إسرائيل" ومن خلفها

(*) ويرى البعض أن الاختلاف في الرؤية نابعٌ من كون الحدث بعيداً عن الولايات المتحدة ولا يمسّ الأمن القومي الأمريكي بشكلٍ مباشرٍ، على عكس "إسرائيل" ويُلاحَظ أن الاحتجاجات في العالم العربي قد عمّقت الفجوة بين استراتيجية الولايات المتحدة و"إسرائيل" في التعامل مع الشرق الأوسط– على الرغم من أن كلا البلدين قد فضلتا تقليدياً الحفاظ على الوضع القائم فيما سبق.(Waxman,2012 : 8).

اللوبي الصهيوني قد مثّلت ركناً مهمّاً من أركان التيار التقليدي الداعي إلى الحفاظ على نظام مبارك.

وبناء علي ما تم ذكره في هذا المبحث يمكن القول: أن الإدارة الأمريكية قد انقسمت من حيث رؤيتها للأحداث في مصر إلى تيارين(*) رئيسين وهما: أولا: تيار الاستقرار وهو تيارٌ يدعم الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم المتمثل بنظام مبارك، وقد مثّل اللوبي الصهيوني إضافةً إلى السعودية وبعض دول الخليج أهم ركائزه. ثانيا : تيار التغيير وهو تيار يدعو أنصاره إلى التخلّي عن نظام مبارك وبدء تحول فوري للسلطة، وقد شكّل دعاة الديمقراطية بالإضافة إلى تيار الإدماج في الإدارة الأمريكيّة أهم مكونات هذا التيار. وقد كان لكل تيارٍ داعموه ومؤيدوه سواءً على مستوى الإدارة الأمريكيّة أم المفكّرين والساسة الأمريكيّين، وهو ما أدّى إلى وجود حالةٍ من التردد والتناقض في تصريحات ومواقف الإدارة الأمريكية تجاه الحراك المصري حتى وقت متأخِّر، ويُلاحظ أن توازنات القوى بين أنصار هذين التيارين قد حدّدتها بشكلٍ أساسيٍّ حركة الجماهير في الميادين المصرية والتي غالباً ما رجّحت ميزان تيّار التغيير على حساب تيار الاستقرار.

(*) للمزيد حول رؤية كلا التيارين انظر.(Jeremy,2011: 14).

المبحث الثالث

موقف الولايات المتحدة من صعود جماعة الإخوان المسلمين :

المطلب الأول – الموقف الأمريكي من جماعة الإخوان المسلمين بعد الإطاحة بالرئيس مبارك:

حسمت إدارة أوباما موقفها تجاه دعم الانتقال الديمقراطيّ في مصر بعد سقوط مبارك، وقد انعكس ذلك في خطاب أوباما المخصّص حول الثورات العربية والذي ألقاه بمقر الخارجية الأمريكية، حيث أشاد في خطابه بالحراك العربي مشيراً إلى أن واشنطن ستساعد الحكومتين الديمقراطيتين الجديدتين في مصر وتونس على استعادة الأموال المسروقة, وقد أعلن أثناء الخطاب عن برنامجٍ جديدٍ للمعونات الاقتصاديّة بما في ذلك مساعدة الحكومات الجديدة.(الجزيرة,2011/5/20).

كما أكّد في خطابه أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة ستركّز خلال المرحلة المقبلة على تعزيز مسيرة الإصلاح ودعم التحولات الديمقراطيّة مشدّداً على ضرورة أن تكرّس الولايات المتحدة كلّ مواردها لتشجيع الإصلاح في الشرق الأوسط(*).(حميد وسليمان،2012 : 2). منوّهاً إلى وجود مخاطر تصاحب التغيّر الديمقراطيّ في مصر ثم أكّد أن التغيير فرصةٌ لجعل الوضع كما يجب أن يكون عليه بدلاً من قبوله كما هو.(Nina, 2014 : 37) . وكجزءٍ من دعم التحوّل الديمقراطي وعدت الولايات المتحدة بتقديم مليار دولار كديْنٍ لمصر بعد سقوط نظام مبارك, بالإضافة إلى إقراضها مليار آخر لخلق فرص عمل وتحسين البنية التحتيّة.

(Sinder&David, 2011 : 59)

ويتّضح من خطاب أوباما أن الإدارة الأمريكيّة بعد سقوط نظام مبارك أصبحت أكثر وضوحاً في دعم التحول الديمقراطيّ في مصر، وفي ظلّ استقرار الإدارة الأمريكيّة على دعم التحوّل الديمقراطي ونظراً لتصاعد قوة ونفوذ الإخوان المسلمين في الشارع المصري –بعد سقوط نظام مبارك– عادت معضلة الإخوان المسلمين لتثيرَ الجدل بين الساسة والمفكّرين الأمريكيّين، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود إجماعٍ بين الساسة الأمريكيّين على معارضة الإسلاميين في الفترة التي سبقت الحراك الجماهيريّ في العالم العربي، حيث دار جدلٌ كبيرٌ بين صناع السياسة الخارجية

(*) أشار أوباما إلى أن أمريكا تمتلك فرصةً تاريخيةً لإظهار أنها تثمن كرامة بائعٍ متجول في تونس أكثر من القوة الغاشمة لدكتاتور.(الجزيرة،2011/5/20).

الأمريكية قبل وقتٍ طويلٍ من الاحتجاجات العربية، بشأن ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة التعامل مع الإسلاميّين أم لا. (جرجس، 2012: 71). وقد انقسم المفكرون الأمريكيّون كما أشرنا سابقاً إلى فريقين: الأول– هو التيار التقليدي؛ الذي يرفض التمييز بين الحركات الإسلامية، وينظر إليها جميعاً على أنها تياراتٌ راديكاليةٌ متطرفة، أما التيار الثاني– وهو تيار الإدماج؛ فيرى أنصاره أن بعض الحركات الإسلامية كالإخوان المسلمين هي حركاتٌ معتدلة يجب على الولايات المتحدة التعامل معها وإدماجها في الحياة السياسية، ومن الملاحظ أن آراء أنصار تيار الإدماج لم يكن لها تأثيرٌ قويٌ قبل اندلاع الاحتجاجات العربية(*).

ولكن بعد اندلاع الحراك العربي وفي ظل الخيارات المحدودة للولايات المتحدة، ونظراً لمعطيات المشهد السياسيّ المصريّ ما بعد مبارك، فقد دعا العديد من أقطاب إدارة أوباما للتعامل بشكلٍ مؤقّتٍ أو تجريبيٍّ مع الإسلاميّين وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون في مصر. (Waxman,2012 : 82).

ويُلاحظ أن تصريحات البيت الأبيض –في الشهور الأولى التي تلت سقوط نظام مبارك– لم تحتوِ أيَّ إشارةٍ صريحةٍ نحو إمكانية التواصل مع الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من ذلك لم يكن التعاطي مع الإخوان مستبعداً في المداولات الداخلية للإدارة الأمريكية، فطبقاً لموظفي البيت الأبيض فإن أوباما قد أشار في الاجتماعات الخاصة إلى إمكانيَّة التواصل مع الإخوان المسلمين. (Brooke,2013: 27)، وقد بدت الولايات المتحدة أكثر ميلاً للتعاطي مع الإخوان المسلمين بعد فوزهم الساحق في الاستفتاء على الدستور المصري الذي جرى في آذار/مارس2011 حيث فاز الإخوان بـ(77%) من إجمالي الأصوات، وقد مثّل الاستفتاء اختباراً لشعبيتهم، فبرهنت النتيجة على مدى اتّساع وقوة القواعد الشعبية للإخوان. (Ignatius,15/2/2012)، وهو ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكيّة هيلاري كلينتون لتعلن في تموز/يوليو 2011م، أن إدارة أوباما ستفتح "اتصالاتٍ محدودة" مع التيارات الإسلاميّة عامّة ومع جماعة الإخوان المسلمين(**) على وجه الخصوص (أبو ارشيد، 2014: 16).

(*) شهدت فترة بداية حكم أوباما صعود في نفوذ تيار الإدماج داخل الولايات المتحدة، نظراً لسياسة التغيير التي تبناها أوباما عند وصوله للحكم، ولكن على الرغم من ذلك فقد ظل التيار التقليدي الداعي إلى عزل الإخوان المسلمين، هو الأكثر نفوذاً في الإدارات الأمريكية في الفترة التي سبقت الحراك العربي.

(**) جاءت تصريحات كلينتون بعد لقاءٍ جمعها برئيس الوزراء الهنغاريّ.

وقد مثّل تصريح كلينتون أول تعليق عالي المستوى من الإدارة الأمريكية حول إمكانيّة الانخراط في حوارٍ مباشرٍ مع الإخوان المسلمين، وقد جاء حديثها في إطار ردٍّ على سؤالٍ وجهه لها مراسل وكالة رويترز حول إمكانية التعامل مع الإخوان المسلمين، حيث قالت:" فيما يتعلق بالإخوان المسلمين فإن إدارة أوباما تواصل النظر إلى الاتصالات المحدودة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين والتي وُجدت بشكلٍ متقطّعٍ لما يقرب من خمس سنوات، مضيفةً أن الإدارة الأمريكية تؤمن أنه وفي ظل متغيرات الوضع في مصر فإن من مصلحة الولايات المتحدة الدخول في حوارٍ مع كل أطياف المعارضة المصرية السلمية والملتزمة بعدم العنف والتي تنوي التنافس على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لذا فإن الولايات المتحدة ترحِّب بالحوار مع أعضاء الإخوان المسلمين الذين يرغبون في الحديث معها[*]. (Brooke,2013 : 28). وفي ردٍ على تصريحات كلينتون قال سعد الكتاتني "أمين عام حزب الحريّة والعدالة": إن الإخوان يرحِّبون بأي اتصالٍ رسميٍّ مع الولايات المتحدة، مؤكّداً في الوقت ذاته عدم وجود أيّ اتصالاتٍ –حتّى تلك اللحظة– بين الجانبين، مضيفا أن الإخوان سيسعَوْن من خلال هذه الاتصالات–حال حدوثها– إلى توضيح وجهة نظرهم في كثيرٍ من الأمور مع التأكيد على عدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. (Aljazeera,30/6/2011).

وقد مثّل رد الكتاتني تغيُّراً ملحوظاً في موقف قادة الإخوان الذين انتابهم التردد والخوف تجاه عقد لقاءاتٍ مع مسؤولين أمريكان، ففي كانون ثاني/يناير (2011م)، قال عصام العريان لأحد الباحثين: إن الإخوان المسلمين ليسوا مهتمين بفتح قنواتٍ رسمية مع الولايات المتحدة في تلك اللحظة (Lake,3/3/2011).

ويُذكر أن بعض المنظمات الشبابية والتي تضم شباباً ممثّلين عن الإخوان المسلمين، رفضت بعد الثورة مباشرةً عقْد اجتماعاتٍ مع مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى –من ذلك لقاء مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون–، بدعوى ضعْف الموقف الأمريكي تجاه الثورة المصرية، ودعم الولايات المتحدة للنظام المصري على مدى عقودٍ طويلة، بالإضافة إلى الموقف الأمريكيّ تجاه قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي الأسباب نفسها التي جعلت قادة الإخوان أكثر حذراً في التواصل مع المسؤولين الأمريكيّين، حيث خشي قادة الإخوان من ظهور الجماعة كمن يستجدي الدعم الأمريكي أو ظهورها كأداة نفوذٍ أمريكيٍّ في المنطقة. (Martini&others, 2012: 57).

(*) في شهر يونيو/حزيران أعلنت كلينتون أن الولايات المتحدة ستتواصل مع كل الأطراف السلمية والتي تتنافس في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، لذا فإن أمريكا ترحِّب بالحوار مع أعضاء الإخوان المسلمين الراغبين بالتواصل مع الولايات المتحدة (Martini&others,2012 : 59).

ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي تم عقدها في بداية عام (2012)م[*] بدأ الحديث يتصاعد حول وجود لقاءاتٍ بين قادة الإخوان ومسؤولين أمريكيين، ففي 2 تشرين الثاني/أكتوبر (2011م) ووفقاً لما أوردته وكالة رويترز فقد صرّح دبلوماسيٌّ أمريكيٌّ رفيع المستوى بأن مسؤولين أمريكيين قد التقوا أعضاء في حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، وذلك بعد أن أعلنت واشنطن في شهر يونيو/حزيران عزمها عقد لقاءاتٍ مع قيادات الإخوان المسلمين، وقد أشار المسؤول الأمريكي إلى أن هذه اللقاءات تمثّل استمراراً للسياسة الأمريكية السابقة تجاه الإخوان المسلمين، وهو ما عارضه العديد من المحللين السياسيين الذين رأوا أن تصريحات الدبلوماسي قد أفصحت عن سياسة أمريكية جديدة في التعامل مع الإخوان بعد سقوط نظام مبارك، وقد تمثلت أبرز جوانب هذه السياسة في إمكانية التواصل مع قادة الجماعة وليس مع أعضائها البرلمانيين فقط[**]، كما كان عليه الحال في فترة الرئيس مبارك. (Blair,2/10/2011).

وعلى الرغم من تأكيد العديد من المصادر حدوث لقاءٍ في تشرين الأول/أكتوبر (2011م) جمع مسؤولين من السفارة الأمريكيّة في القاهرة بكلٍ من عصام العريان وسعد الكتاتني أبرز قادة حزب الحرية والعدالة (Martini&others,2012 : 59). إلّا أن الإخوان قد أنكروا حدوث مثل تلك اللقاءات، وفي تعليقٍ للجماعة حول تصريحات الدبلوماسي، أنكر محمد مرسي رئيس حزب الحرية والحرية والعدالة في حديثٍ له مع موقع الدستور المصري حدوث أي لقاءاتٍ بين قادة الإخوان ومسؤولين أمريكان، وبالإضافة إلى ذلك فقد أنكر عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين في حديثٍ له مع وكالة رويترز"Reuters" حدوث أي لقاءاتٍ بين الطرفين. (Blair,2/10/2011).

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2011م بدأت الإدارة الأمريكيّة بطلب عقد اجتماعاتٍ مع قادة حزب الحريّة والعدالة التابع للإخوان المسلمين، وقد كان التردُّد حاضراً بين الطرفين حيث خشي الإخوان من أن يؤثر ذلك على شعبيّتهم في الداخل، بينما عارضت بعض أقطاب الإدارة الأمريكية بشدّة

(*) تم عقد الانتخابات البرلمانية المصرية في الفترة الممتدة ما بين2011/11/28 و2012/1/11 "المصدر نفسه".

(**) وفقاً لسياسة الولايات المتحدة السابقة، فإن المسؤولين الأمريكيّين لم يلتقوا سوى أعضاء الإخوان المنتخبين في البرلمان المصري، وذلك لتفادي الإشكاليّة حول حظر الجماعة ولكن ضمن السياسة الجديدة قال الدبلوماسي: "لقد التقينا أعضاء في الحزب التابع للإخوان لكننا لا نميز بين الجماعة والحزب" في إشارةٍ إلى قابلية إدارة أوباما للالتقاء بقيادةٍ من جماعة الإخوان المسلمين، وهو خلاف للسياسة التي عملت بها أمريكا منذ صعود الإخوان في البرلمان المصري عام 2005.(Blair,2/10/2011).

هذه الاجتماعات، ولكن نظراً لحاجة كلا الطرفين إلى التواصل تم عقد العديد من الاجتماعات؛ ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011م التقى عصام العريان عدداً من المسؤولين الأمريكيّين في السفارة الأمريكية في القاهرة، وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2011م التقى السناتور الأمريكي جون كيري"John Kerry" والسفيرة الأمريكية في القاهرة أنا باتريسون"Anne" Patterson بكلٍ من محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، وعصام العريان، وسعد الكتاتني أمين سر الحزب.(Martini&others,2012 : 54)، وقد علّق السيناتور كيري حول تلك اللقاءات قائلاً: "يجب أن نفهم كيفية التعامل مع الحكومات الديمقراطية حتى التي لا تعتنق كل سياساتك أو قيمك"، وكان كيري قد انضم إلى السفيرة باتريسون للاجتماع مع كبار حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان في القاهرة، مشبّهاً إدارة أوباما في تعامله مع الإخوان بإدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أثناء تعامله مع الاتحاد السوفيتي قائلاً: "تحتاج الولايات المتحدة للتعامل مع الحقيقة الجديدة". (Kiridpatrick& Myers,3/1/2012).

وقد بدا واضحاً من تصريحات السيناتور كيري أن عقْد الإدارة الأمريكية لقاءاتٍ متواصلة مع قادة الإخوان، إنما يعود في جزءٍ منه إلى الواقعية التي تميزت بها إدارة أوباما والتي دفعتها إلى التعاطي بشكلٍ منطقي مع الوقائع الجديدة في مصر.

وفي أثناء التحضير للانتخابات البرلمانية أكدت الإدارة الأمريكية بحذرٍ على حياديتها تجاه نتائج الانتخابات، كما أكدت السفير باتريسون أن الولايات المتحدة ستتعامل مع أيّ حزبٍ يتم انتخابه من قبل الشعب المصري. (Martini&others,2012 : 60).

المطلب الثاني – الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات:

تم عقد الانتخابات البرلمانية في الفترة الممتدة ما بين (2011/11/28) و(2012/1/11م)، وفي 2012/1/21م أعلن المستشار عبد المعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري، وكان أبرز النتائج حصول حزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين على (235) مقعداً أي نسبة (47%) من إجمالي المقاعد.(مركز الزيتونة للدراسات، 2012: 19).

الحزب	عدد المقاعد
حزب الحرية والعدالة	235
حزب النور	123
حزب الوفد	38
ائتلاف الكتلة المصرية	31
بقية الأحزاب والمستقلون	71
المجموع	498

(مركز الزيتونة للدراسات،2012 :19)

وبعد حصول جماعة الإخوان المسلمين على الأغلبية في البرلمان المصري، بدأت إدارة أوباما تنقلب على السياسة التاريخية للولايات المتحدة تجاه الإخوان المسلمين، حيث سعت إدارة أوباما لإقامة روابط على أعلى مستوى مع الجماعة التي طالما نظر إليها التيار السائد في الولايات المتحدة على أنها معارضةٌ بشدّة للمصالح الأمريكية في المنطقة(*). وعلى الرغم من وجود العديد من اللقاءات بين الإخوان والمسؤولين الأمريكيين منذ تشرين أول/أكتوبر 2011م، إلّا أنه لم يكن هناك تواصل عالي المستوى بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، إلّا بعد الفوز الكبير الذي حقّقه الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانيّة، حيث توالت اللقاءات بين قادة الإخوان ومسؤولين رفيعي المستوى في إدارة أوباما، ففي 7 كانون ثاني/يناير 2012م التقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي جفري فيلتمان "Jeffery Feltman" بمسؤولي حزب الحرية والعدالة، ثم تلاه في الحادي عشر من الشهر نفسه لقاء وليام بيرنز"William Burns"–نائب وزيرة الخارجية الأمريكية– بالإضافة إلى وكيل الوزارة روبرت هورماتس "Robert Hormats" مع مسؤولي الحزب، ورأت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية أن هذه الاجتماعات قد مثّلت تغيّراً تاريخيّاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين(**). (Brooke,2013 : 28).

(*) مثلت اللقاءات تغييراً تاريخياً على السياسة الخارجية الأمريكية التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي استندت على دعم نظام مبارك الدكتاتوري جزئياً بدافع القلق من صعود الإخوان المسلمين وعلاقتهم بالتيارات الراديكالية".(Brooke,2013 : 28).

(**) للمزيد حول تفاصيل هذه اللقاءات انظر جدول رقم 1–4:

Martini Jeffery, Dalia Dassa Kaye, Erin York.(2012). The Muslim Brotherhood, its Youth, and Implications for U.S. Engagement. RAND Corporation. U.S.A. p 54

وبعد موجةٍ حادّةٍ من الانتقادات الداخلية لإدارة أوباما بسبب اللقاءات؛ علّق مسؤولٌ أمريكي قائلاً: "إنه من غير العملي نهائياً عدم الانخراط في حوارٍ مع الإخوان المسلمين، وذلك حفاظاً على الأمن الأمريكي والمصالح الإقليمية للولايات المتحدة في مصر"، ثم أضاف: "أنا لا أرى طريقةً أخرى لفعل ذلك سوى الحوار مع الحزب الذي يفوز بالانتخابات، لقد كانوا دقيقين في حمل التعبير عن رسالة معتدلة تجاه الأمن الإقليمي والقضايا المحليّة الأخرى".

(Kiridpatrick& Myers,3/1/2012)

وبالتوازي مع رفض تيارٍ داخل الإدارة الأمريكية لتلك اللقاءات، فقد كان داخل الإخوان المسلمين تيارٌ مترددٌ تجاه الحوار مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من ترحيب محمد مرسي بعد الانتخابات البرلمانيّة بالحوار مع المسؤولين الأمريكيّين مؤكداً أنه يؤمن بأهمية العلاقات المصريّة الأمريكيّة، أصدر بعض قادة الإخوان تصريحاتٍ أكثر توجساً تجاه الولايات المتحدة، مشكّكين في مدى جدّية أمريكا تجاه دعم تحولٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ في مصر.(Martini&others,2012 : 61).وعلى الرغم من الانتقادات الداخلية في الولايات المتحدة، وتوجس قياداتٍ من الإخوان المسلمين فقد تلاحقت اللقاءات بشكلٍ مُطّرد، ففي 12 كانون ثاني/يناير 2012م التقى الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"Jimmy Carter" بمحمد مرسي، ثم التقى في اليوم التالي كلاً من محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وخيرت الشاطر النائب الأول لمرشد الجماعة، وفي 18 يناير/كانون ثاني التقى بديع السفيرة الأمريكية في القاهرة أنا باتريسون، وفي 24 يناير/كانون ثاني التقت أنا باتريسون ومساعد وزير الخارجية مايكل بوسنير "Michael Posner" أعضاء من مكتب إرشاد الإخوان المسلمين، ثم توالت الاجتماعات فكان الاجتماع مع وزير الدفاع ليون بانيتا" Leon" Panetta وقد كان هناك ستة اجتماعات معلنة في كانون ثاني/ يناير 2012م، وقد مثّل ذلك زيادة لافتةً جداً في حجم ومستوى الاجتماعات ويعود ذلك بشكلٍ أساسيٍّ إلى الفوز المبهر الذي حققه الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية.(Martini&others,2012 : 60-54).

ومن المُلاحظ أن طبيعة العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة قد شهدت قفزةً نوعيةً بعد فوز الإخوان في الانتخابات البرلمانيّة، ففي نيسان/أبريل 2012م أرسل الإخوان أول وفدٍ رسميٍّ لواشنطن للالتقاء بساسة رفيعي المستوى(*)-وهي الزيارة الأولى تاريخياً من نوعها بين الجانبين- وقد جاءت الزيارة في إطار جولةٍ عالميةٍ لتحسين صورة الإخوان المسلمين، ولتقديم حزب

(*) تم ترتيب الزيارة عن طريق مركز كارينجي للسلام العالميّ، وخبيرة الشرق الأوسط مارينا أوتاوي. (Wan,3/4/2013).

الحرية والعدالة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، ويرى بعض الكتاب الأمريكيين أن الإخوان حاولوا –من خلال الزيارة– التركيز على تقديم الجماعة للجانب الأمريكي على أنها حركةٌ اجتماعيّةٌ معتدلة وواعية، تمثّل جميع المصريين وتؤمن بالتعدديّة السياسيّة(*).(Labott,7/4/2012). وقد اجتمع الوفد الإخواني مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن، كما التقى الوفد العديد من خبراء مؤسسات الفكر الأمريكيّ، بالإضافة إلى العديد من الساسة والمفكرين الأمريكيين(**). (Martini&others,2012 : 60). حيث تضمّن مخطط رحلة الوفد اجتماعاً مع مجلس إدارة صحيفة الواشنطن بوست كبرى الصحف الأمريكية، بالإضافة إلى اجتماعٍ مع أعضاء الغرفة التجارية وجامعة جورج تاون "Georgetown University" وبعض مؤسسات الفكر منها: مجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة كارينجي للسلام العالمي، بالإضافة إلى ذلك حضر الوفد اجتماعاً مع مسؤولين في البيت الأبيض "مجلس الأمن القومي" ووزارة الخارجية.(Brooke,2013 : 28–29). وقد قابل وفد الإخوان –أثناء الزيارة– وكيل وزير الخارجية وليام بيرنس "William Burns" والسكرتير المساعد جيف فيلتمان "Jeff Feltman"، بالإضافة إلى بعض أعضاء الكونجرس، وبسبب النقد المتواصل من قبل أغلبية أعضاء الكونجرس قلّل جاي كارني"Jay Carney" الناطق باسم البيت الأبيض من أهميّة هذه اللقاءات قائلاً: "إن الوفد قد التقى بمسؤولين من المستوى المتوسط في مجلس الأمن القوميّ".(Labott,7/4/2012).

ومع تصاعد الانتقادات من بعض مراكز القوى في الولايات المتحدة وفي مقدمتهم الكونجرس عاد كارني ليقول: "إن اللقاءات كانت مع مسؤولين من المستوى المنخفض"، وأضاف محاولاً الدفاع عن موقف الإدارة الأمريكية بعقد هذه الاجتماعات: "إن من المهم للإدارة الأمريكية الاجتماع بالعديد من المجموعات السياسية في مصر"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ستحكم على كل الممثلين السياسيّين في مصر بمدى التزامهم بالعمليّة الديمقراطيّة وحماية الحقوق المدنيّة، مضيفاً أن الإخوان المسلمين أصبحوا لاعباً أساسياً في مصر، وأن الولايات المتحدة قد وسّعت اتصالاتها لتشمل أحزاباً سياسيّةً صاعدة من ضمنهم الإخوان، وذلك نظراً للتغير الذي حدث بعد سقوط مبارك، وأن تواصل الإدارة الأمريكية مع الإخوان المسلمين في ظل الوقائع القائمة هو الأمر المناسب والصحيح.(Klein,4/4/2012).

(*) انضم الوفد لعددٍ من الأحزاب الإسلامية الأخرى من تونس وليبيا والمغرب لحضور مؤتمرٍ يتحدث عن صعود القوة الإسلامية في المنطقة العربية برعاية مؤسسة كارينجي للسلام العالمي، (Labott,7/4/2012).

(**) وقد ناقش الإخوان في هذه الزيارة وفقاً لمصادر أمريكية إمكانية افتتاح مكتب للإخوان في الولايات المتحدة. (Martini&others,2012 : 60)).

وعلى الرغم من تصاعد الانتقادات الموجهة للإدارة الأمريكية ونظراً لمحدودية الخيارات لديها، والتي انحصرت بعد سقوط نظام مبارك بشكلٍ شبه مطلق في الإخوان المسلمين، والجيش- وذلك في ظل ضعف وقلة نفوذ الحركات العلمانية الشبابية التي سعت الولايات المتحدة لتمكينها- فقد استمرت إدارة أوباما في عقد اللقاءات مع الإخوان المسلمين (أبو إرشيد، 2014: 16).

وقد رأى بعض المحلّلين أن هذه اللقاءات تعكس مدى إحباط إدارة أوباما من حكام مصر العسكريين، حيث ظهر سعيهم للسيطرة المطلقة على مراكز صنع القرار في مصر مع استخدامهم للقوة المفرطة ضد المتظاهرين الذين طالبوا بإنهاء فترة حكمهم وإجراء انتخاباتٍ سريعة(*)، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام المجلس العسكري في مصر في أواخر عام 2011م بإغلاق (10) مؤسسات للمجتمع المدني منها على الأقل (3) تابعة لمجموعات دعم الديمقراطية الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن حملته ضد التمويل الأجنبي والتي امتلأت بخطابات التآمر والعداء لأمريكا(**).(Kiridpatrick & Myers, 3/1/2012)، وقد كان من بين هذه المؤسسات المعهد الوطني الديمقراطي، المعهد الجمهوري الدولي، ومؤسسة فريدم هاوس "The Freedom House" وهي جماعات غير ربحية مقرها الولايات المتحدة، وادّعت السلطات المصرية أن تصرف السلطة القضائية مستقلٌ تماماً، لكن بالنظر إلى نفوذ المجلس العسكري وقيادته للمرحلة الانتقالية في تلك الفترة، فقد افترض المحلّلون عموماً بأنه على الأقل قد أجاز العملية، وهو ما دفع الكونجرس الامريكي إلى مناقشة مستقبل المساعدات المقدّمة إلى الجيش المصري، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر بين الإدارة الأمريكية والمجلس العسكري، وقد تم احتواء الأزمة لاحقاً عندما سُمح للمواطنين الأجانب -والمتهمين بتحصيل أموال بصورةٍ غير قانونية وعدم تسجيل منظماتهم لدى الحكومة- بمغادرة مصر. (عزام، 2012: 5). وقد وجهت الإدارة الأمريكية انتقاداتٍ شديدة

(*)-على الرغم من ذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى إبقاء صلتها العميقة بالعسكر، والذين رأوا في أنفسهم حراس مصر العلمانية. (Kiridpatrick& Myers,3/1/2012)

- وفي تعليق على الحادثة اتهم الناطق باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند"Victoria Nuland" قادة العسكر بكسر تعهداتهم للمسؤولين الأمريكان بعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين. (Kiridpatrick & Myers,3/1/2012).

- وتتعلق هذه المعلومات بممتلكات قادة الجيش ومدى سيطرتهم على الاقتصاد المصري.

(**) في يناير 2012م عين المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة حكومةً أعلنت مسودة تشريع جديدة تحد من عمل منظمات المجتمع المدني، للاطلاع على نص المسودة انظر:

http://www.icnl.org/research/library/files/Egypt/law84-2002-En.pdf

اللهجة لقادة المجلس العسكريّ، معربةً عن قلقها العميق تجاه الكيفية التي تعاطى من خلالها المجلس مع قضية المنظمات غير الحكومية.

وقد سعى الإخوان إلى تهدئة مخاوف الإدارة الأمريكية حول مستقبل المنظمات غير الحكومية والمجموعات المناصرة للديمقراطية المقربة بشدة من الولايات المتحدة، وانعكس ذلك في تصريح عبد الموجود دردير[**]حين قال أثناء زيارته لواشنطن مع وفد الإخوان: "إن تعامل الجيش مع المنظمات غير الحكومية قد كان خاطئاً بشكلٍ كلي".(Labott,7/4/2012). بالإضافة إلى قضية المنظمات غير الحكومية، فقد بدا واضحاً أن هناك عدداً من القضايا المختلف حولها بين إدارة أوباما والمجلس العسكري الأعلى الذي يدير البلاد في المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها قمع المجلس العسكري للقوة الشبابية المدعومة من قبل الولايات المتحدة في أكثر من حادثة، وسعيه للسيطرة على كافة مفاصل الدولة، وإعادة إنشاء حكم ديكتاتوري من جديد، وعلى الرغم من أهمية المجلس العسكري بالنسبة للولايات المتحدة كضامنٍ للسلام مع "إسرائيل" وكقوةٍ موازنةٍ للإسلاميين، إلا أن الإدارة الأمريكية قد رأت أن صمتها تجاه سياسة المجلس العسكري قد يقوّض مصداقيتها ويعيد حالة الكراهية والتطرف ضدها في المنطقة.(عزام، 2012: 5-6). لذا رأى عدد من الخبراء الأمريكيين ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على نقل السلطة إلى السيطرة المدنيّة بدلاً من سيطرة الجيش، من خلال تسريب المعلومات التي لا يعرفها الشعب المصري حول الجيش[***] وهو ما قد يعزّز نفوذ القوى المدنيّة على حساب المؤسسة العسكرية. (Alterman, 2012 :8-11).

ويُلاحظ أن التواصل العلني بين الولايات المتحدة وقادة الإخوان مع اشتداد المنافسة السياسية للسيطرة على الحكومة المؤقتة بين المجلس العسكري الذي يقود الفترة الانتقالية، والإخوان المسلمين المسيطرين على البرلمان، قد أضفى إلى الجماعة دعماً مهماً وضرورياً، كما أضفى عليها شرعيةً أكثر على المستوى الدولي. (Kiridpatrick& Myers,3/1/2012).

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول، إن الإدارة الأمريكية قد فضّلت صعود الإخوان وإيجاد ديمقراطيةٍ مدنية بدلاً من سيطرة الجيش، وذلك لأن تياراً قويّاً في الجيش المصري قد ظل يحتفظ بولائه حتى وقتٍ متأخرٍ من الثورة المصرية لمبارك، وأن أغلب قادته من رموز النظام القديم الذي بات يرى في

(*) عبد الموجود راجح دردير: قائدٌ إخواني وعضو في مجلس الشعب المصري دورة 2011-2012 عن محافظة أسيوط، عضو في لجنة العلاقات الخارجية في حزب الحرية والعدالة، وأحد أفراد الوفد الذي قام بزيارة واشنطن عام 2012 ممثلاً عن حزب الحرية والعدالة.

(**) وتتعلق هذه المعلومات بممتلكات قادة الجيش ومدى سيطرتهم على الاقتصاد المصري.

أمريكا عدواً بسبب تخليها عن الرئيس مبارك، وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام الديمقراطيّ التشاركيّ عادةً ما يكون أكثر عرضةً لممارسة الضغوط السياسيّة مقارنةً مع النظام العسكريّ الشموليّ، والذي سيعمد غالباً إلى ممارسة أشدّ أنماط القمع والحرمان السياسيّ، وهو ما سيؤدي إلى توليد مزيدٍ من "الإرهاب" من وجهة نظر الإدارة الأمريكيّة.

وبالإضافة إلى خشية الولايات المتحدة من سيطرة العسكر وإقامة نظام حكمٍ شموليٍّ، فقد خشيت أمريكا من صعود التيارات الإسلاميّة الأكثر تشدداً في مصر، فالإخوان المسلمون وإن كانوا أقلَّ أفضليةً من–وجهة نظر الولايات المتحدة–حال مقارنتهم مع القوى الليبرالية، فهم أكثر أفضليةً حال مقارنتهم مع القوى الإسلاميّة الأخرى في مصر، حيث كان مرشحهم للرئاسة محمد مرسي أكثر اعتدالاً في خطاباته الانتخابيّة من المرشّح الإسلاميّ حازم أبو إسماعيل الذي استخدم عباراتٍ معاديةً للولايات المتحدة أثناء حملته الانتخابية.(Klein,4/4/2012).

وعليه يبدو واضحاً أن تعاطي الإدارة الأمريكيّة مع الإخوان المسلمين قبل الوصل للرئاسة لم يكن بدافع التعامل مع الأمر الواقع فقط –على الرغم من أهمية هذا العامل– ، بل كان أيضاً بدافع المفاضلة بين الإخوان المسلمين والقوى الأخرى المرشّحة للصعود في مصر، والمتمثّلة في المجلس العسكريّ–المدعوم من نظام مبارك– من جهة، والقوى الإسلاميّة الأكثر تشدّداً من جهةٍ أخرى.

وعلى الرغم من تفضيل الإدارة الأمريكيّة للإخوان المسلمين مقارنةً مع القوى الوازنة الأخرى، إلّا أن الساسة الأمريكيّين قد أعربوا عن مخاوفهم من المواقف الفكريّة للإخوان المسلمين تجاه العديد من القضايا حيث أبدى مسؤولون أمريكيّين تخوّفهم من أن يفرض الإخوان الشريعة الإسلاميّة حال وصولهم إلى الحكم وأن لا يحترموا حقوق المرأة والأقليّات(*).(Labott,7/4/2012).

ويتّضح من ذلك أن مواقف الإخوان المسلمين الفكريّة حول وضع المرأة و"الأقباط"، إضافةً إلى مدى التزام الإخوان بالعمل الديمقراطي قد مثّلت حاجزاً في سبيل قيام علاقة محتملة بين الطرفين. (Martini & others, 2012 : 65).

وقد انعكست مخاوف الولايات المتحدة حول هذه القضايا في رد وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على سؤالٍ وُجّه إليها في مقابلةٍ تلفزيونيّةٍ على قناة الحياة المصرية حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تتعامل مع حكومةٍ مستقبليّةٍ تتضمن أعضاء من الإخوان المسلمين، حيث

(*) يُلاحَظ أن خلافاً واسعاً قد أُثير بين المفكرين الأمريكان حول مدى التزام الإخوان المسلمين بالعملية الديمقراطية وحقوق النساء والأقليات، وقد رأى بعض المفكرين أن الإخوان لم يتخذوا موقفاً واضحاً وموحداً من هذه القضايا الخلافية، لذا أطلق عليه بعض المفكرين اسم المناطق الرماديّة في فكر الإخوان المسلمين.

ردت كلينتون بالقول: "إن الولايات المتحدة سوف تكون راغبةً ومنفتحةً للعمل مع الحكومة التي يكون ممثّلوها ملتزمين بعدم العنف وحقوق الإنسان، والديمقراطية[*] التي تمناها متظاهرو التحرير".(Blair,2/10/2011). كما أكدت كلينتون أن الإدارة الأمريكية ستؤكد خلال لقاءاتها مع الإخوان المسلمين على أهمية دعم المبادئ الديمقراطية والالتزام بعدم العنف واحترام حقوق الأقليات وتعزيز حقوق المرأة[**].(Aljazeera,30/6/2011).

ومع تصاعد نفوذ الإخوان ووصولهم لسدّة الحكم تصاعدت المخاوف الأمريكية حول موقف الإخوان من هذه القضايا، وقد سعى الإخوان إلى تبديد هذه المخاوف من خلال تأكيدهم المتواصل في اللقاءات بين الطرفين على احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقباط والتزامهم بمبادئ العمل الديمقراطيّ، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الإخوان المسلمون بعدة خطواتٍ من شأنها تهدئة مخاوف الولايات المتحدة حول قضيّة الأقباط تمثّلت في فتح عضويّة الانتساب لحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان للأقباط، ثم قيام محمد مرسي بعد وصوله للحكم بتعيين أحد الأقباط ضمن الدائرة المقرَّبة من مستشاري الرئاسة.(Martini&others,2012 : 65).

وعلى الرغم من تأثير القضايا الفكريّة على السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الإخوان المسلمين وإمكانية عقد لقاءات بين الجانبين بعد سقوط مبارك إلّا أن تأثيرها كان محدوداً بالمقارنة مع القضايا السياسيّة والتي تتعلق بالمصالح الجوهرية للولايات المتحدة، حيث إن التاريخ السياسي والدبلوماسي الأمريكي في المنطقة يشير بوضوحٍ إلى أن الولايات المتحدة لديها الاستعداد للمساومة على القضايا القيمية مثل المرأة، والأقليّات، والحريّات السياسية، وحقوق الإنسان، لكنها لم تظهر قدراً كافياً من المرونة في القضايا الأمنيّة.(شرقية، 2012: 17). وبخاصةٍ تلك القضايا المتعلقة بأمن حليفتها "إسرائيل"، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالتيّارات الراديكاليّة وفي مقدمتها طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين وهذه التيارات، ونظراً لأهمية العاملين الأخيرين في تحديد ملامح

(*) ومع تصاعد قوة ونفوذ الإخوان المسلمين، عادت هيلاري كلينتون لتؤكد نفس المبادئ في خطابٍ لها عن" الربيع العربي" أمام "المعهد الوطني الديمقراطي" في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بالقول :"يجب على الأحزاب الملتزمة بالديمقراطية نبذ العنف، والتزام سيادة القانون، واحترام حرية التعبير والدين وتكوين الجمعيات والتجمع. وينبغي لها كذلك أن تحترم حقوق المرأة والأقليّات، وأن تتخلى عن السلطة إذا هُزمت في الانتخابات".(أبو ارشيد، 2014 : 17).

(**) وقد أكّدت كلينتون في كثيرٍ من خطاباتها، أن التواصل مع الإخوان المسلمين مشروطٌ بالتزامهم بحقوق الإنسان العالميّة والمبادئ الديمقراطيّة وحقوق الأقليّات.(Martini&others,2012 : 65).

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بعد صعودها لسدة الحكم فإننا سنتحدث عنهما بشيءٍ من التفصيل.

موقف الإخوان من التيارات الراديكاليّة:

إن من أكثر القضايا التي أثارت الجدل داخل الأوساط السياسيّة في الولايات المتحدة تجاه التواصل مع الإخوان المسلمين بعد سقوط مبارك، قد تمثّلت في مدى التزام الإخوان بعدم العنف وعلاقتهم بالتيارات الراديكاليّة، حيث رأى أنصار التيار التقليدي أن تصاعد قوة الإخوان المسلمين تؤدي إلى تعزيز نفوذ التيارات الراديكاليّة، بينما رأى أنصار تيار الإدماج أن صعود الإخوان سيحدّ من قوّة ونفوذ التيّارات المتشدّدة، وأن الولايات المتحدة تملك فرصةً جيّدةً في حال تصاعد نفوذ الإخوان المسلمين لمجابهة التيّارات الراديكاليّة، وعليه فإن العلاقة الأمريكيّة الجديدة مع جماعة الإخوان المسلمين بعد الثورات كان يجب أن تعمل في ظل تطبيقاتٍ فعليّة للحد من انتشار واتّساع نفوذ الجماعات الإسلاميّة المتشدّدة.(البايطين،2012 : 13)، وهو ما حدث بالفعل حيث مثّل دخول الإخوان المسلمين معترك الحياة السياسية وتحقيق مكاسب سياسية، دليلاً عملياً للشباب المسلم على جدوى الانخراط في العملية السياسية بدلاً من تبنِّي توجهات العنف. وتشير بعض الإحصائيات التي نشرها معهد PEW للأبحاث واستطلاع الرأي أن دعم الإسلاميين المتطرفين بمن فيهم الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة قد انخفض في الفترة من (2010 –2013م) بنسبة (5%) في مصر كما انخفض بنسبة (6%) في تونس ما بين عامي (2012–2013م).(Jones,2014 : 47).

وعليه يمكن القول: إن تياراً واسعاً من المفكرين والساسة في الولايات المتحدة قد رأى بوجود خلافٍ فكريٍّ بين الإخوان المسلمين والتيارات الراديكالية، ولذلك فإن أيّ تزايد في نفوذ الإخوان سيؤدي من وجهة نظر هؤلاء إلى تقليص وتحجيم نفوذ التيارات الراديكاليّة، وقد أدّت هذه النظريّة إلى تعزيز توجّه الإدارة الأمريكيّة نحو التواصل مع الإخوان المسلمين.

موقف الإخوان المسلمين من "إسرائيل" بعد صعودهم للحكم :

يمثّل موقف الإخوان المسلمين من القضيّة الفلسطينيّة واتفاقيّة السلام بين مصر و"إسرائيل" نقطة خلافٍ جوهريّةً بين الإخوان والولايات المتحدة، وبعد سقوط نظام مبارك وتصاعد قوة ونفوذ الإخوان، عاد الخلاف حول القضيّة الفلسطينيّة واتفاقية كامب دافيد ليحتلّ موقعاً مهمّاً في العلاقة بين الطرفين، حيث يُعتبر الحفاظ على السلام القائم بين مصر و"إسرائيل" أمراً حيويّاً بالنسبة للولايات المتحدة، وعليه يصعب إقامة علاقاتٍ وثيقةً بين مصر والولايات المتحدة بعيداً عن

"إسرائيل"، كما أن التنصُّل من اتفاقيّة السلام –حتّى في ظل الهدوء بين الجانبين– سيجعل من الصعب على الولايات المتحدة تعزيز العلاقة مع مصر.(Alterman,2012 :5).

ونظراً للمكانة التي تتمتع بها "إسرائيل" لدى الولايات المتحدة، فإنه وبعد تصاعد قوة ونفوذ الإخوان المسلمين، وفي بداية المحادثات التي أعقبت الثورة بين الطرفين استفسر الساسة الأمريكيّون من قادة الإخوان مراراً وتكراراً عن موقفهم تجاه القضية الفلسطينية واتفاقيّة السلام، وقد بدا واضحاً أن أيّ تحركٍ من الإخوان قد يضرّ بمعاهدة السلام، يمكن أن ينسف العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة. (Martini&others,2012 : 63–65)، ولم تقتصر مطالب الولايات المتحدة من الإخوان المسلمين تجاه "إسرائيل" في احترام معاهدة السلام فقط، بل تخطّتها لتشمل عدداً من القضايا المتعلقة بقطاع غزة، ففي تموز/ يوليو(2011م) رصدت لجنة المخصّصات التابعة للكونجرس الأمريكيّ(*) (1,55) مليار دولار للحكومة المؤقّتة في مصر بشرط استخدام جزءٍ منها في "البرامج والأنشطة المتعلقة بأمن الحدود في سيناء"، بهدف تسكين الهواجس الأمنيّة "الإسرائيليّة"، بالإضافة إلى القيام بخطواتٍ حثيثةٍ لكشف وتدمير شبكة الأنفاق بين مصر وقطاع غزة". (جرجس، 2012: 73).

وقد أكد أوباما –بعد صعود الإخوان في البرلمان– على أهمية ربطه المعونة الأمريكية لمصر باحترامها معاهدة السلام، وأكد أنه سيضغط بهدف تدعيم السلام مع "إسرائيل"، وزيادة التعاون بين الجانبين. (مركز الإمارات للدراسات, 2012: 6). وفي إحدى الندوات التي عقدها مركز بروكنجز"Brookings Institution" –عقب صعود الإخوان في كلٍ من تونس ومصر إلى سدة الحكم– بين نخب حاكمة من كلا البلدين ومسؤولين في الخارجيّة الأمريكيّة، اشتكى المشاركون العرب من فرط تركيز الولايات المتحدة على موقف الدول العربيّة وخصوصاً مصر تجاه "إسرائيل" والقضيّة الفلسطينيّة. (حميد، شيخ, 2012: 5). وبعد فوز الإخوان في الانتخابات والوصول إلى سدة الحكم في حزيران/يونيو 2012م، سارعت الولايات المتحدة إلى تذكير الإخوان المسلمين بالمسألة الفلسطينية، وبأن هناك توقعات منهم في هذا الملف وعليهم الالتزام بها. (شرقية، 2012: 1).

وعليه فقد بدا واضحاً أن مخاوف الولايات المتحدة حول موقف الإخوان من "إسرائيل" قد تصاعدت بالتوازي مع تصاعد قوة ونفوذ الإخوان، وهو ما دفع جماعة الإخوان المسلمين إلى محاولة تخفيف

(*) طلبت اللجنة إلى وزارة الخارجية الأمريكية التأكد من أن أيّ حكومة مصرية مستقبلية تطبّق معاهدة السلام المصرية–"الإسرائيلية" (جرجس، 2012 : 73).

القلق الأمريكي بشأن اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، وذلك من خلال تصريحات بعض قادة الجماعة.(Adam,2013 : 29). حيث أعلن المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع بعد سقوط مبارك أن اتفاقية كامب ديفيد لا تراجع عنها، وإن كان من الممكن تعديل بعض بنودها.(الهقيش،2012 : 50). بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر موقع الإخوان أن قادة الجماعة أكدوا للسيناتور جون كيري والسفيرة أنا باتريسون في لقاءٍ جمع بين الطرفين أنه حتى في حال صعود الإخوان لسدة الحكم، فإن مصر سوف تحترم جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة التي وقّعتها.(Kiridpatrick & Myers,3/1/2012).

وفي تصريحاتٍ مناقضة، أعلن بعض قادة الجماعة عن نيّتهم عرض الاتفاقية للاستفتاء العام بعد سقوط نظام مبارك إلا أن عبد الموجود دردير قال أثناء زيارة وفد الإخوان لواشنطن: إنهم سيحترمون جميع الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقيات كامب دافيد.(Labott,7/4/2012). ويتّضح من ذلك أن قادة الإخوان قد أظهروا العديد من التوجهات المتناقضة بشأن اتفاقية السلام–كامب ديفيد– حيث رأى تيار من قادة الجماعة ضرورة التنصل من الاتفاقية برمّتها، وفي المقابل دعا تيار آخر إلى ضرورة الالتزام بكل ما جاء فيها، بينما رأى تيارٌ ثالث ضرورة الالتزام بالاتفاقية مع إمكانيّة تعديل بعض بنودها.

أما فيما يتصل بالموقف الرسميّ المصريّ من اتفاق السلام مع "إسرائيل" بعد وصول الإخوان إلى سدة الحكم، فقد عبّر عنه الرئيس المصري محمد مرسي والذي أكد في أكثر من مناسبة، أن بلاده تحترم كافة الاتفاقات الدولية التي تم توقيعها سابقاً، في إشارةٍ منه إلى اتفاقية كامب ديفيد، إلا أنه رأى أن هناك ضرورة تقتضي إعادة النظر في بنود الاتفاقية، وبخاصة المادة الرابعة منها "الملحق الأمني"، المتعلقة بسيادة مصر على شبه جزيرة سيناء، كما أعلن مرسي أن احترام بلاده بنود الاتفاقية مرتبط بالقضية الفلسطينية، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "طالما أن السلام والعدل غير متحققين للفلسطينيين، فلن يكون هناك وفاء لشروط المعاهدة".(سلامة، 2013: 35).

وعليه فقد بدا واضحاً أنه وعلى الرغم من إعلان جماعة الإخوان المسلمين التمسك باتفاقية كامب دافيد–مع إمكانية تعديل بعض البنود–، إلا أن تبني الجماعة لقضية فلسطين بقي حاضراً، فعقب فوز حزب الحرية والعدالة بأكثر من (40 %) من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات البرلمانيّة، طالب قادته الولايات المتحدة، في أول اجتماعٍ لهم بالمسؤول الأمريكي ويليام بيرنز باعتماد مقاربة أكثر توازناً في الصراع العربي–"الإسرائيلي"، وشدّدوا على عِظم شأن فلسطين في العلاقة الأمريكية–المصرية، وقد ظلّ تبني الإخوان للقضية الفلسطينية حاضراً وبقوة حتى في رأس السلطة، فقد ذكر الرئيس المصري محمد مرسي في أول خطابٍ ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في

أيلول/ سبتمبر 2012م أن القضية الأولى التي يتعين على العالم تسخير كل جهوده لحلها هي القضيّة الفلسطينيّة. (جرجس، 2012: 77).

ونظراً لموقف الإخوان المسلمين من اتفاقية السلام بالإضافة إلى القضية الفلسطينية فقد ظلّت "إسرائيل" تدفع الإدارة الأمريكيّة في اتجاه عدم التواصل مع الإخوان المسلمين، فمع بدء الحديث عن رغبة الإدارة الأمريكيّة في عقد لقاءات مع الجماعة كانت "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيونيّ في الولايات المتحدة من أشد المعترضين على هذه اللقاءات.(Blair,2/10/2011).

كذلك تصاعدت الانتقادات الموجهة من مؤيدي "إسرائيل" وفي مقدمتهم الجمهوريّون ضد الرئيس أوباما بعد تصاعد نفوذ الإخوان المسلمين وزيادة اللقاءات بين الإدارة الأمريكية والجماعة، حيث اتهم تيم باولينتي "Tim Pawlenty" الرئيس أوباما بتقويض التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" وذلك من خلال سعيه لاسترضاء الإخوان المسلمين في مصر. (Brooke, 27 : 2013). كما هاجم أعضاء الكونجرس[1]المؤيدين ل"إسرائيل" وعلى رأسهم الجمهوريون إدارة أوباما بشدة بعد وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، حيث قال النائب عن ولاية فلوريدا الين ويست"Allen West": "قبل عام، حذّر بعضنا إدارة أوباما من صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، وقيل حينها إننا متشائمون وخارجون عن السيطرة. أما اليوم فقد تحقّقت توقعاتنا... من الواضح أن الربيع العربي ليس إلّا كابوساً إسلاميّاً راديكاليّاً. الآن نحن بحاجة لتأكيد دعمنا للمسيحيّين الأقباط و"إسرائيل" بشكلٍ لا لبسَ فيه. أدعو الرئيس أوباما إلى قطع المساعدات الخارجية الأمريكيّة عن مصر، والتنديد بنتائج هذه الانتخابات، والتنصل من الإخوان المسلمين وجميع الكيانات السياسية الإسلامية المتطرفة".(شرقية، 2012: 4).

وقد رأى العديد من أعضاء الكونجرس والجمهوريين في الولايات المتحدة أن موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية، وعلاقة الإخوان مع حركة حماس قد تكون نقطة احتكاكٍ أو صدامٍ في مستقبل العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة، وقد قلّل بعض الكتاب الأمريكيين من تأثير الدعم المعنوي للإخوان المسلمين لحركة حماس، إلّا أنهم قد أكدوا في الوقت نفسه أن اندلاع مواجهةٍ بين "إسرائيل" وحماس في هذا الوقت الحساس قد يثير خطاباتٍ معادية من الإخوان المسلمين تجاه "إسرائيل"، وهو ما يمكن أن يضع العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة تحت

(*) تيم باولينتي هو المرشح الرئاسي للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2012م.

الفحص مجدداً لدى القوى المحلية في أمريكا، حيث إن تقديم الإخوان دعم عملي لحركة حماس قد يكسر الخطوط الحمراء بالنسبة للولايات المتحدة.(Martini&others,2012 : 64).

وعليه يتّضح أن "إسرائيل" ومن خلفها اللوبي الصهيوني قد ضغطت بكل قوةٍ في اتجاه دفع الإدارة الأمريكية نحو عدم التعاطي مع الإخوان المسلمين بعد سقوط مبارك، وعلى الرغم من أن الدبلوماسية في التعامل مع الوضع بعد مبارك كانت هي الأرجح لدى الإدارة الأمريكية، لكن ذلك أصبح أصعب بسبب دعم الكونجرس الدائم ل"اسرائيل" المتشكّكة في نتائج إقامة علاقة مع مصر ما بعد مبارك–في ظل تصاعد قوة الإخوان المسلمين–، وهو ما جعل تنسيق السياسة الخارجية الأمريكية أكثرَ صعوبة. (Alterman,2012 :6).

إلّا أنه وعلى الرغم من ضغوط اللوبي الصهيوني؛ ونظراً لمحدودية خيارات الولايات المتحدة، وفي ظل تصاعد تيار في الولايات المتحدة يرى بأن ليس كل المجموعات الإسلاميّة متشابهة، وليس جميعها خارج حدود القبول، فالجماعة الإسلامية التي تميل للديمقراطية والعمل الانتخابي واحترام حقوق المرأة والأقلية غير المسلمة جديرة بالإدماج، وفي ظل الدعم المحلي القوي الذي يتمتع به الإخوان المسلمون، فقد تضمنت الخيارات المؤقتة لإدارة أوباما التواصل مع الإخوان المسلمين، لذا كان من الواضح أن الولايات المتحدة وللأسباب التي ذكرناها، ستقبل بصعود الإخوان المسلمين للحكم، بينما بقيت "إسرائيل" –ومن خلفها اللوبي الصهيوني في أمريكا– ترفض ذلك، حيث إنها لا تهتمّ بمدى التزام الإخوان بالديمقراطية فهم ليسوا محل ثقة بالنسبة لها، ولذلك لا يجب السماح لهم بالوصول إلى السلطة بأيّ حال من الأحوال.(Waxman,2012 : 82).

وعليه يمكن القول : إن موقف الإخوان المسلمين من اتفاقية السلام وربطها بالقضية الفلسطينية، والتزام أمريكا بأمن "إسرائيل"، وجهود اللوبي الصهيوني، قد مثّلت العائق الأكبر تأثيراً في طريق قيام علاقة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين بعد سقوط مبارك وتصاعد نفوذ الإخوان المسلمين، إلّا أن ذلك لم ينجح في دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ موقفٍ عدائيٍّ تجاه صعود الإخوان المسلمين.

(*) يرى بعض المحللين الأمريكان أن حماس تدفع الإخوان إلى مزيدٍ من التطرف، بينما يرى آخرون أن الإخوان يجذبون حماس نحو مزيدٍ من الاعتدال.(Martini&others,2012 : 64).

ووفقاً لما سبق يمكننا تلخيص مطالب الولايات المتحدة من الإخوان المسلمين بعد سقوط مبارك(*) بما يلي:

1- نبذ العنف.
2- التزام الإخوان المسلمين بالعمل الديمقراطيّ.
3- اعتراف الإخوان بالدور الأمريكيّ بالمنطقة.
4- التزام جماعة الإخوان المسلمين بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها معاهدة السلام مع "إسرائيل" "كامب دافيد" .(أبو بكر، 2011: 23-24).
5- التزام الإخوان بكافة بنود كامب ديفيد.
6- إعادة القانون، والأمن، والاستقرار إلى منطقة سيناء.
7- تحمل دور الشريك الأمنيّ والمحافظة على السلام والاستقرار الإقليميّ.
8- القبول بالتعدديّة السياسيّة، وإفساح المجال أمام المنافسة السياسيّة.
9- احترام حقوق الأقليّات.
10- احترام حقوق المرأة.
11- احترام حقوق الإنسان العالميّة.
12- إسقاط التّهم الموجهة إلى المنظمات الأهليّة، والسماح لها بالتسجيل والعمل. (شرقية، 2012: 9).

ويتّضح أن هناك فجوةً واسعةً بين مطالب الولايات المتحدة ومواقف الإخوان المسلمين، وقد تركزت هذه الفجوة في التزام الولايات المتحدة تجاه أمن "إسرائيل" وموقف الإخوان من القضية الفلسطينية. وبالإضافة إلى الموقف الفكريّ والسياسيّ للإخوان تجاه بعض القضايا، فإن هناك العديد من الحوادث أدت إلى إثارة مخاوف الإدارة الأمريكية، ولعلَّ من أبرزها تسمية الإخوان مرشحاً للرئاسة المصرية بعد تعهدهم سابقاً بعدم السعي للوصول إلى الحكم، ثم تعهدهم بعدم خوض الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في آيار/مايو 2012م والاكتفاء بكونهم جزءاً من المشهد السياسي، وقد رأى الساسة الأمريكيّون في خطوة الإخوان إخلالاً من قبلهم بتعهداتهم السابقة ومسعىً منهم للسيطرة

(*) بعد صعود تيار الإخوان المسلمين في مصر على إثر ثورة يناير، عاد دينيس روس المستشار السابق للرئيس أوباما لشؤون الشرق الأوسط ليجمل محددات العلاقة بين الولايات المتحدة والقوة الصاعدة في مصر، حيث يقول في تصريحٍ له في أغسطس 2012 –أي بعد صعود الإخوان إلى البرلمان في مصر–: " عليهم (المصريين) احترام حقوق الأقليات، والنساء، وتقبّل التعددية السياسية، والمساحة المخصّصة لمنافسةٍ سياسيّةٍ مفتوحة، كما وعليهم احترام التزاماتهم الدولية، بما في ذلك شروط معاهدة السلام بين مصر و"إسرائيل".(شرقية،2012 : 14).

على الحياة السياسية، وهو ما قد يهدد العمل الديمقراطيّ في مصر.(Brooke,2013 : 29). وقد سعى الإخوان –أثناء زيارتهم لواشنطن– إلى تلطيف مخاوف الولايات المتحدة حيث دافعوا عن قرارهم في لقائهم مع مسؤولين أمريكان أثناء زيارتهم لواشنطن، معلّلين الخطوة بخشيتهم من أن يتم اختطاف الثورة، أو إحداث تغييراتٍ جذرية منها حل البرلمان حال صعود مرشح من غير الإخوان.(Wan,3/4/2013). وقد أدى دفع الإخوان المسلمين بمرشحٍ للرئاسة إلى نسف الفرضيّة الأمريكيّة القائمة على إمكانية دمج الإخوان كجزءٍ من المشهد السياسي بهدف ترويضهم دون وصولهم إلى رأس السلطة، وهو ما أدى إلى مضاعفة المخاوف الأمريكيّة تجاه الجماعة.

وعلى الرغم من كل هذه القضايا الخلافيّة ونظر لمحدوديّة الخيارات لدى الإدارة الأمريكية –كما أشرنا سابقاً–، بالإضافة إلى تصاعد رؤية تيار الإدماج داخل الولايات المتحدة، والذي يرى أن الإخوان المسلمين كانوا متعاونين، وقد أقلموا أنفسهم بشكلٍ جيّدٍ مع متطلبات المرحلة، وأن على الإدارة الأمريكية أن لا تستبق الأحداث، وأن لا تصل إلى نتائج بشأن الوجهة التي ستتخذها الجماعة في المرحلة القائمة.(Adam,2013 : 30)، ونظراً للواقعية التي تميزت بها إدارة أوباما في التعاطي مع الأحداث، فإن الإدارة الأمريكية قد استقر بها الرأي على أنه وبالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لن تكون في يومٍ من الأيام داعمةً للمصالح الأمريكيّة والإسرائيلية" في المنطقة كما كان مبارك، إلّا أن الطريقة الفضلى للولايات المتحدة، لكي تقلل قدر المستطاع من الخطر الذي تمثّله الجماعة، هو أن تشجّع واشنطن الحركة على المزيد من الحكمة والبرجماتيّة وتكافئها عليها.(روزفسكي، 2011: 20). وقد غلبت الواقعية والمنفعة المتبادلة بين كلا الطرفين، وهو ما أدى إلى الدخول في جولاتٍ من التواصل والحوار، وحول الفوائد المتبادلة من التواصل بين الطرفين يرى بعض الكتاب الأمريكيين أن اللقاءات تجسر الهوّة بين الطرفين، وتساعد على توضيح القضايا الرئيسة التي يدور حولها القلق، وتتمثّل بالنسبة للولايات المتحدة في احترام حقوق الأقليات والمرأة والالتزام بالعملية الديمقراطيّة وضمان استمرار معاهدة السلام مع "إسرائيل"، أما بالنسبة للإخوان فهم يضمنون استمرار المساعدة الأمريكيّة لمصر وإضفاء مزيدٍ من الشرعيّة على نتائج الانتخابات ومساعدة الإخوان على كسب الشرعيّة الدوليّة وتفادي أيّ عزلةٍ كالتي تعرضت لها حركة حماس.(Martini&others,2012 : 63).

وفي ظلّ وجود فجوةٍ بين مواقف الطرفين بالمزامنة مع حاجة كلا الطرفين إلى الآخر، فقد رأى بعض الكتّاب أن ذلك قد يدفع كليهما لتقديم تنازلاتٍ معقولة أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم الواقعية السياسيّة في كافة القضايا، ليصلوا إلى مناطق مشتركة تمثّل أرضيّةً يمكن لكلا الطرفين الانطلاق

منها في بناء علاقاتٍ مستقبليّة بين البلدين. (شرقية، 2012: 9). ويمثّل الرسم التالي نقاط الاختلاف والالتقاء بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين بعد صعود الإخوان لسدة الحكم.

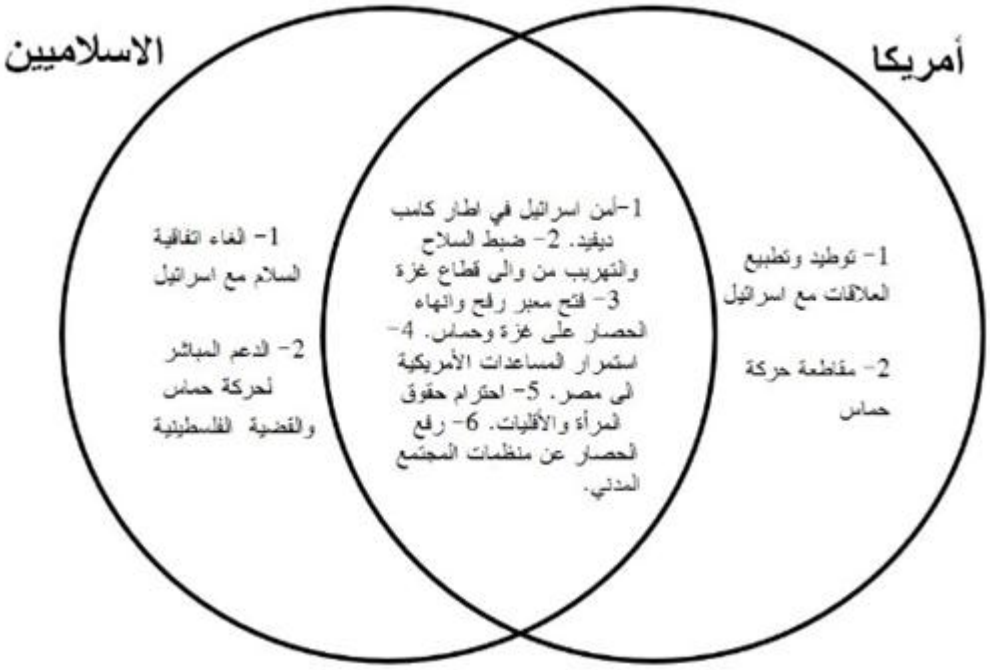

شكل رقم (1.1) نقاط التقاء واختلاف الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية

ويتّضح مما سبق ذكره في هذا المطلب أن تصاعد نفوذ تيار الإدماج داخل الإدارة الأمريكية ونظراً للواقعيّة التي تميّز بها باراك أوباما والتي دفعته للتعاطي مع الأمر الواقع في مصر، بالإضافة إلى محدوديّة الخيارات لدى الولايات المتحدة، دفعت بالإدارة الأمريكية إلى التواصل مع الإخوان المسلمين والتعاطي مع صعودهم بشكلٍ إيجابيّ.

المطلب الثالث – الموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري:

اشتدَّ الصراع بين الإخوان المسلمين والجيش بعد وصول الإخوان إلى الحكم، وقد سعى الجيش إلى استغلال الأزمات التي عصفت بالشعب المصريّ، وأدّت إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة فترة حكم الرئيس محمد مرسي، كما سعى إلى تأليب الرأي العام ضد حكم الإخوان، وهو ما أدى إلى خروج مظاهراتٍ حاشدة ضدّهم في 30 حزيران/يونيو 2013م، أفضت هذه التحركات إلى سيطرة الجيش المصري على مقاليد الحكم في مصر، وقد عانت الإدارة الأمريكية الانقسام المألوف بين التيار التقليدي؛ المؤلف من اللوبي الصهيوني ودول الخليج والتي كانت تدعم الانقلاب العسكري من جهة، وتيار التغيير؛ والذي ضم أنصار الديمقراطيّة ودعاة الإدماج من جهةٍ أخرى.

ومع تلاحق الأحداث في مصر ازدادت ضغوط كلا التيارين على الإدارة الأمريكيّة وهو ما أدى إلى ظهور حالةٍ من التردد والتخبّط في خطابات ومواقف الإدارة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكريّ، ويعبّر التردد الأمريكيّ من الحراك الجماهيريّ في الخامس والعشرين من يناير 2011م والثلاثين من يونيو 2013م، عن وجهتي نظر لتيارين مختلفين داخل الأوساط الأمريكية ومراكز الفكر والرأي حول التعامل الأمريكي مع تطورات الأحداث في مصر:

التيار الأول – هو التيار الأكثر واقعيّة, وينتشر في مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية المستقلة، كمؤسسة بروكينجز ومؤسسة كارينجي للسلام الدولي، ومجلس العلاقات الخارجية، ومعهد السلام الأمريكي الدولي. ويدعم أنصار هذا التيار أهمية تأكيد الإدارة الأمريكيّة على إجراء الانتخابات على أكمل وجه، وعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في اختيارات الناخب المصريّ وضرورة التعاطي مع هذه الخيارات، لذا لم يعارض هذا التيار وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة، حيث تعامل مع الوضع القائم انطلاقاً من البراغماتيّة الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية.

التيار الثاني – معارضٌ للتعامل الأمريكي مع تطورات الأوضاع المصرية منذ 25 يناير إلى 30 يونيو، بدايةً من تخلي الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن دعم نظام مبارك في وجه ثوار ميدان التحرير وعدم دعمه لآخر لحظة، وقد زادت انتقادات هذا التيار مع تصاعد قوة الإخوان المسلمين في مصر وفوزهم بالانتخابات البرلمانية في عام 2012م، ثم فوز مرشح الجماعة محمد مرسي بمنصب الرئاسة المصرية في 30 يونيو 2012م، وقد رأى أنصار هذا التيار أن إدارة أوباما قد تبنّت سياسةً داعمة لجماعة الإخوان المسلمين، التي ترفض الاعتراف ب"إسرائيل"، والتي تتبني سياساتٍ مناهضةً لحقوق الأقباط، والمرأة(*)، وحرية العقيدة، والمعادية للمصالح الأمريكيّة من وجهة نظر أنصار هذا التيار وجلّهم من المتشدّدين الداعمين ل"إسرائيل"، وينتشر أعضاء هذا التيار في مراكز الفكر والرأي الموالية ل"إسرائيل"، واللوبي "الإسرائيلي" داخل الولايات المتحدة الأمريكية مثل : "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، و"مؤسسة هيريتج"، و"معهد هدسون، و"معهد أمريكان انتربرايز".(عبد العاطي، 2014: 2).

وقد حاول أنصار تيار التغيير – تيار الإدماج ودعاة الديمقراطيّة– دفع الإدارة الأمريكيّة باتجاه اتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الانقلاب العسكريّ في مصر، حيث رأى العديد من الساسة والكتّاب

(*) ذهب هؤلاء إلى أن القبول الأمريكي للإخوان يمثل تخلياً أمريكياً عن الأقليات في مصر، ويقوّض سلطة الجيش كحارسٍ للعلمانية فيها. (Martini&others,2012 : 58).

الأمريكيين المدافعين عن الديمقراطية، أن استمرار الدعم العسكري الأمريكي لمصر بعد الانقلاب سيؤدي إلى نتائج مضرة بالأمن القومي الأمريكي، كما ورأى البعض أن زيادة منسوب العنف ضد الإخوان المسلمين قد يدفعهم أكثر باتجاه العنف والراديكاليّة. (Sherp, 2014: 1). ولن يقتصر الأمر على الإخوان وحدهم بل قد يدفع فشل تجربة الإخوان المسلمين في مصر الإسلاميين بشكلٍ عام نحو تبني العنف بدلاً من العمل السياسي. (Nina,2014 : 46). كما رأى أنصار هذا التيار في الإدارة الأمريكية أن سقوط الإخوان سيفتح المجال أمام التيارات الأكثر تشدّداً ليكونوا بديلاً عنهم، وهو ما يمثّل مصدر تهديدٍ حقيقيٍّ للولايات المتحدة. (رجب، 2013: 57). وقد تعزّزت رؤية أنصار هذا التيار بعد تصاعد أعمال الجماعات "الراديكالية" في سيناء ، ومن أبرز هذه الجماعات "أنصار بيت المقدس" التي هاجمت نقاط تفتيش للشرطة والجيش، وقد تم إدراجها ضمن لائحة المنظمات "الإرهابيّة" من قبل الخارجية الأمريكيّة في 28 آذار/مارس 2014م. (Sherp, 2014 : 8).

وعليه يمكن القول: إن العديد من الساسة والمفكرين الأمريكيين– دعاة الإدماج والديمقراطية– قد رأَوْا في الانقلاب العسكري خطراً داهماً على المصالح الأمريكيّة، ويتمثّل ذلك الخطر في إمكانية سيطرة النظام العسكري والعودة إلى عهد القمع والاضطهاد السياسي، وهو ما قد يولد بيئةً معزّزةً للإرهاب، كما رأوا أن إفشال تجربة الإخوان المسلمين قد يؤدي إلى عزوف الشباب المسلم عن العمل السياسي –نظراً لعدم جدواه– وتوجههم للعمل الجهادي، بالإضافة إلى تخوّفهم من أن يؤدي إفشال تجربة الإخوان المسلمين إلى انحسار نفوذهم، وهو ما قد يؤدي –مع الأسباب الأخرى– مجتمعةً إلى تصاعد نفوذ التيارات الراديكاليّة.

وبالتوازي مع جهود تيار الإدماج لدفع الإدارة الأمريكية نحو اتخاذ موقفٍ أكثر تشدداً ضدّ الانقلاب العسكري عمل أنصار التيار الثاني–التيار التقليدي– للضغط على الإدارة الأمريكية للتحرُّك بالاتجاه المعاكس، وقد كان في مقدمة هؤلاء أنصار "إسرائيل" في الولايات المتحدة "اللوبي الصهيوني"، إضافة إلى دول الخليج التي حاولت دعم وتثبيت الانقلاب العسكريّ في مصر.

موقف "إسرائيل" من الانقلاب العسكري:

قبل الخوض في الموقف "الإسرائيليّ" تجاه الانقلاب العسكريّ في مصر، لا بدَّ من الإشارة إلى موقف النظام العسكري تجاه القضية الفلسطينيّة وقطاع غزة، وهو ما يمثّل المحدّد الرئيس للموقف "الإسرائيلي" تجاه الانقلاب العسكري، ويُلاحظ أن النظام العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي قد اعتمد سياسةً مخالفةً لنهج مرسي تجاه قطاع غزة وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حيث رأى

في الحركة تهديداً أمنياً يساعد الإخوان المسلمين ويدعم الجماعات الراديكاليّة في سيناء وفقاً لوجهة نظره، وعليه فقد عمد نظام السيسي إلى تقليص الموارد المالية للحركة، كما منعت حكومة السيسي حركة حماس من العمل داخل مصر، ثم جمّدت محاكم النظام أصول الحركة في الأراضي المصرية، وبالتالي ساهم النظام العسكريّ بقيادة السيسي بقوة في فرض العزلة على حركة حماس في مسعىً منه لإنهاء حكمها في قطاع غزة، وهو ما صرح به مسؤولٌ عسكريٌّ "إسرائيليّ" حين قال: إنهم يسعون لإعادة قطاع غزة لسيطرة منظمة التحرير، مشيراً إلى أن مصر معنيةٌ بوجود شخصٍ تتعامل معه على حدودها، مؤكّداً أن النظام المصريّ الجديد لا يمكنه التواصل مع حكومة حماس. (Sherp, 2014 : 9-11). وبالإضافة إلى الموقف العدائيّ من حركة حماس فقد عمل الجيش المصريّ على ردم الأنفاق بين مصر والقطاع بشكلٍ كامل، وذلك من خلال خلق منطقةٍ عازلةٍ بين سيناء وغزة بهدف منع حفر الأنفاق مرة أخرى، وقد اتّهم مسؤولون مصريون المقاومة في القطاع بمساعدة المتشددين في سيناء وعملوا على تأجيج الرأي العام المصريّ ضد حماس وقطاع غزة، كما عمل النظام العسكري على تأمين الحدود المصرية- "الإسرائيليّة" من خلال مواجهة المقاتلين في سيناء المتاخمة "لإسرائيل"، وقد دفعت تلك الأسباب مجتمعة "إسرائيل" إلى ممارسة أقصى الضغوط على الإدارة الأمريكية، لضمان استمرار الدعم للقيادة العسكريّة الجديدة في مصر. (Zanotti, 2014 : 19). حيث حاولت "إسرائيل" بقوة -ومن خلفها اللوبي - دفْع الإدارة الأمريكية باتجاه التعاطي مع النظام العسكري، وقد بدا واضحاً أن القادة "الإسرائيليين" - الذين أبدوا قلقهم تجاه مستقبل مصر بعد سقوط نظام مبارك في 2011 ثم صعود الإخوان في 2012م-، كانوا متعاونين ومساندين بقوة مع الانقلاب العسكري الذي نفّذه عبد الفتاح السيسي. (Zanotti.2015: 15-16). وضمن جهود "إسرائيل" في دعم وتعزيز الانقلاب العسكريّ، عارضت الآيباك بقوة قطع المساعدات العسكرية عن مصر، فبعد وقوع الانقلاب العسكري مباشرةً قدم السناتور راند بويل"Rand Paul" مبادرة للكونجرس الأمريكي يدعو فيها إلى وقف المساعدات الأمريكية لمصر حتى يتم عقد انتخابات حرة ونزيهة، مشيراً إلى أن عزل الرئيس محمد مرسي قد مثل انقلاباً عسكرياً، وأنه وفقاً للقانون الأمريكي يجب أن يتم وقف المساعدات لأي دولة يحدث فيها انقلابٌ عسكري على الحكومة المنتخبة، وقد عارضت الآيباك-أقوى المنظمات الداعمة "لإسرائيل" في الولايات المتحدة- المبادرة "مسودة القرار" معللةً ذلك بأن استمرار المساعدات للنظام العسكري يساعد في الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر و"اسرائيل"، واستتباب الأمن في شبه جزيرة سيناء الحدودية مع "إسرائيل"، بالإضافة إلى أنها تساعد في استمرار الحصار على قطاع غزة، وضمن جهودها لإبطال مسودة القرار، وجّهت الآيباك رسالةً إلى أعضاء بارزين في مجلس الشيوخ حذّرت

فيها بأن الأخذ بتلك المبادرة قد يؤدي إلى سيادة عدم الاستقرار في مصر، ويقّوض المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وأكدت –كذلك– من أن إقرار المسودة قد يؤثر سلباً وبقوة على العلاقات الأمريكية "الإسرائيلية" وقد تم إبطال المسودة من خلال تصويت (86) من أعضاء مجلس الشيوخ ضد القرار وموافقة (13) فقط وقد عُورضَ القرار من ساسة بارزين في مجلس الشيوخ منهم السناتور جون ماكين "John McCain" والسناتور ليندسي جراهام "Lindsey" Graham والذين استشهدا بموقف الآيباك والمصالح "الإسرائيليّة" كسببٍ لمعارضة الوثيقة على الرغم من أن كليهما قد أيّد وقف المساعدات العسكريّة في وقتٍ سابق. (Nina,2014 : 46–47).

ومما سبق يتضح أن النظام العسكريّ الجديد في مصر قد التقى مع "إسرائيل" في الرؤية العدائية المشتركة ضد حركة حماس وقطاع غزة، وهو ما دفع "إسرائيل" لاتخاذ موقفٍ داعمٍ بقوة للانقلاب العسكريّ في مصر حيث سعت إلى تدعيمه وتعزيز موقفه، فسخّرت لذلك اللوبي الصهيونيّ، الذي قام بتكثيف جهوده للضغط على الإدارة الأمريكية لدفعها باتجاه قبول الانقلاب العسكري والتعاطي معهن وهو ما مثل أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الإدارة الأمريكية للسير في هذا الاتجاه.

وبالإضافة إلى الجهود "الإسرائيليّة" فقد عملت بعض دول الخليج –وفي مقدمتها السعودية والإمارات– على مساندة الانقلاب العسكريّ وتدعيمه بهدف استئصال جماعة الإخوان المسلمين، فقد رأت هذه الدول في ثورة 25 يناير 2011م وصعود الإخوان خطراً حقيقياً على استقرار أنظمتهم الملكية، فخشيت من امتداد التجربة الديمقراطيّة أو حتى الإخوانيّة إليهم، وعليه فقد دعمت تلك الدول الانقلاب ضد الإخوان بهدف حماية وجودهم ومصدر شرعيتهم.(مصطفى، 2013 : 20).

فعمدت هذه الدول إلى تقديم الدعم المعنويّ والماديّ –بشكلٍ سخيّ– لتثبيت الانقلاب العسكريّ، حيث دعمت دولٌ خليجية وفي مقدمتها السعودية والإمارات والكويت النظام العسكري في مصر حتي يونيو/حزيران 2014م بما يزيد عن (18) مليار دولار من ضمنها قروض وإعانات وقود ومنح للحكومة المصريّة، بالإضافة إلى استثمار العديد من المليارات في القطاع الخاص، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن هذه الدول ذاتها، قد تكون مستعدةً لدعم الاقتصاد المصري بـ20 ملياراً أخرى، بالإضافة إلى ذلك فقد حاولت دول الخليج دفع الإدارة الأمريكية باتجاه استمرار المعونات الأمريكيّة لمصر دون شروط، بل وزيادة هذه المعونات، بالإضافة إلى ممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية بهدف دفعها للتعاطي مع النظام العسكريّ.(Sherp,2014 : 3–4).

وعليه يمكن القول: إن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي مقدمتهم "إسرائيل" والسعودية قد عملوا على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه التعاطي مع الانقلاب العسكري.

وبعد التردد والتناقض في مواقف الإدارة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكري، وفي ظل السيطرة الميدانيّة لقادة الجيش على مجريات الأحداث في مصر، ونظراً لضغوط أنصار التيار التقليدي، فقد حسم أوباما أمره تجاه التعاطي مع الانقلاب العسكريّ، وقد بدا ذلك واضحاً جلياً في خطابه أمام الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في 24 أيلول/سبتمبر 2013م حيث قال أوباما : "ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على علاقة بنّاءة بالحكومة الانتقالية المصرية التي تدعم المصالح الجوهرية، مثّل اتفاقيات كامب ديفيد، ومكافحة "الإرهاب" مضيفاً: أن الولايات المتحدة ستعمل أحيانا مع حكومات لا تلّبي على الأقل من وجهة نظرنا، أعلى التوقعات الدولية، ولكنها تعمل معنا في مضمار مصالحنا الجوهريّة". وقد أشار أوباما –بشكلٍ صريحٍ– إلى أن علاقات الولايات المتحدة بمصر التي شهدت انقلاباً عسكرياً على أول رئيسٍ مدنيٍّ في تاريخها، مرتكزةٌ إلى المصالح الأمنية، من قبيل الحفاظ على السلام مع "إسرائيل"، والجهود المشتركة لمحاربة التطرف العنيف. ولهذا، بحسب منطقه لم تقطع الولايات المتحدة التعاون مع الحكومة الجديدة في مصر، وفي الوقت ذاته تواصل الضغط عليها لإنجاز الإصلاحات التي يطالب بها المصريون. يقول أوباما عملياً في السياق نفسه، إنه سيعترف بالواقع في أيّ دولة، حتى وإن انتهكت حقوق الإنسان ما دامت تحافظ على المصالح الأمريكيّة، ولعل الموقف من الانقلاب العسكري يؤكد ذلك.(أبو ارشيد،2014 : 13–18). ويتّضح من ذلك أن أوباما قد تخلّى عن خطاباته الداعمة للديمقراطيّة والتي صعدت بشكلٍ ملفتٍ بعد الحراك الجماهيريّ وسقوط نظام مبارك، وعلّل المسؤولون في البيت الأبيض سياسته تجاه الانقلاب بأنها قائمةٌ على التوازن بين المصالح الأمريكية ودعم تطلعات الشعوب. (Nina,2014 : 38–39).

ويُلاحظ من تتبّع الموقف الأمريكي من ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكذا التطورات المستقبليّة لما بعد الثلاثين من يونيو مدى سيطرة مبدأ البرجماتيّة والواقعيّة على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما حيث ارتكزت على التعامل مع الواقع ، وليس السعي إلى خلق واقعٍ جديد، والسعي إلى الاستفادة من المعطيات الحادثة على أرض الواقع التي تحقّق مصالح الولايات المتحدة، بغض النظر عن البعد المتعلّق بحقوق الإنسان والديمقراطيّة. (عبد العاطي، 2014: 3).

واستناداً على ما تم ذكره في هذا المطلب يمكن القول: إن الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما قد انقسمت إلى تيارين رئيسين في تعاطيها مع الانقلاب العسكري في مصر وهما : التيار التقليدي؛ والذي دعا أنصاره الإدارة الأمريكية إلى دعم الانقلاب العسكري ضد حكم الإخوان المسلمين، وهو ذات التيار الذي دعا إدارة أوباما إلى اتخاذ موقفٍ معادٍ للحراك المصري ضد حكم مبارك ثم ضغط

على الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءاتٍ تمنع صعود الإخوان لسدة الحكم، تيار التغيير؛ وقد دعا أنصار هذا التيار إدارة أوباما إلى اتخاذ إجراءاتٍ صارمة ضد الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب محمد مرسي وهو ذات التيار الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى الوقوف بجانب الحراك الشعبي المصري وممارسة الضغوط على الرئيس مبارك لترك الحكم، ويُلاحظُ أن تطوّر الأحداث في مصر، والسيطرة الفعلية للجيش على الأحداث، بالإضافة إلى موقف التيار التقليديّ وفي مقدمته اللوبي الصهيونيّ، مضافاً إليها الواقعية التي تحلّى بها أوباما منذ بداية عهده قد دفعت مجتمعةً الإدارة الأمريكية إلى إقرار الانقلاب العسكريّ والتعاطي معه، مع دفعها باتجاه تخفيف حدّة القمع والاضطهاد ضد القوى السياسيّة في مصر.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

1- تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بعددٍ من المحددات الداخليّة، فقد تأثّر سلباً بصعود حكوماتٍ يمينيّةٍ محافظة لسدة الحكم في الولايات المتحدة كما حدث في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وبالمقابل فقد تأثّر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين إيجاباً بفعل تبني بعض مراكز التفكير مواقف حيادية تجاه الإخوان المسلمين، وهو ما أدى إلى كسر الجمود في الفكر التقليدي القائم على العداء المطلق تجاه جماعة الإخوان المسلمين لدى النخبة والشعب الأمريكي.

2- تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بعددٍ من المحددات الخارجية، حيث تأثر هذ السلوك إيجاباً بتصاعد قوة التيارات الراديكاليّة في المنطقة، وهو ما دفع الإدارة الأمريكيّة إلى إدماج الإخوان المسلمين في الحياة السياسيّة بهدف تقليص نفوذ التيارات الراديكاليّة، وفي المقابل فقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين سلباً بقوة ومتانة العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصري، حيث تسبب موقف النظام المصري في إيقاف بعض الاتصالات المحدودة والتي كانت تتم بين دبلوماسيين أمريكيين وأعضاء برلمانيين من جماعة الإخوان المسلمين عام 2006م.

3- يوجد خلاف فكري بين الساسة والمفكرين الأمريكيين حول كيفية التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين وقد أدى هذا الخلاف إلى بروز تيارين رئيسين:

التيار الأول – وهو تيار الإدماج الذي يرى في جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً معتدلاً يمكن استخدامه في محاصرة وتقليص نفوذ التيارات الراديكالية المتشددة حيث إنهم يمثلون جداراً عازلاً" Fire well"بين الشباب المسلم والتيارات الراديكالية، وعليه دعا أنصار هذا التيار الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى ضرورة العمل على دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسية.

التيار الثاني : وهو "التيار التقليدي" الذي يرى في جماعة الإخوان المسلمين جزءاً أصيلاً من التنظيمات الراديكالية فهم يؤمنون بالعنف "violent actor" إلا أنهم يخفون ذلك بهدف طمأنة مخاوف الولايات المتحدة، حيث يمثل الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين-من وجهة نظر هؤلاء- مرحلةً تمهيديةً ينتمي إليها الشباب المسلم قبل الانتماء إلى التيارات الراديكاليّة، وعليه دعا أنصار التيار التقليدي الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى اتخاذ موقفٍ يقوم على العداء المطلق تجاه جماعة الإخوان المسلمين.

4- سيطر التيار التقليدي في -أغلب الأحيان- على توجّهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين، وقد ازداد تأثيره بشكلٍ ملحوظ في فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وعلى الرغم من صعود تيار الإدماج بعد فشل الحرب على "الإرهاب" والفوز النسبي الذي حققه الإخوان المسلمين في البرلمان المصري عام 2005م، إلا أن التيار التقليدي قد بقي الأكثر نفوذاً أثناء فترة حكم الرئيس بوش الابن، وقد اختلف الحال بعد صعود الرئيس باراك أوباما لسدة الحكم حيث تزايد نفوذ تيار الإدماج، وقد وصل هذا التيار ذروته بعد الحراك الشعبي المصري عام 2011م وسقوط نظام مبارك.

5- تأثّرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين سلباً بسبب موقف الجماعة الداعم للقضية الفلسطينية، وما ترتّب عليه من موقفٍ عدائيٍّ اتخذته "إسرائيل" تجاه الإخوان المسلمين، وهو ما دفع مؤيدي "إسرائيل" في الولايات المتحدة وعلى رأسهم اللوبي الصهيونيّ إلى ممارسة أشد الضغوط على الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة بهدف تبني سياسةٍ خارجيّةٍ عدائيّة تجاه الإخوان المسلمين، ومن الملاحظ أن موقف الإخوان المسلمين الراسخ تجاه القضية الفلسطينية والتزام الولايات المتحدة المطلق بأمن "إسرائيل" قد مثّلتا نقطةَ الخلاف الجوهريّة بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين.

6- شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين تغيّراً إيجابيّاً ملحوظاً مع صعود الرئيس باراك أوباما لسدة الحكم في الولايات المتحدة، إلا أن هذا التغيير قد ظل محدوداً بسبب كوابح البنية التنظيميّة في النظام الأمريكيّ.

7- انقسمت الإدارة الأمريكية في تعاطيها مع الحراك المصري عام 2011م إلى تيارين رئيسين :

أولاً : " تيار الاستقرار" والذي رأى بضرورة دعم وجود الرئيس المصري حسني مبارك لقيادة المرحلة الانتقالية، وقد مثّل أنصار التيار التقليدي جزءاً أساسيّاً من هذا التيار.

ثانياً : " تيار التغيير" الذي ارتأى ضرورة عزل الرئيس مبارك بشكلٍ فوريّ، وبدء مرحلةٍ انتقاليّة، وقد شكل أنصار تيار الإدماج الركيزة الأساسية لهذا التيار، وقد أدت تطورات الأحداث في مصر واتساع رقعة التظاهرات إلى تعزيز قوة ونفوذ تيار التغيير.

8- على الرغم من صعوبة قيام حلفٍ استراتيجيّ بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة؛ بسبب وجود بعض العوائق ولعل أبرزها "إسرائيل"، فقد كان هناك إمكانية لحدوث تعاونٍ بين الطرفين في العديد من القضايا المشتركة وفي مقدمتها محاربة الفكر الراديكاليّ.

9- أقرّت الولايات المتحدة الأمريكيّة الانقلاب العسكريّ الذي قاده عبد الفتاح السيسي ضد حكم الإخوان رغم تحفّظها على حكم العسكر، وذلك من باب التعاطي مع الوقائع على الأرض وحرصاً على المصالح الأمريكيّة في المنطقة.

10-على الرغم من مناداة الولايات المتحدة بالديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، إلا أنها غالباً ما قامت بتقديم المصالح السياسية وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين في كثير من الأحيان.

11- قامت بعض مراكز الأبحاث بدور كبير في تصحيح الصورة النمطية لدى صناع القرار في الولايات المتحدة عن جماعة الإخوان المسلمين كما قامت بتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

12- ساهمت النظم العربية في رسم صورة مشوهة للإخوان المسلمين لدى الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكلٍ خاص، لتبرِّر سياستها الإقصائية والقمعية للحركات الإسلامية أمام الرأي العام الداخلي والخارجي

13- تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه جماعة الإخوان المسلمين ببعض الأحداث الهامة، فقد تأثرت سلبا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بينما تأثرت إيجاباً بفشل الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق.

ثانياً- التوصيات:

توصيات لجماعة الإخوان المسلمين:

1- تجنّب الاعتقاد بوجود حالةٍ من العداء الدائم لدى الولايات المتحدة تجاه الإخوان المسلمين، حيث إن السياسة الخارجية الأمريكيّة تجاه الإخوان المسلمين متذبذبة وتخضع بشكلٍ أساس لرؤية الإدارة الأمريكيّة لمصالحها في المنطقة، والتي قد تتوافق في بعض الأحيان في جزءٍ منها مع صعود التيارات الإسلاميّة المعتدلة وفي مقدمتها الإخوان المسلمون.

2- عدم تبنّي نظرة شموليّة تجاه الموقف الأمريكيّ من الإخوان المسلمين، والتمييز بين التيارات المتباينة داخل الإدارة الأمريكية في التعاطي مع الإخوان، والعمل على تدعيم موقف التيارات المؤيّدة لتبنّي سياسة خارجيّة إيجابيّة تجاه الإخوان المسلمين، والعمل على تقليص نفوذ التيار التقليديّ الداعي للحفاظ على الموقف العدائيّ تجاه الجماعة.

3- العمل على التمييز بين الموقف "الإسرائيليّ" القائم على العداء المطلق والأزليّ تجاه الحركات الإسلاميّة وفي مقدمتها الإخوان المسلمون، والموقف الأمريكيّ القائم على إمكانيّة التعاطي مع الإخوان المسلمين حين تقتضي المصالح الأمريكيّة ذلك.

4- محاولة التركيز على نقاط الالتقاء بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين.

توصيات للإدارة الأمريكية:

1- عدم تبنّي الإدارة الأمريكية نظرةً شموليّةً تجاه حركات الإسلام السياسيّ، والتمييز بين التيارات الإسلاميّة، ومحاولة الاستفادة من التمايز بين هذه التيارات من خلال تدعيم نفوذ الحركات المعتدلة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمون في مواجهة الحركات الراديكالية.

2- الدفع بجماعة الإخوان المسلمين نحو مزيدٍ من الانفتاح والتغيير وذلك من خلال إدماج الجماعة في الحياة السياسيّة، وهو ما قد يؤدي إلى تعزيز نفوذ التيار الإصلاحيّ داخل الجماعة، وتقليص نفوذ التيار القديم الذي يعمل على انكفاء الجماعة نحو الدعوة والبعد عن المشاركة في الحياة السياسيّة.

3- توقّف الولايات المتحدة عن دعم الأنظمة الدكتاتوريّة في الشرق الأوسط حيث يضعها ذلك في خانة العداء مع الشعوب والحركات الإسلاميّة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

4- ممارسة أقصى الضغوط على النظام المصريّ الحالي بقيادة عبد الفتاح السيسي بهدف إعادة دمج الإخوان المسلمين في الحياة السياسيّة، حيث إن إقصاء الجماعة سيؤدي إلى تزايد قوة ونفوذ التيارات الراديكاليّة، كما أن استمرار القمع والاضطهاد ضد أفراد الجماعة قد يدفع بأعضائها إلى ترك العمل السياسي وتبنّي خيارات العنف، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصاعد نفوذ التيارات الراديكاليّة على حساب التيارات المعتدلة وفي مقدمتها الإخوان المسلمون وهو ما قد يضرّ بالمصالح الأمريكيّة في المنطقة.

المصادر والمراجع:

أولاً- القرآن الكريم:

ثانياً- الكتب العربية:

1. أبو أرشيد, أسامة. (2014). **سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أبو أرشيد، أسامة.(2014). **الولايات المتحدة الأمريكية والإخوان المسلمون في مصر.** الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. أبو بكر، بكر.(2011). **العلاقات بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين من الالتباس والارتباك إلى التفاهم والتعاون.** فلسطين : المعهد الوطني لتدريب الكوادر.
4. أبو زايدة، حاتم.(2009). **جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتي عام 1970.** القاهرة: موقع الإخوان المسلمين إخوان ويكي.
5. أبو زيد، علا.(2002). **مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى بالحرب على الإرهاب.** مصر : مركز الحضارة للدراسات السياسية.
6. الأسود، الطاهر.(2006). **الحوار مع الإسلاميين المعتدلين.** القسم الثامن. العراق : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية.
7. الافندي، عبد الوهاب.(2002). الحركات الاسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
8. أيتاوى، مارينا. حمزاوي، عمر.(2008). **الإسلاميون في السياسية: ديناميكية المشاركة.** برنامج الشرق الأوسط. واشنطن: مركز كارنيجي للسلام الدولي.
9. الويتز, لاري.(1996).**نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية.** ترجمة : جابر سعيد عوض. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية : القاهرة.
10. البابطين، عفراء.(2006). **شراكة مرتبكة: نمط جديد للعلاقات بين واشنطن والإخوان المسلمين في دول الثورات العربية.** الكويت.
11. برايس، ديفيد.(2009). **الترويج للديمقراطية العالمية سبعة دروس للإدارة الجديدة.** (ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات). بيروت: مركز الزيتونة.

12. بشارة، مروان.(2013). **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. بورغا، فرانسوا.(2006). **الاسلام السياسي في زمن القاعدة**. ط1.(ترجمة : سحر سعيد). دمشق : شركة قدمس للنشر والتوزيع.
14. بيومي، علاء.(2008). **باراك اوباما والعالم العربي**. مركز الجزيرة للدراسات : الدوحة.
15. تمام, حسام.(2013). **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة**. ط2. دار الشروق : مصر.
16. التمان، إسرائيل.(2009). **إستراتيجيات حركة الإخوان المسلمين من 1928 حتى 2007**. نيويورك : معهد هدسون.
17. الجابري، محمد عابد.(1995). **مسألة الهوية – العروبة والإسلام... والغرب**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. جرجس، فواز.(1998). **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
19. جرجس، فواز.(2013). **أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولاياته الثانية**. الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
20. جرجس، فواز.(2013). **أوباما والعالم العربي.. الاستمرارية والتغيير**. الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
21. جون جي. ميرشايمر, والت, ستفن.(2006). **أمريكا المختطفة اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية**. (ترجمة : فضل جكتر). الرياض : مكتبة العبيكان.
22. حسين، رندة.(2012). **مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية**. بغداد: الجامعة المستنصرية.
23. حمزاوي، عمر. مارينا أيتاوى، ناثان بروان.(2007). **التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج**. واشنطن : معهد كارنيجي للسلام الدولي.
24. حميد، شادي. سلمان، شيخ.(2012). **بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس**. الدوحة : مركز بروكنجز.

25. حميد، شادي. سلمان، شيخ.(2012). **بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا**. الدوحة : برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي بالاشتراك مع مركز بروكنجز.
26. حميدشي، فاروق.(1998). **الجماعات الضاغطة**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
27. حيدر, علي.(1990). **الدين في المجتمع العربي**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
28. خليل، عمرو.(2011). **الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها علي القضية الفلسطينية**. منتديات الوحدة العربية.
29. خيري, سعد.(2011). **الإخوان ببساطة طريقك إلى التعرف على جماعة الإخوان المسلمين**. مصر : مؤسسة بداية.
30. دايموند، لاري.(2014). **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**. (ترجمة: عبد النور الخراقي). الشبكة العربية للأبحاث والنشر : بيروت.
31. دريفوس، روبرت.(2010). **لعبة الشيطان دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**. ترجمة: أشرف رفيق.ط1. مصر : مركز دراسات الإسلام والغرب.
32. السعدي، غازي.(1992). "**إسرائيل" والوضع الدولي الجديد**. عمان : دار الجليل للنشر.
33. السقا, أحمد حجازي.(2003). **عودة المسيح المنتظر**. القاهرة : دار الكتاب العربي.
34. سليمان, شحاته.(2005). **مناهج البحث بين النظرية والتطبيق**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
35. السويدي, جمال.(2014). **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. الامارات العربية المتحدة : وزارة الخارجية.
36. السيسي, أيمن.(2008). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا**. فلسطين : مطبعة منصور.
37. الشريف, محمود وآخرون.(2000). **التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط**. الاردن : مركز دراسات الشرق الأوسط.
38. الشوبكي، عمرو. وآخرون.(2009). **تحليل خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بجامعة القاهرة**, 4 يونيو 2009. القاهرة : منتدى البدائل العربي.
39. صالح، محسن.(محرر).(2012).**الموقف الاسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**. تحرير: محسن صالح. بيروت : مركز الزيتونة.

40. الضمد, عبد الستار.(2011). **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته الإحصائية**. عمان: دار الفرقان.
41. عبد العاطي، عمر.(2011). **قراءة في تقرير أميركا والإسلام السياسي: تحول من العسكرة إلى الاندماج والتحالف**. الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
42. عبد العظيم، زينب.(2002). **الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**. مصر : مركز الحضارة للدراسات السياسية.
43. عبد العليم، محمد.(2011). **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. القاهرة : مكتبة جزيرة الورد.
44. عبد الهادي, محمد.(2006). **الدبلوماسية في زمن الهيمنة الأمريكية**. مصر : مكتبة النهضة.
45. عزام، مها.(2012). **المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية**. لندن : المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس".
46. عمر, إيهاب.(2009). **ثورة أوباما وصدمة صعود الرجل الأسود إلى البيت الابيض**. القاهرة : دار رواية للنشر الإلكتروني.
47. عمرو, هادى. سنجر, بيتر.(2007). **إشراك العالم الإسلامي: استراتيجية تواصل للفوز بحرب الأفكار**. الدوحة : معهد بروكنجز.
48. عميش، محمد.(محرر).(2002). **دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة**. واشنطن : الولايات المتحدة.
49. قاسم، محيي الدين.(2002). **الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر**. القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية.
50. القرضاوي, يوسف.(1977). **أولويات الحركات الإسلامية**. بيروت : مؤسسة الرسالة.
51. القرضاوي, يوسف.(1999). **الإخوان المسلمين سبعون عاماً في الدعوة والتربية والجهاد**. مصر: مكتبة وهبة.
52. كلارك، رمزي. وآخرون.(2001).**الامبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر**. القاهرة : مكتبة الشرق.
53. كنعان, حسين.(2005). **مستقبل العلاقات العربية–الأمريكية**. بيروت : دار الخيال.
54. لكرينى، إدريس.(2005). **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**. مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية.

55. لويدسي، جاردنر.(2013). **مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك.** (ترجمة: فاطمة نصر). القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
56. مارينا، أيتاوى.(2008). **دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية.** واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
57. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.(2002). **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي.** ط1. ابو ظبي : مركز دراسات الوحدة العربية.
58. مركز الزيتونة للدراسات.(2006). **وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.** بيروت : مركز الزيتونة.
59. مركز الزيتونة للدراسات.(2015). **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2014 وحتي صيف 2014.** بيروت : مركز الزيتونة.
60. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2012). **الموقف الاسرائيلي من الغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات.** سلسلة تقدير موقف. الدوحة : المركز العربي.
61. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2014). **معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها.** الدوحة : وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.
62. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2015). **خطاب نتنياهو في الكونجرس: هل يؤذن بافتراق وشيك مع الولايات المتحدة؟.** الدوحة : وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.
63. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية.(2005). **تأثير مراكز الأبحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.** المتابع الاستراتيجي(9-1). العراق : مركز الكاشف.
64. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية.(2006). **الحوار مع الإسلاميين المعتدلين.** المتابع الاستراتيجي(11-10). العراق : مركز الكاشف.
65. مركز دراسات الشرق الأوسط.(2000). **التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.** عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط.
66. المهتدي, فراس(2009). **البعد الديني في السياسة الخارجية : أمريكا نموذجاً.** دمشق : المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية.
67. مورو، محمد.(1994). **الحركة الإسلامية في مصر من 1928-1993رؤية من قرب.** ط1. القاهرة : الدار المصرية للنشر والتوزيع.

68. مؤسسة، طابة.(2007). **توصيات بدعم التيارات المعتدلة في المجتمعات والجاليات المسلمة ملخص تحليلي لتقرير راند**. ابو ظبي : الامارات العربية المتحدة.
69. موسي، عبده.(2013). **العلاقات السودانية-الأمريكية على مفترق الطرق**. السودان : المستقبل العربي.
70. ميرشايمر، جون. والت، ستفن.(2006). **أمريكا المختطفة اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية**. (ترجمة : فاضل جكتر). ط1. الرياض : مكتبة العبيكان.
71. ندا، يوسف. تومسون، دوجلاس.(2013). **من داخل الإخوان المسلمين**. ط1. القاهرة : دار الشرق.
72. الهقيش, علي.(2012). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011)**. الأردن : جامعة الشرق الأوسط.
73. هوارد، زن.(2013). **قصص لا ترويها هوليوود مطلقاً**. (ترجمة: حمد العيسى). بيروت : منتدى المعارف.
74. الوكيل, محمد.(1986). **كبرى الحركات الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري**. السعودية : دار الوفاء.
75. ولد أباه، السيد.(2004). **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**. بيروت : الدار العربية للعلوم.
76. يوسف, أحمد.(2001). **مستقبل الإسلام السياسي: وجهات نظر أمريكية**. المغرب: المركز الثقافي العربي.
77. يوسف، أحمد.(2005). **الإسلاميون وأمريكا التحدي والاستجابة**. الجزائر : دار قرطبة.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

78. أبو الطرابيش, أيمن.(2008). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس: غزة.
79. أبو شهلا، هالة.(2007). **علاقة الإدارة الأمريكية مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الفترة ما بين (1988م-2006م)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس: فلسطين.
80. بن بلعيد، فريد.(2012). **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية :"2012-2008"**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مولود معمري: الجزائر.

81. جاد، عماد . (2012). **هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وأثرها على العلاقات المصرية- الأمريكية (2001-2008)**. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات السياسية: مصر.
82. جبر، ظافر.(2013). **أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
83. الدجنى، حسام.(2010). **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: غزة.
84. دلول, أحمد.(2012). **الإصلاح السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر: غزة.
85. رسولي، أسماء.(2011).**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر : الجزائر.
86. شيباني، إيناس.(2010). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: الجزائر.
87. طارق، بوكعباش.(2005). **التحالف بين التيار البروتستانتي المتطرف واللوبي الصهيوني اليهودي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية**. رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة الجزائر.
88. عبد الحليم، عبد الله.(2012). **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.
89. العفيفي، محمود.(2012). **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: غزة.
90. القرم، آمنة.(2007).**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني: 2001-2006**. رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة القدس.
91. كلوب، وائل.(2011). **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر(2001-2009)**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: عمان.

92. لافي، أحمد.(2007).**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا: 2001-2006**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس: غزة.
93. المصدر, ماجد.(2008). **التجمعات الصناعية الأمريكية و أثرها على القرار السياسي الأمريكي من بوش الأب إلى بوش الابن**. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين : جامعة الأزهر .
94. النجار، وئام.(2012). **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر(2001-2008)**.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر: غزة.
95. هوادف، عبدالله.(2002). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي**. رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة الجزائر.

رابعاً-الدوريات:

96. أحمد، محمد.(2004). **الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق عام 2003 بحث في الأسباب والنتائج. العدد "3-4"**، ص 115-143.
97. أوريد، حسن.(2013). **ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية**. مجلة آفاق المستقبل. العدد **17**، ص18-21.
98. جرجس، فواز.(2012). **تغيرات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين**. مجلة المستقبل العربي. العدد **72**، ص70-81.
99. حشود، نور الدين.(2013).**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012**. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد **9**، ص379-397.
100. خضير, سحر.(2006).سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تشيكوسلوفاكيا. جامعة ديالي : العراق. مجلة كلية التربية الاساسية. العدد(49). عدد الصفحات 199-223.
101. الخطيب، معتز.(2008). **ظاهرة كراهية الإسلام الجذور والحلول**. مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث. العدد**17**، ص35-76.
102. رجب، إيمان.(2013). السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013. مجلة أوراق الشرق الأوسط. العدد 61، ص57-63.
103. صالح محمود، فائز.(2005). **البعد الديني في السياسة الأمريكية**. مجلة بحوث مستقبلية. العدد **11**، ص151-170.

104. الصائغ، بان.(2001). **الاحتلال الأثيوبي– الأمريكي للصومال.** مجلة أوراق سياسية. العدد**2**، ص17–49.

105. الصائغ، بان.(2011). **الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الدول العربية.** مجلة التربية والعلم. العدد**4**، ص50–69.

106. العبد الله, عمر خليل، فادي شمسين، فادي.(2008). **دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية.** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. العدد**2**، ص235–249.

107. عذاب، صبيح.(2001). **العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية وأثرها في الصراع العربي الصهيوني.** المجلة السياسية والدولية. العدد **27**، ص215–234.

108. غنية، شليغم.(2012). **الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.** جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر. العدد **8**، ص 301–314.

109. فايد، عمار.(2012). المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد.. وثورة يناير. مجلة ملفات سياسية. العدد **1**، ص 4–31.

110. فضلي، نادية.(2010). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان.** مجلة دراسات دولية. العدد **45**، ص35–85.

111. مرشدي، هاني.(2013).**العلاقات المصرية الأمريكية.** مجلة أوراق الشرق الأوسط. العدد61، ص94–116.

112. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.(2012). **نشرة تحليلية يومية : أخبار الساعة.** العدد **4963**، ص1–24.

113. معهد الدراسات السياسة والاستراتيجية.(1994). **تحديات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. مجلة قضايا دولية. العدد220–221**، ص1–35.

114. ميادة، حيدر علي.(2005). **السياسة الخارجية الأمريكية والإسلام.** مجلة كلية التربية. العدد**2**، ص579–611.

115. نامق, بسمة.(2009). **مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي. مجلة القادسية.** العدد**2**، ص126–199.

116. وهيب, حسين حافظ.(2001). **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية "دراسة في العاملين الجغرافي والبشري".** مجلة دراسات دولية, العدد**44**، ص15–36.

117. وهيب، حسن حافظ.(2010). **استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط.** مجلة دراسات دولية. العدد **46**، ص49-75.

خامساً- الأوراق البحثية والتقارير والمؤتمرات:

118. أحمد، حميد.(2009, نوفمبر). **توجهات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي أوباما بالمقارنة مع السياسة الخارجية للرئيس السابق بوش.** ورقة عمل مقدمة في ندوة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، فرع الدراسات الدولية كلية العلوم السياسية: جامعة بغداد.

119. شرقية، إبراهيم.(2012). **تأثير السياسات الأمريكية على مواقف الإسلاميين من القضية الفلسطينية.** مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية. بيروت: فندق كراون بلازا.

120. عبد الفتاح، معتز. رشد، داليا. القويضي، عقيل.(2006، مايو). **خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفعالية.** ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: مصر.

121. فيدينو، لوينز.(2011). **الإخوان المسلمون في الغرب: الخصائص، الأهداف، والسياسات الاعتبارية العامة.** شهادة أمام اللجنة الفرعية الدائمة للمخابرات بمجلس النواب الأميركي، اللجنة الفرعية لشؤون الإرهاب المعلومات البشرية، مكافحة التجسس، 13 أبريل،2011.

122. منتدى رفعة الطهطاوي.(2012). **ورقة سياسات : العلاقات المصرية الأمريكية في ظل مبادرات مصرية لرفض المعونة الامريكية.** القاهرة.

123. المهداوي، مثني.(2009, نوفمبر). **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما.** ورقة عمل مقدمة في ندوة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما. فرع الدراسات الدولية كلية العلوم السياسية : جامعة بغداد.

سادساً- مواقع الإنترنت:

124. الحياة الجديدة.(2015). **انتقام أوباما. مقاطعة نتنياهو. شؤون إسرائيلية.** العدد "6895". تم الاسترداد في 2015/7/1. متاح على الرابط التالي:
http://www.alhaya.ps/pdf/2015/1/24/page12.pdf

125. روبر، مارك.(2002). **دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.** ترجمة:

محمد عبد اللطيف حجازي. تاريخ الاسترداد2015/2/22. متاح على الرابط التالي:
http://www.hadafcenter.com/printPost/372.html

126. الجزيرة نت.(2011/1/30). **العالم يطالب مصر بإصلاحات سياسية.** تم استرداده في 2015/7/11. متاح على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/pages/06272f94-d228-4bb1-bbe6-7ad0487b2455

127. الجزيرة نت. (2011/1/28). **ضغوط دولية متزايدة على القاهرة.** تم استرداده في 2015/5/14. متاح على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d627b256-8aaa-43f1-8477-c1ebafd47352

128. سليمان، مصطفى.(2011/2/12). **مبارك يتنحى ويسلم سلطاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.** العربية نت تم استردادها في 2015/6/13. متاح على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

129. الشنقيطي, محمد.(2004/10/3). **الحركات الإسلامية وهجمات 11 سبتمبر خلافات وخلفيات.** تم استردادها في 2015/5/30 متاح على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/

130. الصعيدي، أحمد.(2014/11/15). **العلاقات المصرية–الأمريكية الجديدة. تم استردادها في 2014/9/17 متاح على الرابط التالي :**

http://documents.mx/documents/54670937b4af9f60028b4f12.html

131. العريان، عصام.(2009). **الإخوان المسلمون والإدارة الأمريكية الجديدة.. هل من جديد؟.** جريدة الحياة اللندنية. تم استردادها في 2015/6/2. متاح على الرابط التالي:

http://www.islamtoday.net/bohooth/services/printart-19-109032.htm

132. موقع بوابة الحركات الإسلامية.(2014). **مجلس الأمن يدرج يوسف ندا ضمن قوائم المطلوبين إرهابياً.** تاريخ الاسترداد 2015/3/16. متاح على الرابط التالي:
http://www.islamist-movements.com/2332

133. ويكبيديا الإخوان المسلمين.(2004).**الإخوان المسلمون ونظرتهم إلى الغرب.** الموسوعة

التاريخية الرسيمة لجماعة الإخوان المسلمين. تم استردادها في 2015/3/6. متاح على الرابط التالي:

http://www.ikhwanwiki.com/index.php

سابعاً– المصادر الأجنبية:

134. Adam, M Ahmed.(2013). **The Rise of The Muslim Brotherhood In Several Middle Eastern Countries**. Graduate School-Camden Rutgers : New Jersey : U.S.A.

135. Addis, Casey.(2011). **Israel : Background and U.S. Relation**. Congressional Research Service : Washington DC.

136. Aljazeera.(30/6/2011).US to 'resume ties' with Egypt's Brotherhood. Qatar. Access at 19/8/2015 available at: **http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/06/2011630194235350694.html**

137. Alterman, Jon.(2012). **Egypt in Transition Insights And Options For U.S. Policy**. CSIS : Washington DC.

138. Ambinder, Marc.(3/6/2009).**Brotherhood" Invited to Obama Speech By U.S.** Atlantic institution : The United State. Access at 17/2/2015 available at **:** **http://www.theatlantic.com/politics/archive/2009/06/-brotherhood-invited-to-obama-speech-by-us/18693/**

139. Angel, M Rabasa &others.(2004).**The Muslim World After 11/9.** Rand national Defense Research Institute : U.S.A.

140. Asharq Al-Awsat (5/6/2010). **A Talk Muslim Brotherhood Spokesman Isam al-Iryan**. Access at 16/7/2015. Available at : **http://english.aawsat.com/2010/06/article55250489/a-talk-with-muslim-brotherhood-spokesman-isam-al-iryan**

141. Bedford, Row.(2015). **The History Of The Muslim Brotherhood**. London British.

142. Belasco, Amy.(2014). **The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11**. Congressional Research Service : United State.

143. Blair, Edmund.(2/10/2011). U.S. met with Egypt Islamists: U.S. diplomat. Reuters agency : Cairo. Access at 16/3/2015. Available at **http://www.reuters.com/article/2011/10/02/us-egypt-usa-brotherhood-idUSTRE7910J420111002**

144. Bronner, Ethan.(30/1/2011). Israel Shaken as Turbulence Rocks an Ally. New York Times Journal : U.S.A. access at 19/8/2015. Available at : **http://www.nytimes.com/2011/01/31/world/middleeast/31israel.html**

145. Brook, Steven.(2013). **The West And The Muslim Brotherhood After The Arab Spring**. Editor : Lorenzo Vidino. Al Mesbar Studies & Research Center with The Foreign Policy Research Institute : Dubay.

146. Brown, J Nathan. Amr, Hamzawy. Marina, Ottaway.(2006).**Islamist Movement And The Democratic Process:Exploring The Gray Zones**. Carnegie Endowment For International Peace:Washington DC.

147. Cohen, Michael. Duss, Matthew.(2015). **The United States and Israel at A Crossroads**. Foundation For Middle East Peace : New York City.

148. David, E. Sanger. Kurt, Eichenwald.(8/11/2001).**A nation Challenge : Money Trail : U.S. Moves To Cut Financial Link For Terror Group**. The New York Journal. Access at 13/2/2015. Available at **http://www.nytimes.com/2001/11/08/world/nation-challenged-money-trail-us-moves-cut-2-financial-links-for-terror-group.html?pagewanted=all**

149. Dina Temple-Raston.(24/1/2011). New Terrorism Adviser Takers A 'Broad Tent'. National Public Radio : the United States. access at :12/7/2015. Available at : **http://www.npr.org/2011/01/24/133125267/new-terrorism-adviser-takes-a-broad-tent-approach**

150. Djerejian, Edward.(1992).**The U.S. and the Middle East In a Changing World**. The Disam Journal, Summer, 1992. Washington DC.

151. Dov, Waxman.(2012). **The Real Problem in U.S. – Israeli Relations**. The Washington Quarterly Journal. Spring 2012. 35:2.pp 71-87.

152. Ehrenfeld, Rachel.(2011).**The Muslim Brotherhood Evolution An Overview**. American Foreign Policy Interest. Volume "33", Number 2.Pp 69-85.

153. Eisenstadt, Michael. Pollock, David.(2012).**How the United States. Benefits from its alliance with Israel**. The Washington Institute For Near East Policy : United States.

154. El-Shatir, Khairat.(23/11/2005)**.No Need to Be Afraid of Us**. The Guardian Journal : UK. Access at 13/2/2015. Available at : **http://www.theguardian.com/world/2005/nov/23/comment.mainsection**

155. Erich Marquardt, Christopher Heffelfinger**.(2008).Terrorism& Political Islam Origins, Ideologies, And Methods.** Combat Terrorism Center : U.S.A.

156. Fattah. A.Moataz.(2010).**the United States& Political Islamism: From Demobilization to Deradicalization?** .Institute for social policy and understanding : U.S.A.

157. Fox News.(2009).Muslim Brotherhood Members to Attend Obama's Cairo Speech. Access at 13/6/2014. Available at: **http://www.foxnews.com/politics/2009/06/03/muslim-brotherhood-members-attend-obamas-cairo-speech /**

158. Gilboa, Eytan.(2013).**Obama in Israel: Fixing American-Israeli Relations**. Israel journal of Foreign Affairs VII :2. PP 19-28.

159. Government Accountability Office.(2006). **State and DOD Need to Assess How Foreign Military Financing Program For Egypt Achieves U.S. Foreign Policy**. Washington DC.

160. Gray, Colin.(2007). **The Implications Of Preemptive And Preventive**

161. Halevi, Yossi Klein.(1/2/2011). Israel, Alone Again?. The New York Times Journal : U.S.A. access at 19/8/2015. Available at : **http://www.nytimes.com/2011/02/02/opinion/02Halevi.html**

162. Hamid, Shadi.(2011).**The Rise Of Islamists : How Islamists Will Change Politics, and Vice Versa**. The foreign affairs journal : Council on Foreign Relations. Volume 90. Number "3" pp 40-47.

163. Ian Johnson.(2010). **A Mosque in Munich: Nazis, the CIA, and the Rise of the Muslim Brotherhood in the West**. Boston: Houghton Mifflin Harcourt.

164. Ignatius, David.(2012).A 'cosmic wager' on the Muslim Brotherhood. The Washington Post journal : U.S.A access at 11/2/2015. Available at **https://www.washingtonpost.com/opinions/a-cosmic-wager-on-the-muslim-brotherhood/2012/02/15/gIQAvIxbGR_story.html**

165. Investigative Project on Terrorism.(2008). **The Muslim Brotherhood** . Access At 16/3/2015. Available at :

http://www.investigativeproject.org/documents/misc/135.pdf.

166. James, Traub.(29/4/2007).Islamic Democrats?. The New York Times Magazine. Access at 17/3/2015. Available at : **http://www.nytimes.com/2007/04/29/magazine/29Brotherhood.t.html?pagewanted=all&_r=1&**

167. Jeremy, Sherp.(2011).**Egypt: The January 25 Revolution and Implications For U.S. Foreign Policy**. Congressional Research Service : The United States.

168. John Mintz, Douglas Farah.(11/9/2004). **In Search Of Friends Among The Foes**. The Washington Post Journal. Access at 30/5/2015 available at: **http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A12823-2004Sep10.html**

169. Jones, G Seth.(2013).**Re-Examining the Al Qaida Threat to the United States**. RAND National Defense Research Institute : U.S.A.

170. Jones, G Seth.(2014).**A Persistent Threat :The Evolution of al Qaida and other Salafi Jihadists**. RAND National Defense Research Institute : U.S.A.

171. Kirkpatrick, David.& Myers, Steven.(3/1/2011).Overtures to Egypt's Islamists Reverse Longtime U.S. Policy. The New York Times Journal : New York. Access at 11/9/2014. Available at : **http://www.nytimes.com/2012/01/04/world/middleeast/us-reverses-policy-in-reaching-out-to-muslim brotherhood.html?pagewanted=all&_r=0**

172. Klein, kent.(4/4/2012).White House Defends Meetings with Muslim Brotherhood. Voice of America : USA. Access at 15/7/2015. Available ate:**http://www.voanews.com/content/white-house-defends-meetings-with-muslim-brotherhood-146361515/179333.html**

173. Labott, Elise.(7/4/2012). The Muslim Brotherhood courts Washington. CNN website. Access at 16/3/2014. Available at : **http://security.blogs.cnn.com/2012/04/07/the-muslim-brotherhood-courts-washington/**

174. Lake, Eli.(3/3/2011)."Look Who's Talking," New Republic journal, access at 16/3/2014 available at : **http://www.newrepublic.com/article/world/magazine/84506/egypt-muslim-brotherhood-obama-mubarak**

175. Leiken, Robert.& Brook, Steven.(2007).**The Moderate Muslim Brotherhood, Friend Or Foe?**. Foreign Affairs Journal. Volume 86

No. 2. Pp 107-121.

176. Lindsay, M James.(2011).**George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership**. Royal Institute of international Affairs : Blackwell publishing. 87:4 pp 765-779.
177. Lynch, Marc.(2007).To : Mohammed Mahdi Akef Supreme Guide Muslim Brotherhood. How To Talk to America. Foreign Affairs Journal. 70-74.
178. Lynch, Marc.(2008).**The Brotherhood's Dilemma.** Grown Center For Middle East Studies : Brandeis University : The United States.
179. Lynch, Marc.(2010).**Self-Inflicted Wounds Debates and Divisions Within al-Qa'ida and its Periphery**. Compating Terrorism Center at West Point : Washington DC. Editors : Assaf Moghadam, Brian Fishman.
180. Martini Jeffery, Dalia Dassa Kaye, Erin York.(2012). **The Muslim Brotherhood, its Youth, and Implications for U.S. Engagement**. RAND Corporation. U.S.A.
181. Nese, F Debruyne. Anne, Leland. (2015).**American War and Military Operations Casualties: Lists and Statistics**. Congressional Research Service.
182. Nina, Mast.(2014). **The Israel Lobby and US Policy in the Middle East: The Iraq war, The Egyptian Arab Spring, and Iran's Nuclear program**. Carnegie Mellon University : U.S.A.
183. Petras, James.(2006).**The Power Of Israel in the United States**. Clarity press : New York.
184. Pidluzny, Jonathan.(2012).**Why the Bush Doctrine Failed: And How an Inadequate Understanding of Liberal Democracy and the Islamic Resurgence Continues to Cripple U.S. Foreign Policy**. Doctor of Philosophy. Boston College University Libraries : U.S.A.
185. Sean, Yom.(2008).**The Dilemmas of American Democracy Promotion in the Arab World**. Harvard University : U.S.A.
186. Selim, Hend.(2012).**The Coverage of Egypt's Revolution in the Egyptian American and Israeli Newspapers**. University of Oxford : The United States.
187. Shaded, Anthony.(1/2/2011).**Obama Urges Faster Shift of Power in Egypt**. The New York Times : Washington. Access at 2/4/2015. Available at : **http://www.nytimes.com/2011/02/02/world/middleeast/02egypt.html?pagewanted=all&_r=0**

188. Shadi Hamid.(Summer,2007)**. Parting The Veil.** Democracy A Journal of Ideas. Issue (5). Access at 12/1/2015. Available at : **http://www.democracyjournal.org/5/6533.php?page=all**

189. Sharp, Jeremy.(2014). Egypt : **Background and U.S. Relations**. Congressional Research Service : Washington.

190. Shields, E Nathan.(Spring,2012).**Unrest in the Middle East: Potential Implications for International Terrorism and Counterterrorism Policy**. Global Security Studies. Volume 3. Issue "2" Pp 13-23.

191. **Snider, Erin. David, Faris .(2011).The Arab Spring : U.S. Democracy Promotion in Egypt. Middle East Policy, Vol. XVIII, No. 3, Fall 2011. Pp 49-62.**

192. The Final Call.(2012). **Under Siege: Islamophobia and The Israel Lobby**. CHICACO. U.S.A.

193. The Sydney Morning Herald.(26/11/2011). Netanyahu attacks nature of Arab Spring's discontent. Access at 27/9/2014. Available at : **http://www.smh.com.au/world/netanyahu-attacks-nature-of-arab-springs-discontent-20111125-1nz8i.html**

194. The White House.(16/3/2006).**The National Security Strategy Of The United States Of America**. The White House : Washington DC. Available at : **http://www.comw.org/qdr/fulltext/nss2006.pdf**

195. The White House.(17/9/2002). **The National Security Strategy Of The United State Of America.** The white House : Washington DC. Available at **http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf**

196. The White House.(4/6/2009).Remarks By the President at Cairo University. Office of the Press Secretary, Cairo : Egypt. Available at: **https://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09**

197. The White House.(February/2003).**National Strategy For Combating Terrorism**. The White House : Washington DC. Available at : **https://www.cia.gov/news-information/cia-the-war-on-terrorism/Counter_Terrorism_Strategy.pdf**

198. **War Doctrines: A Reconsideration**, Strategic Studies Institute, U.S.

199. Wan, William.(3/4/2012). Muslim Brotherhood officials aim to

promote moderate image in Washington. The Washington Post Journal : U.S.A. access at 7/1/2015 available at : **https://www.washingtonpost.com/world/national-security/muslim-brotherhood-officials-aim-to-promote-moderate-image-in-washington-visit/2012/04/03/gIQApqs1tS_story.html**

200. WikiLeaks.(18/11/2009).**Jordan : Political Engagement Furthers Cairo Coals**. Access at 11/2/2015. Available at : **https://wikileaks.org/plusd/cables/09AMMAN2516_a.html#par1**
201. WikiLeaks.(24/12/2009). Mustapha Ramid : Morocco Need Real Reform, U.S. Policy Unbalance. Access at : 30/5/2015. Available : **https://wikileaks.org/cable/2009/12/09RABAT1004.html**
202. Zanotti, Jim.(2015). **Israel : Background and U.S. Relations.** Congressional Research Service : U.S.A.